30

الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان

بقلم جوشوا كريز







حقوق التأليف

تم النشر في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

تم النشر لأول مرة في يوليو ٢٠١٣
الترجمة بالعربية في فبراير/شباط ٢٠١٤

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

محرر السلسلة: إميل ليبرون
مدقق النسخة: إميل ليبرون وكلار ني تشونغالي
مدقق: دونالد ستراتشان (stracd@yahoo.com)
رسم الخرائط: جيليان لوف (www.mapgrafix.com)
تمت الترجمة إلى العربية من طرف طلال أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر
التصميم بخط AxtManal وخط Myriad Pro: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)
تمت الطباعة في nbmedia جنيف، سويسرا
الرقم المعياري الدولي: 978-2-9700897-3-5

This is an Arabic Translation of Working Paper 30, Dividing lines: Grazing and conflict along the Sudan-South Sudan border.

المحتويات

الخرائط

قائمة الاختصارات

AAA	المنطقة الإدارية لأبيي
AAC	مجلس منطقة أبيي
AARC	لجنة استفتاء منطقة أبيي
ABC	لجنة حدود أبيي
AJOC	اللجنة المشتركة لمراقبة أبيي
ALF	جبهة تحرير أبيي
ARA	قانون استفتاء أبيي
ARC	لجنة استفتاء أبيي
AREP	هيئة تنسيق استفتاء أبيي
AU	الاتحاد الإفريقي
AUHIP	لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى
CBZ	المنطقة الحدودية المشتركة
CDO (Closed District Ordinances)	قوانين المناطق المغلقة
CPA	اتفاقية السلام الشامل
CSSAC	مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
GNU	حكومة الوحدة الوطنية
GOS	حكومة السودان
GRSS	حكومة جمهورية جنوب السودان
ICG	مجموعة الأزمات الدولية
IOM	منظمة الهجرة الدولية
JBC	لجنة الحدود المشتركة
JBVMM	البعثة المشتركة للتحقق من الحدود ومراقبتها
JEM	حركة العدل والمساواة
JIU	القوات المشتركة المدمجة
JPSM	الآلية السياسية والأمنية المشتركة

NCP	حزب المؤتمر الوطني
NIF	الجبهة الإسلامية القومية
NISS	جهاز الأمن والمخابرات الوطني
PCA	المحكمة الدائمة للتحكيم
PCP	حزب المؤتمر الشعبي
PDF	قوات الدفاع الشعبي
PDOC	شركة بترودار لعمليات البترول
PSC	مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن
RoS	جمهورية السودان
RoSS	جمهورية جنوب السودان
SAF	القوات المسلحة السودانية
SDBZ	المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
SDG	جنيه سوداني
SLA - AW	جيش تحرير السودان – عبد الواحد
SLA - MM	جيش تحرير السودان – ميني ميناوي
SPLM-A	الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان
SPLM-N	الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال
SPLM-DC	الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي
SRF	الجبهة الثورية السودانية
SSDF	قوات دفاع جنوب السودان
SSDM/A	جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان
SSLM/A	جيش / حركة تحرير جنوب السودان
SSLA	جيش تحرير جنوب السودان
SSP	جنيه جنوب السودان
SSPS	جهاز الشرطة في جنوب السودان
SSUM/A	حركة / جيش وحدة جنوب السودان
TBC	لجنة الحدود التقنية
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNISFA	قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
UNMIS	بعثة الأمم المتحدة في السودان
UNMISS	بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

ملخص تنفيذي

بعد مضي حوالى عامين على قيام جنوب السودان كأحدث دولة/ أمة في إفريقيا، ما تزال حدودها مع السودان بدون تعيين وبدون ترسيم (أنظر الخريطة ١)[١]. ولا يزال وضع المناطق الحدودية المتنازع حولها ومسألة أبيي المتفجرة بدون حل، على الرغم من توقيع سلسلة من الاتفاقيات في أديس أبابا بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ [٢]. فما يمثل مصدراً بالغ الاهتمام لكلا البلدين هي الاحتياطيات النفطية في المنطقة الحدودية فضلاً عن بعض الأراضي التي تعتبر الأكثر خصوبة في البلدين. كما تشتمل المنطقة الحدودية على مناطق رعي ذات أهمية بالغة بالنسبة لمجموعات الرعاة والرحل الموسمين والتي توافقت تقليدياً فيما بينها على ترتيبات رعي مرنة قبل أمد بعيد من انطلاق المناقشات حول ترسيم حدود قومية لتقسيم منطقتهم.

وفى ظل غياب اتفاق حول موضع الحدود، فإن المنطقة الحدودية قد صارت مسرحاً لسلسلة من الاشتباكات في النصف الأول من عام ٢٠١٢ قبل بداية موسم الأمطار. ففي شهري مارس وأبريل، أستولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على هجليج[٣] من القوات المسلحة السودانية، مما أثار شجباً دولياً (Sudan Tribune, 2012b). وذكر الجيش الشعبي لتحرير السودان أن الهجوم قد استحثته سلسلة من هجمات القوات المسلحة السودانية على مواقع تابعة لجنوب السودان في ولاية الوحدة وعلى طول الحدود، وأبرزها تلك التي وقعت في كير آدم بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور (Small Arms Survey, 2012b). واستمر القتال طوال عام ٢٠١٢، إذ واصلت القوات المسلحة السودانية قصفها لمواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان على طول الحدود، لا سيما منطقة الحدود بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور[٤]. وبينما تشير الاشتباكات إلى تدهور علاقة البلدين، فإن الصراع يأتي أيضاً كاستمرار للاستراتيجيات المطروحة على طاولة المفاوضات، حيث يسعى كل طرف لتحقيق تفوق عسكري لصالح دولته كي يتسنى استعماله كأساس لمفاوضات لاحقة.

كما تعتبر المنطقة الحدودية موقعاً ممتازاً لحرب مناوشات بالوكالة. واستمراراً لتكتيكها الذي مارسته طويلاً منذ الحرب الأهلية الثانية (Waal, 1993, pp. 144-51)، ساندت الحكومة السودانية ميليشيات مسلحة في جنوب السودان في محاولة منها لتقويض حكومة جمهورية جنوب السودان وانتزاع تنازلات على طاولة المفاوضات[٥]. ومن جهة أخرى، فإن المتمردون في جنوب كردفان والنيل الأزرق استفادوا من



خريطة ١ المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان
مصر
البحر الأحمر
البحر
الأحمر
الشمال
تشاد
شمال
دارفور
السودان
النيل
الخرطوم
الخرطوم
كسلا
إريتريا
أبيي ـ حدود محكمة
التحكيم الدائمة،
قرار ٢٠٠٩
شمال
كردفان
الجزيرة
القضارف
غرب
دارفور
النيل
الأبيض
سنار
وسط
دارفور
جبل المقينيص
منطقة حدود جوره
جبل المقينيص
الرنك
جنوب
دارفور
شرق
دارفور
جنوب
كردفان
النيل
الأزرق
كاكا
كافيا كينجي
ميرام
هجليج
منطقة مدينة كاكا
مدينة أبيي
منطقة الميل ١٤
ولاية الوحدة
أعالي
النيل
إثيوبيا
شمال
بحر الغزال
واراب
جمهورية
إفريقيا
الوسطى
غرب
بحر
الغزال
جنوب السودان
البحيرات
جونقلي
غرب
الاستوائية
جوبا
شرق
الاستوائية
وسط
الاستوائية
لجنة الاتحاد الإفريقي
رفيعة المستوى
الحدود المعترف
بها دوليا
منطقة "متنازع عليها"
منطقة "مطالب بها"
عاصمة وطنية
حدود الولاية
جمهورية
الكونغو
الديمقراطية
أوغندا
كينيا
٠
كم
٢٠٠

الأسلحة والقوات التي أرسلت إلى هناك قبل وبعد استقلال جنوب السودان بفترة قصيرة. وقد استمرت حكومة جمهورية جنوب السودان في تقديم دعم لوجستي وتنسيقي لائتلاف الجبهة الثورية السودانية، بما في ذلك إتاحة قواعد خلفية في ولاية الوحدة[٦]. وعلى الرغم من عدم وجود دليل راسخ على قيام جنوب السودان بتسليح الجبهة الثورية السودانية، ألا أن الدولة الجديدة قدمت دعماً لوجستياً لمتمردي الشمال، كما أنها على اتصال وثيق مع القيادة (Gramizzi and Tubiana, 2012). وينظر متمردو الشمال للصراع الحالي باعتباره استمرار للحرب الأهلية الأخيرة[٧].

لقد أدت هذا الاشتباكات إلى زعزعة العلاقات بين مختلف المجتمعات التي تعيش على طول الحدود الممتدة ل ٢٠١٠ كم. وقبيل استقلال جنوب السودان، أغلق السودان بصورة غير رسمية الحدود أمام التجارة والنقل[٨]. وقد ساعد هذا الحصار حكومة السودان في الضغط على حكومة جمهورية جنوب السودان، وذلك عن طريق حرمان المجتمعات الحدودية من السلع الأساسية كوسيلة اقتصادية لانتزاع تنازلات. وعقب الهجوم الذي شنه الجيش الشعبي لتحرير السودان / حركة العدالة والمساواة على هجليج، أعلن السودان حالة الطوارئ في ولاية جنوب كردفان وسنار والنيل الأبيض مما أفضى لإغلاق الحدود مع جنوب السودان بشكل شبه كامل[٩]، بينما استمر المهربون في العبور ذهاباً وإياباً إبان العشر أشهر التي تلت الحدث جالبين معهم السلع الأكثر طلباً من قبل الناس في الجانب الجنوبي من الحدود.

لقد عنت حالة الطوارئ إمكانية اعتقال التجار أو قتلهم إذا حاولوا العبور إلى الجنوب[١٠]. فلقد تأثرت المجتمعات المقيمة في جانب جنوب السودان بإغلاق حكومة السودان للحدود أكثر من نظيراتها في جانب الشمال، وهم من ظلوا يعتمدون على طرق الترحيل مع الشمال، كما أنهم استفادوا في أوقات السلم من الصلات القوية مع السودان. ولقد أثر ارتفاع الأسعار والنقص الحاد في المحروقات والغذاء على علاقات سكان جنوب السودان مع الرحل السودانيين، حيث أصبحت مجتمعات الجنوب عدائية بشكل متزايد تجاه المجموعات القادمة للرعي بدون التجار الذين كانوا يرافقنهم عادة[١١]. وكما في حالات أخرى. تسلط ورقة العمل هذه الضوء عليها . عانى رعاة الشمال بسبب أفعال حكومة السودان، ويعود هذا الأمر جزئياً لأنه ينظر اليهم كممثلين لها في جنوب السودان.

كان موسم الجفاف ٢٠١١-٢٠١٢ (من شهر أكتوبر حتى مايو) هو الأول منذ استقلال جنوب السودان. ففي مواسم الجفاف تسوق مجموعات من رحل الشمال ماشيتها إلى الجنوب بحثاً عن الكلأ. وبينما تكفل نصوص اتفاقية السلام الشامل حرية حركة الرحل (Craze, 2013)، وهو ما ظل يحظى بتأييد كلا البلدين باستمرار، إلا أن أحداث موسم الرعي السابق تظهر مدى بُعْد هذه الالتزامات عن الواقع الفعلي.

منعت حكومة السودان بَدْو الشمال من السفر إلى الجنوب خشية قيام المجتمعات الحدودية بتجديد أواصر الصلة مع مجموعات في جنوب السودان، وهو ما يهدد سيطرة حكومة السودان على الحدود بتقليل اعتماد هذه المجتمعات على السودان[12]. وبينما تتطلع حكومة السودان لمنع تطور هذه الروابط، فإن أعداد المسيرية والرزيقات - وهما مجتمعين حدوديين - الذي يقومون بالانضمام للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ولحركة العدل والمساواة قد صارت في الوقت الراهن في تزايد مطرد[13]. ونتيجةً لإغلاق الحدود وتهديدات حكومة السودان، لم تسافر النخبة السياسية لمجموعات عديدة من رعاة الماشية - والتي تعتمد على رعاية الخرطوم - لحضور اجتماعات بشأن رعى الماشية نظمتها حكومة جمهورية جنوب السودان والولايات الجنوبية في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢. فغياب المسنين والشخصيات السياسية الهامة أبطل فعالية الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذه الاجتماعات. ورعاة آخرون لم يهاجروا خشية انتقام القوات المسلحة السودانية عند عودتهم.

ولم يكن الوضع أفضل حالاً في جنوب السودان. فبشكل عام، واجه المهاجرون مضايقات الجيش الشعبي لتحرير السودان وعدائية المجتمعات، والتي تعارض وجودهم بشدة عقب ٢٠ سنة من الحرب الأهلية. كما أن الاستقلال قد ألهب مشاعر قومية متنامية لدى سكان جنوب السودان مما أحبط إمكانية نجاح واستمرارية اتفاقيات الرعي مع مجموعات الشمال.

ظهور حدود قومية في بيئة معقدة تحوى مجموعات ذات تواريخ وحكايات مختلفة - وبشكل خاص إبان الحرب الأهلية الثانية - أثر بشكل عميق على كافة مجتمعات المنطقة. وتستعرض ورقة العمل هذه الديناميكيات من خلال دراسة خمس حالات وهى: الحدود بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور[14]؛ وأبيي؛ والحدود بين الوحدة وجنوب كردفان؛ والحدود بين أعالي النيل وجنوب كردفان؛ والحدود بين أعالي النيل والنيل الأبيض.

تم في كل قسم استعراض النتائج المحددة لدراسات الحالات. وقد اشتملت النتائج الرئيسية على ما يلي:

- لم تعد اتفاقيات تنظيم الرعي قائمة بين مجتمعين محليين، فقد صار الجيش الشعبي لتحرير السودان هو الضامن الرئيسي لسلامة المهاجرين، ويتوجب الآن على المهاجرين الشماليين القادمين إلى الجنوب التعاطي مع إدارات الولاية ذات الصلة. وإعادة توجيه اتفاقية الرعي هذه - تجاه حكومة الولاية والجيش- تنزع لتقويض روابط تعايش المجتمع؛ نظراً لكون الجيش الشعبي لتحرير السودان هو المجموعة الرئيسية التي يحتاج المهاجرون لحماية أنفسهم منها، كما أنها أيضاً تقلل من فعالية اتفاقيات الرعي[15].

- على طول الحدود، هناك ارتباك حول ماهي المستويات الإدارية التي عليها أن تنظم مسارات الرعي. فمحافظة مابان في أعالي النيل هي من تنظم محاكمها الخاصة على مستوى المحافظة، للنظر في الخلافات بين المجتمعات المضيفة والرحل؛ وأقاليم أخرى تريد بقاء هذه المحاكم على مستوى المجتمعات المضيفة والمجموعات المهاجرة. والضريبة المفروضة على المجموعات المهاجرة مقسمة على عدد من الأطراف مما يؤدي إلى ارتباك وغضب بين مجموعات الرحل والمجتمعات المضيفة.
- في بعض الأماكن على طول الحدود، تعد العلاقة بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة سيئة إلى درجة أن التدخل الحكومي هو السبيل الوحيد الذي يبقي طرق الرعي مفتوحة. في أماكن أخرى، تعتبر العلاقات داخل المجتمع صحية نسبياً والتدخل الحكومي هو الذي نشر المظاهر العسكرية على الحدود وجعل التجارة والهجرة أكثر صعوبةً.
- التمايز في العلاقات بين المجموعات في جانبين مختلفين من الحدود تتوافق - بدرجة عالية نسبياً من الدقة- مع ما كان سائداً إبان الحرب الأهلية الثانية من اختلاف العلاقات بين المجموعات المقيمة حالياً على جانبي الحدود.
- قبل انفصال جنوب السودان، كان يسود العلاقات عبر الحدود درجةً من المعاملة بالمثل: فقد كانت تأتي مجموعات رعاة الشمال وقطعانهم إلى الجنوب في الموسم الجاف بينما يذهب عمال الجنوب المهاجرين إلى الشمال. أما الآن، فتسود حالة من اللاتماثل على طول الحدود حيث لا يزال يسعى رعاة الشمال إلى دخول الجنوب لكن القلة القليلة من الجنوبيين يسافرون إلى الشمال للعمل وذلك بسبب المضايقات المستمرة في السودان.
- تعج الحدود بالمظاهر العسكرية لأعداد كبيرة من المجموعات المسلحة. ففي ولاية الوحدة، قامت القوات المسلحة السودانية بتسليح ودعم جيش تحرير جنوب السودان على الرغم من قبوله للعفو العام الذي عرضته حكومة جمهورية جنوب السودان ولا يزال بانتظار دمجه في الجيش الشعبي لتحرير السودان[١٦]. أما في أعالي النيل، قامت القوات المسلحة السودانية بتسليح قوات اللواء جونسون أولوني وتقديم دعم عسكري فعال في هجوم واحد على الأقل في عام ٢٠١٢. كما قبلت هذه القوات أيضاً بعفو عام اعتباراً من شهر يونيو ٢٠١٣ على الرغم من بقاء مجموعات صغيرة نشطة في المنطقة الحدودية. ولدى الجيش الشعبي لتحرير السودان قواعد في كافة المنطقة الحدودية، وكذلك حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. على الرغم من تأكيد معظم اتفاقيات الرعي الموقعة بين المجتمعات الجنوبية المضيفة وبين رعاة الشمال والتي تنص على عدم حمل السلاح عبر الحدود، إلا أن الرحل لا يزالون يملكون أسلحة صغيرة أثناء تواجدهم في جنوب السودان. وقد أبلغوا عن حالات مضايقة كثيفة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي ظل جو يسوده الكثير من الشكوك، ليس من الوارد في المستقبل القريب اقتناعهم بفضائل عدم التسلح.

تؤكد اتفاقية السلام الشامل واتفاقيات أديس أبابا الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ على حرية حركة الرحل عبر الحدود. على أي حال، تشير التغييرات التي طرأت على المنطقة الحدودية منذ ٢٠٠٥، ولا سيما منذ استقلال جنوب السودان، بأن مجرد التأكيد على حق مجموعات البدو بعبور الحدود في المواسم لا يضمن حرية الحركة هذه[١٧](Craze, 2012). ما لم تكن جميع الأطراف ذات الصلة بالأمر مستعدة لقبول حقيقة ان مناطق الرعي ستتحول عبر حدود قومية، وما لم يفكروا جدياً بكيفية إدارة هذا التحول، فإن سبل عيش مجموعات الرحل ستبقى عرضةً للتهديد. وسيستمرون في مواجهة انتشار المظاهر العسكرية، مسارات رعي مغلقة، إحساس قومي متنامي، وتقويض الدولتين المتواصل لهياكل التفاوض ما بين المجتمعات، وهى التي سمحت في السابق بالتعايش بين المجموعات المختلفة.

تستعرض ورقة العمل هذه حدود السودان وجنوب السودان من خلال التدقيق في موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢، وهو الأول منذ استقلال جنوب السودان. إذ تعتبر حركات البدو الموسمية عبر المنطقة الحدودية واحدة من التوترات المركزية بين الدولتين، وأيضاً بالنسبة للمجتمعات الحدودية التي تكافح من أجل التكيف مع الحدود القومية الجديدة. هذه الورقة تستند على البحث الميداني الذي أجري في شهري يونيو ويوليو من العام ٢٠١٢ في وسط الاستوائية وشمال بحر الغزال وولاية الوحدة وأعالي النيل في جنوب السودان، وتم دعمها بمقابلات أساسية أجريت بين شهري أغسطس وديسمبر من العام ٢٠١٢. وتستند ورقة العمل أيضاً على البحث الميداني السابق الذى قام به المؤلف في جنوب السودان وأبيي في الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و ٢٠١٢. وبسبب القيود الحكومية المفروضة على الدخول، فلم يكن العمل الميداني ممكناً في السودان، على أن مقابلات عبر الهاتف تم إجراءها مع أشخاص إلى الشمال من الحدود.

مقدمة

تحتوي المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان على بعض أخصب الأراضي في البلدين. ويقع الكثير من الأراضي الحدودية بين خطي العرض تسعة وعشرة، مباشرةً أسفل الكثبان الرملية وسهول القوز الرملية الثابتة (Johnson, 2010b, pp.16-17). وبينما تبلغ الأمطار التي تهطل على سهول القوز ما بين ٤٠٠–٦٠٠ ملم سنوياً، فإن المناطق الحدودية، والتي تمتاز بكثافة في التربة الطينية وأشجار السنط، تشهد هطول أمطار يبلغ مقدارها ما بين ٦٠٠–٨٠٠ ملم سنوياً. كما يوجد على طول الحدود موارد مختلفة من الصمغ العربي والحطب المستخدم في فحم الحريق وتشكيلة من الأحجار الكريمة والمعادن.

وتعتبر السيطرة على هذه الأصول قضية هامة في بعض المناطق الحدودية محل النزاع، لكن لا يمكن اختزال أي نزاع من النزاعات الحالية إلى كونه صراع على الموارد. فأكثر المصادر قيمةً على طول الحدود هي الأراضي الشاسعة، والتي تصلح للزراعة والرعي.

وبينما يتوافر النفط في المناطق الحدودية، إلا أنه لا توجد أي منطقة من المناطق المتنازع عليها تحتوي على نفط باستثناء دفرا في أبيي وهجليج على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان. وفيما يتعلق بحالتي دفرا وهجليج، فإن الإحساس بالاستحقاق التاريخي على هاتين المنطقتين من قبل دينكا نقوك ودينكا الروينق يعتبر هام من حيث كونه قوة محفزة لجنوب السودان في ادعاءاتها بملكية المنطقة[١٨].

ولا يعني هذا أن الموارد ليست هامة لفهم الصراع في هذه المناطق. ولكن ما هو أكثر أهمية أن المناطق الحدودية تشكل في موسم الجفاف مساحات شاسعة تقوم بتوفير مراعى لمواشي المجموعات الرعوية والمجموعات المرتحلة من كلا الجانبين. ولذا ظلت المناطق الحدودية دوماً مكان اجتماع بين مختلف المجموعات السودانية، وكما هي جميع أماكن الاجتماع، فهي أيضاً مراكز توتر، حيث لا بد من التفاوض بشأن الادعاءات المتنافسة.

وبإمكان المرء القول بأن تاريخ المناطق الحدودية على مدى السنوات التسعين الماضية يروي قصة تحولها من مناطق مواجهة إلى مناطق انفصال وتقسيم.

ومن اللحظات الهامة في هذا التحول كان تطبيق قوانين المناطق المغلقة في عام ١٩٢٠ والتي وضعت لمنع التجار الشماليين من السفر إلى الجنوب ولخلق فصل ثقافي وسياسي بين السودان وجنوب السودان قدر ما أمكن. اكتسبت هذه السياسة الطابع الرسمي وأسميت بسياسة الجنوب في عام ١٩٣٠ وحاولت وقف انتشار الإسلام[١٩]. وتوقف العمل بها عام ١٩٤٦.

على أي حال، حتى إبان فترة تطبيق سياسة الجنوب، لم تكن نتائجها منتظمة في جميع المناطق ولم يكن تنفيذها وفقاً لمعايير معممة. فقد تم استثناء محافظة الرنك من قوانين المناطق المغلقة، كما أنه تطورت علاقات وثيقة بين دينكا أبيلانج المقيمين في المنطقة وبين التجار والمزارعين الشماليين (أنظر القسم ٦). كما تعلم دينكا أبيالانغ اللغة العربية بشكل ممتاز واعتنق العديد منهم الدين الإسلامي. فمدينة كاكا، الموجودة حالياً في ولاية أعالي النيل، انتقلت بين مديريات مختلفة إبان عهد الاستعمار البريطاني وذلك لضمان استمرار الروابط التجارية بين المدينة وبين ما يعرف الآن بجنوب كردفان. في مناطق أخرى، كانت الانقسامات الناجمة عن سياسة الجنوب أكثر بلوغاً إلى غاياتها.

حولت الحروب الأهلية السودانية المشهد على طول الحدود[٢٠]. فإبان الحرب الأهلية الثانية، قامت الميليشيا التي دعمت في البداية من قبل الجبهة الإسلامية القومية – ثم من حزب المؤتمر الوطني- بتشريد سكان الدينكا وتدمير المساكن المدنية. أما في بعض المناطق الريفية، فقد بسط الجيش الشعبي لتحرير السودان نفوذه ونظم «أسواق سلام» بين التجار الشماليين وسكان جنوب السودان (SUPRAID, BYDA, and Concern Worldwide, 2004). وفي مناطق أخرى، أقامت الميليشيا المدعومة من القوات المسلحة السودانية علاقات مع الرحل في منطقة الحدود، وهو ما أدى، حالياً، إلى إقامة علاقات مختلفة بشكل ملحوظ بين هذه المناطق وحكومة جمهورية جنوب السودان.

على الرغم من زحف الحرب قدماً على نحو مضطرد، ألا أنه عند تحديد معايير تقييم الحدود بين البلدين في عام ٢٠٠٥، أصرت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن تكون الحدود كما كانت عليها حدود المقاطعة الجنوبية في ١ يناير ١٩٥٦، وهو تاريخ استقلال السودان. وهذا التاريخ يوفر مرجعية تاريخية بالإمكان إحالة أي نزاعات حدودية مستقبلية إليها. لسوء الحظ، فإن حدود المقاطعة لعام ١٩٥٦- على قدر ما هو موجود- غير مدونة بشكل جيد من قبل حكومة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري. وذلك على نحو ما يشير دوغلاس أتش. جونسون- الذي قدم استشارة لحكومة جنوب السودان بشأن مطالبها الحدودية في عام ٢٠٠٦- «لقد افتقرت الكثير من الحدود إلى عمليات مسح (وقت الاستقلال). حتى أكثر الخرائط التفصيلية لا تسجل ملامح هامة لتضاريس الأرض على طول الخطوط الحدودية» (Johnson, 2010b, p.15).

سنستعرض في الفصل التالي الصعوبات الناجمة عن الإعتماد على حزمة من الوثائق غير المكتملة- والتى غالباً ما تفتقر للدقة- لتعيين حدود تاريخية لا تربطها بأنماط التعايش القائمة الآن سوى صلة مشكوك فيها. وتجدر الإشارة هنا بأن مدينة أبيي هي الاستثناء الوحيد للتمحور القانوني حول حدود ١٩٥٦، فقد فوضت اتفاقية السلام الشامل لجنة حدود أبيي لتأسيس أبيي «كمنطقة لنظارات الدينكا نقوك التسعة التي أحيلت لكردفان في عام ١٩٠٥م (بروتوكول أبيي، ٢٠٠٥، الفقرة ١,١,٢). بالنسبة لأبيي كان على لجنة حدود أبيي الحكم على حدود تواجد السكان، أما بالنسبة لحدود ١٩٥٦، فإن ممارسات ومواقع المجتمعات الحدودية غير مهمة. والذي يهم على المستوى القانوني هو المدونات التاريخية والذى يتعذر الحصول عليه نسبياً. وهذا هو السبب الرئيسي وراء شعور مجتمعات مثل دينكا أبيالانج في محافظة الرنك بالحنق حيال المفاوضات السياسية بشأن الحدود؛ فهم يشعرون بأنهم مهمشين، وفى حقيقة الأمر هم مهمشين فعلاً: إذ أن المكان الذى عاشت فيه المجموعات فعلياً في عام ١٩٥٦ لا يهم في الوقت الحاضر، فهو أمر يقع خارج نطاق الموضوع من الناحية القانونية.

ويعتبر هذا أمر ذو مغزى لأن حكومة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري، كما أوضح عدد كبير من المؤرخين، لم يكن لها في العديد من المناطق سوى أثر طفيف نسبياً، وربما لم تعكس الحدود الإدارية لمنطقة معينة كيفية تنظيم المجتمعات مكانياً في عام ١٩٥٦ [٢١] بشكل محدد.

لقد حدثت تغيرات عديدة في المنطقة الحدودية منذ عام ١٩٥٦. وحتى لو تم التوصل إلى اتفاق بين السودان وجنوب السودان حول موضع الحدود، فإن ذلك سيسبب حتماً حالة كبيرة من الارتباك، وهو الأمر الذي سيجبر الناس في الوقت الحاضر على إعادة تنظيم صفوفهم ليتكيفوا على طول خط من الماضي.

ربما تكون المشكلة الأكبر لحل الأزمة على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان هو أن الأمر لا يتطلب حل لمشكلة واحدة بل لعدة مشاكل. فهناك نزاع إقليمي بين الدولتين، وسلسلة من التوترات المحلية بين المجموعات المختلفة المقيمة على طول الحدود. ويتفاعل هذان الخيطان المختلفان بكافة الطرق المفاجئة: فأحياناً يتم تبني القومية لتعزيز مصالح محلية؛ وأحياناً، كما هو الحال في أبيي، تكون المصالح المحلية قناعاً للسياسات القومية.

نظرياً، يجب أن يكون الارتباك الذي اصاب المجتمعات المحلية نتيجة لفرض حدود قومية في حده الأدنى. إذ تصون اتفاقية السلام الشامل، ومجموعة كبيرة من الترتيبات الأمنية اللاحقة واتفاقيات أديس أبابا

الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر، حرية حركة المجموعات المرتحلة والرعوية. لكن على أرض الواقع، ومنذ توقيع اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، وجدت مجموعات الشمال الرعوية صعوبة أكبر في دخول جنوب السودان، ولا سيما منذ الانفصال الرسمي للدولة في شهر يوليو عام ٢٠١١.

تعود الصعوبات التي تواجه رحل الشمال جزئياً إلى الحرب الأهلية الثانية. فقد انخرط العديد من الرحل- مثل المسيرية في جنوب كردفان- في ميليشيات، وقد أدت غاراتها لتهجير مجتمعات الحدود الجنوبية، وأدى هذا بدوره لإتلاف آليات فض النزاع التقليدية[٢٢]. كما أن بعض الشكوك الجنوبية حول رحل الشمال يغذيها عدم اليقين حول ما إذا كانت مجموعة بعينها تتكون من الرحل أم من أفراد ميليشيا مدعومة من حزب المؤتمر الوطني. وهذا الشك يفسر الحظر المفروض على هواتف القمر الصناعي ثريا في العديد من اتفاقيات الرعي: فمجتمعات سكان جنوب السودان يخشون من إفشاء مواقعهم إلى القوات المسلحة السودانية. وهذه الحالة من عدم الثقة تفاقمها حقيقة استخدام الميليشيات المدعومة من حزب المؤتمر الوطني في جنوب السودان لنفس المسارات التي يستخدمها رحل الشمال لدخول البلد، وهو الأمر الذى يثير مخاوف بأن الطرفين يتعاونان.

هناك أيضاً مشكلة أخرى لرحل الشمال تعود إلى أيام الحرب الأهلية الثانية. فخلال هذه الفترة، كان يتوجب على مجموعات مثل المسيرية – قبل أن تعبر إلى الولايات الجنوبية- أن تتفاوض مع الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً وليس مع الجماعات المحلية فحسب. وقد استمر هذا الوضع إلى ما بعد اتفاقية السلام الشامل وجعل من اتفاقيات الرعي موضوع لمداولات سياسية وعسكرية على مستوى الدولة. وهو ما ظل يعني أن مسارات الرعي صارت عرضة لتقييمات جديدة وغير مألوفة — مخاوف أمنية وتموضع عسكري — ولقد قلل هذا من الحاجة إلى أن تعمل الجماعات المضيفة والمهاجرة معاً، مما أضعف الآليات التقليدية لفض النزاع.

وهذه الآليات كانت سلفاً متوترة إبان الحرب الأهلية الثانية. فقد نظمت حكومة السودان مليشيات لمهاجمة التجمعات السكنية من السودانيين الجنوبيين وغالباً ما تكونت هذه الميليشيات من أفراد ينتمون لذات المجتمعات الحدودية التي تعتمد على جنوب السودان في رعي ماشيتها. ولم يتم في كثير من الأحيان دفع تعويضات لأقارب الذين كانت تقوم الميليشيات بقتلهم، مما مزق الأواصر بين هذه المجتمعات[٢٣]. كما يتجلى إرث الحرب أيضاً من خلال الأسلحة الصغيرة الموجودة على طول الحدود. فبينما اتجه جنوب السودان الآن إلى نزع سلاح المجتمع في العديد من الولايات الحدودية، إلا أن العديد من المجتمعات، في جو تسوده الكثير من الشكوك، لا تريد تسليم سلاحها الذي ساعدها في الحرب الأخيرة. وفي السودان، تستمر حكومة السودان في تسليح الميليشيات وقوات الدفاع الشعبي ولا يشعر الرحل بالأمان في جنوب السودان بدون سلاح. وحتى لو أقيمت منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح – حسب ما تم الاتفاق عليه

في اتفاقية أديس أبابا بتاريخ ٢٧ سبتمبر- وانسحبت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان من المناطق الحدودية، سيبقى من الصعب ضمان دخول مجموعات الرحل دون سلاح، وهي الصعوبات التي تعطل المفاوضات الحالية.

وإن كانت مفاوضات الرعي بأيدي الأطراف الفاعلة في الدولة، ألا أن المجتمعات الحدودية ظلت هي الأخرى تتصرف على نحو مضطرد باعتبارها دول. فمنذ العام ٢٠٠٥ ظلت هذه المجتمعات تقدم - بشكل متكرر- ادعاءات مطلقة وشبه قومية حول ملكية المنطقة الحدودية. فضمان حقوق الرعي عبر إطار سياسي قومي فشل في تحقيقها في ارض الواقع، مما حدا بمجتمعات الرحل والمجتمعات المرتحلة إلى صياغة مطالبهم في صورة ادعاءات ملكية مطلقة لدولة / قومية.

في الملحق الثاني من تقرير لجنة حدود أبيي تم تمييز أنواع متعددة من ادعاءات الحقوق. فهناك حقوق الهيمنة وهي الحقوق المتصلة بمناطق معينة من الأراضي التي تمتلك مجموعة ما حقوق غير قابلة للتفاوض حولها. والحقوق الثانوية غالباً ما تكون حقوق رعي موسمي وهي حزمة محدودة من الحقوق تتعلق بمنطقة بعينها، وغالباً ما تشير المحدودية إلى وقت (إلى موسم الجاف دون موسم المطر) أو إلى نطاق (على طول مسار الرعي دون غيره) أو إلى استخدام (لأغراض الرعي ولكن ليس لأغراض الاستقرار). وغالباً ما تتداخل مناطق الحقوق الثانوية حيث يمكن أن تتشارك مجموعتين في منطقة واحدة ويكون لكليهما ادعاءات حول حقوق ثانوية، ويمكن أن يكون لمجموعة واحدة حقوق ثانوية بينما يكون لمجموعة أخرى حقوق هيمنة، مثل حقوق المسيرية للرعي في أبيي أو حقوق السليم للرعي في الضفة الغربية من نهر النيل في ولاية أعالي النيل.

لا تعترف اتفاقية السلام الشامل رسمياً بادعاءات الحقوق الثانوية الثابتة، بل تنص ببساطة بأنه سيتم احترام «الحقوق التقليدية» للحركة، وذلك عوضاً عن توضيح العمليات التي سيتم بموجبها توصيف — وحل- نزاعات الحقوق الثانوية. وابتداء من العام ٢٠٠٥، لم يتم احترام ادعاءات من هذا الصنف من الحقوق، فصاغت مجموعات الرحل والمجموعات المرتحلة على جانبي الحدود مطالبها بشكل متزايد كحقوق هيمنة أو، بشكل متطرف، كادعاء حقوق مطلقة وحصرية على المنطقة. وفي ظل إطار العمل التفاوضي الذي يركز فقط على فاعلين سياسيين على مستوى الدولة، فإن صياغة جهة ما لمطالبها على ذات النحو الذى تفعله الدولة يأتي كمحاولة لجذب الأنظار. فالمسيرية تدعي حقوق مطلقة بالمنطقة الواقعة جنوب نهر كير[٢٤] والتي طالما كان لهم فيها حقوقاً ثانوية، وتدعي قبيلة الدينكا ريونغ حقها في أرض بالكاد ترتبط بمنطقة رعيهم الموسمي في جنوب كردفان، وهي أقصى منطقة تصل إليها حقوقهم الثانوية وليس حقوق الهيمنة.

أدت هذه الادعاءات بشكل كبير إلى تقويض الفهم المشترك لادعاءات الحقوق الثانوية الموجودة وسط المجتمعات على طول الحدود. فعلى سبيل المثال ادعاء المسيرية بملكية أبيي حصرياً يهدد إمكانية التعايش جنباً إلى جنب مع قبيلة الدينكا نقوك الذين ينتابهم الغضب حيال مطالبة المسيرية بمنطقة يحسون أنها تعود لهم.

أدى تحول الحدود بين السودان وجنوب السودان أيضاً إلى حدود قومية إلى تغيير العلاقات بين المجتمعات الحدودية بطرق أخرى. ففي مفاوضات الحدود، يتم التمسك بشكل متزايد بفكرة أن الرحل مجرد أجانب داخل دولة/ قومية. على سبيل المثال، دينكا ملوال من شمال بحر الغزال يشبه الرزيقات بالكينيين والأوغنديين. وهذا تحول جوهري في طريقة فهم العلاقة بين المجتمع المضيف والرحل. فبينما يعمل الكينيون والأوغنديون في جنوب السودان إلا إنهم لا يحصلون على المزايا التي كان الرحل الشماليين يحصلون عليها قبل الحرب الأهلية الثانية: فهم يعاملون كأجانب داخل إطار عمل الدولة وليس أناس كانت تربطهم بدينكا ملوال علاقة طويلة الأمد تقوم على المعاملة بالمثل والروابط المشتركة. علاوةً على ذلك، تعتبر العلاقة بين الكينيين وجنوب السودان ثابتة، فالأطر الرسمية للتوقعات والإجراءات الخاصة بالعمال المهاجرين لا تتحول فيما يتصل بالروابط العائلية والظروف البيئية والملابسات السياسية. وهذا مختلف جداً عن اتفاقيات الرعي الموقعة بين مجموعات الرحل والمجتمعات المضيفة قبل أن يعاد تعريفها من حيث إطار عمل الدولة -القومية.

لقد أدى فرض الحدود القومية أيضاً إلى نوع من عدم التماثل. فعلى مدى السنوات الستين الماضية، جاء رحل الشمال إلى الجنوب لرعي قطعانهم وشراء الماشية، بينما لم تذهب الجماعات الجنوبية إلى الشمال للرعي (خاصةً بعد تشردهم من مواقع رعيهم في الشمال إبان الحرب الأهلية الثانية)، إلا إنهم سافروا إلى الشمال للعمل بأجر واعتمدوا على التجارة التي أحضرها تجار الشمال إلى الجنوب[٢٥]. قبيل إعلان جنوب السودان استقلالها رسمياً، أغلق السودان حدوده – ولم يتسلل عبرها سوى القليل من التجار – مما تسبب في ارتفاع الأسعار ونقص السلع الأساسية على طول الحدود. علاوةً على ذلك، بينما كان الناس يعودون من السودان إلى جنوب السودان للتصويت على الاستفتاء الشعبي في شهر يناير ٢٠١١، وأصبح وضع سودانيي الجنوب في السودان عرضة للخطر بصورة متزايدة، فإن انتقال المجتمعات الحدودية إلى الشمال صار محدوداً أكثر. هذا اللاتماثل يغذى الاعتقاد السائد بين الجنوبيين بعدم وجود سبب للسماح لبدو الشمال من دخول جنوب السودان حيث إنهم لا يجلبون معهم أي شيء مفيد. علاوةً على ذلك، حيث لم يعد هناك أي سبب للسفر إلى الشمال، فلا داعي أيضاً للقلق بشأن المحافظة على العلاقات مع الجماعات الشمالية.

وأخيراً، وبعد سنوات من المعاملة السيئة في السودان، يشعر العديد من العائدين بالغضب من التجار السودانيين والرحل بسبب أشياء حدثت لهم في الخرطوم؛ وبشكل عام صار ينظر إلى الرحل باعتبارهم رمز للسودان، وأصبحوا يمثلون أهدافاً للقصاص بالنسبة لسودانيي الجنوب.

عموماً، ومنذ أن نال جنوب السودان استقلاله، فقد ازدادت الكراهية على طول الحدود، وذلك بينما أدت الميليشيا المدعومة من حكومة السودان وتكاثف الشعور القومي وإغلاق التجارة إلى إيجاد خطوط انقسام جديدة. وبينما كان من الممكن أن تكون اتفاقية أديس أبابا بتاريخ ٢٧ سبتمبر خطوة إلى الأمام في حال تم تنفيذها، إلا أنه حتى لو تم التوصل لاتفاق كامل بشأن المناطق المتنازع عليها، فإن الكثير من العمل كان سيبقى في انتظار أن يتم إنجازه، وذلك باتجاه إصلاح العلاقات بين المجتمعات وللتوصل للكيفية التي تمكن مجموعات الرحل والمجموعات المرتحلة من المحافظة على سبل عيشها في مواجهة الحدود القومية الجديدة.

مفاوضات الحدود

هناك مسألتين منفصلتين تحليلياً ترتبطان بالمفاوضات حول الحدود بين السودان وجنوب السودان وهما: أين هي الحدود وما هو نوعها. ثم هناك مسألة ثالثة على المحك تطرح نفسها وهي: أثناء ما يتم التقرير بشأن المسألتين أعلاه، ما نوع الحدود المؤقتة التي يجب أن تكون بين السودان وجنوب السودان، وأين يجب أن يكون موقع هذه الحدود المؤقتة.

المسألتان الأولى والثانية متصلتان. فبينما، على سبيل المثال، مطلب المسيرية هو منطقة تقع خلف نهر كير (Craze, 2011, pp.18-21) إلا إنها مهتمة أساساً بتأمين مسارات رعي آمنة في أبيي وجنوب السودان. لكن تجربتهم منذ إبرام اتفاقية السلام الشامل علمتهم عدم الثقة بالوعود التي يقدمها سودانيو الجنوب عن أنه سيتم تأمين سلامتهم وحرية مرورهم في "أبيي منتمية لجنوب السودان" (Pantuliano et al., 2009, pp.18-19). وحيث أنهم لا يؤمنون بالوعود المتعلقة بتأمين حدود ناعمة يكون بمقدورهم عبورها بيسر، ويصرون على موضع ثابت للحدود مع بقاء أبيي داخل نطاق السودان حتى يتسنى لهم ضمان حقوقهم.

أحد أسباب تعثر مفاوضات الحدود هو ضعف قناعة المجتمعات الحدودية بتحقق ذلك النوع من الحدود الذي تنص عليه اتفاقية السلام الشامل على أرض الواقع، وهو ما حدا بالجماعات لادعاءات بأراضي شاسعة ولرفضها تصديق أن حقوقهم الثانوية ستستمر بعد فرض حدود قومية. ويحظى كلٌ من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بقواعد جماهيرية هامة وسط المجتمعات الحدودية،

ولقد ظل كلاهما متعنتين في موقفهما بسبب خوفهم من نفور هذه الجماعات، والتي تخشى- لما سلف ذكره من أسباب- تقديم أي تنازلات حول موضع الحدود[٢٦].

في نفس الوقت، وكما يقول جونسون (2010b, p.108)، فإن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان ظلا يستخدمان مصالح المجموعات المحلية كأداة لتحقيق مصالح قومية، ولزعزعة محادثات أديس أبابا.

وبسبب عدم وضوح نوع الحدود التي تضمنتها اتفاقية السلام الشامل، ظلت المجموعات المحلية تبدى ثقة محدودة فقط بشأن الجدالات التي يبدو إنها تضع مناطق لهم فيها حقوق ثانوية خارج الحدود الرسمية لبلدانهم. فلم تترك اتفاقية السلام الشامل مساحة لإجراء تغييرات حقيقية على مطالبات الحقوق الثانوية التي ستتم مع فرض حدود دولية. وفي الحقيقة، لم سوى القليل من النقاش الصريح تناول الحدود كمسألة سياسية محضة. فلم تعتبر الحدود ضمن اتفاقية السلام الشامل مسألة سياسية وإنما مسألة تحددها آلية بيروقراطية –مفوضية الحدود. وبالتالي، تم تسييس تلك الآلية مع فشل المسائل السياسية ضمن تشكيلة بيروقراطية[٢٧].

اتفاقية السلام الشامل

أثناء المفاوضات المفضية إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل، أصرت حكومة جمهورية جنوب السودان بأن يكون الخط الذي يقرر بشأن الحدود بين الشمال والجنوب هو حدود مديريتى بحر الغزال وأعالي النيل على نحو ما كانت قائمة في ١ يناير ١٩٥٦. ويعود تاريخ فهم الحدود على هذا النحو إلى اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ والتي عرفت المنطقة الجنوبية بنفس الطريقة (المادتين ٣و٤). في عام ٢٠٠٥، ساد الاعتقاد بأهمية ترسيم الحدود ليس لتأكيد الموضع الذى تنتهى عنده الرقعتين الجغرافيتين فحسب، بل لتحديد المنطقة التي يمكن فيها إجراء تعداد سكاني وتسجيل الناخبين على استفتاء بشأن انفصال الجنوب. وأوكلت اتفاقية السلام الشامل مهمة تعيين وترسيم الحدود التقنية لمفوضية فنية يتم تشكيلها بواسطة الرئاسة في الفترة بين يناير إلى يوليو ٢٠٠٥ [٢٨]. ولا تعطي اتفاقية السلام الشامل تفاصيل عن الأساليب الإجرائية لعمل المفوضية التقنية للحدود كما لا تعطي مواعيد نهائية لإكمال المهام الموكلة لها.

مأزق المفوضية التقنية للحدود

تشكلت المفوضية التقنية للحدود بعد الوقت المحدد بمدة من الزمن، وفى ظل خلافات حول تركيبتها. وأخيراً تشكلت في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ بعد انقضاء الموعد النهائي المقرر لإكمال عملها. وقد نص المرسوم

الرئاسي الخاص بتشكيل المفوضية التقنية للحدود على ما يلي:

١. تناط باللجنة التقنية مهمة ترسيم خط الحدود بين جنوب وشمال السودان وفقاً لما كانت عليه في ١٩٥٦/١/١.

٢. دون الإخلال بعمومية النص في البند (١) أعلاه، تتولى اللجنة المسؤوليات والصلاحيات التالية:

أ. الرجوع لكافة الخرائط والرسومات والوثائق.

ب. زيارة كافة المناطق الحدودية بين شمال السودان وجنوب السودان ومناطق التداخل القبلي.

ج. مشاورة زعماء القبائل والإداريين المدنيين في مناطق التداخل والاستماع إلى إفاداتهم ومراجعة أي وثائق يزودون بها المفوضية.

د. الاستعانة بخبراء داخليين وخارجيين إذا لزم الأمر[٢٩].

واجهت المفوضية التقنية للحدود، منذ البداية، معوقات تمثلت في نقص التمويل وسلسلة من النزاعات الإجرائية المطولة. فقد قال أعضاء اللجنة من سودانيي الجنوب بأن السبب وراء التأخير هو عدم قدرة أعضاء حزب المؤتمر الوطني على اتخاذ قرارات دون استشارة من هم أعلى منهم في التسلسل الهرمي السياسي لحكومة السودان. وقال أحد المقربين من العملية بأنه كان يمكن وصف أحد وزراء حزب المؤتمر الوطني، إدريس عبدالقادر، بالعضو التاسع عشر في اللجنة (ICG, 2010, P.4). في شهر فبراير ٢٠١٠، وفي محاولة لكسر الجمود، بدأ العمل على شريط حدودي واحد تم الاتفاق عليه بين النيل الأزرق وسنار وأعالي النيل. ولكن، توقف سير العمل. وتمثلت إحدى المشاكل في اختيار جهة لترسيم الحدود. فقد أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان إحالة المهمة للأمم المتحدة أو لطرف طرف ثالث منفصل، بينما قالت حكومة السودان بأنه يلزم أن تقوم بالعمل شركة سودانية.

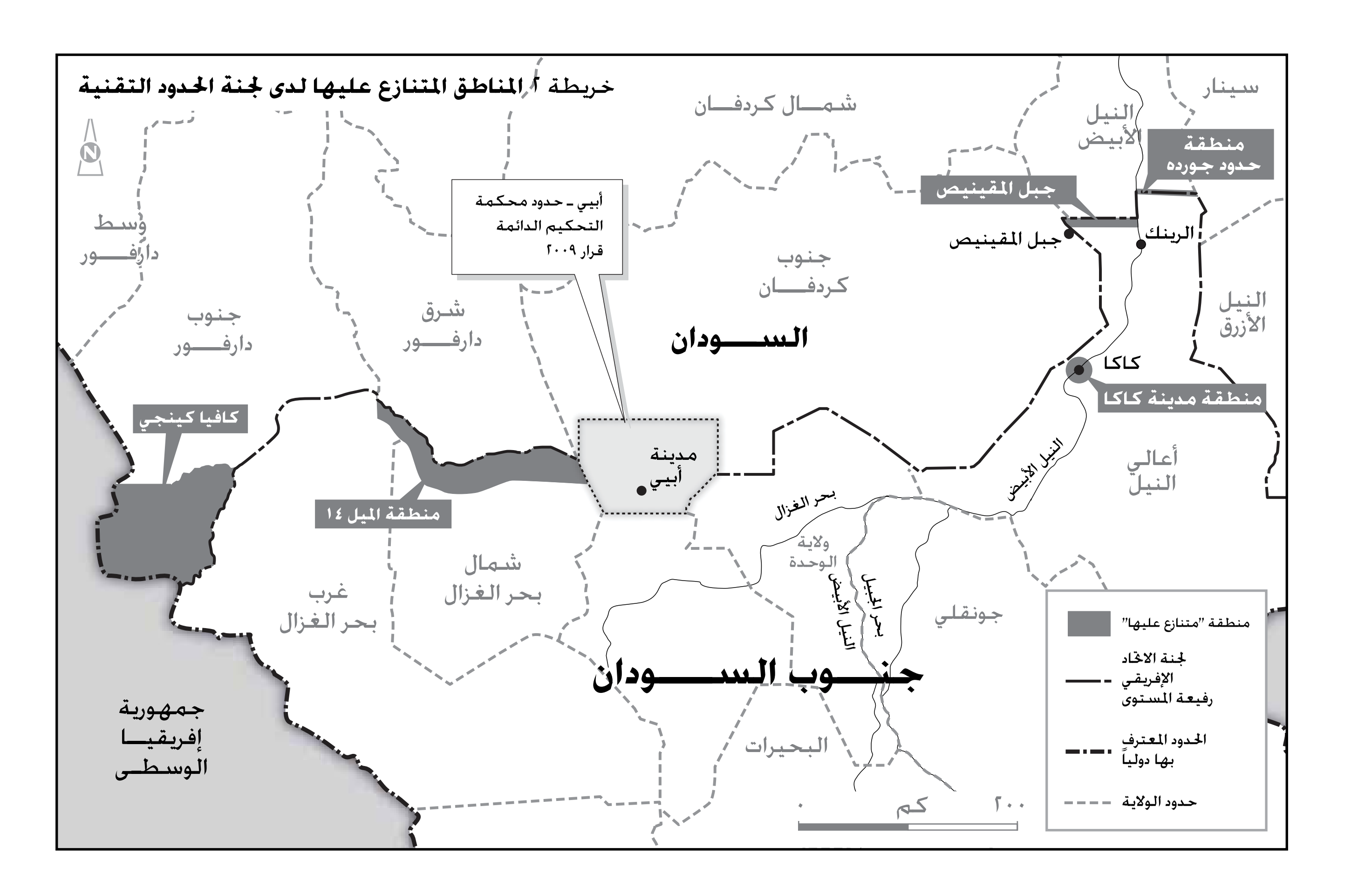
أما مشكلة المفوضية التقنية للحدود فتمحورت حول وضع المسألة السياسية بين يدي لجنة لم تكن مفوضة لاتخاذ هكذا قرارات أو حتى إدراك المخاطر السياسية لعملها. ومع توقف عمل اللجنة، أوقف حزب المؤتمر الوطني مباحثات الحدود لبعض الوقت وأصر على عدم إمكانية إجراء الاستفتاء ما لم يتم الترسيم؛ وهو ادعاء من شأنه – في حال تم قبوله– تأجيل الاستفتاء إلى أجل غير محدود، وهو الأمر الذى رفضته حكومة جمهورية جنوب السودان[٣٠]. في نهاية المطاف، إحالة النزاع الحدودي إلى أعلى المستويات السياسية لكلا الطرفين حتى يتسنى إدراك مخاطره السياسية.

المناطق المتنازع عليها

من الأسباب الأخرى التي تقف وراء عدم قدرة لجنة الحدود التقنية على إنجاز مهمتها هو الطبيعة العويصة لخمس نزاعات حدودية (أنظر الخريطة ٢)[٣١]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمل لجنة الحدود التقنية لم يشمل النزاع حول أبيي وهو ما غطاه بروتوكول أبيي لاتفاقية السلام الشامل والمفصل في القسم ٣. وفيما يلي أدناه وصف مفصل للنزاعات الحدودية الخمسة التي تركز عليها عمل لجنة الحدود التقنية. أما النزاعات فهي مشمولة بتفصيل أكثر في الفصول التي تتناولها[٣٢]. وفي عام ٢٠١٢، أضيف العديد من المناطق الأخرى إلى قائمة المناطق المتنازع عليها، وسيتم تناولها لاحقاً في هذا القسم.

قطاع كافي كنجي (غرب بحر الشمال / جنوب دارفور) (يوجد ملخص بالوضع في نهاية القسم ٢): منطقة نائية في أقصى غرب حدود السودان مع جنوب السودان، وتتمتع المنطقة المحيطة بقطاع كافي كنجي بمصادر غابية ومراعي وثروات معدنية نادرة. وكانت تتبع للجنوب إلى أن حُوِلَت من بحر الغزال إلى دارفور في عقد ستينيات القرن العشرين، وهى فترة لاحقة لا تمت بصلة للحقبة الزمنية المحددة للتقرير بشأن الحدود كما كانت قائمة عام ١٩٥٦. وإن تم البت بشأن الحدود وفق ما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل، فإن كافي كنجي سيتم ضمها لمحافظة راجا في ولاية غرب بحر الغزال. وسكان هذه المنطقة يتسمون بالتنوع الكبير ومن العسير إدراجهم تحت القالب العام الذى يمثل 'الشماليين' أو 'الجنوبيين' (Thomas, 2010).

منطقة الميل ١٤ (شمال بحر الغزال / شرق دارفور) (القسم ٢): تعتبر الأرض الرعوية الواقعة مباشرة جنوب نهر كير منطقة حيوية للرعاة الرحل من الرزيقات ودينكا ملوال من شمال بحر الغزال. وعقب وقوع اشتباكات بين المجموعتين، منحت سلطات السيادة البريطانية الرزيقات حقوقاً تمتد إلى ٤٠ ميل جنوب النهر. وبعد شكاوى متكررة من الدينكا في عام ١٩٢٤، تم ابتكار خط ويتلي – منرو (عرف باسم باتريك منرو، حاكم دارفور والرائد ميرفن ويتلي حاكم بحر الغزال) على امتداد ١٤ ميل جنوب نهر كير. على أي حال، تناولت اتفاقية سفاهة لعام ١٩٣٥ منطقة الميل ١٤ وحولت بعض أجزاء المنطقة إلى أرض رعوية مشتركة. وهذه الاتفاقية الثانية تتيح لحكومة جمهورية جنوب السودان بأن تدفع بوجهة النظر القائلة بأن خط ١٩٢٤ لم يكن تغييراً إدارياً وإنما تغيير في حقوق دار وهي (وفى هذا السياق تعتبر حقوق في أراضي الرعي)، وبذا يجب أن يكون كير نفسه هو الحدود بين شرق دارفور وشمال بحر الغزال. وهناك مصاعب تعترى مناقشة هذا الأمر من الناحية التاريخية، وإن نظرنا بعين الاعتبار لعاطفة دينكا ملوال والأهمية السياسية التي تحظى بها شمال بحر الغزال في جنوب السودان، فإن هذا النزاع يعتبر أحد أكثر النزاعات الحدودية القائمة إثارة للجدل.


خريطة ٢ المناطق المتنازع عليها لدى لجنة الحدود التقنية
شمال كردفان
سينار
النيل الأبيض
منطقة حدود جورده
جبل المقينيص
الرينك
جبل المقينيص
النيل الأزرق
وسط دارفور
أبيي ـ حدود محكمة التحكيم الدائمة قرار ٢٠٠٩
جنوب كردفان
جنوب دارفور
شرق دارفور
السودان
كاكا
منطقة مدينة كاكا
كافيا كينجي
مدينة أبيي
أعالي النيل
النيل الأبيض
منطقة الميل ١٤
بحر الغزال
ولاية الوحدة
شمال بحر الغزال
غرب بحر الغزال
بحر الجبل
النيل الأبيض
جونقلي
جنوب السودان
جمهورية إفريقيا الوسطى
البحيرات
٠ كم ٢٠٠
منطقة "متنازع عليها"
لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى
الحدود المعترف بها دولياً
حدود الولاية

جبل المقينيص (Jebel Megeinis) (أعالي النيل / جنوب كردفان) (القسم ٥): تقوم قبيلة سليم، وهي شعب رعوي من الشمال، بزراعة المنطقة المحيطة بجبل المقينيص[٣٣] والذى يقع في الركن الشمالي الغربي من محافظة مانيو. والآن مع تحول جنوب السودان إلى دولة مستقلة، فإن قبيلة سليم قلقة بشأن حماية أراضيها والمحافظة على حقوقها بخصوص المحاصيل الموسمية. ومع ذلك، لا تندرج هذه الحقوق الثانوية ضمن تفويض المفوضية التقنية للحدود والتي يتعين عليها وفق اتفاقية السلام الشامل التركيز على الحدود الإدارية. ويعزى الارتباك من الناحية التاريخية حول جبل المقينيص إلى حقيقة أن البيانات المعاصرة لنظام التحديد العالمي للمواقع توضح أن الجبل- بحسب ما هو مسجل في خرائط الحقبة الاستعمارية في أواسط القرن العشرين- غير موجود في مكانه، وهو ما أثار الشكوك حول الحدود المبينة في هذه الخرائط.

مدينة كاكا (أعالي النيل / جنوب كردفان) (القسم ٥): وهى ميناء هام على النيل، وقد أحيلت مدينة كاكا إلى ما يعرف الآن بجنوب كردفان في عام ١٩٢٣، وذلك من أجل إيصال المؤن لأهالي النوبة على طول النهر. وتقول حكومة جمهورية جنوب السودان بأن هذا التغيير لا يمت بصلة لأمر الحكم على حدود ١٩٥٦، لأنه بحلول ذلك التاريخ كانت كاكا قد تم إحالتها لتعود إلى أعالي النيل، وهو ما حدث عام ١٩٢٨ وقت أن أعيد ضم جبال النوبة إلى كردفان. وتتمحور المخاطر المعاصرة للنزاع حول الوصول إلى النيل والمراعي الغنية. وفي عام ٢٠١٢، وسعت حكومة السودان مطالبها بالمنطقة المحيطة بمدينة كاكا بمسافة ٨٠ كم، متوغلة بذلك باتجاه أعالي النيل، وهي المنطقة التي لن تقبل حكومة جمهورية جنوب السودان بحثها ما لم يتم طرح مطالبتها بهجليج على طاولة المفاوضات على قدم المساواة (أنظر القسم الخاص باتفاقيات أديس أبابا بتاريخ ٢٧ سبتمبر أدناه).

محافظة الرنك (أعالي النيل / النيل الأبيض كردفان) (القسم ٦): يبلغ إجمالي المساحة المتنازع عليها في محافظة الرنك بضع كيلومترات. ويعزى الخلاف التاريخي إلى حقيقة وجود نشرة رسمية حكومية تم تدوينها عام ١٩٢٠، ونشرة أخرى بحدود شمالية إضافية مدونة عام ١٩٥٦ بيد أنه تم تعينها عام ١٩٥٥. وهذا الاختلاف يغير ملكية أراضي زراعية خصبة. فخلال مباحثات لجنة الحدود التقنية، قالت مجموعة دينكا أبيالانج، وهي إحدى المجموعات الرئيسية في المنطقة، بأن اللجنة قد تجاهلتهم منتقدةً بشدة عدم الاهتمام بوجهات النظر المحلية حول مكان الحدود في عام ١٩٥٦.

الترتيبات الأمنية ومراقبة الحدود

لم يتحقق تقدم في ترسيم الحدود قبل إجراء الاستفتاء على الانفصال نتيجة للشكوك حول الأدلة التاريخية والمأزق البيروقراطي الذي تواجهه المفوضية التقنية للحدود والمخاطر السياسية التي ينطوي عليها الأمر. في أثناء ذلك، ومع تزايد الضغط الدولي وتصميم الجنوب على إجراء الاستفتاء بغض النظر عن التقدم المتحقق في المفاوضات، أجريت تحضيرات لما ستكون عليه الحدود بعد الاستفتاء. ففي ورقة الوضع المشترك حول الترتيبات الأمنية لفترة ما بعد الاستفتاء الموقعة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٠، وافق الطرفان على إعادة نشر وحداتهم المشتركة (المادة ٧,١,١) وإقامة "ممرات لحركة قانونية وآمنة للناس والسلع والحيوانات والخدمات بين الحدود الشمالية والجنوبية شريطة عدم حمل السلاح أو مواد غير مشروعة "[٣٤]. ولم يتم أبداً إقامة هذه الممرات، بل قامت الميليشيات التي يرعاها حزب المؤتمر الوطني بمهاجمة مدينة أبيي في بداية شهر يناير ٢٠١١، وتأسس نمط شائع باعث للحزن: اتفاقيات على ترتيبات أمنية على الحدود، متبوعة بعدم التنفيذ واشتباكات، ثم اتفاقيات أخرى.

وقبل الاستفتاء وصلت المفاوضات السياسية حول موقع حدود ١٩٥٦ إلى طريق مسدود، لأن حزب المؤتمر الوطني ارتأى أنه من المفيد إبطاء عملية الاتفاق حول الحدود. ومع تزايد الضغط على جنوب السودان لإنهاء الوضع على طول الحدود قبل استقلاله، فقد أتاح تأخير المفاوضات لحزب المؤتمر الوطني تطبيق أقصى درجات الضغط. وما أن بدأت المباحثات حول الحدود المؤقتة بعد الاستفتاء إلا وأعيد تكرار هذا النمط.

في ٣٠ مايو ٢٠١١، بعد غزو القوات المسلحة السودانية لأبيي ونزوح ١١٠,٠٠٠ من قبيلة الدينكا نقوك، اتفق الطرفان على ورقة الوضع المشترك حول أمن الحدود تعرف «بورقة كورفتو»[٣٥]، ولقد تعهدا بموجبها على إقامة منطقة حدودية منزوعة السلاح تدعى المنطقة الحدودية المشتركة وتمتد لمسافة ١٠ كيلومترات على كل جانب من جانبي حدود ١٩٥٦. أعيد بعد ذلك تسمية المنطقة الحدودية المشتركة بالمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. قدمت الورقة هذه التزاماً آخر بتأمين ممرات لحركة قانونية وآمنة للناس ويعتبر النص مطابقاً لورقة الوضع المؤرخة في ٧ ديسمبر ٢٠١٠. إلا أن ورقة ٣٠ مايو ٢٠١١ تختتم بالإشارة إلى اختلاف الرأي: فقد طلب الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان قيام مهمة الأمم المتحدة في السودان بالإشراف على المنطقة الحدودية المشتركة بينما قال حزب المؤتمر الوطني أن بإمكان القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان القيام بالمهمة.

بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا بتاريخ ٢٠ يونيو والتي تنص على سحب الطرفان لقواتهما من أبيي وإقامة إدارية مدنية، تم في أديس أبابا بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ توقيع اتفاقية بخصوص أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة. وتعهدت هذه الاتفاقية بإقامة منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح (المنطقة الحدودية المشتركة سابقاً) وإعادة نشر جميع القوات العسكرية خارج نطاق ١٠ كم خلال ١٠ أيام. كما سمحت، على غرار اتفاقية ٢٠ يونيو، لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بتوفير الحماية «لبعثة التحقق من مراقبة الحدود الدولية». وقد شكل هذا تراجعاً كبيراً عن الموقف السابق لحكومة السودان.

وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١١، وقعت اتفاقية أخرى هي اتفاقية بعثة دعم مراقبة الحدود. وفي هذه الوثيقة، ما كان يدعى باسم اللجنة الميدانية المشتركة في الاتفاقيات السابقة أصبح بعثة التحقق من الحدود المشتركة ومراقبتها وتم توسيع الآلية السياسية والأمنية المشتركة لتضم وزارتي الخارجية والداخلية من كلا البلدين. وكما طلبت من الأمم المتحدة تفويض قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتوفير مراقبين للحدود وحمايتهم. وكانت هذه الاتفاقية هي الأولى التي توضح بتفصيل جوهري كيفية عمل الحدود منزوعة السلاح.

تم عقب هذه الاتفاقية إنجاز بعض العمل التحضيري حول تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. ففي الاجتماع الذي عقد في كادقلي بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١١، وقع الطرفان اتفاقية حول بعثة دعم مراقبة الحدود تلزمهما بإقامة قواعد لبعثة دعم مراقبة الحدود. وأخيراً عقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة أول اجتماع لها بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١١ في الخرطوم وأعلنت توافقها مع الاتفاقات اللاحقة لاتفاقية السلام الشامل والموضحة بتفصيل في هذا القسم.

على أي حال، بين شهر سبتمبر ٢٠١١ ومنتصف مايو ٢٠١٢، أصيبت العملية التفاوضية بالركود حيث لجأ الطرفان بشكل متزايد إلى الهجمات العسكرية لتحقيق مكاسب تفاوضية لصالح بلديهما، فهاجمت القوات الحكومية السودانية ولايتي شمال بحر الغزال والوحدة وهاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان مراكز القوات المسلحة السودانية على طول حدود ولاية الوحدة وجنوب كردفان. وفي أديس أبابا، تجمدت المحادثات اللاحقة للاستفتاء التي رعتها لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى، وعلى الرغم من التزامات حزب المؤتمر الوطني في اتفاقية أديس أبابا بتاريخ ٢٠ يونيو، لكن بقيت القوات المسلحة السودانية في أبيي واستمرت حكومة السودان في إغلاق الحدود مع جنوب السودان.

قررت حكومة جمهورية جنوب السودان في أواخر شهر يناير ٢٠١٢ إيقاف إنتاج النفط بعد يوم واحدٍ فقط من فشل آخر جولة من محادثات أديس أبابا حول إيجاد اتفاق على الرسوم التي ينبغي أن يدفعها جنوب السودان إلى السودان مقابل استعمال مصافيه وخطوط أنابيه لتصدير النفط الخام. وقبل توقف الإنتاج اعتمد جنوب السودان على النفط لتحقيق حوالي ٩٨٪ من إيراداته، وتشكل طبيعة القرار القاسية أساس لتعثر المفاوضات. وبعد إيقاف التصدير، تصاعدت حدة تبادل الاتهامات بين كلا الجانبين مما أسفر عن اشتباكات جديدة في شهور فبراير ومارس وأبريل ٢٠١٢. وفي أواخر شهر فبرايرا اشترك الجيش الشعبي لتحرير السودان مع كل من حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال في سلسلة من الهجمات على منطقة جاو على حدود ولاية الوحدة وجنوب كردفان. وتعتبر جاو موقعاً استراتيجياً هاماً يطالب به كلا الجانبين حيث إنها تسيطر على الطريق الرئيسية المؤدي إلى جنوب كردفان قادماً من جنوب السودان. وسلسلة الهجمات على جاو التي وقعت في نوفمبر ٢٠١١ قادت إلى هجمات فبراير الذى تلاه. إذ قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بمهاجمة مواقع القوات المسلحة السودانية وطردها في النهاية بتاريخ ٤ ديسمبر[٣٦]. بينما استعادت القوات المسلحة السودانية بسرعة أجزاء من جاو في وقت متأخر من ذلك الشهر، إلا إن الجيش الشعبي لتحرير السودان أستولى عليها مرة أخرى، وعزز سيطرته على كامل المنطقة عبر القتال في شهر فبراير ٢٠١٢. وقصفت القوات المسلحة السودانية منطقة جاو بشكل متكرر في شهري مارس وأبريل من عام ٢٠١٢ في محاولة فاشلة لطرد الجيش الشعبي لتحرير السودان. وظلت قوات تتبع لحركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال ترابط في جاو[٣٧] في معظم النصف الأول من السنة.

بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٢، التزم البلدان بترسيم ٨٠٪ من الحدود التي سبق الاتفاق عليها بشكل واضح، لكن كان الهدف من هذا إخفاء حقيقة انتهاء الجولة الأخيرة من المحادثات – التي عقدت في أديس أبابا بوساطة لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى– قبل موعدها بثلاثة أيام دون إحراز أي تقدم حول القضايا المركزية. فقد أعلن الطرفان اتفاقاً مماثلاً بتاريخ ١٥ فبراير دون تحقيق أي نتائج جوهرية. ومباش رةً بُعيد كشف النقاب عن صفقة الحدود، أعلن الطرفان شروط مسبقة جديدة لتنفيذها. ففي ١٥ مارس، قال رئيس جنوب السودان سلفا كير أنه لا يمكن لعملية ترسيم الحدود أن تبدأ ما لم تُدْرَج المناطق المتنازع عليها بما فيها أبيي ضمن حدود جنوب السودان. وقال النائب الثاني لرئيس السودان الحاج آدم يوسف في ١٨ مارس بأن اتفاقية ١٣ مارس كانت مشروطة بتوقف جنوب السودان عن دعمه للجبهة الثورية السودانية.

وفي خضم هذه التوترات، نشرت حكومة جمهورية جنوب السودان خريطة إدارية للمنطقة الحدودية بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٢. وعلى الرغم من الادعاءات السابقة باتفاق الطرفين على ٨٠٪ من الحدود، إلا

أن الخريطة كشفت مدى الاختلافات. الخريطة لم شمل فقط المناطق المتنازع عليها فحسب، بل أيضاً «المناطق المطالب بها» التي لم تكن مثار اهتمام المفوضية التقنية للحدود، بما فيها هجليج[٣٨]. وفي ١٢ مايو، رفض عبدالله الصادق، الرئيس المشترك للجنة المشتركة لترسيم الحدود، خريطة حكومة جمهورية جنوب السودان (Sudan Tribune, 2012e).

وفي الشهور التي تلت اتفاقية أديس أبابا بتاريخ ٢٧ سبتمبر، بدا أن البلدان قد أتفقا على أقل القليل من الحدود. فقد كانت مطالبة حكومة جمهورية جنوب السودان بهجليج ترمي جزئياً لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال المؤقت للجيش الشعبي لتحرير السودان للمنطقة، والذي وقع في نهاية شهر مارس من عام ٢٠١٢. وأدى الهجوم العسكري إلى تركيز الانتباه على مطالبة جنوب السودان بالمنطقة وعلى احتلال القوات المسلحة السودانية المستمر لأبيي. على أي حال، كما ستتم مناقشته في دراسة الحالة الخاصة بحدود «الوحدة – جنوب كردفان»، فإن الادعاء يعكس أيضاً مظالم تاريخية حقيقية من جانب الدينكا روينج. كما طالبت حكومة السودان بمناطق تمتد إلى ما هو أبعد من المناطق التي ناقشتها المفوضية التقنية للحدود، بما فيها نطاق جغرافي أوسع حول مدينة كاكا. ومع استمرار الاشتباكات في شمال بحر الغزال، كان مستقبل المفاوضات في أبريل ٢٠١٢ ينذر بكارثة.

وقد حدث أول تجاوز حقيقي لهذا المأزق في ٣٠ مايو ٢٠١٢، بعد عام واحد من احتلال القوات المسلحة السودانية لأبيي، وذلك حين انسحبت قواتها بعد ضغط دولي قوي ومطالبات متكررة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[٣٩] بإخلاء أبيي من السلاح. جاءت الخطوة بسبب استئناف السودان وجنوب السودان للمحادثات في أديس أبابا بعد اشتباكات هجليج وكير آدم وولاية الوحدة. ورداً على هذه الاشتباكات، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره رقم ٢٠٤٦ في ٢ مايو يدعو فيه إلى وقف فوري للأعمال العدوانية ويطالب الطرفين بإخراج قواتهما من أبيي واستئناف المحادثات خلال أسبوعين تحت التهديد بفرض عقوبات.

استجاب كلٌ من السودان وجنوب السودان للقرار من خلال التعهد بإيقاف الهجمات على الحدود على الرغم من قول الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن القوات المسلحة السودانية قد قامت لاحقاً بمهاجمة مواقع في أعالي النيل والوحدة وشمال بحر الغزال عبر قصف جوي لضرب أهداف داخل مناطق تحت سيادة جنوب السودان. بالرغم من الاشتباكات المستمرة، استؤنفت المحادثات في أديس أبابا في ٢٩ مايو، بعد أسبوعين من الموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكما سيتم تناوله بالتفصيل في دراسة الحالة الخاصة بولاية الوحدة، لا تعتبر الاشتباكات بمثابة فشل للمفاوضات بحد

ذاتها. ولكن بالأحرى تشكل الأعمال العسكرية والسياسية سلسلة متصلة، حيث يناور البلدان للاستيلاء على مواقع في محاولة لاستخدام الأعمال العسكرية لتقديم مطالبات سياسية، واستخدام المفاوضات السياسية لتحقيق أوضاع عسكرية أفضل[٤٠]. وعلى قدم المساواة، لا تسيطر أي من الدولتين على القوات المسلحة الخاصة بها بالكامل، كما أن الانقسامات السياسية داخل البلدين أدت إلى وضعٍ تدفع فيه الهجمات العسكرية بأجندات سياسية على المستوى القومي.

واستمر النمط المألوف- المتمثل في تنفيذ جزئي للاتفاقيات ومناوشات حدودية ومفاوضات راكضة – طوال هذه الفترة وحتى شهر سبتمبر. وبتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢، بعد حوالي شهرين من الموعد النهائي لالتزام السودان وجنوب السودان بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٠٤٦، وقع البلدان في نهاية المطاف حزمة من الاتفاقيات المختلفة في أديس أبابا.

اتفاقيات ٢٧ سبتمبر

رافق توقيع اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر الكثير من مظاهر الابتهاج. فقد سمحت الصفقة بتدفق النفط مرة ثانيةً، مما ساعد اقتصاد الدولتين الذي كان يقاسي بشكل سيء، فقد حرم توقف إنتاج النفط كلاً من السودان وجنوب السودان من أكثر من ٩٠٪ من دخلهما.

كانت الاتفاقيات أيضاً بمثابة بداية حقيقية لعصر ما بعد اتفاقية السلام الشامل[٤١]. وفى حين انتهت فترة الأشهر التسعة الانتقالية التي تلت الإعلان الرسمي لاستقلال جنوب السودان، فإن اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر تعد أول المواثيق بين الدولتين التي لا تأخذ اتفاقية السلام الشامل مرجعاً ثابتاً لها. وعوضاً عن ذلك فإن الاتفاقيات تحيل إلى مجموعة كبيرة من الترتيبات الأمنية التي أوردنا فيما سلف ذكره ملامحها العامة الأساسية. والموضع الوحيد التي تمت فيه الإحالة صراحة إلى اتفاقية السلام الشامل هو في اتفاقية الحدود ٢٧ سبتمبر[٤٢]، حيث أعيد التأكيد على أن «تعريف الحدود المتفق عليها وفق الوصف والتعيين الطبيعي، وتوصيات المفوضية التقنية لترسيم الخطوط الحدودية ١٩٥٦/١/١بين شمال السودان وجنوب السودان ... (يجب الالتزام به)» (اتفاقية الحدود ٢٧ سبتمبر). وأي كان الأمر، لم تبرم اتفاقية حول موقع الحدود ولم يتحقق أي تقدم في المفاوضات الخاصة بالأزمة في أبيي[٤٣].

وقبل أن تأتى للوجود في أديس أبابا اتفاقية حول الحدود، كان هناك نزاع حول ما إذا كان هناك بعض الأشياء موضع نزاع. وسلفاً قامت لجنة الحدود التقنية بإدراج خمس مناطق متنازع عليها[٤٤]. وفي مقترح يوليو ٢٠١٢، أشار جنوب السودان إلى سلسلة من «المناطق المطالب بها» بما فيها هجليج[٤٥]. ويشار لها

«بالمناطق المطالب بها» بدلاً من «المناطق المتنازع عليها» بسبب امتناع حكومة السودان عن قبول المناطق التي تطالب بها حكومة جمهورية جنوب السودان كمناطق متنازع عليها، ولقد رفضت إدراجها كجزء من المفاوضات. كان خط حكومة السودان الرسمي أثناء مفاوضات أديس أبابا في سبتمبر ٢٠١٢ هو ضرورة التفكير بالمناطق الخمسة المتنازع عليها (بالإضافة إلى أبيي) كقائمة مغلقة باعتبارها منبثقة عن عملية تبدأ من اتفاقية السلام الشامل: وقالت بأن إضافة مطالبات جديدة ستكون غير قانونية وغير شرعية. لم تثبت صحة هذا الفهم بقراءة الاتفاقيات التي أبرمها الطرفان ولا من قبل لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى التي أكدت أن على الدولتين معالجة (جميع الادعاءات الإقليمية) لكلا البلدين (AUPSC, 2012a, p.13). وفي مفاوضات لاحقة، في ما يبدو كإتباع لنهج هذه بتلك، مددت حكومة السودان مطالباتها إلى أبعد من «المناطق المتنازع عليها» الخمسة. وردت حكومة جمهورية جنوب السودان بحجة معاكسة من أن المنطقة المحيطة بمدينة كاكا (بخلاف ادعائها بمدينة كاكا) لم تناقش هي الأخرى بواسطة لجنة الحدود التقنية، ولذلك فهي «منطقة مطالب بها». وقالت حكومة جمهورية جنوب السودان بأن الدولتين بحاجة إلى اتفاقية إضافية تسمح لكلا الطرفين بتسوية «المناطق المطالب بها» بالإضافة إلى «المناطق المتنازع عليها» (RoSS Negotiating Team, 2012). وتشير تصريحات حكومة جمهورية جنوب السودان إلى رغبتها في إحالة كل من المناطق المطالب بها والمناطق المتنازع عليها إلى تحكيم دولي (Sudan Tribune, 2012g).

وحتى لو أدرجت المناطق المطالب بها الى قائمة «المناطق المتنازع عليها»، فإن استخدام التحكيم الدولي يعني أن حل المطالبات حول الحدود سيستغرق سنتين أخريين على الأقل. ومن المفيد الاستفادة من درس أبيي حيث تم إبرام اتفاقيات سلام لا تعد ولا تحصى تبعها تحكيم دولي لم ينفذ بسبب الأحداث على الأرض.

ومن المشاكل المتأصلة في التحكيم الدولي هو الاعتقاد السائد بأن الرجوع إلى سجلات تاريخية سيعطي إجابات قضائية للمشاكل السياسية المعاصرة وهو اعتقاد يتجلى من خلال محاولة المحكمة الدائمة للتحكيم حل أزمة أبيي. ففي حال اتخذ التحكيم الدولي قرارات لا تطبقها المجتمعات المقيمة على طول الحدود، أو إذا رفضت إحدى الدولتين تنفيذ هذه القرارات، فستكون الحدود التي صدر بشأنها تحكيم غير قابلة للتطبيق العملي. وحيث أن أي تحكيم غالباً ما يستلزم إحالة الأمر إلى الحدود الإدارية بتاريخ ١ يناير ١٩٥٦، وفق لما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل، ومن الراجح أنه سيكون أقل اهتماماً باستشارة المجتمعات مقارنة بما قامت به المحكمة الدائمة للتحكيم، والتي على أقل تقدير كان عليها أن تنظر بعين الاعتبار لكون تفويض لجنة حدود أبيي كان هو التقرير بشأن موقع مجتمع وليس حدود إدارية استعمارية.

وبينما لم يتم الاتفاق في أديس أبابا حول المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها، إلا أنه كان هناك اتفاق حول المسائل الحدودية، وهو ما ألزم الطرفين بإنشاء حزمة من الهيئات الجديدة. وقد وافق الطرفان حسب المادة ٧(١) من اتفاقية الحدود بتاريخ ٢٧ سبتمبر على إكمال ترسيم الحدود خلال ثلاثة أشهر، وهو إطار زمني سريع بطريقة غير منطقية. كما في ١ يوليو ٢٠١٣، تم تحقيق تقدم بسيط في إنشاء الهيئات ذات الصلة.

وتلزم اتفاقية الحدود بتاريخ ٢٧ سبتمبر كلا الطرفان بإطار عمل يشبه إلى حدٍ كبير اتفاقية ٣٠ يوليو ٢٠١١ الخاص بمهمة دعم مراقبة الحدود، وهو تشابه يستحق التوقف عنده، نظراً لعدم تنفيذ الاتفاقية السابقة.

التزم الطرفان (المادة ١٤(١)) «بتنظيم وحماية وتعزيز سبل عيش المجتمعات الحدودية دون المساس بحقوق المجتمعات المضيفة وعلى وجه الخصوص المجتمعات البدوية والرعوية، لا سيما حقوقهم الموسمية في أن يعبروا مع ماشيتهم الحدود الدولية بين الطرفين لبلوغ المرعى والمياه». على أي حال، تركز المادة التالية على أن المصالح الأساسية المطلوب أخذها بعين الاعتبار بموجب الاتفاقية هي مصالح المجتمعات المضيفة والآثار الأمنية لهذه الحركة. وتتعدى الاتفاقية كونها مبهمة للغاية –حيال الإلتزامات التي قطعها الطرفان على نفسيهما مراراً وتكراراً ودون جدوى منذ ٢٠١٠– إلى كونها تمنح أساساً رسمياً لمنح المخاوف العسكرية أولوية، إذ يمكن بحسب هذا البند إغلاق الحدود لدواعي أمنية ساعة تشاء حكومة جمهورية جنوب السودان أو حكومة السودان، وهو ما يمنح القليل من الطمأنينة لمجموعات الرحل الشماليين.

تنص اتفاقية الحدود أيضاً على التزام رسمي بفكرة «الحدود الناعمة» التي يمكن أن يعبرها الرحل والرعاة والناس المرتحلين. ويلزم إدارة هذه الحدود بواسطة لجنة الحدود المشتركة التي كان من المزمع تشكيلها في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ توقيع الاتفاقية. وحتى تاريخ ١ يناير ٢٠١٣ لم يتم تشكيل اللجنة.

كذلك تم توقيع اتفاقية أمنية في أديس أبابا تعتبر الأكثر إثارة للجدل. فقد التزم الطرفان بالتوقف عن إيواء المجموعات المتمردة العاملة في أراضي الجانب الآخر وعلى الانسحاب من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح التي تمتد على مسافة ١٠ كم شمال وجنوب الحدود باستثناء منطقة الميل ١٤ في الحدود بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور[٤٦]. كان هذا بمثابة تعديل لاحق على خريطة لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، وهى ما اعترضت عليها حكومة السودان التي

شعرت بأن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح التي تمتد على طول نهر كير قد تكون تنازل عن منطقة تدعى ملكيتها – منطقة الميل ١٤ – لصالح جنوب السودان، على الرغم من حقيقة أنه ليس للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح آثار قانونية مستقبلية في ما يتعلق بالمفاوضات حول الحدود بين السودان وجنوب السودان[٤٧]. وسيتم الإشراف على المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح من قبل بعثة التحقق من الحدود المشتركة التي ستخضع لإشراف الآلية السياسية والأمنية المشتركة. وتنص الاتفاقية على تشكيل قوة من ٩٠ ضابط من كل جانب وكتيبة من مراقبي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

يوجد عدد من المشاكل الرسمية في اتفاقية الأمن. فطول الحدود أكثر من ٢٠٠٠ كم وسيكون من المستحيل على قوة صغيرة كهذه ضمان إخلائها من السلاح بفعالية. علاوةً على ذلك، لا يوجد أي طرف من الطرفين مسيطر سيطرة تامة على حدوده. ففي جنوب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق هناك حركات تمرد موجودة بالفعل وتسيطر على أجزاء من الحدود، وفي ظل فشل مفاوضات حكومة السودان مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في أديس أبابا في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، من غير المحتمل أن تقوم هذه القوات بقطع نفسها من طرق الإمدادات مع جنوب السودان. كما أنه من الصعب رؤية كيف ستتمكن حكومة السودان ضمان نزع سلاح الحدود التي تسيطر عليها جزئياً. وعلى نحوٍ مساوٍ، يسيطر جنوب السودان شكلياً على الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان في محافظة ميوم والحدود بين أعالي النيل وجنوب كردفان على طول حافة محافظة مانيو. ومن الصعب رؤية كيف بإمكان جنوب السودان نزع سلاح حدود تخضع جزئياً لسيطرة قوات عسكرية منشقة دون شن حملة عسكرية وإحداث خروقات في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. قد يتطلب نزع المنطقة الحدودية من السلاح عملاً عسكرياً. وتسمح طبيعة الحدود القابلة للاختراق بالتهريب وحركة الميليشيا المنشقة. مما يعطي كل طرف من الطرفين فرصة لتعليق تنفيذ الاتفاقية وإلقاء اللائمة على الدولة الأخرى بعدم التنفيذ.

لا تلزم اتفاقية الأمن ٢٧ سبتمبر كلا الطرفين بإزالة القوات المسلحة من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح فحسب، بل وتلزمهما أيضاً بضمان عدم وجود مدنيين مسلحين داخل المنطقة الحدودية وتفويض بعثة التحقق من الحدود المشتركة ومراقبتها بأداء مهام الفحص والتفتيش. ونظر لكونه، خلال موسم رعي ٢٠١١ – ٢٠١٢، لم تكن الفرقة الثالثة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال بحر الغزال قادرة على منع رعاة الرزيقات المسلحين من دخول جنوب السودان، فإنه من الصعب رؤية كيف بإمكان قوة صغيرة أن تضمن نزع سلاح كامل المنطقة الحدودية بفعالية. هذا هو الحال خاصة في ولاية شمال بحر الغزال. فبينما خطى جنوب السودان بعض الخطوات تجاه نزع سلاح المجتمع، استثنى الرئيس كير صراحةً في شهر مارس ٢٠١٢ شمال بحر الغزال من هذه البرامج. مما يعني بقاء مجتمعين مسلحين على

الأقل من غير المحتمل أن يلقيا سلاحهما عند السفر إلى نهر كير – إما منطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح أو عدم وجود منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح (Sudan Tribune, 2012a).

كان هناك ردة فعل قوية ضد الاتفاقيات في جنوب السودان، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمنطقة الميل ١٤. ففي ١٥ أكتوبر، احتج المتظاهرون في جوبا على عدم إحراز تقدم في المفاوضات بشأن أبيي، وعلى التزام حكومة جمهورية جنوب السودان بسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة الميل ١٤. ويتناول القسم ٢ أسباب هذه الاحتجاجات بالتفصيل. وقد كان السبب الرئيسي في إشعال هذه الاحتجاجات هو غضب الدينكا ملوال من الانسحاب من منطقة ظلوا يعتبرونها تاريخياً ملكهم. بينما حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان جاهدةً توضيح إن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح لا تلزم أي طرف من الطرفين بحدود نهائية حاسمة، فإن الحقيقة الرسمية لادعاءات الحركة الشعبية لتحرير السودان تخفي المزيد من عدم اليقين. فإذا أحيل النزاع الحدودي إلى تحكيم، فإن الأمر قد يستغرق سنوات قبل صدور قرار بشأن الحدود بين البلدين. أما في حال تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، فقد لا تتوفر حماية للجيش الشعبي لتحرير السودان على مدى سنوات في مناطق الرعي الحساسة لدينكا ملوال الذين يتذكرون جيداً حالات التهجير القسري والاستيلاء على الأراضي التي وقعت إبان الحرب الأهلية الثانية.

على أي حال، وكما في يوليو٢٠١٣، يبدو أنه من الصعب تصور أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح بالكامل ستنفذ بالكامل. ففي ٢ نوفمبر، قال وزير الخارجية السوداني علي كرتي بأن حكومة السودان لاتزال تنتظر انسحاب قوات جنوب السودان من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، على الرغم من أن اتفاقية الأمن تنص بأنه «يتوجب على الأطراف القيام فوراً بإصدار تعليمات إلى قواتهم بالانسحاب دون قيد أو شرط». ويبدو أن السبب المبدئي للتأخير هو مقاومة باول مالونغ أوان، حاكم ولاية شمال بحر الغزال، على الرغم من التصريحات التي صدرت في بداية أكتوبر ٢٠١٢ والتي أشار فيها إلى إنه سينفذ الانسحاب إذا طلب منه ذلك[٤٨]. وقالت حكومة السودان بأن حكومة جمهورية جنوب السودان قد اعتذرت رسمياً عن التأخيرات وألقت باللائمة على الأمطار (Radio Tamazuj, 2012).

على أي حال، أخفت هذه التأخيرات مشاكل سياسية عويصة. فقد قالت حكومة السودان بأنها لن تسمح لجنوب السودان بنقل النفط من خلال أراضيها ما لم يُحَل الوضع الأمني. كما قالت أيضاً بأن تنفيذ اتفاقية الأمن ٢٧ سبتمبر تشترط على الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان نزع سلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان / الشمال. وقد رفضت حكومة جمهورية جنوب السودان هذا الطلب كونه

مستحيل وأشارت محققة إلى أنه لم يكن جزءاً من اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر ,Sudan Tribune) (2012t. فحتى لو كان الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان يريد نزع سلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان / الشمال، لما استطاع ذلك، فالمنظمة الأخيرة منظمة مستقلة عن جنوب السودان. تلزم اتفاقية الأمن الفعلية الطرفان «بالتوقف عن إيواء أو دعم مجموعات التمرد ضد الدولة الأخرى (RoSS/RoSS, 2012, 27 September Security Agreement, p.1). ولم يوف أي طرف من الطرفين بهذا الالتزام[٤٩].

لم تنفذ جوانب أخرى من الاتفاقيات. فالطريق من ميرام في جنوب كردفان إلى أويل في شمال بحر الغزال ظل يفتح ويغلق مراراً في تناغم مع الأزمة السياسية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. وقد أثر هذا الأمر على هجرة المسيرية حيث علق عدد كبير من المهاجرين في أم أدهم غرب ميرام خلال موسم الرعي ٢٠١٢ – ٢٠١٣ (Radio Tamazuj, 2012k). وبذات الطريقة، لم يتم إغلاق العبور في جودة في محافظة الرنك ولكن- عقب اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر/ سبتمبر شددت حكومة السودان إجراءات عبور الحدود. وعلى الرغم من هبوط الأسعار مبدئياً في الرنك، مع توقع فتح الحدود، ارتفعت بعد ذلك نتيجة الضوابط الحدودية الصارمة مع فرض معدلات ضريبية أعلى على السلع العابرة إلى جنوب السودان[٥٠].

تتمثل استراتيجية الحركة الشعبية لتحرير السودان، إدراكاً منها أن المفاوضات قد وصلت لطريق مسدود، في البحث عن وساطة دولية. وعليه، تم بلا شك دعم هذه الاستراتيجية من قبل بيان مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن الذي تم تبنيه في ٢٤ أكتوبر والذي ينص على (AUPSC, 2012A, paragraph 13) أنه كان من المتوقع أن يتوصل البلدان بموجب تسهيلات بتنسيق لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى، إلى اتفاق خلال أسبوعين بشأن عملية المفاوضات لإصدار قرار بشأن المناطق الخمسة المتنازع عليها التي حددها البلدان بالإضافة إلى أي مناطق حدودية أخرى مطالب بها. "يعتبر هذا الإعلان هام لأنه ينص على وجوب توصل البلدين إلى قرار حول وضع المناطق المطالب بها مثل هجليج التي ترفض حكومة السودان الاعتراف بها كمنطقة متنازع عليها. وقد صرح مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن (الفقرة ١٤) بأنه «في حال عدم توصل الطرفان إلى اتفاقية بشأن عملية إصدار قرار حول المناطق الخمسة المتنازع عليها التي حددها البلدان بالإضافة إلى أي مناطق حدودية أخرى مطالب بها، فستتقدم لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى باقتراح للمجلس الذي سيقوم بإصدار قرار نهائي وملزم وسيسعى للحصول على مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عليه."

يوضح هذا البيان كيف بمقدور الحركة الشعبية لتحرير السودان اللجوء إلى وساطة دولية، مع إمكانية التحكيم، إذا لم يتم التوصل إلى قرار في المستقبل القريب. على أي حال، يبدو أن دعم مجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة لمقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى هو أمر غير محتمل، فقد أرسلت روسيا، وهى عضو أساسي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مبعوثها الخاص إلى إفريقيا ميخائيل مارغيلوف، إلى الخرطوم عدة مرات في أواخر ٢٠١٢. ومن الراجح أن تحبط روسيا أي قرار يصدره مجلس الأمن يدعو إلى تنفيذ مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى، وقالت إنها تفضل قراراً بشأن المناطق المتنازع عليها يتفق عليه الطرفان دون تدخل دولي (Sudan Tribune, 2012S). إن الوصول إلى طريق مسدود في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من شأنه أن يسلب الأهمية الكبرى لقرار مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن لدعم مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى. فقد صرح مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن في بيان بعد اجتماعه في أديس أبابا بتاريخ ١٤ ديسمبر، دون ذكر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إنه سيرجئ قراراً بشأن الأزمة، إلى حين الفراغ من المفاوضات المقبلة بين السودان وجنوب السودان في شهر يناير ٢٠١٣ (AUPSC, 2012b).

ولم تحقق المفاوضات التي عقدت في يناير ٢٠١٣ أي تقدم بشأن مسائل عديدة يختلف حولها الطرفين، ولم يزيد مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن على أن كرر أن على الطرفين تنفيذ اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر بالكامل. أما بخصوص اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر فيما يتعلق بالحدود فهي في غاية الغموض، كما أن الهوة بين الحكومتين واسعة جداً لدرجة أصبح معها الاتفاق عرضة لخطر اللحاق بقاطرة الاتفاقيات غير المنفذة.

المواقف الحالية لأصحاب المصلحة

الحركة الشعبية لتحرير السودان

على الرغم من قول كلا البلدين بأنهما يرغبان في إيجاد حل سلمي لأزمة الحدود، ألا أنه يلزم التنويه إلى وجود أسباب واقعية قوية لرفضهما التسوية، فضلاً عن ما تحققه مناوشات الحرب بالوكالة من منافع.

يواجه الرئيس كير انقسامات عميقة في جنوب السودان. وتمثل بشكل جزئي انقساماً في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن كيفية التعامل مع حكومة السودان. ويعتقد الكثيرون بأن جنوب السودان لن يعرف السلام ما لم تتم الإطاحة بحزب المؤتمر الوطني ويشعرون بأنه لا يوجد سبب للمساومة مع حزب ينكث بوعوده. ففي اجتماعات نوفمبر ٢٠١٢ في جوبا، رفض جنرالات كبار من الحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر معتقدين إنها قدمت تنازلات كبيرة (Martin, 2012). وعلى ضوء هذا الوضع من انعدام الثقة، من غير الوارد أن نرى إخلاء الحدود من السلاح وقطع الإمدادات عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (التي يراها الكثيرون إحدى الطرق الرئيسية التي تجبر على

تغيير النظام في الخرطوم) أو تقديم تنازلات إضافية إلى حزب المؤتمر الوطني على طاولة المفاوضات. كما أن الوضع التفاوضي لحزب المؤتمر الوطني لا يساعد. وكما سيتم توضيحه أدناه، فإن حزب المؤتمر الوطني مهتم بشكل رئيسي بالأزمة الحالية داخل السودان وسيكون موقفه الرئيسي خلال المفاوضات هو الإصرار على قطع الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجيش جميع صلاتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. ومن الراجح أن يربط حزب المؤتمر الوطني في المستقبل المنظور تنفيذه لكافة الاتفاقيات بهذا الشرط. وفي ظل التوتر والاعتراض الداخلية على المفاوضات مع حزب المؤتمر الوطني داخل هياكلها، فإن الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان ستجد أن تنفيذ ذلك يقرب المستحيل.

لقد تصاعدت حدة التوتر الداخلي في جنوب السودان بسبب الإجراءات التقشفية التي وضعت موضع التنفيذ بعد إيقاف النفط في يناير ٢٠١٢. وقد كانت إشاعات الانقلاب في جوبا في أكتوبر ٢٠١٢ هي انعكاس كبير لعدم الرضا عن حالات التنقلات وتخفيضات الميزانية في الجيش (Africa Confidential, 2012b). كما أن هناك مجموعات ميليشيا قائمة وشعور متنامي بأن الاستقلال لم يحقق أي تحسن في المستوى المعيشي الذي توقعه الكثير من الناس (Africa Confidential, 2012a). ويساعد التسليح المستمر، كما في فبراير – مايو ٢٠١٢، على حشد الدعم وسط المواطنين المحاصرين بشكل متزايد.

أما الأسلوب التفاوضي الحالي لحكومة جمهورية جنوب السودان فيتمثل في السعي بإصرار نحو وساطة دولية[٥١]. وبتاريخ ٢٤ أكتوبر، في اجتماع حزب المؤتمر الوطني الذي منح كلا الجانبين مهلة ستة أسابيع للتوصل إلى تسوية تفاوضية للأزمة في أبيي على أساس مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى (وهو القرار الذي رفضته حكومة السودان على الفور)، أبدى وزير خارجية جنوب السودان نيال دينق نيال شكوكه حول إمكانية التوصل لأي اتفاقية مع السودان بشأن الأراضي الحدودية المتنازع عليها (Nhial Deng Nhial, 2012). وقد طلب من حزب المؤتمر الوطني تبني قرار يسمح لفريق من الخبراء، الذين سيقومون بإصدار رأي غير ملزم حول الحدود، بأن يكون لديه اختصاص بالمناطق المطالب بها بالإضافة إلى المناطق المتنازع عليها. وسيشمل هذا أماكن مثل هجليج التي ترفض حكومة السودان التفاوض بشأنها. تشكل فريق الخبراء بناءً على اقتراح جنوب السودان وقبلت به حكومة السودان بعد طول ممانعة. وستقوم هيئة الخبراء الدولية بالتقصي وإعطاء رأي غير ملزم حول المناطق الخمسة المتنازع عليها لكن ليس المناطق المطالب بها. ومن الصعب على ضوء الفجوة الواسعة بين الطرفين رؤية ما سيحققه تقرير غير ملزم. وقد تشكل فريق الخبراء بعد الاختلاف الأولي على الشروط المرجعية فيما يتصل بكاكا.

لم يقتنع نهيال دينج نهيال بأن تقديم رأي غير ملزم سيضع نهاية للمأزق وقال «بعد ذلك، إذا فشل بلدينا في التوصل إلى اتفاق، خاصةً وأننا نتفاوض بشأن هذه المسائل الحدودية منذ توقيع اتفاقية السلام

الشامل في عام ٢٠٠٥، فيجب أن يكون رأينا هو إحالة مسألة المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها وترسيم الحدود إلى هيئة تحكيم دولية».

عقب الشجب الذي تلا احتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان لهجليج، يتلخص الموقف الحالي للحركة الشعبية لتحرير السودان في الاعتراف بالمأزق ومحاولة إيجاد وسطاء دوليين. كما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان متأكدة نسبياً من– فيما يخص العديد منها إن لم تكن جميعها – أن النزاعات الحدودية والوساطة الدولية ودراسة المدونات التاريخية الموجودة ستصب في مصلحتها. تستند هذه القناعة، جزئياً، إلى مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى، الذي يوضح، في حالة أبيي، حلاً يمكن تقبله من الحركة الشعبية لتحرير السودان وللعديد من أطراف المجتمع الدولي. وبشكل أوسع، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان مقتنعة بأن الأدلة التاريخية تصب في مصلحتها فيما يخص عدد من المناطق المتنازع عليها بما فيها كافي كينجي.

بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢، طلب مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن من الطرفين الالتزام بعملية تفاوضية للتعامل مع المناطق الحدودية المتبقية المعترض عليها، بما فيها المناطق المطالب بها والمناطق المتنازع عليها (AUPSC, 2012a)، وهو طلب كرره المجلس بتاريخ ١٤ ديسمبر. على أي حال، لا يملك المجلس صلاحية كافية لحل النزاعات الحدودية من خلال وساطة دولية، وعلى الأرجح فإن أي محاولة للذهاب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ستفشلها روسيا والصين حيث سيبقى جنوب السودان يطالب بشيء لا يمكن تحقيقه مع عدم قدرته على تحقيق أي تسويات أخرى مع حزب المؤتمر الوطني في ظل الوضع السياسي الدولي المشكوك فيه. على الأرجح أن يؤدي تعنت حزب المؤتمر الوطني أثناء المفاوضات في شهر يناير وفبراير ٢٠١٣ إلى جانب الهجمات المتواصلة للقوات المسلحة السودانية على مراكز الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة الحدودية إلى استمرار المأزق الدبلوماسي والحرب بالوكالة على طول الحدود.

حزب المؤتمر الوطني

يواجه حزب المؤتمر الوطني ظروف مقيدة للغاية داخل السودان (Verhoeven, 2012). فالحزب آخذٌ بالانقسام بشكل متزايد وقد تجلى هذا الانقسام في الخرطوم في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٢ عندما اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني ١٣ شخصاً، من بينهم صلاح قوش، الرئيس السابق لجهاز الأمن والمخابرات الوطني والعميد محمد إبراهيم عبدالجليل في القوات المسلحة السودانية (Sudan Tri-bune, 2012q). وترى قيادة الجيش العليا بأن الحرب في النيل الأزرق وجنوب كردفان ليست ضرورية، وهو رأي لا يتقاسمه صغار ضباط الجيش الإسلاميين[٥٢]. وقد شهد شهر ديسمبر ٢٠١٢ حملة أخرى من

الاعتقالات بين صفوف الضباط العسكريين ولكن بتسليط إعلامي أقل (Sudan Tribune, 2012u). ويحاول الرئيس عمر البشير استرضاء القيادة العسكرية، لكن لديه انقسامات أخرى عليه التعامل معها أيضاً. فقد شكل قوش جزءاً من مجموعة تريد التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بدلاً من محاربتها (ICG, 2012). ومن جانب آخر، هناك عدم رضا متزايد في صفوف الإسلاميين في الخرطوم الذين ينتابهم الشعور بأن قيادة حزب المؤتمر الوطني هي قيادة إسلامية انتهازية وليست شرسة بما فيه الكفاية في تعاملها مع جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وقد حاول البشير إثارة الجانبين ضد بعضهما البعض. ويبدو أن جزءاً من هذه الاستراتيجية يرمى لمنح حياة جديدة لهوية السودان الإسلامية بغرض إضعاف الإسلاميين المنشقين، وخاصةً خاله الطيب مصطفى صاحب جريدة الانتباهة الذي ظل شديد النقد لحزب المؤتمر الوطني.

من المسائل الرئيسية التي ينقسم حزب المؤتمر الوطني بشأنها هي ماهية ما يجب فعله في جنوب كردفان والنيل الأزرق. فالبشير يريد هزيمة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وإيقاف الدعم الذى يصلها من جنوب السودان؛ ومن خلال الدعم العسكري، يستخدم حزب المؤتمر الوطني الميليشيات لزعزعة جنوب السودان ولتحقيق هدفه. وهذا يظهر عدم قدرة حزب المؤتمر الوطني على الفصل بين ما يحدث في جنوب كردفان والنيل الأزرق وبين النزاع الحدودي مع جنوب السودان. وطالما أن السودان غير مسيطر على حدوده فلن يكون قادراً على إجراء مفاوضات مفيدة بشأنها. وعلى ضوء رفض حزب المؤتمر الوطني التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وبما أن السياسات الداخلية لجنوب السودان تقضي ضمناً أنه من غير الوارد أن يوقف الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان دعمه للجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بالكامل، فعلى الأغلب أن تبقى المفاوضات متوقفة ما لم يحدث تطور عسكري فارق يجبر حزب المؤتمر الوطني على التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أو يقع تغيير للنظام في الخرطوم. على أي حال، وكما في شهر يوليو ٢٠١٣، علي الاقل في جنوب كردفان، تشير كافة الإشارات على أرض الواقع إلى طريق مسدود من الناحية العسكرية، أو مواجهة على أقل تقدير.

في الوقت الحاضر، ينصب تركيز حزب المؤتمر الوطني على الأمن الداخلي. ويبدو أن السبب الرئيسي لتوقيعها اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر هو قطع إمدادات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة القادمة من غرب وشمال بحر الغزال وعبر ولاية الوحدة. وسواء حدث هذا فعلياً أم لم يحدث فإن هذا الوضع لا يزال قائماً. وبالنسبة لحكومة جمهورية جنوب السودان، سيكون أسوأ سيناريو هو أن يستمر حزب المؤتمر الوطني في إفشال مفاوضات أخرى عن طريق الإصرار على أن جنوب السودان لا يزال يدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. ونظراً لسهولة اختراق الحدود، يبدو

من الراجح استمرار دعم حزب المؤتمر الوطني للمجموعات المتمردة داخل جنوب السودان، على الرغم من إنكار حكومة السودان المتكرر.

في ٢٤ سبتمبر، أي قبل توقيع اتفاقيات أديس أبابا بثلاثة أيام فقط، ذكرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأن طائرة ثابتة الجناح، من المحتمل أن مصدرها هو السودان، قد ألقت بحاويات – في جونقلي في محافظة بيبور– لقوات ياو ياو (Small Arms Survey 2012g).

وتماماً كما ظل سائداً بدرجة كبيرة منذ ٢٠٠٥، يحاول حزب المؤتمر الوطني في الوقت الحالي كسب الوقت وتأخير عملية المفاوضات لأطول فترة ممكنة لزيادة الضغط الداخلي في جنوب السودان. فهو يعارض توجه الحركة الشعبية لتحرير السودان نحو تحكيم دولي لأن من شأن ذلك التدخل أن يفصل ما بين مفاوضات الحدود وبين الوضع في النيل الأزرق وجنوب كردفان، وبسبب ما ينتاب حزب المؤتمر الوطني من شكوك بالمجتمع الدولي الذي يتعامل معه باعتباره دولة مارقة.

تعتبر هجليج من أهم المناطق المتنافس حولها بالنسبة لمؤتمر الحزب الوطني وذلك بسبب إنتاجها النفطي، بالإضافة إلى منطقة الميل ١٤ في شمال بحر الغزال / شرق دارفور. ويفقد حزب المؤتمر الوطني بشكل متزايد تأييده لدى قبيلة الرزيقات والتي صارت تلتحق بالجيش الشعبي لتحرير السودان — شمال، ومؤخراً لحركة العدل والمساواة بأعداد متزايدة (Gramizzi and Tubiana, 2012, pp. 56-58). وإذا تمكنت حكومة السودان من أن تحد من سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على منطقة الميل ١٤، فسيساعد هذا على استعادة بعض من التأييد بين الرزيقات وكبح تدفق الموارد من جنوب السودان إلى حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان — شمال. على أي حال، يسيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان حالياً وبقوة على المنطقة الأخيرة. ويبدو أنه من غير المحتمل - مع توقف المفاوضات- حدوث تغيير في موقف حزب المؤتمر الوطني في المستقبل القريب.

آفاق مستقبلية

بينما تواجه المفاوضات على الحدود انسداداً على المدى القصير، فإن توقعات مستقبل الحدود تبدو هي الأخرى مقلقة على المدى البعيد طويل، بغض النظر عن ما ستسفر عنه أي محادثات في نهاية الأمر.

تنص اتفاقية الحدود ٢٧ سبتمبر على فكرة الحدود «الناعمة» مع تبنيها «لنهج متكامل في إدارة الحدود». بينما اسهبت الاتفاقية في تشكيل اللجان وتحديد التسلسل الهرمي للمسؤوليات، إلا إنها تذكر القليل عن كيفية تحقيق الحدود الناعمة على أرض الواقع. فجزئياً يعتبر هذا أمر واعد: فمن محاسن الحدود الناعمة أنها مرنة ويمكنها التكيف مع الظروف المتغيرة.

ومهما يكن من أمر، ليس من المرجح- على ضوء الوضع الراهن- أن يكون الالتزام بحدود ناعمة مرضياً للمجتمعات على طول الحدود. فالحدود الناعمة تتطلب علاقات إيجابية ما بين المجتمعات. وكما ستكشفه دراسات الحالة التي سنأتي على عرضها، فإن العلاقات المجتمعية في كثير من الأماكن على طول الحدود قد وصلت لحالة تقترب من الانهيار الكامل. وفي هذه البيئات، ستكون هناك حاجة لمشاركة فاعلة من قبل الحكومة وتقديم ضمانات أمنية للمهاجرين الرحل. ألا أن البنية التحتية للدولة في الوقت الحاضر ليست في وضع يساعد على تقديم مثل هذه الضمانات؛ فبدلاً من حماية المهاجرين، يقوم الجيش الشعبي لتحرير السودان بمضايقتهم.

يمثل الوضع في أبيي بعض المشاكل المصاحبة لفكرة الحدود الناعمة. فأي مجموعة تعبر الحدود الناعمة قد تكون عبارة عن ميليشيا. ونظراً إلى ميول حزب المؤتمر الوطني إلى استخدام المسيرية كقوة بالوكالة، فيمكن أن تسمح الحدود الناعمة للدولة السودانية بدفع مصالحها تحت ستار نشاط الرحل. وفي ظل التركيز الرئيسي على الأمن في اتفاقية الحدود ٢٧ سبتمبر، سيؤدي نشاط الميليشيات إلى جعل الحدود الناعمة حدود متصلبة على الفور.

في هذا السياق، يصبح انعدام التحديد في الاتفاقية حول الحدود الناعمة أمراً مثيراً للقلق. فالمسيرية لا يثقون بلجنة حدود أبيي والمحكمة الدائمة للتحكيم نسبة لعدم وجود آليات لتنفيذ حقوق حركة الرعي المشار إليها في اتفاقية السلام الشامل وما تبعها من معاهدات وإتفاقات. كذلك لا تسمح صياغة الاتفاقيات بمناقشة التغييرات الحقيقية على الحقوق الثانوية التي ستنتج عن فرض حدود قومية. وغياب هذا الحوار هو الذي يشكل أساساً للمطالب القصوى التي تقدمت بها المجتمعات على جانبي الحدود.

٠٢ حدود شمال بحر الغزال - شرق دارفور

نتائج عامة

- اتفاقيات الرعي الموقعة بين الرزيقات ودينكا ملوال تعانى من توترات مطردة. ولم يعبر المسيرية الرحل الحدود باتجاه ولاية شمال بحر الغزال خلال موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢.
- يعود انهيار اتفاقيات الرعي مع الرزيقات جزئياً إلى نخبة الرزيقات السياسية في الخرطوم والضعين اللائي يرفضان المشاركة في المفاوضات مع المجتمعات المضيفة في جنوب السودان. وتحاول حكومة السودان بفاعلية إعاقة هجرة الرحل إلى الجنوب لمنع تعزيز الروابط بين الرزيقات والقوى في جنوب السودان. فالقادمون إلى الجنوب للرعي والتجارة ينحون لكونهم إما لديهم صلات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أو هم أنفسهم أعضاء في هذه الأخيرة. فالصراع الداخلي في السودان مرتبط بالأزمة في المنطقة الحدودية على نحو لا فكاك منه.
- هناك بعث جديد لإحساس قومي وسط دينكا ملوال في شمال بحر الغزال. ففي أماكن معينة مثل وراوا وقوك مشار تبدي المجتمعات اهتماما قليلاً تجاه الاعتراف بحقوق الرعي لرحل الشمال الذين أمضوا ٢٠ عاماً في شن الغارات عليهم؛ ولقد ظلت حكومة الولاية هي التي تطلع بدرجة كبيرة بضمان مرور مهاجري الشمال. وحيث تشير اتفاقية الأمن ٢٧ سبتمبر إلى أن «الآليات القبلية المشتركة» هي التي ستحل النزاعات في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، ألا أنها في حال تنفيذها ستكون ذات مردود سالب بشأن تعايش الرزيقات والدينكا ملوال.
- توجد مقاومة واسعة في شمال بحر الغزال ضد فرض منطقة منزوعة السلاح في منطقة الميل ١٤. وعلى الرغم من أن حدة هذه المعارضة قد خفت مؤخراً، إلا أن تمركز الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة في منطقة سماحة- كير آدم يعني أن نجاح نزع سلاح هذه المنطقة سيكون اختبارا حقيقياً لاتفاقيات ٢٧ سبتمبر.
- إن العلاقات القائمة الآن بين دينكا ملوال ومجموعات رحل الشمال موروثة إلى حدٍ بعيد من الحرب الأهلية الثانية.

مقدمة

لقد كانت العلاقات بين المجتمعات المقيمة على طول حدود شمال بحر الغزال وشرق دارفور[٥٣] إلا وقت نشوب النزاع على منطقة الميل ١٤ في شهر أكتوبر ٢٠١٢ [٥٤] أفضل من أي جزء آخر على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان طوال الفترة التي تلت اتفاقية السلام الشامل. وقد استمرت التجارة بين المجموعات المقيمة على طول الحدود منذ استقلال جنوب السودان، وهو ما جاء عقب الاتصال إبان الحرب الأهلية الثانية حين شجع الجيش الشعبي لتحرير السودان الرزيقات على الدخول في «أسواق سلام» حول سماحة (SUPRAID, BYDA, and Concern Worldwide, 2004). كما عقدت اجتماعات ناجحة لمناقشة حقوق الرعي لرحل الشمال الباحثين عن مراعي في موسم الجاف[٥٥]. ويعود النجاح النسبي لهذه الاجتماعات إلى ثلاث عوامل أساسية وهي:

١. القلة النسبية للنشاط السياسي لحزب المؤتمر الوطني وسط صفوف الرزيقات نتج عنه عدم طغيان السياسة القومية على الديناميكيات السياسية المحلية، خلافاً للمسيرية في أبيي.

٢. سيطرة الحاكم باول مالونغ أوان القوية على ولاية شمال بحر الغزال٥٦ تعني أن الاتفاقيات مع رحل الشمال، والموقعة من قبل الحكومة، تتمتع بدرجة من الفاعلية غير موجودة في ولايات تتسم فيها الإدارة السياسية بسيطرة أقل على العناصر المسلحة على طول الحدود (مثل ولاية الوحدة).

٣. وعلى الرغم من وجود درجة عالية من انعدام الثقة التاريخية بين الرزيقات ودينكا ملوال بسبب بعض أعمال وتصرفات الرزيقات إبان الحرب الأهلية الثانية، إلا أن الكراهية بين المجموعتين ليست بحدة الكراهية بين المسيرية والدينكا نقوك في أبيي؛ فقد استمرت حركة التجارة والرعي، وإن كان بشكل أقل، إبان الحرب الأهلية الثانية، مما سمح باستمرارية كبيرة للممارسة بعد العام ٢٠٠٥.

ونعني بما سبق ذكره أنه بالرغم من أن حدود شمال بحر الغزال وشرق دارفور ظلت تعمل بصورة أفضل بالنسبة للتجار والرحل بين ٢٠٠٥ و ٢٠١١ مقارنة بولايات أخرى، إلا إنها لم تعمل جيداً.

وفي العام ٢٠١٢، ذكر الرزيقات والمسيرية حالات مضايقة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان على الجانب الجنوبي من الحدود وفى السودان من القوات المسلحة السودانية مما ممنع الرحل والتجار من عبور الحدود[٥٧]. عقود من عدم الثقة المتراكمة أثناء الحرب، فضلاً عن القومية المتنامية في جنوب السودان، تهددان بتقويض علاقات المجتمع في شمال بحر الغزال. ويمكن لهذا الوضع أن ينفجر إذا ضغطت الحركة الشعبية لتحرير السودان على حكومة الولاية لسحب قواتها العسكرية من مناطق تعتقد

ولاية شمال بحر الغزال إنها ملكاً لها، وذلك بسبب صراعها للفوز بحيازتها إبان الحرب الأهلية الثانية التي اتسمت بطابع لدموي[٥٨].

تاريخ قصير عن الحدود

يحتل دينكا ملوال الجهة الشمالية من شمال بحر الغزال، جنوب نهر كير، وهم جزء من شعب الدينكا الذى يعتبر الأكبر في جنوب السودان. وشمال بحر الغزال له حدود طويلة مع شرق دارفور وحدود أخرى قصيرة من الناحية الشرقية مع جنوب كردفان. وفي كل موسم جاف، يأتي الرزيقات- إحدى أكبر المجموعات التي تملك ماشية في جنوب دارفور- إلى الجنوب للرعي في الأراضي المحيطة بكير، والتي تعتبر من أغنى موارد أراضي الرعي لكلٍ من الدينكا ملوال والرزيقات. كما يعبر عدد قليل من المسيرية الحمر من جنوب كردفان إلى شمال بحر الغزال في موسم الجاف، على أن هذه الهجرة انخفضت بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٥ [٥٩].

خلافاً للعديد من الأماكن على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، فإن حدود ١٩٥٦ بين ما يعرف الآن بشمال بحر الغزال وجنوب كردفان مرسمة جيداً نسبياً. ففي القرن التاسع عشر، احتل الدينكا ملوال جزء من كير. على أي حال، مع وصول شركات الرقيق الكبيرة في كردفان في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، يقول الدينكا ملوال إنهم دفعوا إلى جنوب النهر (Johnson, 2010b, pp.43-44). وفي بداية السيادة الإنجليزية المصرية، وحينها كانت دارفور لا تزال سلطنة مستقلة، حد موظفي المستعمرات من حركة الرزيقات جنوب كير، وسمح لهم بالصيد ولكن ليس بالرعي.

بعد ضم دارفور للسودان في عام ١٩١٦، والتي قدم الرزيقات إبانها مساعدة للبريطانيين، أصبحت الحدود عرضةً لسلسلة من الأحكام الجديدة، والتي جاءت في أغلب الأمر لتعكس إقطاعيات وسلطة شخصية من قبل ضباط المستعمرات أكثر من كونها تغيرات في ممارسات الرزيقات – الدينكا ملوال على أرض الواقع. فقد دعم الحكام البريطانيون في دارفور مصالح إبراهيم موسى، ناظر الرزيقات، واعتقدوا بأن حكام بحر الغزال يحابون الدينكا ملوال. في نفس الوقت، اعتقد حكام بحر الغزال في انحياز حكام دارفور لموسى.

وعقب نزاعات الرعي في عام ١٩١٨، حاول حاكم دارفور البريطاني فرض حدود جديدة، وأنشأ دار الرزيقات التي تمتد ٤٠ ميل جنوب كير. وقد اشتكى الدينكا ملوال بشكل صاخب[٦٠]، وفي عام ١٩٢٤، تم

الاتفاق على تسوية؛ حدد فيها كل من منرو وويتلي ما عرف بخط منرو – ويتلي الذى يقع على مسافة ١٤ ميل جنوب كير (Johnson, 2009, pp.180-81).

لم تتغير هذه الحدود منذ ذلك الحين؛ فقد كانت هي الحدود بتاريخ ١ يناير ١٩٥٦ ولذلك يجب أن تكون هي الحدود بين شمال بحر الغزال وما هو الآن شرق دارفور وفق شروط اتفاقية السلام الشامل. وأياً كان الأمر، فإن ما تعنيه هذه الحدود قد تغير. فقد رمى العمل بسياسة الجنوب في عام ١٩٣٠ إلى تقييد الاتصال بين ما أعتبر الشمال العربي المسلم والجنوب غير العربي غير المسلم. حاول الإداريون تغيير اتفاقية الحدود- على طول الحدود بين الرزيقات ودينكا ملوال- ومنعوا الوصول إلى كير عبر محور أفقي من الغرب إلى الشرق. وقد حاولوا منع الاتصال بين الشعبين لكن الإدارة البريطانية في دارفور رفضت الاقتراح. وفي عام ١٩٣٥ تم التوصل إلى اتفاقية في اجتماع في سفاهة. وقد جزأ حكام المستعمرات الضفة الجنوبية من كير ومنطقة الميل ١٤ وتم تخصيص بعض المناطق كأرض رعي مشتركة بينما تم الاحتفاظ بأجزاء أخرى لاستعمال الرزيقات حصرياً. وقالت الدينكا ملوال بأن الاتفاق غير مرن، وفى نهاية الأمر توصلوا إلى مجموعة من المساومات مع الرزيقات[٦١]. من المهم ملاحظة إن اتفاقية ١٩٣٥ هي ما يشير إليها الرزيقات في مطالباتهم بالحدود وليس القرار الإداري لعام ١٩٢٤. وكما هو في أي مكان آخر على طول الحدود، فهذه حالة لمجتمع حدودي يحاول تحويل ما كان منطقة معقدة لمزيج من الحقوق الثانوية وحقوق الهيمنة إلى منطقة ذات حقوق مطلقة[٦٢].

من أكثر الأشياء اللافتة للنظر حول المحاولات الأخيرة لتنظيم طرق رعي لبدو الشمال، سواء قانونياً كما في قرار المحكمة الدائمة للتحكيم أو سياسياً كما في اتفاقيات الرعي المتكررة برعاية منظمات غير حكومية منذ ٢٠٠٥، هو درجة التزامهم أيضاً بعملية رسمية تصبح فيها الحدود، المؤقتة والمكانية، جزءاً قطعياً من منطقة التفاعل بين الرعاة. على النقيض من ذلك، تركز دراسات حديثة لترتيبات رعوية فعالة على درجة حاجتها إلى «أن لا يكون لها نهايات قطعية» حتى تكون فعالة. فقد أظهرت كاثرين هوم وود (2009, pp.3-5) مؤخراً كيف أن «حدود مكانية ... المصادر الرئيسية تتمدد وتتقلص حسب الظروف»، بدلاً من تعيين موضعها. إنه الغموض الذي يساعد البدو من التعامل بمرونة مع الظروف البيئية والسياسية المتغيرة، ومن الغموض أنه من الصعب البقاء في إطار عمل مهيمن متزايد من السياسات القومية.

السؤال المركزي عن الحدود بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور هو ماذا سيحصل عندما تصبح ما كانت حدود رعي حدود وطنية (Douglas, 2010b, p.42). قد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن الحدود

الإدارية للمستعمرات بين الدولتين قد عكست الوضع على أرض الواقع. فدائماً ما كان يوجد فجوة بين الإجراءات الرسمية المنظمة للرعي والاتفاقيات بين المجموعتين. ففي عام ١٩٤٨، كتب مسؤول مستعمرات «الاتفاقيات المختلفة ..... التي أبرمها مفوضو المنطقة قد تم تجاهلها، وهي غير معروفة إلى درجة كبيرة للرزيقات والدينكا»[٦٣]. علاوةً على ذلك، لم يتم حتى قبول الحدود الرسمية كحدود مطلقة: فبينما كان للرزيقات بعض الحقوق المهيمنة على منطقة الميل ١٤ جنوب الكير، إلا إنها لم تكن حقوقاً مطلقة، كما كان للدينكا ملوال أيضاً حقوق رعي في المنطقة (Kibreab, 2002, p.85).

وفى الوقت الراهن، فإن هذه الحدود الرسمية - التي لم يتم التقيد بها أبداً بشكل كامل على مستوى الممارسة- اصبح لها ما يترتب عليها من تأثيرات قاطعة على الرقعة الجغرافية. وإحدى المشاكل المصاحبة لهذا، كما هو موضح أدناه، هو تقويض السلطات السياسية على المستوى القومي والولائى للمؤسسات العرفية التي تضمن اتفاقيات رعي فعالة. وما رمت إليه سياسة الجنوب – والتي سعت لإنجاز انفصال مطلق بين الشمال العربي والجنوب غير العربي – قد تأتى أكلها بعد ٨٠ سنة، إبان حقبة قومية. وفي حال تنفيذ الانفصالات الإقليمية لاتفاقية السلام الشامل، فإن دينكا ملوال قد يجدون أنفسهم ممنوعين من أرض الرعي التي حاربوا من أجلها إبان الحرب الأهلية الثانية. حذر حاكم بحر الغزال في عشرينيات القرن الماضي من كون اتفاقية منرو – ويتلي، مثل معاهدة فرساي، تحوى «بذور حرب مستقبلية» (Johnson, 2009, p. 181) وربما يتحقق توقعه.

الحدود: ٢٠٠٥ – ٢٠١١

ظلت العلاقات بين الرزيقات والدنكا ملوال متوترة إبان الحرب الأهلية الثانية، لكنها لم تصل حد القطيعة كما كان عليه الحال في أماكن أخرى على طول الحدود. فأثناء الحرب الأهلية الأولى وفترة السلام في الفترة (١٩٧٢ – ١٩٨٣) التي تلت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، أغارت ميليشيات الرزيقات والمسيرية على الدينكا ملوال وهاجمت مستوطنات تقع إلى الجنوب من حدود الإقليم. وكما هو الحال في أبيي إبان الحرب الأهلية الثانية (Craze, 2011, p.12)، اتخذت هذه الغارات الصفة الرسمية حيث قامت الحكومة بحشد المغيرين كجزء من ميليشيات المراحلين[٦٤]. وفضلاً عن مهاجمة المستوطنين المدنيين، شرعت أيضاً في خطف النساء والأطفال. وإلا الآن لم يتلق الناس حتى تعويضات عن عمليات الخطف هذه على الرغم من تشكيل لجان لحل القضية. ففي كل من قوك مشار وماراوا، تعتبر قصص الغرباء الذين يعودون إلى ديارهم للمرة الأولى، بعد أن أمضوا كل حياتهم في جنوب دارفور[٦٥] قصص مألوفة واعتيادية[٦٦]. ولا تزال دينكا ملوال تذكر وحشية الحرب وهو ما يفقدهم الثقة بالرزيقات. ففي

شهر مارس ١٩٨٧ ، على سبيل المثال، قتل من الدينكا في الضعين أكثر من ١٠٠٠ شخص على يد مجموعة من الرزيقات؛ وحرق منهم حوالي ٧٠٠ شخص وهم أحياء في أقسام الشرطة والسكة الحديد. ويتواصل تداول وتناقل قصص هذه المذابح مما يؤثر على العلاقات في الوقت الحاضر.

على الرغم من هذه الهجمات، استمرت العلاقة بين المجموعتين أثناء الحرب. واستمر حكام حكومة السودان في المراكز الحضرية الرئيسية، التي كانت تسيطر عليها قوات حكومة السودان، باستخدام خط منرو – ويتلي للحكم في نزاعات الرعي (Johnson, 2010b, p.45) بينما قام الجيش الشعبي لتحرير السودان في المناطق الريفية بترتيبات غير رسمية مع الرزيقات، بل حتى مع المسيرية. وحيث لم يكن الجيش الشعبي لتحرير السودان مسيطراً على البلدات والمدن الرئيسية، فقد نشأت أسواق حول مدن حاميات الجيش الشعبي لتحرير السودان مثل ماراوا وماجوك و وارغيت[٦٧].

تساعد هذه الروابط في تفسير السبب الذى جعل الحدود بين شمال بحر الغزال وجنوب دارفور هي الشريط الأكثر أمناً على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان منذ ٢٠٠٥. وقد دعم هذا السلام النسبي والضعيف حقيقة أن حدود العمل هي نهر كير وليس خط منرو – ويتلي في أقصى الجنوب. وقد سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان على المدينتين على النهر (كير آدم على الضفة الجنوبية وسماحة على الضفة الشمالية) في معظم الفترات اللاحقة لاتفاقية السلام الشامل، وباستثناء الأحداث التي وقعت في الفترة ٢٠٠٩ و٢٠١٠ والتي قتل فيها تجار رزيقات، ظل تجار الرزيقات ينعمون بحماية الجيش الشعبي لتحرير السودان.

عقد الرزيقات ودينكا ملوال عدداً من اتفاقيات الرعي في مناطق خاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي عام ٢٠٠٨، تم توقيع اتفاقيات في أويل و نيامبولي و واراوا. وكانت هذه الاتفاقيات ناجحة لحد معقول: ولكن حين حدثت الهجرة، قال الرزيقات بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قتل بعضاً من الرعاة المرافقين لقطعان الماشية، كما أن دينكا ملوال قد أبلغوا عن سرقة ماشية. وعقدت اجتماعات أخرى في عام ٢٠١٠ في أويل وقوك مشار على الرغم من قول المشاركين بأن الخرطوم وجوبا تتدخلان في المفاوضات.

على أي حال، في الآونة الأخيرة اشتدت حدة التوتر في شمال بحر الغزال. فقد تنامى الغضب ضد الرزيقات في عام ٢٠٠٩ ، وذلك حين أغلق مقاتلو الميليشيا الطريق من ميرام إلى أويل، مما أدى إلى

رفع أسعار الغذاء في مدينة أويل. كما حاول حزب المؤتمر الوطني قطع الاتصال بين الرزيقات والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهاجمت القوات المسلحة السودانية الأقاصى الشمالية لمراكز الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ إذ هوجمت كير آدم، على سبيل المثال، في شهر ديسمبر ٢٠١٠.

تم توقيع اتفاقية الرعي لموسم الرعي ٢٠١٠ – ٢٠١١ في وقت متأخر نسبياً، وذلك في الفترة ٢٠-٢٢ يناير ٢٠١١ في مدينة أويل. وقد انطوت بشكل لافت للنظر على نبرة مؤيدة للحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما عكس مدى هيمنة جنوب السودان على المنطقة الحدودية حالياً. فقد طلبت الاتفاقية من الرزيقات الاعتراف بالتاريخ الطويل لتهميش الجنوب من قبل الشمال وطلبت منهم أيضاً احترام أرض وثقافة الدينكا. كما أنها حددت بالتفصيل مسارات الرعي المتفق عليها وألزمت كلا الطرفين بإنشاء محكمة عليا مشتركة (لم يتم إنشاؤها أبداً من قبل) وتحديد مقدار التعويض في حالات الموت والاغتصاب التي تقع أثناء هجرة موسم الجفاف[٦٨]. ففي اجتماعات الرعي هذه، انتقد زعماء الدينكا ملوال عدم عقد محاكم خاصة للنظر في الحالات المتصلة بالرعي أثناء موسم الرعي السابق، وشجبوا أيضاً وجود حراس مسلحين يرافقون الماشية. وعلى كل، استمرت اتفاقيات الرعي واتسمت هجرة الرحل نسبياً بالنجاح.

ويعود السبب في النجاح النسبي لاتفاقيات الرعي هذه لكونها تتعاطى مع منطقة متنازع عليها سياسياً. إذ حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمان موسم رعي ناجح، ويعود ذلك جزئياً لضمان مشاركة الرزيقات والمسيرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وجزئياً لأنه في حال أعطيت منطقة الميل ١٤ إلى جنوب السودان في مفاوضات مستقبلية، فستكون العلاقات الطيبة مع الرزيقات ضرورية لضمان ديمومة هذا الاتفاق[٦٩].

لقد كان دعم الدولة لاتفاقيات الرعي بين المجتمعات أمر أساسي لنجاحها في ٢٠١١ و ٢٠١٢. فبينما هناك تاريخ طويل لمثل هذه الاتفاقيات، ولمثل هذه العلاقات الطيبة بين دينكا ملوال والرزيقات، إلا أنه في أماكن أخرى على طول الحدود بها تواريخ تعايش مشابهة لم تنجح اتفاقات كهذه بذات القدر. فالنجاح النسبي لاتفاقيات الرعي على حدود شمال بحر الغزال وشرق دارفور يؤكد على مدى أهمية الناحية السياسية في ضمان مسارات رعي ناجحة.

على أي حال، حالة المسيرية في شمال بحر الغزال تؤكد على حقيقة أن السياسات على مستوى الولاية بمفردها ليست كافية لضمان موسم رعي ناجح. إذ وجد المسيرية أن دخول جنوب السودان مستحيل تقريباً بسبب شدة العداء بين المسيرية والدينكا ملوال.

وبسبب دورهم في الهجمات على أبيي، صار المسيرية مرحب بهم بشكل أقل في جنوب السودان منذ ٢٠٠٥. وقد اشتبكت مجموعتا المسيرية اللتان تهاجرا إلى شمال بحر الغزال، وهما الفيارين وأولاد كامل، مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وحين تبرم اتفاقيات الرعي مع الدينكا ملوال، كما في ٢٠٠٨، فإن تنفيذها يكون بشكل ضعيف. ويعتبر التخلي عن السلاح هو أحد النقاط العالقة الرئيسية. فقد شكلت المسيرية ميليشيات قوات دفاع شعبي طوال فترة الحرب الأهلية الثانية، ويعتبرون مسلحين جيداً نسبياً. وهم مترددون بشأن القدوم إلى جنوب السودان دون أسلحة بحجة مضايقة الجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي ظل هذه الحالة من عدم اليقين، والكراهية السائدة على مستوى واسع ضد المسيرية، فإن الفيارين وأولاد كامل قاما بالرعي في شمال بحر الغزال خلال الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ بشكل أقل مما قاما به إبان الحرب الأهلية الثانية، وهو ما قاد في نهاية الأمر لموسم رعي ٢٠١١- ٢٠١٢، الذى لم يدخل إبانه رحل المسيرية جنوب السودان.

تنبئ إخفاقات ونجاحات هذه الاتفاقيات بالكثير عن إمكانية تحقق اتفاقيات رعي ناجحة مستقبلاً، وهو ما سنستعرضه أدناه.

فرض حدود دولية

بعد انفصال جنوب السودان رسمياً في شهر يوليو ٢٠١١، أصبحت منطقة الميل ١٤ التي كانت مؤلفة من حدود رعي، ولاية ومحافظة، هي المنطقة التي سيتم فيها ترسيم حدود دولية. وقد أثر هذا التغيير على اتفاقيات الرعي على طول حدود شمال بحر الغزال وشرق دارفور بطريقتين رئيسيتين.

التأثير الأول هو أثر خطابي بشكل كبير ولكن لا يعنى هذا أنه غير مهم. فالرزيقات عاجزين لحقيقة كونهم ليس بدولة ولكن أيضاً ليس مجموعة ببساطة. وتعرف الدينكا ملوال بأنه لا يمكن اعتبار الرزيقات مكافئين لحزب المؤتمر الوطني. ففي مؤتمر الهجرة الذي انعقد في غوك ماتشار، قال لواش لينو نيال، عضو مجلس تشريعي غرب أويل، «حزب المؤتمر الوطني لا يعمل على حل مشكلة الرزيقات، ولهذا السبب أنتم هنا. إذا كنتم لا تريدون البقاء في شمال السودان فعليكم الانتقال إلى هنا، إلى جنوب السودان»[٧٠].

بالرغم من إدراك الدينكا ملوال بأن الرزيقات في وضع غير مستقر، وبأنهم لم يحضروا مؤتمرات الهجرة تحت رعاية حزب المؤتمر الوطني، إلا إنهم يلومونهم على الأعمال التي قامت بها حكومة السودان والقوات المسلحة السودانية. ففي أوقات التوتر، كما في ديسمبر ٢٠١٠ عندما تم قصف كير آدم، نزع رعاة الرزيقات نحو الانسحاب في حال تم تحميلهم مسؤولية أعمال حكومة السودان[٧١]. تعود هذه النزعة التي

تحمل الرزيقات المسؤولية عن أعمال حكومة السودان إلى الحرب الأهلية الثانية عندما قتلت ميليشيات الرزيقات وسرقت بالنيابة عن حزب المؤتمر الوطني. وفي مفاوضات الرعي التي كان يحضرها مؤلف هذه الدراسة، كان دينكا ملوال يعبرون بشكل مستمر عن غضبهم حيال تلك الأحداث.

شكوك دينكا ملوال الأساسية تتمثل في خوفهم من تكرار الحرب الأهلية الثانية. ولا يعتبر هذا خوفاً وجودياً فحسب، بل خوفاً حقيقياً من النزوح. وقد كان هذا الخوف ظاهراً في عدد Sudan Tribune الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٢ الذي يتهم العرب الرزيقات الذين ترعاهم وكالة المخابرات السودانية بوضع قبور غير حقيقية في كير آدم للسماح لحزب المؤتمر الوطني بتعزيز مطالبته التاريخية بالمنطقة (Sudan Tribune, 2012r). لا يمكن التحقق من صحة الادعاء نفسه، ويبدو إنها بعيدة الاحتمال بدرجة كبيرة لكن تظهر الآراء التي تم التعبير عنها في الجريدة عن مدى غضب الدينكا ملوال من السودان ومن الرزيقات حتى الآن.

كان هذا الغضب جلياً في المخاوف من إطلاق المسميات المنتشرة على طول حدود جنوب السودان في عام ٢٠١٢. وحيث ينظر الدينكا ملوال إلى الحرب الأهلية الثانية إلى إنها تجريدٌ لهم من أراضيهم الخاصة فإنهم واعين تماماً لقوة الأسماء. والعبارة التي تتكرر بشكل مستمر على لسان زعماء الدينكا ملوال هي أن الرزيقات قد شرعوا في إطلاق كلمات عربية على أرض تخصهم. ففي اتفاقية الرعي الموقعة في مدينة أويل في ٢٠-٢٢ يناير ٢٠١٢، طُلِبَ من الرزيقات عدم تسمية المناطق داخل جنوب السودان. فبعد الاستقلال، وبعد ٥٠ سنة من الشعور بالدونية، فإن تقرير المصير لغوي أيضاً ويتطلب المطالبة باسترداد أسماء المناطق التي تم تجريدها.

كما هو في أي مكان آخر على طول الحدود، يحدد طريقة معاملة الرزيقات جزئياً موجة قوية من الشعور القومي بعد استقلال جنوب السودان. ففي مؤتمر الهجرة الذي عقد في قوك مشار ما بين ٢٩-٣٠ يونيو ٢٠١٢، عُزِفَت أغاني حماسية للجيش الشعبي لتحرير السودان من الحرب الأهلية الثانية خلال فترات الاستراحة التي تخللت جولات المفاوضات. لقومية جنوب السودان الحالية جذورها في حكاية الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش عن الحرب الأهلية، لكن يتم التفاخر والتباهي بها الآن بالشعور بأن ما قوتل من أجله طويلاً قد تحقق أخيراً. وقد ألقى نائب حاكم شمال بحر الغزال مادوت دوت يل الكلمة النهائية في المؤتمر وخاطب المجتمع الدولي والرزيقات والدينكا ملوال[٧٢]. فقد خاطب الرزيقات قائلاً: «نحن الآن أمة، صدقتم أم لم تصدقوا، وأنتم الآن أجانب وعليكم قبول قواعدنا». كانت هذه إشارة إلى عدوانية الشمال ضد استقلال الجنوب. وقد تساءل دوت يل صراحةً لماذا لا يتعايش الرزيقات مع الدينكا

ملوال كما فعل الكينيون والأوغنديون دون مشاكل. ففي سياق اتفاقية الرعي، أجريت هذه المقارنة لإقناع الرزيقات بأن تواجدهم في جنوب السودان مشروط، لكنها أيضاً تشرح كيف بإمكان مفهوم التواجد الأجنبي المبني على المستوى القومي والولائى أن يحل محل ما كان سابقاً تفاهمات بين المجموعات للعلاقة بين الرزيقات والدينكا ملوال. ويكمن الخطر، كما سيوضح أدناه، في الآثار الكارثية لهذا التحول على التعايش بين الدينكا ملوال والرزيقات[٧٣].

للتحول الخطابي نحو الفهم القومي للمنطقة علاقة بمجموعة متغيرة من الترتيبات المؤسسية التي تحكم العلاقة بين الدينكا ملوال والرزيقات.

منذ عام ٢٠٠٩، ومع تنامي ضغط حزب المؤتمر الوطني على الرزيقات، أخذ حضور اجتماعات الهجرة في التقلص. وتتمثل المشكلة الرئيسية بالنسبة لاجتماعات الهجرة، كما أشار منظموها[٧٤]، في حضور عدد قليل من الزريقات. سنستعرض أدناه الديناميكيات الداخلية لهذه الاجتماعات. أما الآن، فالمهم هو الإشارة إلى أن هذا الحضور الجزئي يؤدي إلى انعدام ثقة دينكا ملوال، والاتفاقيات التي تحققت في هذه الاجتماعات غير المكتملة تقترب من كونها لا تلقى احتراماً.

يتم معاقبة الرزيقات بشكل مضاعف من قبل حزب المؤتمر الوطني، فحضور اجتماعات الهجرة في جنوب السودان بالنسبة للعديد منهم في منتهى الخطورة أو مستحيل سياسياً. من جانب آخر، يخشى الدينكا ملوال في جنوب السودان أن يكون كل رزيقات عضو في ميليشيا أو عميل لحزب المؤتمر الوطني. ففي هذا السياق، اتفاقيات الرعي هشة جداً لأن ما هو ببساطة غارة ماشية نهاية موسم الجاف يمكن تفسيره على إنه هجوم ميليشيا، ويمكن الاعتقاد بأن هاتف القمر الصناعي المستخدم للاتصال بالأقارب في جنوب دارفور بأنه جهاز لإعلام القوات المسلحة السودانية بمراكز الجيش الشعبي لتحرير السودان.

تتداخل السياسات القومية مع رعي الرحل على جانب جنوب السودان من الحدود. فلم يعد إطار العمل المؤسسي الرئيسي لضمان اتفاقيات الرعي هو ببساطة اجتماعات بين المجموعات، بل صار هو اجتماع الرزيقات مع هياكل الدولة السياسية والعسكرية. وهو ما يتجلى من خلال ما قاله العديد من أعضاء البرلمان للرزيقات خلال اجتماع الهجرة المنعقد في شهر يونيو ٢٠١٢، بأنه يجب أهم حزمة من الاجتماعات قبل موسم الهجرة يجب أن تكون مع مكتب حاكم الولاية. ثم يكون المحدد الرئيسي لمسارات الرعي هو أي المناطق التي يراها الجيش الشعبي لتحرير السودان خطراً أمنياً. أخيراً، يقول تجار الرزيقات، بالإضافة إلى أي رسوم قد يقوم المرء بدفعها للحكومة المحلية أو للحكومة على مستوى الولاية، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان يقوم بفرض سلسلة من الضرائب عند دخول البدو إلى جنوب السودان[٧٥].

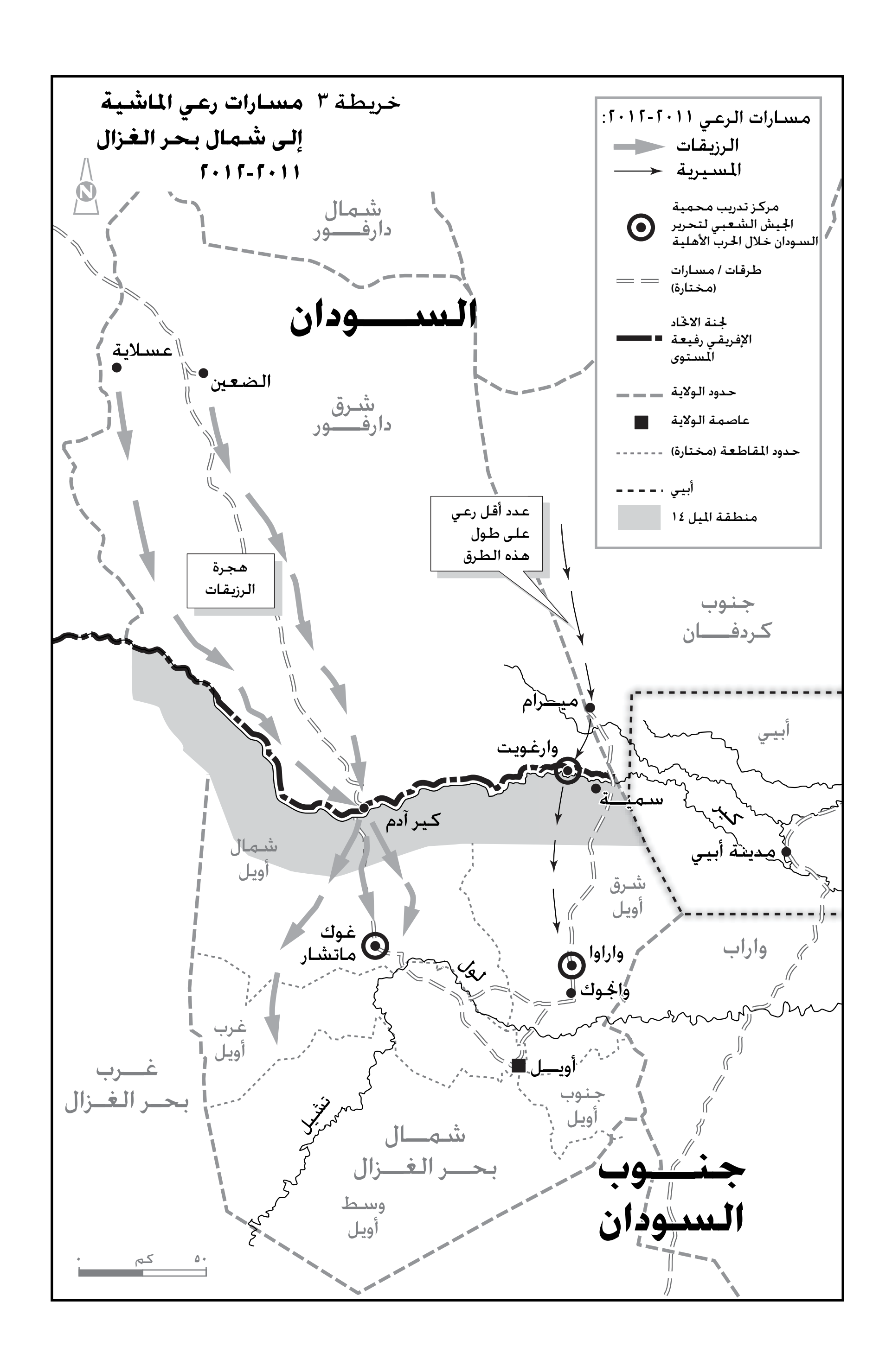
المحور المركزي الذي تدور حوله مفاوضات حركة الرزيقات إلى جنوب السودان هو المسائل الأمنية على المستوى الولائى. وهذا له آثار تراكمية غير مباشرة جمة. فهو يعني أن الهجرة الناجحة هي مسألة تتطلب ترتيبات دقيقة أقل ما بين المجتمعات، ومهمة سياسات قومية بشكل أكبر. لكن هذا يعني أيضاً بأن الرزيقات أقل ديناً بالفضل للمجتمعات المضيفة وبأن الديناميكيات المحلية التي كانت فيما مضى تضمن نجاح موسم الهجرة قد فقدت استقرارها.

على أي حال، من غير الصواب النظر لهذا التحول على إنه مجرد فرض حدود قومية بعد ٢٠١١. فعلى طول الحدود بين شمال بحر الغزال وجنوب دارفور، فإن التحول تجاه سلسلة من ترتيبات الهجرة التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أخذ مجراه إبان الحرب الأهلية الثانية[٧٦]. ويضفى إطار عمل حقوق الرعي التي يجرى الاتفاق حولها منذ استقلال جنوب السودان صبغة رسمية على هذا التحول الذى يركز على الاعتبارات العسكرية عند تحديد مسارات الرحل عبر شمال بحر الغزال.

والدور المركزي للجيش يلاحظ في مسألة نزع السلاح. فعلى طول الحدود، أجمع كافة السياسيين الذين قابلهم المؤلف على ضرورة نزع سلاح المهاجرين الذين يدخلون ولاية شمال بحر الغزال. ويعكس هذا الأمر التوجه الذى يسعى لضمان احتكار قوات الجيش والشرطة في جنوب السودان للعنف في المنطقة. وينطبق الأمر بذات المستوى على المدنيين داخل منطقة جنوب السودان[٧٧]. على أي حال، الإصرار على نزع السلاح يعتبر أمر عسير بشكل خاص فيما يتعلق بالرزيقات الذين يخالجهم الشعور بعدم إمكانية حمايتهم على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان المسؤول عن جزء من أسوأ المخالفات والخروقات ضدهم. وعلى الرغم من تفتيش المهاجرين الداخلين شمال بحر الغزال للتأكد من وجود أسلحة معهم، إلا إن هذا ليس كافياً[٧٨]. يزداد الوضع المعقد للرزيقات المسلحين في شمال بحر الغزال تعقيداً بوجود أعضاء رزيقات من الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش وحركة العدل والمساواة داخل شمال بحر الغزال، وجميعهم تقريباً مسلحين[٧٩].

الأنشطة السياسية الحالية

اتسم موسم الهجرة ٢٠١١-٢٠١٢ بالنجاح النسبي بالنسبة للرزيقات الذين دخلوا شمال بحر الغزال (أنظر الخريطة ٣)[٨٠]. ومن الأسباب التي تقف وراء ذلك هو إطلاق الحكومة حملة استشعار قبل بدء الهجرة بمدة ٤-٦ أسابيع وإعلام الناس على مستوى المحلية و البوما حول الطرق التي سيسلكها الرزيقات[٨١]. وفقاً للاتفاقية الموقعة في ٢٠-٢٢ يناير ٢٠١١، يتوجب على الرزيقات القادمين إلى شمال بحر الغزال دفع ضريبة في قوك مشار، بيد أنه كان هناك بعض المقاومة لمعدلات الضريبة. وكان يجدر



خريطة ٣ مسارات رعي الماشية
إلى شمال بحر الغزال
٢٠١١-٢٠١٢
مسارات الرعي ٢٠١١-٢٠١٢:
الرزيقات
المسيرية
مركز تدريب محمية الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية
طرقات / مسارات (مختارة)
لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى
حدود الولاية
عاصمة الولاية
حدود المقاطعة (مختارة)
أبيي
منطقة الميل ١٤
شمال دارفور
السودان
عسلاية
الضعين
شرق دارفور
هجرة الرزيقات
عدد أقل رعي على طول هذه الطرق
جنوب كردفان
ميرام
وارغويت
سمية
أبيي
مدينة أبيي
كير آدم
شمال أويل
شرق أويل
غوك ماتشار
واراوا
واجوك
واراب
لول
غرب أويل
غرب بحر الغزال
أويل
جنوب أويل
تشيل
شمال بحر الغزال
وسط أويل
جنوب السودان
٠ كم ٥٠

بالرزيقات عدم حمل أسلحة لكن أوضحت الأحداث اللاحقة، كما هو مبين أدناه بالتفصيل، قيام البعض من الرزيقات على أقل تقدير بإدخال أسلحة داخل الولاية.

يعزي العديد داخل الإدارة السياسية لشمال بحر الغزال النجاح النسبي للهجرة إلى قوة القيادة المتماسكة للرزيقات[٨٢]. إذ يختلف وضع الرزيقات عن المسيرية الذين تشرذمت قيادتهم بواسطة حزب المؤتمر الوطني، وذلك بغرض عزلها عن حزب الأمة[٨٣]. ويدعي بعض أولئك المنتمين للإدارة بأن قيادة الرزيقات ظلت تحتفظ بتمركز السلطة، وهى قادرة على ضمان الالتزام باتفاقيات الرعي.

على أي حال، تشير الشواهد إلى أن ليس هذا هو السبب في نجاح الهجرة. فمنذ اتفاقية السلام الشامل تم تجنيد المزيد من الرزيقات في الفرقة الثالثة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان التي يقع مقرها في شمال بحر الغزال، وتسود وسط الرزيقات حالة من عدم الرضى حيال المنافع التي حصلوا عليها من عضويتهم في قوات الدفاع الشعبي إبان الحرب الأهلية الثانية (Gramizzi and Tubiana, 2012, pp.57-58). بسبب بقاء العديد من بدو الرزيقات بعيدين ولعدم حضور النخبة من زريقات الخرطوم والضعين مؤتمرات الهجرة، فعلى الأرجح أن يكون سبب نجاح الهجرة هو انقسام الرزيقات نسبياً وضعفهم السياسي. ففي مؤتمرات الرعي التي عقدت في جنوب السودان في عام ٢٠١٢، أشار العديد من البدو إلى أسباب التجنيد الأخير في قوات الدفاع الشعبي في جنوب دارفور، كما أشاروا إلى حقيقة عدم مشاركتهم بسبب قلقهم بشأن علاقتهم مع الدينكا ملوال[٨٤]. على ضوء ذلك، كان السبب في ضعف الغارة خلال موسم الرعي هو انعدام قوة سياسية تضمن الهجرة. مما يعني أن الرزيقات الذين قدموا إلى شمال بحر الغزال أرادوا الفوز بالحظوة عند مضيفيهم. وهذا يختلف اختلافاً كبيراً عن الوضع في أبيي، حيث يحظى المسيرية بدعم مجموعة ضغط سياسية قوية[٨٥].

على أي حال، لم تخلو الهجرة من وقوع حوادث. فقد قتل أحد عشر شخصاً خلال موسم الرعي ٢٠١١–٢٠١٢. وكان العديد من هذه الوفيات بسبب أعمال محلية؛ ففي ماريا باي، قام بدو الرزيقات برعي حيواناتهم على الأرض الزراعية للدينكا ملوال. وفي المواجهة التي تلت ذلك، تم إطلاق النار على شخصين من الدينكا ملوال ولاذ القتلة بالفرار. وهناك وفيات أخرى تسببت في التوتر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والرزيقات. وبينما تم الاتفاق على دفع تعويض عن وفيات الدينكا ملوال في مؤتمر مراجعة الهجرة المنعقد في شهر يونيو ٢٠١٢، إلا أنه كان هناك حالة من الغضب تسود المجتمع، واتهم الناس الرزيقات بإخفاء القتلة[٨٦]. فخلال المؤتمر، قال الرزيقات بأنهم لا يعرفون القتلة ولا يستطيعوا إحضارهم إلى جنوب السودان لمحاكمتهم. وانعدام الوحدة بين الرزيقات، كما يتجلى من خلال عدم مسؤولية المشاركين عن بقية أعضاء مجموعتهم، والحضور الضعيف في اجتماعات الرعي، يعني شعور الدينكا ملوال بعدم نزاهة وصدق الرزيقات.

يقول دينكا ملوال بأن الرزيقات يمكثون فترة طويلة. وقد تم الاتفاق على السماح للرزيقات بدخول شمال بحر الغزال في ١٥ نوفمبر خلال موسم الرعي ٢٠١٢-٢٠١٣ لكن شريطة أن يغادروا في شهر أبريل ٢٠١٣. الغضب من هذا يعكس الافتقار الجوهري للمنفعة المتبادلة في العلاقات على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان. فمنذ عام ٢٠٠٥، بشكل عام، أراد بدو الشمال دخول جنوب السودان للحصول على أراضي رعي ولكن دون أن يكون لديهم الكثير ليقدموه[٨٧]. فقبل عام ٢٠٠٥، كان سكان جنوب السودان يذهبون إلى الشمال للعمل بأجر. لكن لم تعد هذه الفرصة قائمة الآن. علاوةً على ذلك، أغلقت التجارة، كما هو مبين بتفصيل أكثر أدناه، نتيجة لإغلاق حكومة السودان للحدود. وهذا يجعل الترتيب مع الرزيقات أحادي الجانب، ويوضح سبب سخط واستياء الدينكا ملوال حين تجاوز الرزيقات المدة المحددة لهم.

لقد كانت الترتيبات مع المسيرية أقل نجاحاً بكثير. على الرغم من انعقاد اجتماع بين الدينكا ملوال والمسيرية في أويل في شهر فبراير ٢٠١٢، إلا أن عدد قليل جداً من المسيرية عبروا إلى شرق أويل. وكان هذا، جزئياً، بسبب إصرار الجيش الشعبي لتحرير السودان على أن يعبروا بدون بنادقهم. وبسبب ما يشعر به الدينكا من حقد وعداء تجاه المسيرية، جزئياً لأسباب تاريخية وجزئياً بسبب الوضع السائد في أبيي، فإن القليل من المسيرية يشعرون بالأمان بدون سلاح[٨٨]. كما قال تجار المسيرية في ماراوا أن هناك ضغط كبير من حزب المؤتمر الوطني تجاه عدم المجيء إلى جنوب السودان وبأن قيادة المسيرية التي تعتمد بشكل كبير على هبات حزب المؤتمر الحاكم (Pantuliano et al., 2009, p. 25) قد شجعت الناس على عدم العبور إلى جنوب السودان. وقد تجمع عدد كبير من رعاة المسيرية على الضفة الشمالية من نهر كير في غرينتي. وقد سمح لهم الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية بسقي حيواناتهم هناك بالليل فقط. وكانت النتيجة، بحسب ما أفادت كونكورديس إنترناشيونال Concordis International، هي خسارة ٧٠ رأس من كل ٢٠٠ رأس من الماشية (CI, 2012e, p. 24). فبدون دعم حكومي قوي لهجرة المسيرية داخل شمال بحر الغزال وتخفيف من حدة العدائية الذى يحسها دينكا ملوال، من الصعب تصور هجرة مسيرية قابلة للحدوث خلال موسم الرعي ٢٠١٢-٢٠١٣. وعلى الرغم من أن قله قليلة من رعاة المسيرية قدمت إلى شمال بحر الغزال، إلا أن ماراوا، إحدى الوجهات التقليدية للمسيرية، قد شهدت قدوم تجار مسيرية.

لعبت مدن مثل ماراوا دوراً هاماً إبان الحرب الأهلية الثانية. ففي الوقت الذي كانت فيه طرق الوصول إلى المدن الرئيسية مغلقة، كانت حاميات الجيش الشعبي لتحرير السودان، مثل ماراوا، مواقع مفضلة للتجارة مع التجار الشماليين. على أي حال، بعد إغلاق الحدود بين السدود وجنوب السودان في عام

٢٠١١، عانت المدن القريبة من السودان - والواقعة على طرق النقل الرئيسية- الأمَّرين جراء الحصار التجاري الذي فرضته حكومة السودان. ففي ماراوا، ارتفع سعر الجركانة من ٢ جنيه جنوب سوداني في عام ٢٠١١ إلى ١٣ جنيه في عام ٢٠١٢ [٨٩]. في بداية عام ٢٠١٢، بينما بقي الطريق مفتوحاً من نيالا إلى كير آدم ومنها إلى قوك مشار، ولكن الطريق الذى يمر بماراوا و وانقوك كان مغلقاً.

خلافاً لأجزاء من أعالي النيل، كانت التجارة لا تزال ممكنة في شمال بحر الغزال بعد إغلاق الحدود عام ٢٠١١. فقد كانت المؤن تهرب على متن دراجات نارية من ميرام، وكان الطريق إلى كير آدم لا يزال مفتوحاً في يوليو ٢٠١٣. على أي حال، عبر التجار في عدة مدن حدودية عن قلقهم بشأن الكميات التي سيكون المهربون قادرين على جلبها خلال موسم الشتاء. واستمرت المؤن في القدوم حتى شهر يناير ٢٠١٣، ولكن لسوء الطالع بكميات أقل [٩٠].

جفت طرق البضائع القادمة من الشمال بعد اندلاع الصراع في هجليج في شهر أبريل عام ٢٠١٢، وذلك حين أصبح إدخال السلع التجارية إلى جنوب السودان مخالفة جنائية. فقد تم إيقاف العديد من سيارات الرزيقات والمسيرية واعتقال سائقيها. على أنه بينما تم إغلاق المحور التجاري الذى يمر بالميرم، صارت السلع تأتي من أوغندا وكينيا عن طريق جوبا. وبسبب سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على كير آدم وعلى المناطق الواقعة إلى شمالها مباشرة، فإنه من الأسهل نسبياً الحصول على سلع من السودان. على أي حال، لم يكن للوضع أن يستمر هكذا لو انسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة الميل ١٤ جنوب كير. وفى حال تم تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، وقررت حكومة السودان فرض حظر تجاري لأمكن النتائج أن تكون كارثية على دينكا ملوال، لأن التخلي عن كير آدم سيترك المهربين يصارعون لبلوغ جنوب السودان.

لا يعود النقص الشديد في الغذاء في أويل خلال السنة الماضية بشكل رئيسي للحظر التجاري مع الشمال وإنما نتيجة الحصاد الضعيف.

انخفض إنتاج أويل من الأرز إلى ٢٠٪ وهبط حصاد الذرة البيضاء بنسبة ٣٤٪ (Gurtong, 2012a). وشهدت ولاية شمال بحر الغزال عودة الكثيرين مما فاقم مشكلة الغذاء وأدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء ارتفاعاً حاداً، حيث ارتفع سعر كيس البصل بحوالي ٥٠٠٪ تقريباً في العام ٢٠١٢ قياساً بسعره عام ٢٠١١.

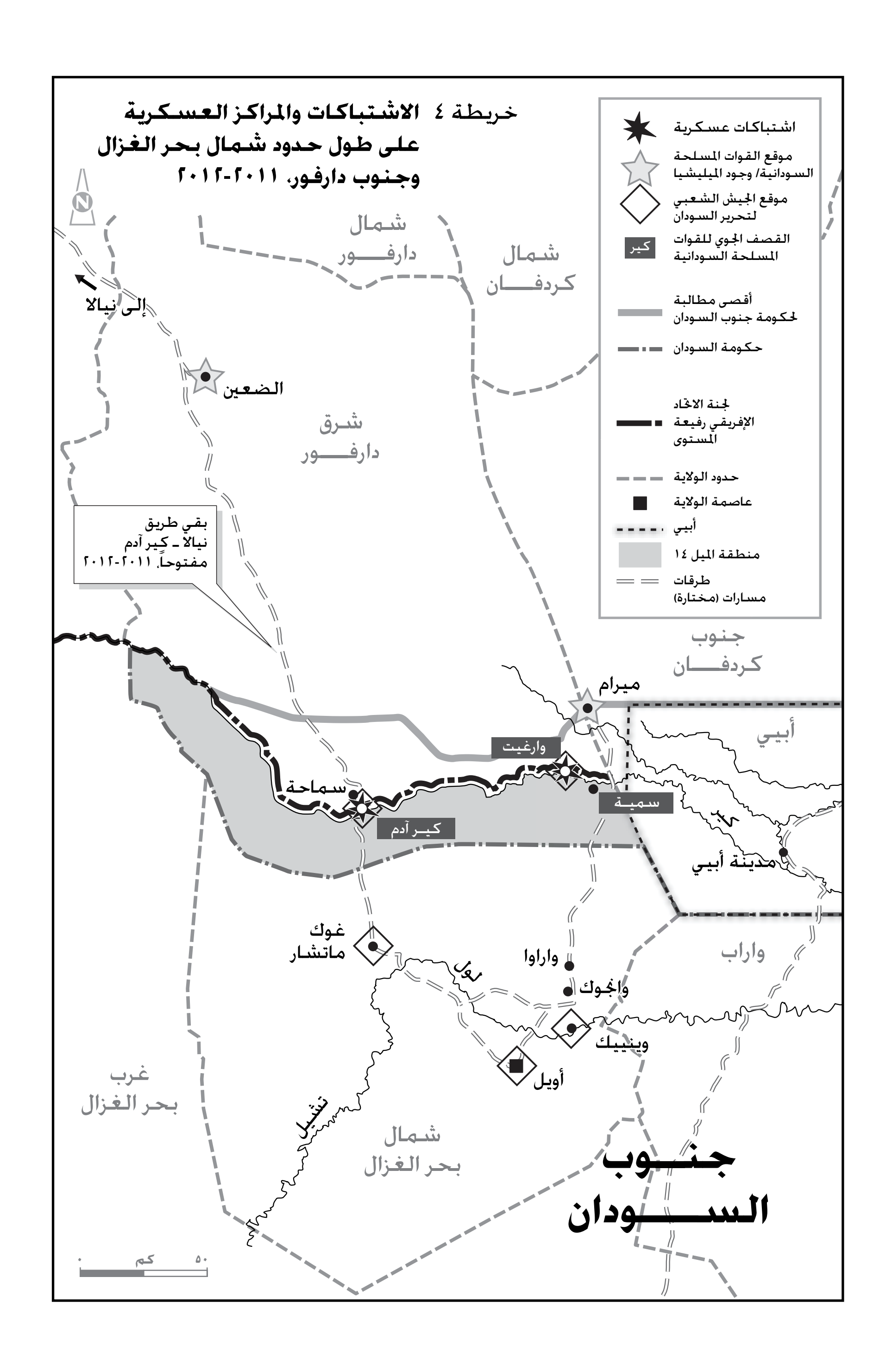
المجموعات المسلحة

شهدت الحدود المتنازع عليها بين جنوب دارفور وشمال بحر الغزال حشود عسكرية مكثفة منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، وزاد الأمر منذ عام ٢٠١٠. جزء من موضوع الخلاف هو القوة المتنامية لحركة العدل والمساواة التي تحركت قواتها باتجاه الشرق من قواعدها في دارفور. الانتشار الناجح لحركة العدل والمساواة واستعمالها لمواضع داخل جنوب السودان، وفقدان القوات المسلحة السودانية لسيطرتها على الجزء الجنوبي من جنوب دارفور، من شأنه أن يؤدي إلى آخر شيء يرغب حزب المؤتمر الوطني في حدوثه من بين سائر الأشياء: جبهة موحدة- بغض النظر عن مدى ضعف الحلفاء- ضد حكومة السودان تمتد من دارفور إلى جنوب كردفان.

بدأت المرحلة الحالية من تراكم الحشود العسكرية في شهر أكتوبر ٢٠١٠ عندما قامت أجزاء من الفرقة الثالثة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان باحتلال كير آدم، وهي قرية تقع مباشرة بعد الجسر الوحيد في المنطقة القائم على نهر كير. فعندما قامت القوات المسلحة السودانية بقصف هذه المراكز في شهر أكتوبر ونوفمبر من عام ٢٠١٠، زاد الجيش الشعبي لتحرير السودان من قواته على النهر إلى كتيبة معززة بدبابات من طراز تي-٥٥ (Gramizzi and Tubiana, 2012, p. 67-68). بتاريخ ١ يناير ٢٠١٣، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يحتفظ بمراكز تقع على أقل تقدير على بعد ٥ كم شمال سماحة (أنظر الخريطة ٤)[٩١].

في عام ٢٠١١، أوجدت القوات المسلحة السودانية لنفسها مكاناً شمال كير آدم، وأفادت مصادر مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن وجود وحدة بحجم سرية متمركزة بين أبو المطارق وكير في أكتوبر ٢٠١١. في عام ٢٠١٢، أفادت مصادر الجيش الشعبي لتحرير السودان عن وجود حشود مستمرة لقوات تابعة للقوات المسلحة السودانية بجانب النهر، كما أفادت باستخدام القوات المسلحة السودانية لطائرات مروحية لنقل قوات مشاة في أواسط شهر يونيو ٢٠١٢.

شهد النصف الأول من عام ٢٠١٢ حملة جوية مكثفة للقوات المسلحة السودانية على طول الحدود مع جنوب دارفور وفي مناطق داخل نطاق سيادة جنوب السودان بصورة واضحة، إضافة إلى هجمات أرضية على المواقع الشمالية للجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن ١٢ أبريل ٢٠١٢، تعرضت وارغيت لقصف جوي وهجمات أرضية متواصلة. وتواصلت الهجمات حتى ٢٨ مايو وأودت بحياة خمس مدنيين وشردت حوالي ٧٥٠ شخص. بالرغم من ذلك، تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من الاحتفاظ بسيطرته على وارغيت بالإضافة إلى كير آدم وسماحة ومدينة السوق الواقعة شمال النهر مقابل كير آدم.


خريطة ٤ الاشتباكات والمراكز العسكرية
على طول حدود شمال بحر الغزال
وجنوب دارفور، ٢٠١١-٢٠١٢
اشتباكات عسكرية
موقع القوات المسلحة السودانية/ وجود الميليشيا
موقع الجيش الشعبي لتحرير السودان
القصف الجوي للقوات المسلحة السودانية
كير
أقصى مطالبة لحكومة جنوب السودان
حكومة السودان
لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى
حدود الولاية
عاصمة الولاية
أبيي
منطقة الميل ١٤
طرقات
مسارات (مختارة)
شمال دارفور
شمال كردفان
إلى نيالا
الضعين
شرق دارفور
بقي طريق نيالا ـ كير آدم مفتوحاً، ٢٠١١-٢٠١٢
جنوب كردفان
ميرام
وارغيت
أبيي
سماحة
سمية
كير آدم
مدينة أبيي
غوك ماتشار
واراوا
واراب
لول
وانجوك
وينييك
أويل
غرب بحر الغزال
شمال بحر الغزال
جنوب السودان
٥٠ كم ٠

كما احتفظت حركة العدل والمساواة طوال عام ٢٠١١ بتواجدها على طول الحدود بين جنوب كردفان وشمال بحر الغزال. وحتى احتلال هجليج، الذي ركز الانتباه على العلاقة بين حركة العدل والمساواة والجيش الشعبي لتحرير السودان، أفادت تقارير مكثفة عن وجود قواعد لحركة العدل والمساواة بالقرب من مدينة أويل. فمنذ مايو ٢٠١٢، انتقلت حركة العدل والمساواة من المراكز الحضرية في شمال بحر الغزال، بيد أنها احتفظت بمواقع في المنطقة الحدودية: وفي حال تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، فسيكون أحد أصعب القرارات هو التصرف حيال مواقع حركة العدل والمساواة الواقعة جنوب ميرم.

بعض الغضب في شمال بحر الغزال من اتفاقية الأمن الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ناجم من الإصابات التي تكبدها والمعاناة التي قاساها الجيش الشعبي لتحرير السودان في اشتباكات شهر أبريل ومايو. وكان الانسحاب من هذه المواقع التي تعتبر صعبة المنال كان بمثابة تجرع دواء مر المذاق. فالاتفاقيات الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر تعكس صورة مقلوبة لغزو أبيي في شهر مايو عام ٢٠١١. فبينما كان حزب المؤتمر الوطني قد حقق في الميدان- أثناء ذلك الغزو- ما عجز عن تحقيقه على طاولة المفاوضات، ففي اتفاقيات ٢٧ سبتمبر حاولوا التفاوض حول انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من المناطق التي فشلوا في احتلالها أثناء الصراع.

لم يتحقق منذ توقيع اتفاقيات ٢٧ سبتمبر الكثير من الأمن في المنطقة الحدودية. فبينما انخرط الرئيس كير في دبلوماسية مكثفة في شمال بحر الغزال لتهدئة أولئك الذي تضرروا من اتفاقية الأمن الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر، فإن القوات المسلحة السودانية استمرت في قصف مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان على طول كير في نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠١٢، مما جعل من الصعب تصور انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان (Sudan Tribune, 2012l, 2012w). ففي ٢٠-٢٢ أكتوبر، قصفت القوات المسلحة السودانية مواقع تقع مباشرة شمال النهر، وردت على انتقادات حكومة جمهورية جنوب السودان بالقول إنها كانت تقصف مواقع تابعة للجبهة الثورية السودانية. ومنطقها في الجدل أنه لو ادعت حكومة جمهورية جنوب السودان بأن مواقع الجبهة الثورية السودانية تلك تتبع لها، لأظهر هذا إنها لا تزال تساند حركات التمرد داخل أراضي السودان. وتواصلت الهجمات الأرضية والقصف الجوي لمواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في كير آدم حتى شهر ديسمبر. ولقد كان الحاكم باول مالونغ أوان الذي زار كير آدم بعيد الهجمات ميالاً للقتال (Sudan Tribune, 2012x). وقد اشترك الرزيقات في بعض هذه الاشتباكات حيث قتل منهم ما بين ٨ و ٢٨ حول وارغيت. وقد قال محمد عيسى أليو، أحد أفراد مجلس شورى الرزيقات، بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قام بقصف مواقع للقوات المسلحة السودانية. ويبدو أن القوات المسلحة السودانية قد قامت بشن هجمات على مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان

في وارغيت، قبل ان يتم دحرها إلى ما وراء الميرم. وحتى شهر ديسمبر ٢٠١٢، لم يتوغل رعاة الرزيقات جنوب المواقع الواقعة شمال نهر كير بمسافة ٢٠ كلم (Radio Dabanga, 2012a). وحين صار من الواضح جلياً أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح لن يتم تنفيذها، تحول حزب المؤتمر الوطني إلى محاولة طرد الجيش الشعبي لتحرير السودان من كير وقطع الروابط بين الجبهة الثورية السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان عنوة.

وفي ولاية الوحدة، الهجرات الناجحة هي أيضاً تخضع بشكل أوسع للأوضاع العسكرية، ومن المحتمل أن يعطل الصراع المستمر في شمال بحر الغزال بشكل كبير موسم الهجرة الجاري حالياً. ومن شأن هجمات القوات المسلحة السودانية المستمرة تعميق شعور دينكا ملوال بأن الانسحاب من منطقة الميل ١٤ يعتبر أمر غير آمن، وهو ما سيؤدي إلى مأزق سياسي على حدود شمال بحر الغزال وشرق دارفور.

مواقف أصحاب المصلحة

الحركة الشعبية لتحرير السودان و حزب المؤتمر الوطني

في اتفاقية الأمن الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر، التزمت حكومة جنوب السودان بمنطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح ستمتد مسافة ١٠ أميال عن الحدود باستثناء حدود شمال بحر الغزال وشرق دارفور، حيث كان من المقرر (البند ٣) نزع سلاح كامل شريط منطقة الميل ١٤ جنوب كير (حتى خط منرو – ويتلي) ومراقبته من قبل بعثة التحقق من الحدود المشتركة ومراقبتها. وجاء هذا كتعديل متأخر على خريطة المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح التي أنشأتها لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى بناءً على طلب حكومة السودان. ففي إحدى ملفات مفاوضات حكومة الجنوب، الذي تم الإعلان عنه بتاريخ ٦ سبتمبر، كتب كبير المفاوضين دينغ ألور بأن حكومة السودان قد تقدمت أثناء المفاوضات بخيارين هما: إما أن تكون منطقة الميل ١٤ تحت إدارة حكومة السودان أو أن تنسحب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من سماحة (RoSS Negotiations Update, 2012). وحيث من الواضح أن الخيار الأول ليس عملياً وغير قابل للتطبيق من وجهة نظر الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو ما يعني وجود قوات القوات المسلحة السودانية قريبة جداً من مدينة أويل، يصبح الخيار الثاني حلاً وسطاً. وقد كان هذا التنازل هو السبيل لتوقيع الخرطوم على الاتفاقيات. والتبرير الصريح الذي قدمته حكومة السودان لتمديد المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح على كامل منطقة الميل ١٤ هو أن الرزيقات قد أعربوا عن مخاوفهم من إنهم سيعانون من مضايقات الجيش الشعبي لتحرير السودان عند انتقالهم إلى هذه المناطق خلال موسم الجفاف في حال لم تكن هناك منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح.

وبينما من الصحيح أن الرزيقات قد تعرضون لبعض المضايقات من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الموسم الجاف الماضي، إلا إنه من الصحيح أيضاً بأن حزب المؤتمر الوطني يرغب، في تحقيق

منطقة منزوعة السلاح لدعم مصداقيته مع نخبة الرزيقات في الضعين، وفى الاستجابة مع المنشقين من الرزيقات الذين يسعى كثيرون منهم حالياً إلى الانضمام للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أو إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه بحثاً عن الأمان. كما أن وجود المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح في منطقة الميل ١٤ هو أيضاً استراتيجية عسكرية فعالة لحكومة السودان. ويزيد الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ استيلائه على كير آدم في شهر أكتوبر عام ٢٠١٠ من قوته العسكرية على امتداد ما يعتبر جسر ذو أهمية استراتيجية (Gramizzi and Tubiana, 2012, p.59). لا يعمل فرض المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، إذا تحقق، على إزاحة قوة كبيرة للجيش الشعبي لتحرير السودان فحسب، بل إنه يقطع خطوط الإمداد الحيوية- من دارفور إلى جنوب السودان- التي تخص حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وقد اعترف معظم تجار دارفور الذين قابلهم المؤلف في غوك ماتشار بالسلع المهربة القادمة من نيالا عن طريق كير آدم إلى الجنوب، وما لا يرقى إليه شك تواجد حركة العدل والمساواة في منطقة بحر الشمال، حتى وإن لم يكن هناك دليل يدعم ادعاءات حكومة السودان عن وجود معسكرات لحركة العدل والمساواة جنوب كير بعد مايو ٢٠١٢. من شأن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح جعل انتقال الجنود والسلع من خلال المنطقة أكثر صعوبة في ظل التدقيق الدولي للاتفاقية وتنفيذها.

يبقى من غير الواضح كيف ستكون المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح قادرة على أداء أهدافها. والمؤكد هو أن المهربون ظلوا قادرين على عبور الحدود بوضعها الحالي، فضلاً عن رعاة الرزيقات المسلحين. كما أن حجم بعثة التحقق من الحدود المشتركة ومراقبتها بشكل دقيق لم يتم بعد تحديده. فالحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني لا يخالجهم الشك حول كون المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح في الميل ١٤ هي منطقة مؤقتة أثناء تسوية الأطراف لوضع الحدود النهائي (RoS/RoSS, 2012, 27 September Security Agreement, p.3). وهناك إجماع واسع داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان في شمال بحر الغزال على أن الحدود بين جنوب دارفور وشمال بحر الغزال يجب أن توافق نهر كير، بيد أن هناك بعض المطالبات بأن الحدود يجب أن تتوغل شمالاً حتى الميرم[٩٢].

المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح لا تحظى بقبول بشكل استثنائي على مستوى الولاية، ويقول الحاكم باول مالونغ أوان بأنه سيحارب كل من يحاول «أخذ الأرض مني» (Sudan Tribune, 2012m). وتخلق المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح مشاكل لحكومة الولاية بعدة طرق سيتم تناولها أدناه.

المخاوف الرئيسية لحزب المؤتمر الوطني في الوقت الحاضر هي مخاوف داخلية. فالأهمية الاستراتيجية لمنطقة الميل ١٤ ليست نابعة من مصالح الرزيقات بل من حقيقة محاولة حزب المؤتمر الوطني طرد

الجيش الشعبي لتحرير السودان من كير وقطع المساعدات عن الجبهة الثورية السودانية. وتظهر هجمات القوات المسلحة السودانية على المنطقة في شهر ديسمبر ٢٠١٢ استخدام حزب المؤتمر الوطني للقوات المسلحة السودانية ليحقق عسكرياً ما لم يتم تنفيذه بالمفاوضات. وينصب تركيز الحركة الشعبية لتحرير السودان على التوصل لقرار بشأن الحدود. وبينما تبدو المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح كأمر يمكن تحققه، على أنه لسوء الحظ بعيد المنال حين ننظر له في السياق الحالي لهجمات القوات المسلحة السودانية على جنوب السودان، ألا أنه من المرجح أن تبقى إمكانية طرد الجيش الشعبي لتحرير السودان من نهر كير بعيدة. وقد شدد الجيش الشعبي لتحرير السودان على ضرورة قيام كلا الطرفين بتنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح بشكل متزامن، بينما قال حزب المؤتمر الوطني بأن على الجيش الشعبي لتحرير السودان إيقاف الدعم للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال كشرط مسبق لتنفيذ اتفاقيات أديس أبابا الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر. ومن غير المرجح في ظل هذه الظروف أن ينسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة الميل ١٤.

الدينكا ملوال

شكر الحاكم باول مالونغ أوان في بيان له في شهر أكتوبر ٢٠١٢ دينكا ملوال على رفضهم الثابت للمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح في «أرض أجدادهم» (Sudan Tribune, 2012i). فبعض الغضب من الاتفاقية الذي تم التعبير عنه نابع من- كما هو الحال في أماكن أخرى من الحدود- التاريخ الطويل من النزوح؛ فالمجتمعات الحدودية الجنوبية يخالجها شعور بأنه تم دفعهم للجنوب عنوةً من الأرض التي اعتبروها ملكاً لهم. وفي مقابلات أجريت معهم، أشار أفراد من الحركة الشعبية لتحرير السودان وموظفي الحكومة المحلية في شمال بحر الغزال إلى تجمعات الدينكا ملوال السكنية السابقة في الشمال حتى الميرم، وقالوا بأن جنوب السودان قد أصبح مستقلاً الآن ويجب إعادة تسوية هذه المناطق[٩٣].

لا تُلزِم المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح جنوب السودان بالتخلي عن مطالباته بهذه المناطق. وتقول الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا أن الغضب من اتفاقيات أديس أبابا الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر في غير محله وهو نابع من سوء فهم ما تُلزِم الاتفاقيات جنوب السودان القيام به (Sudan Tribune, 2012j).

هذا صحيح جزئياً. لكن ينتاب الدينكا ملوال حس قوي بما سيتم فقدانه حتى لو كانت إقامة منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح لا تعني التزام مستقبلي بحدود عام ١٩٢٤. وستكون طرق التجارة التي تمر من كير آدم إلى أويل محفوفة بالمخاطر بفقدان الجيش الشعبي لتحرير السودان لمواقعه في كير. نظرياً، لا يجب أن تكون هذا قضية لأن البشير أمر في ٧ أكتوبر بفتح الحدود. لكن بقيت الحدود مغلقة

حتى تاريخ ١ يناير ٢٠١٣ ودينكا ملوال واعين تماماً لإمكانية إغلاقها ثانيةً حتى لو كان من المزمع فتحها. فأي ثغرة في طريق التهريب من كير آدم قد تترك أويل معتمدة على كلمة البشير بشكل غير مريح. لذلك بقيت الطريق مغلقة من الميرم إلى أويل، وقالت السلطات في ميرام، بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٢، بأنها ستطلب من الآلية السياسية والأمنية المشتركة فتح الطريق. كما يتطلب الانسحاب من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح انسحاباً عسكرياً من مواقع يعتقد الدينكا ملوال إنهم حاربوا من أجل الحصول عليها.

أخيراً، فإن إقامة المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح تلقي بظلالها على مصير دينكا ملوال المقيمين في منطقة الميل ١٤ وعلى الذين يرعون ماشيتهم هناك. تنص اتفاقية الأمن الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر على «مع النزع الكامل لسلاح المنطقة، سيتم الاحتفاظ بالوضع الراهن للآليات القبلية المشتركة لحل وتسوية النزاعات» (RoS / RoSS, 2012, 27 September Security Agreement, pp.2-3). لكن، وكما أظهر هذا القسم من الدراسة، تعتمد الآلية القبلية المشتركة على الجيش الشعبي لتحرير السودان وعلى حكومة ولاية شمال بحر الغزال لتعمل بفعالية. علاوةً على ذلك، حتى لو سلمنا بقدرة بعثة التحقق من الحدود المشتركة ومراقبتها على إبعاد المجموعات المسلحة، فإنه يظل من غير الواضح في الوقت الراهن معرفة قدرتها مستقبلاً على اعتراض المستقرين بدوافع سياسية، لا سيما في وضع يصعب فيه- إن لم يكن مستحيلاً- التمييز بين رعاة الرزيقات عن أولئك الذين يعملون لصالح حزب المؤتمر الوطني.

يزداد كل هذا اضطراباً لعدم التيقن من مدى استمرارية المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. فإذا أحيلت مفاوضات الحدود إلى التحكيم، كما تبدو رغبة حكومة جمهورية جنوب السودان، فقد يستغرق الأمر سنوات لتعيين وترسيم الحدود.

على المدى الطويل، أظهر العديد من زعماء الدينكا ملوال - الذين تحدث إليهم المؤلف- الرغبة في تسليم تنظيم رعي الرزيقات إلى إدارة الولاية[٩٤]. هذا الوضع تقريباً على النقيض من الوضع في الرنك (أنظر الصفحة ١١٨) لكنه شبيه جداً بالوضع في باريانق (أنظر الصفحة ٨٧). وعبر زعماء الدينكا ملوال في واراوا عن عدم رغبتهم في توقيع أي اتفاقيات مع الرزيقات وأنهم لا يرغبون في أي شيء مشترك مع رعاة الشمال، فجنوب السودان الآن دولة مستقلة.

قال زعماء دينكا ملوال التقليديين أن حكومة الولاية هي التي دفعتهم إلى توقيع اتفاقيات مع رعاة الشمال. وينطبق الأمر على جميع مفاوضات الحدود التي عقدت في شمال بحر الغزال على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد بذلت الحركة الشعبية لتحرير السودان جهوداً جبارة من أجل حقوق رعي

الرزيقات، وهى بلا شك تنظر إلى مستقبل يشكل فيه الرزيقات جزءاً من جنوب السودان في منطقة الميل ١٤، وكذلك إلى مشاركة الرزيقات الحالية في كلٍ من الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الثورية السودانية. ولكن على المستوى المحلي، فإن الناس لا يثقوا في الرزيقات بعد عقود من شن الغارات. وهذه النقاط تدعم الجدل في صالح الأهمية القصوى لدور الدولة والتدخل الحكومي من أجل ضمان اتفاقيات رعي قابلة للتطبيق. كما إنه يكشف النقاب عن وجود مشكلة في صميم اتفاقية الأمن الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر، وتتمثل في كلٍ من استبعاد وسائل الدولة في ضمان تطبيقها في منطقة حدودية مهمة للغاية وذلك بإخراجها للجيش، وفسح المجال أمام الآليات القبلية المشتركة لتسوية النزاعات، والتي اعتمدت في أدائها إبان مواسم الرعي السابقة على إدارة الدولة.

الرزيقات

إبان السنوات السبع الماضية، ظل الرزيقات يعتمدون على نحو مطرد في حصولهم على المراعي على ولاية شمال بحر الغزال. ولقد زاد هذا الاعتماد عقب احتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان لمنطقة كير آدم في عام ٢٠١٠. ومنذ ذلك الحين، ظل الرزيقات الذين يدخلوا الجنوب حريصين على عدم القيام بأي شيء يمكن تفسيره كعملٍ عدواني. وقد أصر رعاة وتجار الرزيقات - الذين أجريت معهم مقابلات في شهري يونيو ويوليو من العام ٢٠١٢- على أنهم لم يشتركوا في الاشتباكات التي وقعت في شهري أبريل ومايو، وذلك لكونهم لم يرغبوا في إفساد العلاقات مع دينكا ملوال[٩٥]. فبحسب الرزيقات، قام وزير دفاع حكومة السودان بزيارة إلى أبو المطارق في شهر ديسمبر ٢٠١١ ليطلب منهم التعاون مع القوات المسلحة السودانية. بيد أن الرزيقات رفضوا التعاون حفاظاً على علاقتهم مع شمال بحر الغزال.

علاوة على ذلك، أدرك الرزيقات إدراكاً كاملاً أن أهم شريك لهم في المفاوضات ليس مجتمع دينكا ملوال وإنما حكومة شمال بحر الغزال، والتي دفعت تعويضات عن حالات الموت التي وقعت خلال موسم الرعي ٢٠١٠-٢٠١١، وذلك بدلاً من دينكا ملوال الذين كان يفترض أن يدفعوا بحسب العرف. كما دفعت حكومة الولاية العديد من زعماء دينكا ملوال للمشاركة في المفاوضات[٩٦]. ويشير هذا إلى المدى الذى يتم عبره صياغة اتفاقيات الرعي، داخل نموذج الدولة — الولاية، أولاً وفوق كل اعتبار آخر، باعتبارها مسألة تتعلق بمهاجرين ومؤسسات سياسية لدولة.

ومن ناحية أخرى، يجب أن لا يتم النظر لهذا الأمر كموقف يخص جميع الرزيقات. فقد أظهر كافة التجار والرعاة تقريباً - ممن حضروا مؤتمر مراجعة الهجرة في شهري يونيو ويوليو ٢٠١٢- ولائهم للحركة الشعبية لتحرير السودان — شمال، وقال العديد منهم أنهم كانوا يتاجرون من أجل ضخ الأموال في الصراع الدائر في الشمال[٩٧].

من جانب آخر، لم يدخل العديد من الرزيقات جنوب السودان، واحتج عدة أعضاء من النخبة الأكثر موالاة لحزب المؤتمر الوطني على وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان في كير آدم. ويقول الرزيقات الذين لم يدخلوا جنوب السودان بأن «الخط» الذي نصت عليه اتفاقية سفاهة الموقعة عام ١٩٣٥ قد حدد الحدود القصوى لدار رزيقات. ففي إطار عمل أمة/ الدولة، حولت المطالبات بمناطق رعي مختلطة إلى ادعاءات بملكية مطلقة (Radio Tamazuj, 2012h).

يشير هذا الاختلاف إلى الانقسام بين الرزيقات[٩٨]. إلا أن هذا الانقسام هو انقسام انتهازي بشكل كبير وليس انقساماً نهائياً. وكما هو إبان الحرب الأهلية الثانية، اهتدى الرزيقات إلى طرق لتعزيز مصالحهم السياسية المحلية بالتحالف تكتيكياً مع تيارات عسكرية وسياسية أوسع على النطاق الإقليمي (Gramizzi and Tubiana, 2012, pp.57-58). وإذا أصبحت منطقة الميل ١٤ جزءاً من السودان، على نحو ما سيرد تناوله أدناه، فعلى الأرجح أن تقوم هذه التحالفات بتحويل نفسها مرة أخرى.

المسيرية

أصبحت هجرة المسيرية إلى شمال بحر الغزال منذ العام ٢٠٠٥ أكثر ضعفاً من الرزيقات ويعود السبب في ذلك إلى الاعتقاد بأن المسيرية لقد لعبوا دوراً مركزياً في الميليشيا التي ترعاها حكومة السودان إبان الحرب الأهلية الثانية[٩٩]. لذلك كان هناك قدر كبير من الشك عما إذا كان رعاة المسيرية مجرد رعاة أم إنهم أفراد ميليشيا. ومن شأن هذا الشك تحويل الإغارة على الماشية إلى حدث دولي وكذلك على التأثير في مدى صرامة تنفيذ الدينكا ملوال والجيش الشعبي للحظر المفروض على الرعاة الذين يحملون أسلحة. وبالمقابل، هذا الشك يجعل المسيرية أقل رغبةً في السفر غير مسلحين، واضعين بالاعتبار وجود مخاطر حقيقية ناجمة من القتل الثأري.

وقعت سلسلة من الاشتباكات منذ إبرام اتفاقية السلام الشامل بين المسيرية من جانب، وبين الجيش الشعبي لتحرير السودان أو مقاتلي الدينكا من الجانب الآخر. وأبرزها ميليشيا المسيرية التي عملت مع القوات المسلحة السودانية في غزو أبيي في شهر مايو ٢٠١١. [١٠٠] ولأن معظم رعاة المسيرية القادمين إلى شمال بحر الغزال يمرون عبر أبيي، يتوجب ملاحظة تأثر ديناميات الرعي على الحدود بين شمال بحر الغزال وجنوب دارفور أيضاً بالوضع السياسي في أبيي، كما حدث خلال موسم ٢٠١٠–٢٠١١، حين أحالت الهجمات أو الاضطرابات السياسية أبيي إلى منطقة لا يمكن عبورها، حينها لن تتمكن الغالبية العظمى من المسيرية من الوصول إلى شمال بحر الغزال.

وفي شمال بحر الغزال نفسها تكرر وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ورعاة المسيرية. ووقعت الاشتباكات الأشد ضرراً خلال موسم الرعي ٢٠٠٧–٢٠٠٨ ، والتي اندلعت بسبب الخلاف حول

نزع الأسلحة. وفي عام ٢٠٠٨ عقد مؤتمر سلام حضرته قبائل الدينكا ملوال والفيارين وأولاد كامل، لكن اندلع الصراع ثانيةً بعد ذلك مباشرةً مما حدا بالمسيرية إغلاق طريق الميرام – ماراوا أمام التجارة والمهاجرين. وتظهر هذه الاشتباكات مدى تشابك وتداخل التجارة والهجرة والذاكرة التاريخية في حدود ولاية شمال بحر الغزال، وكذلك مدى عدم كفاية ضمانات الأمن القائمة الآن على مستوى الولاية لعملية رحل الشمال، وذلك في ظل انعدام الثقة المتبادل الذى شكل جزءاً من أساس اتفاقيات الرعي قبل الحرب. والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو القوة الوحيدة المخولة باستخدام العنف، والتي يفترض بها حماية المهاجرين، يعتبر أكثر جهة يخشاها المهاجرين.

بينما يجد المسيرية صعوبة كبيرة في دخول شمال بحر الغزال، فإنهم أيضاً متواجدين في جنوب كردفان في ظروف أكثر عرضة للخطر قياساً بوضع الرزيقات في جنوب دارفور. ففي السودان، ظل التوسع في صناعة النفط والزراعة الآلية المكثفة منذ سبعينيات القرن المنصرم يؤديان إلى تقليص أراضي الرعي المتاحة للمسيرية، وزاد من اعتمادهم على مناطق الرعي في جنوب السودان (Siddig et al., 2007; IFPRI, 2006).

وقد تهالكت قاعدة القوة السياسية للمسيرية على مدى الثلاثين سنة الماضية. فقد أدمجت ولاية غرب كردفان، المعقل التقليدي لقوة المسيرية، في ولايتي شمال وجنوب كردفان في عام ٢٠٠٤، كجزء من الجهود التي يبذلها حزب المؤتمر الوطني لتغيير ميزان القوة في جنوب كردفان[١٠١]. وقد استشاط العديد من المسيرية غضباً لخسارة نفوذهم. كما انصرفت قيادة المسيرية عن مجتمعها حيث قام حزب المؤتمر الوطني بشرذمة هياكل الزعامة التقليدية وزادت عدد الزعماء في محاولة لإبعاد المسيرية عن حزب الأمة[١٠٢]. أنتجت هذه المكائد قيادة مرتبطة بالخرطوم ومقيمة فيها. بينما احتلت مجموعات الدفاع الشعبي، وهي مليشيات شبه عسكرية، الفراغ الذي تركته هذه القيادات في السلطة[١٠٣]. أما من حيث العلاقات بين الشمال والجنوب، فقد أدى انقسام قيادة المسيرية السياسية إلى استقطاب المواقع؛ فالنخبة المعتمدة على منح هبات حزب المؤتمر الوطني ترفض المشاركة في مفاوضات مع الجنوب وتطالب بأعلى المطالبات بالمنطقة الحدودية، بينما يحاول الرعاة والتجار الذين تم إقصاءهم من هذه الشبكات المحافظة على ممر إلى جنوب السودان أو الانضمام لميليشيات قوات الدفاع الشعبي[١٠٤].

أدى الضغط المتزايد على أرض الرعي والماء إلى زيادة حدة التوتر بين الرزيقات والمسيرية. ففي الفترة السابقة لاتفاقية السلام الشامل، بلغت الأمور ذروتها في عام ٢٠٠٨ عندما اندلعت سلسلة من الاشتباكات بين الرزيقات من جهة والفيارين وأولاد جبريل وهما من فروع المسيرية من الجهة الأخرى. وعقد اجتماع مصالحة في شهر يونيو ٢٠١٠ لكن اندلع المزيد من القتال في شهر أغسطس (CI, 2010d, p. 42). في

عام ٢٠١٢، استأنفت الاشتباكات بين المجموعتين مع وقوع مواجهات غرب منطقة كاس بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٢. وكان من المفترض انعقاد مؤتمر بيت الفيارين والرزيقات بعد عيد الفطر مباشرة في شهر نوفمبر ٢٠١٢ ولكن بدلاً من ذلك شهد شهر ديسمبر مقيمين من شرق دارفور يخشون وقوع المزيد من الاشتباكات (Radio Tamazuj, 2012s). بعض أسباب هذه الاشتباكات أسباب هيكلية، ومن الممكن أن تشتد حدة القتال إذا بقي الوصول إلى المراعي في جنوب السودان صعباً كما هو عليه الآن، مما يضع مزيداً من الضغط على أراضي الرعي المحدودة في كلٍ من جنوب كردفان وشرق دارفور.

وكما حدث مع الرزيقات، انقسمت المسيرية ما بين الولاء للخرطوم وبين إمكانية الانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة. وحتى شهر سبتمبر من عام ٢٠١١، كان رئيس حركة العدل والمساواة في جنوب كردفان هو محمد بشر من المسيرية. وعندما انتقلت حركة العدل والمساواة إلى جنوب كردفان، تواردت أنباء عن مغادرة أعضاء مسيرية للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وانضمامهم إلى حركة العدل والمساواة، بدءاً بقائد المنطقة فضيل محمد رحمة الذي قاد قوات حركة العدل والمساواة التي شاركت في الهجوم على هجليج[١٠٥]. أما أكبر عملية تجنيد في حركة العدل والمساواة فكانت في عام ٢٠٠٤ بعد موت موسى علي حمدين، مؤسس حركة شهامة والمقاتل السابق في قوات الدفاع الشعبي وعضو حزب المؤتمر الشعبي. وعندما انقسمت حركة شهامة، قام أحد أبناء أخ حمدين بقيادة جزء من الشهامة وانضموا إلى صفوف حركة العدل والمساواة. بشكل أعم، استطاعت حركة العدل والمساواة أن تجد لنفسها مكاناً وسط المسيرية، تماماً مثل الميليشيات التي انتظمت بين المسيرية قبلها، وذلك اعتماداً على تهميش المسيرية في ظل حكومة مؤتمر الحزب الوطني.

آفاق مستقبلية

بينما كانت حدود شمال بحر الغزال وشرق دارفور هي الحدود الأكثر أمناً بأوجه عديدة منذ عام ٢٠٠٥، إلا إنها أيضاً الأكثر قابلية للاختراق. فقد هددت نخبة من الزريقات المقيمة في الخرطوم بتحويل منطقة الميل ١٤ إلى «أبيي ثانية» إذا لم ينسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من مواقع حول سماحة. والدينكا ملوال مصممين على معارضة الانسحاب. فمع تحرك حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في المنطقة، والتحركات النشطة في تجنيد قوات الدفاع الشعبي، قد تنزلق المنطقة إلى حرب أهلية سودانية لها تبعات وعواقب دولية.

حتى لو انسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة الميل ١٤، فمن غير المرجح أن تكون بعثة التحقق من الحدود المشتركة ومراقبتها قادرة على ضمان بقاء المنطقة منزوعة السلاح، فبدو الرزيقات

يهربون البنادق والسلع بانتظام ويتخطون مواقع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. علاوةً على ذلك، بينما من المفترض نزع سلاح المنطقة وفقاً لاتفاقية الأمن الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر، إلا أنه نظراً لعدائية دينكا ملوال للاتفاقية وعزم الرزيقات والمسيرية على السفر ببنادقهم، فمن الممكن أن تتم إعادة تسليح لاحقة عن طريق الميليشيات أو الرحل، ولا سيما لكون الآليات القبلية المشتركة لتسوية النزاعات -المنصوص عليها في الفقرة ٣ من الاتفاقية- تعتمد بشكل كامل تقريباً على حكومة فاعلة في شمال بحر الغزال. من الصعب تصور هجرة ناجحة خاصةً وأن المسيرية لم تحضر حتى مؤتمرات الرعي التي تم تنظيمها بحماية من الدولة.

حتى لو تكللت المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح بالنجاح، وتوصل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت أجهزة إدارة الحدود ستكون قادرة على التوسط بين مجموعات ثلاثة لها مظالم تاريخية عميقة، لا سيما حين يحث الدينكا ملوال الحكومة بأن لا تتوصل إلى أي اتفاق مع مجموعات رحل الشمال.

في شمال بحر الغزال، حل الصراعات الحدودية وموسم هجرة ناجح للرزيقات والمسيرية والوضع الداخلي في السودان جميعها مرتبطة ببعضها البعض على نحو لا فكاك منه. فعلى سبيل المثال، تهدف الهجمات الحالية للقوات المسلحة السودانية إلى قطع سلسلة إمداد الجبهة الثورية السودانية إلى الجنوب، والعديد من رعاة الرزيقات الناجحين في الجنوب مرتبطين بالحركة الشعبية لتحرير السودان — شمال، وعلى الأرجح أن تفشل أي اتفاقيات أو مفاوضات مستقبلية لا تعالج هذه المشاكل المختلفة الثلاثة ككل. أما اتفاقيات الهجرة التي لا تأخذ بالحسبان الصراع الدائر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية على طول نهر كير ستفشل في مساعدة المهاجرين على المرور إلى جنوب السودان. إذا لم يصاحب تنفيذ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح ونهاية الصراع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية باتفاقيات رعي دائمة للمسيرية والرزيقات، فستعود المنطقة الحدودية إلى العنف، وهذه المرة بين المجتمعات المضيفة والرحل، لكن بتبعيات وعواقب دولية.

ولاية غرب بحر الغزال

تتكون ولاية غرب بحر الغزال من ثلاث مقاطعات هي واو ونهر الجور وراجا. وتتشارك راجا حدوداً طويلة مع جنوب دارفور، وتضم المنطقة المتنازع عليها في كافيا كنجي. كما تعتبر محافظة راجا إحدى أبعد المقاطعات في جنوب السودان وهي قليلة السكان وشديدة التعقيد الإثني. كما تضم جزءاً من دار فيرتيت، وهو مصطلح جمعي يطلق على الناس المقيمين في ولاية غرب بحر الغزال[١٠٦]. أخيراً، تعتبر ولاية

غرب بحر الغزال من أصعب مناطق جنوب السودان من حيث الحصول على معلومات دقيقة عنها. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقتصر على مدينة رجاء، عاصمة المقاطعة، ومن الصعب التحقق من صحة التقارير. ولم يتم التحقق من صحة الحوادث الواردة في هذا القسم الموجز بسبب صعوبة دخول ولاية غرب بحر الغزال.

شهد داخل ومحيط كافيا كينجي منذ عام ٢٠٠٩ حشوداً مكثفة لميليشيا القوات المسلحة السودانية. كما وقعت اشتباكات كثيفة بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية غرب بحر الغزال، وبين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في جنوب دارفور وبشكلٍ ملحوظ في شهر ديسمبر من عام ٢٠١١ وفبراير من عام ٢٠١٢. يرى عدة معلقين دوليين أن دخول ولاية غرب بحر الغوال صعب نتيجة تحركات الجيش الشعبي لتحرير السودان – الجبهة الثورية السودانية على حدود دارفور[١٠٧]. بالحقيقة، من أسباب أهمية كافيا كينجي بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني هو إنه إذا انضمت إلى جنوب السودان فسيكن لحركة العدل والمساواة طريق تموين مباشر بين جنوب دارفور وجنوب السودان. وفي ظل مصاعب الدخول، فلا يمكن تأكيد هذا التخمين.

ما يمكن تأكيده هو عدم وجود هجرة تقريباً إلى غرب بحر الغزال خلال موسم الرعي ٢٠١١–٢٠١٢. وقد ألغي مؤتمر كونكورديس للهجرة عبر الحدود الذي كان من المقرر انعقاده في شهر فبراير بسبب العنف الذي تشهده المنطقة الحدودية (CI, 2012e, p. 15). وقد تمت التحضيرات لعقد مؤتمر آخر في راجا، لكنه لم يعقد حتى الآن.

في شهر ديسمبر عام ٢٠١١، أصدرت سلطات جنوب دارفور تعليمات للمهاجرين بعدم دخول غرب بحر الغزال؛ وقامت حكومة غرب بحر الغزال في الشهور التالية بتكرار هذه الرسالة بإعلام قبائل الفلاتة والهبانية بأنه غير مرغوب فيهم. وليس هناك أنباء عن هجرة الفلاتة أو الأمبررو. وكانت هناك هجرة محدودة للرزيقات لكنها تسببت في اندلاع اشتباكات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بعدما وردت أنباء عن قيام القوات المسلحة السودانية بتسليح ميليشيا الرزيقات في بلبلة حيث يوجد قاعدة للجيش الشعبي لتحرير السودان[١٠٨]. ودخل العديد من الرزيقات –الذين كانوا سيذهبون لولا ما جرى إلى غرب بحر الغزال –إلى ولاية شمال بحر الغزال عبر كير آدم (CI, 2012e, p. 15). وبينما شكل هذا ضغطاً كبيراً على شمال بحر الغزال، إلا إنه منسجم مع طرق الرعي المرنة جداً التي تعتبر سمة مميزة في غرب بحر الغزال، بسبب انعدام مراعى موسم جاف يعتمد عليها.

وأثر إغلاق الحدود الفعال أيضاً على المؤن الغذائية. ولم يتم فتح الحدود بعد اتفاقيات أديس أبابا الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر، على أن هناك أنباء عن وصول شاحنات من دارفور إلى منطقة تمساح في شهر نوفمبر ٢٠١٢. وقد أدى هذا إلى استقرار الأسعار حيث انخفض سعر جوال السكر من ٤٠٠ جنيه جنوب سوداني إلى ٢٦٠ جنيه جنوب سوداني في مدينة راجا (Radio Tamazuj, 2012q). وبالرغم من ذلك، شهدت ولاية غرب بحر الغزال حالات نزوح واسعة النطاق نتيجة للاشتباكات وواجه ما يصل إلى ١٤٠٠٠ شخص نقصاً حاداً في الغذاء في منطقة تمساح في شهر أغسطس ٢٠١٢ (Radio Tamazuj, 2012q).

كانت كافي كينجي - حتى عام ٢٠١١ وتوجه حركة العدل والمساواة باتجاه الشرق- هي المنطقة المركزية حيث يفاعل فيها الصراع في دارفور مع الصراع في جنوب السودان. ومن الصعب تقييم المخاطر الحالية للصراع في غرب بحر الغزال. فقد تكون كافي كينجي، بما تحويه من ثروة معدنية، مورداً غنياً لكلا البلدين. والأكثر أهمية، على أي حال، هو اكتساب غرب بحر الغزال منذ العام ٢٠١١ أهميةً متجددة حيث أصبح صراع دارفور وصراعات السودان الداخلية الأخرى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان — شمال، وصراعاتها مع جنوب السودان جزء من معركة واحدة. في هذا السياق، تظهر الاشتباكات في غرب بحر الغزال كيف أن خطوط الإمداد ومسارات الهجرة والناس الذين يعيشون في كافيا كينجي وغرب بحر الغزال جميعهم يتفاعلون معاً. كما إنها تظهر كيف بإمكان الاعتبارات العسكرية، على كلا الجانبين، تعطيل حياة الناس كلياً في دار فيرتيت.

٠٣ أبيي

نتائج عامة

- بعد رفض حزب المؤتمر الوطني اقتراح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى الداعي إلى إجراء استفتاء في أبيي في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٣ لصالح محاولة جديدة لتقسيم أبيي مناصفةً، بقيت مواقف الطرفين التفاوضية هي نفسها كما كانت عليه في شهر نوفمبر ٢٠١٠ قبل استفتاء جنوب السودان على الانفصال.
- يعود السبب في هجرة المسيرية الناجحة إلى أبيي خلال الموسم الجاف ٢٠١١-٢٠١٢ إلى غياب الدينكا نقوك الذين تشردوا في آجوك، وإلى نجاح قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بتسوية الصراعات بين كلا الجانبين. على أي حال، من غير المحتمل نتيجة الإحباط السائد في أبيي بشأن التقدم في المفاوضات وجود طريق دائم للمسيرية من خلال أبيي حيث يشعر الدينكا نقوك بضرورة عدم وجود هجرة قبل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة، وهذا أمر بعيد.
- باستثناء «شرطة النفط» التابعة للقوات المسلحة السودانية في دفرا وقوة حفظ السلام التابعة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فقد تم نزع سلاح المنطقة منذ انسحاب القوات المسلحة السودانية في شهر مايو ٢٠١٢ [١٠٩]. على أي حال، تؤكد محاولات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية ومجموعات الميليشيا المتكررة لدخول المنطقة مدى ضعف السلام في أبيي وسهولة عودة الصراع.

مقدمة

يقدم الوضع في أبيي مثالاً نموذجياً عن المخاطر التي تواجه المجتمعات على الحدود بين السودان وجنوب السودان عند قبول والتعامل مع مدلولات واستحقاقات حدود قومية جديدة ستعمل على تقسيم المنطقة التي كان يتحدد استعمالها، قبل اندلاع الحرب الأهلية الأولى، بترتيبات رعي مرنة. ففي أبيي، أدت الحرب الأهلية الثانية (١٩٨٣ – ٢٠٠٥) إلى صدع مدمر بين الدينكا نقوك والمسيرية، وهما المجتمعان اللذان يطالبان بأبيي؛ أما ميليشيات المسيرية من جنوب كردفان المدعومة من حكومة السودان فقد سوت بالأرض مستوطنات الدينكا في شمال أبيي بشكل منتظم، مما خلق حالة من عدم الثقة والعدائية التي لا تزال قائمة حتى يومنا الحاضر.

لم تعمل المناسبات والأحداث منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ على تحسين العلاقات. فقد تحتم على الدينكا نقوك الهروب من أبيي مرتين حين قامت ميليشيات المسيرية المدعومة من حكومة السودان بحرق المدينة. وبقي مستقبل المنطقة السياسي دون حل.

في أبيي، اعتادت مجموعين من الرعاة على اقتسام منطقة الرعي هما الآن منقسمتان. فالدينكا نقوك تخشى التهميش السياسي بعد استقلال جنوب السودان، بينما المسيرية الذين يعارضون بشدة أن تصبح أبيي جزءاً من جنوب السودان تخشى خسارة مراعى موسم الجفاف لقطعانها. وقد جعلت الأنشطة السياسية على المستوى القومي علاقات المجتمع على الأرض أكثر سوءاً، حيث استخدمت القوات المسلحة السودانية ميليشيات المسيرية في زعزعة العملية التفاوضية.

وبينما زاد تداخل العمليات السياسية المحلية مع الأنشطة السياسية القومية بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، فقد سعى كلٌ من دينكا نقوك والمسيرية إلى استخدام السياسات القومية لدعم مصالحهما. وقد أصبحت المطالبات بمناطق حقوق ثانوية، حيث يوجد تقليدياً حقوق رعي مشتركة، مطالبات بسيطرة مطلقة على المنطقة، حيث سعى كلٌ من المسيرية والدينكا نقوك إلى مضاعفة سلطاتهم على منطقة أبيي مما زاد الأمر صعوبة رؤية كيف ستكون المجموعتين قادرتين على مواصلة العيش معاً حتى لو تم التوصل إلى تسوية سياسية لوضع المنطقة.

وفى الوقت الراهن تعتبر هذه التسوية احتمال بعيد التحقق. فقد قدمت لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى أثناء الفترة التحضيرية لتوقيع اتفاقيات أديس أبابا بتاريخ ٢٧ سبتمبر مقترحاً جديداً في محاولة منها للتغلب على المأزق. وقد رفضته حكومة السودان لصالح اقتراح قدمته نفس اللجنة[١١٠] في شهر نوفمبر ٢٠١٠. يدعو هذا المقترح الى اصدار مرسوم جمهوري بتقسيم أبيي إلى قسمين. وبحلول شهر أكتوبر ٢٠١٢، أي بعد استقلال جنوب السودان بمدة ٥ شهور، كانت مواقف البلدين التفاوضية متطابقة تقريباً للمواقف التي تم اتخاذها في الفترة التحضيرية للاستفتاء على الانفصال.

تاريخ قصير عن الحدود[١١١]

أبيي عبارة عن منطقة صغيرة تقع بين ولاية الوحدة وواراب وشمال بحر الغزال في جنوب السودان، وولايتي جنوب كردفان وشرق دارفور السودانيتين. وسكان المنطقة الرئيسيين هم دينكا نقوك الذين هم عبارة عن مجموعة من البدو وفرع من الدينكا بادانغ وجزء من شعب الدينكا في جنوب السودان. في الموسم الجاف (نوفمبر – أبريل)، تمر عدة مجموعات من المسيرية، وهم بدو عرب، عبر أبيي في طريقها إلى مناطق تعرف الآن بجنوب السودان بحثاً عن الكلأ لماشيتهم[١١٢].

قبل اندلاع الحرب الأهلية السودانية الأولى، كانت مسارات رعي المسيرية عبر أبيي تحدد خلال الاجتماعات التي يتم عقدها بين دينكا نقوك والمسيرية، والتي يتم تنظيمها لتتعاطى مع مجموعة من الاعتبارات البيئية والاقتصادية والسياسية ذات الطابع المتغير. لم تكن هناك حدود مطلقة بل مجموعة متغيرة من المسارات التي تتفق عليها سلطات المجموعتين.

تذبذبت العلاقات بين المسيرية والدينكا نقوك في القرن التاسع عشر. فأثناء الحقبة التركية (١٨٢٠-١٩٥٥) عندما كان السودان خاضعاً للحكم التركي، تحالفت المسيرية الحمر مع شركات كبيرة تعمل في الإتجار بالرقيق في بحر الغزال وكردفان، وأغارت على الدينكا نقوك لسبي الرقيق. بالمقابل، شكل الدينكا نقوك تحالفات مع بعض أقسام الحمر (Johnson, 2008, pp. 3-5). وبعد سقوط المهدية[١١٣] وإقامة حكومة الحكم الثنائي الإنجليزية – المصرية، أخذت بعض عناصر الحمر تشن غارات على الدينكا نقوك ثانيةً.

في عام ١٩٠٥، قام الحكم الثنائي الإنجليزية – المصرية بإحالة منطقة أروب بيونغ- الزعيم الأعلى للدينكا نقوك وقسم من الدينكا تويك وقتذاك- من بحر الغزال إلى محافظة كردفان في محاولة لإبقاء المجموعات المتعادية ضمن منطقة إدارية واحدة حتى يتمكن مسؤولو المستعمرات من التعامل مع النزاعات بسهولة أكثر.

بعد مدرور ١٠٠ سنة على ذلك التاريخ، أجبرت لجنة حدود أبيي على مراجعة ذاك القرار كجزء من تفويضها من اتفاقية السلام الشامل التي طلبت منها تحديد حدود أبيي (المعرفة على إنها منطقة نظارات الدينكا نقوك التسعة المحولة إلى كردفان) كما كانت عليه في عام ١٩٠٥.

لسوء الحظ، لا تظهر خرائط تلك الفترة المنطقة التي تمت إحالتها إلى كردفان، والخرائط الموجودة تكشف عن ارتباك حول الأنهار التي تتخلل أبيي؛ وكان لزاماً على لجنة حدود أبيي أن تقرر بشأن حدود المنطقة استناداً على سجل وثائقي غير دقيق ومجزأ (ABC, 2005, p. 4).

استمرت أبيي كجزء من كردفان حتى الاستقلال في عام ١٩٥٦. وقد أديرت من قبل حكومة الحكم الثنائي الإنجليزي – المصرية بشكل طفيف. وقد بدأت علاقة إيجابية بين بعض عناصر الحمر والدينكا نقوك بعد أن لجأت مجموعة الحمر إلى الدينكا نقوك ضد الدولة المهدية في أواخر القرن التاسع عشر.

وقد أدت هذه العلاقة الإيجابية، في القرن العشرين، بسماح كوول أروب ودينك ماجوك – ابن وحفيد أروب بيونغ- للحمر بتمديد مسارات رعيهم جنوباً عبر أبيي. يدل هذا التاريخ على إمكانية تعايش المسيرية والدينكا نقوك في ظل ظروف سياسية سليمة، وتوضح على نحو جلي بأن «الحقوق التقليدية» لا تتكون خارج الديناميكيات السياسية بصورتها الأوسع، بل تتكون نتيجة لها.

بدأت العلاقة بين المجموعتين تسوء أثناء الحرب الأهلية السودانية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢)، حيث تم تجنيد المسيرية في صفوف الميليشيات الحكومية وأصبحت الدينكا نقوك من أوائل الأعضاء في حركة أنانيا المتمردة، والتي تمثل طليعة للحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد شهدت هذه الفترة أسوأ مذبحة في تاريخ أبيي عندما تم حرق ٧٢ مدني من الدينكا نقوك وهم أحياء في بابنوسة في عام ١٩٦٥ (Deng, 1995, p. 292). ولا تزال هذه الحادثة عالقة في ذاكرة الناس في أبيي وهي مؤشر على التاريخ الطويل من الكراهية، وتعد واحدة من عدة عقبات تحول دون إقامة علاقة مثمرة بين المجموعتين[١١٤].

ومع تصاعد الاشتباكات إبان الحرب الأهلية الأولى، أصبحت الفواصل بين المجموعتين أشد صرامة وادعى المسيرية ملكيتهم بكامل أبيي في عام ١٩٦٦ [١١٥]. ولم يكن لوقف الحرب سوى تأثير طفيف في تقليص الفجوة المتنامية بين المجتمعين.

اتفاقية أديس أبابا الموقعة عام ١٩٧٢، التي وضعت نهاية للحرب الأهلية الأولى، وعدت الدينكا نقوك باستفتاء حول ضمهم للإقليم الجنوبي الذى تم تكوينه حديثاً وقتذاك (اتفاقية أديس أبابا، ١٩٧٢، البند ٣ (ج)). أقلق هذا النص المسيرية الذين كانوا يخضعون لضغط في جنوب كردفان جراء المشاريع السودانية الزراعية الشاسعة. كما أن التغييرات في أنماط هطول المطر غيرت هي الأخرى من أراضي رعيهم التقليدية مما جعلهم أكثر اعتماداً على مراعي موسم الجاف الواقعة جنوباً (Keen, 1994, pp.60-62). وقد أحس المسيرية إنه إذا انضمت أبيي إلى إقليم جنوبي، تحت إدارة دينكا نقوك، فإنهم سيخسرون أراضي رعوية هامة إلى الأبد.

قبل اندلاع الحرب الأهلية الثانية، حاول المسيرية اتخاذ إجراء احترازي. فقد نظموا أنفسهم في ميليشيا مراحلين[١١٦] وهاجموا مستوطنات الدينكا نقوك في شمال أبيي. لم تكن هذه الهجمات غارات تقليدية من التي تقع عادة في نهاية موسم الجفاف حين يهم رعاة المسيرية بأخذ قطعانهم إلى الشمال ويحاولون الاستيلاء على ماشية إضافية. وبدلاً من ذلك، ركزت هذه الغارات على تدمير المستوطنات ومهاجمة السكان المدنيين، وقد كانت مصممة بحيث تضمن حصول المسيرية على أبيي بمفردهم (de Waal, 1993).

اشتدت حدة الهجمات إبان الحرب الأهلية الثانية (١٩٨٣ – ٢٠٠٥) حيث بدأت الحكومة السودانية بدعم الميليشيات. وبعد اكتشاف النفط في أبيي في أواخر السبعينات، تم استعمال الميليشيات في شمال المنطقة لإزالة مستوطنات الدينكا نقوك وإتاحة المجال أمام استغلال احتياطيات النفط. في الثمانينات، ساعدت وكالات إغاثة دولية بشكل غير متعمد في تلك الاستراتيجية بتقديمها ليد العون في توطين المسيرية على أرض الدينكا نقوك (Johnson, 2010b, p. 36). وبعدها أضفى البشير الصبغة الرسمية على قسم من هذه الميليشيات باعتبارها قوات دفاع شعبي في شهر نوفمبر من عام ١٩٨٩ (Salmon, 2007, p.12). وقد تواصلت الغارات التي ركزت على تدمير الماشية والسكنات وتشريد أو قتل مدنيي الدينكا نقوك طوال حقبة الحرب الأهلية الثانية[١١٧].

لم يتم الاتفاق على بروتوكول أبيي سوى بعد تسوية جميع المسائل الرئيسية لاتفاقية السلام الشامل. وبالحقيقة، كانت أبيي مسألة جدلية في عام ٢٠٠٥، فبدلاً من قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش وحكومة السودان بصياغة البروتوكول سوياً (أسوةً بالإجراءات التي أتبعت في بقية الاتفاقية)، قام فريق أمريكي بصياغته، وذلك في محاولة لتخطى عقبة الطريق المسدود. مجموعة من العوامل كانت هي المسؤولة عن المأزق، بما فيه تصميم حكومة السودان على الاحتفاظ باحتياطيات النفط داخل وحول أبيي، وخوفها من استبعاد المسيرية الذين يشكلون قاعدة شعبية هاماً لحزب المؤتمر الوطني. ويعتبر دينكا نقوك بذات النحو قاعدة شعبية هامة للحركة الشعبية لتحرير السودان، والتخلي عن أبيي سيعني التخلي عن أحد المناطق التي دار قتال مرير عليها إبان الحرب الأهلية الثانية[١١٨]. وقد استطاع بروتوكول أبيي ترضية المجموعتين حيث عرف منطقة أبيي باعتبارها تابعة لدينكا نقوك وهو الأمر الذي استرضى الحركة الشعبية لتحرير السودان، لكنه لم يعين حدود المنطقة تاركاً الباب مفتوحاً لإمكانية وضع حقول نفط هجليج ودفرا ضمن جنوب كردفان وإبقاءها تحت سيطرة حكومة السودان.

أناط بروتوكول أبيي بلجنة حدود أبيي مهمة تعين حدود أبيي «المعرفة على إنها منطقة نظارات دينكا نقوك التسعة المحالة إلى كردفان في عام ١٩٠٥ (بروتوكول أبيي، ٢٠٠٥، الفقرة ١,١,٢)»[١١٩]. راجعت لجنة حدود أبيي الشواهد التاريخية واستمعت إلى شهادة شفوية من المسيرية والدينكا نقوك. إذ ادعى المسيرية بأن أراضيهم تمتد جنوباً حتى نهر كير بينما يقول الدينكا نقوك بأن الحدود بينهم وبين المسيرية يجب أن تكون إلى الجنوب من المجلد مباشرة (ABC, 2005, Proposition 1, p. 12).

المدونات التاريخية المجزأة والاختلاف الواسع بين الطرفين جعلا مهمة لجنة حدود أبيي تقترب من كونها مستحيلة. فقد رفض حزب المؤتمر الوطني والمسيرية التقرير عند صدوره. وقال حزب المؤتمر الوطني بأن

لجنة حدود أبيي لم تقم بتعيين الحدود التاريخية لأبيي، وفقاً لما هي مفوضة حصرياً للقيام به[١٢٠]. وما يشكل أساساً لهذا الاعتراض هو وضع هجليج ودفرا ضمن أبيي، مما يهدد سيطرة حزب المؤتمر الوطني على احتياطيات نفطية هامة.

أحس المسيرية بتهميش كامل العملية لهم وادعوا تجاهل وجهات نظرهم من قبل لجنة حدود أبيي وحزب المؤتمر الوطني، وقد كان موقفهم هو أن نهر كير يمثل الحدود الفاصلة بين محافظتي كردفان وبحر الغزال. وقد أراد حزب المؤتمر الوطني ضمان بقاء هجليج ودفرا في جنوب كردفان، لكنه لم يسعى من أجل أن ينال المسيرية السيطرة التي أرادوها على المراعي التي تقع إلى الجنوب أكثر في أبيي. وقد هيمن حزب المؤتمر الوطني على الجلسات الشفوية وهدد مختار بابو نمر، أحد زعيم المسيرية، بعزله من منصبه إذا اعترض على مطالبات الحكومة (Johnson, 2008, p. 10). أما بالنسبة للمسيرية، فقد كان تقرير لجنة حدود أبيي هو الأخير في سلسلة من القرارات التي تدفع بهم خارج المراعي التي هم في أشد الحاجة لها.

لم يتحقق أي تقدم بعد قرار لجنة حدود أبيي في ترسيم حدود أبيي، فقد اضطر فريق الترسيم التوقف عن العمل بعد التهديدات التي تلقاها بالعنف الجسدي واستمرت حدة التوتر تتصاعد في المنطقة. في شهر مايو ٢٠٠٨، بعد اندلاع اشتباكات بين فصيلي الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية اللذان يشكلان معاً القوات المشتركة المدمجة (Craze, 2011, pp. 54-55)، اندلع صراع أوسع أحرقت أثناءه مدينة أبيي وفر أكثر من ٦٠,٠٠٠ شخص من السكان[١٢١].

في شهر يونيو من عام ٢٠٠٨، وبعد اندلاع العنف في أبيي، وضع حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان خريطة طريق أبيي التي تنص على إحالة أي نزاع بشأن تقرير لجنة حدود أبيي إلى المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي.

بعد تحكيم صعب في لاهاي، وبتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٩، قررت المحكمة الدائمة للتحكيم بأن لجنة حدود أبيي قد تجاوزت تفويضها وقلصت الحجم الكلى لأبيي، حاصرة المنطقة بشكل أساسي على مناطق مستوطنات دينكا نقوك المعاصرة. أما ما نُظِرَ إليه كرشوة لحزب المؤتمر الوطني فهو وضع المناطق المنتجة للنفط في الشمال الشرقي – هجليج– خارج حدود أبيي [١٢٢] (PCA, 2009, pp. 207-08)

وقد وافق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على الالتزام بالقرار، لكن رفضه المسيرية قائلين بأنه لم تتم مشاورتهم على الوجه الأمثل. وهناك مقدار كبير من الحقيقة في ادعاءات

المسيرية. فحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان هما الطرفان الوحيدان اللذان تم تمثيلهما رسمياً في المحكمة الدائمة للتحكيم، وكانت مشاورات المسيرية أثناء جلسات لجنة حدود أبيي محدودة بسبب ضغط حزب المؤتمر الوطني. بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٠٩، أعلن مجلس المسيرية رفضه العلني لقرار لجنة التحكيم الدائمة وحذر بأنه سيستخدم جميع الوسائل المتاحة لمنع ترسيم الحدود[١٢٣]. وحتى شهر ديسمبر ٢٠١٢، باستثناء أربع علامات حدودية من الـ ٢٦ المخطط وضعها في الحدود الجنوبية للمنطقة، ظلت حدود أبيي بدون ترسيم [١٢٤].

على أي حال، لم تعد حدود أبيي الفعلية هدفاً مباشراً للصراع بين البلدين. إعادة بعث حكومة السودان الذى جاء في الآونة الأخيرة لمقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى لتقسيم أبيي بتاريخ نوفمبر ٢٠١٠ لا يؤثر على حدود المنطقة لكنه يقسم السيادة على منطقة ذات حدود معينة- وإن لم تكن مرسمة. ويعود السبب في عدم الاهتمام بالحدود الفعلية جزئياً إلى أن حدود أبيي ليست مثار اهتمام المسيرية. فبالنسبة للمسيرية، الحدود الدقيقة أقل أهميةً من طريقة تأثير التغييرات السياسية المرتبطة بالحدود على حياتهم. ويخشى المسيرية أنه في حال تم ترسيم أبيي واعتزمت أبيي الانضمام إلى جنوب السودان فسيصبح الإقليم ومنطقة الرعي غير قابلة للوصول. بينما ينص بروتوكول أبيي (الفقرة ١,١,٣) على احتفاظ "المسيرية والرحل بحقوقهم التقليدية لرعي الماشية والتحرك في منطقة أبيي، "إلا أن الارتياب يساور المسيرية فقد منعوا منذ العام ٢٠٠٥ من دخول المنطقة وتفرض عليهم ضريبة عند القيام بذلك. ليس مستغرباً. في ظل هذه الظروف فانه ليس من المستغرب استخدام العديد من المسيرية للعنف للحيلولة دون انضمام أبيي إلى جنوب السودان.

وقد وعد بروتوكول أبيي وهو جزء من اتفاقية السلام الشامل- أسوة باتفاقية أديس أبابا الموقعة سنة ١٩٧٢- أهالي أبيي بإجراء استفتاء على مستقبل المنطقة. وكان من المقرر إجراء الاستفتاء بالتزامن مع استفتاء سودانيي الجنوب على الانفصال، ليتيح الخيار ما بين الانضمام إلى ما سيصبح دولة جنوب السودان أو البقاء جزءاً من ما هو الآن جنوب كردفان. ففي بروتوكول أبيي (٢٠٠٥، الفقرة ٦,١)، كان من المقرر منح حقوق التصويت في هذا الاستفتاء إلى الأهالي المعرفين على إنهم "أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيين الآخرين المقيمين في المنطقة. "وكان من المفترض أن يتم وضع معيار تقييم الإقامة بواسطة مفوضية استفتاءات أبيي. وكان من المفروض أن يؤدي قانون استفتاء أبيي، الذي تم إجازته في شهر ديسمبر ٢٠٠٩، إلى إقامة هذه اللجنة لكن كان هناك اختلاف على تركيبتها، إذ صوت حزب المؤتمر الوطني ضد جميع المرشحين الذين اقترحتهم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

والجدل حول من هو المؤهل للتصويت يقع موقع القلب من هذا الفشل في عقد الاستفتاء، حيث تمسكت الحركة الشعبية لتحرير السودان وإدارية منطقة أبيي بأن الإقامة يجب أن تشير إلى الإشغال الدائم للأرض وهو ما ينطبق بشكل حصري على دينكا نقوك - الذين ضمنت لهم اتفاقية السلام الشامل سلفاً حق التصويت، إضافة لمقيمين دائمين آخرين هم بشكل رئيسي تجار دارفوريين وسودانيين في مدينة أبيي. وقال المتكلم الرسمي للجيش الشعبي لتحرير السودان" بأن من حق المسيرية رعي الأبقار هنا لكن ليس لهم حق التصويت[١٢٥]. "ومن المواقف الأخرى التي قدمها أعضاء من مجتمع الدينكا نقوك ادعاء ألور كول، الحاكم الرئيسي لإدارية منطقة أبيي حينئذٍ والقائل بأنه لا يمكن أن يكون المسيرية مقيمين في جنوب كردفان وفي أبيي في نفس الوقت، وبأن البدو في حقيقة الأمر لا يقيمون في أي مكان. وقد ساد شعور بأنه إذا كان المسيرية سيدلون بأصواتهم، فسيعمل حزب المؤتمر الوطني على الزج بجميع المسيرية إلى أبيي- على العلم بأن المسيرية يتكونون من سكان أكثر بكثير من الذين يعبرون أبيي- وهو ما سيرجح كفة الاستفتاء لصالح البقاء ضمن السودان.

بالمقابل، انتاب المسيرية الخوف من أن الاستفتاء دون مشاركتهم قد يؤدي إلى انضمام أبيي إلى جنوب السودان المستقل حديثاً. وقالوا بأنه يجب السماح لهم بالتصويت لأنهم يقضون ستة أشهر سنوياً في أبيي[١٢٦]. اتخذ حزب المؤتمر الوطني موقفاً مشابهاً لأسباب مختلفة. ففي ٣١ مارس ٢٠١١، صرح البشير لوسائل الإعلام في الدوحة" بأنه لن يكون هناك استفتاء على أبيي بدون المسيرية "(ميدل إيست أونلاين، ٢٠١١). وقال حزب المؤتمر الوطني بأنه مستعد للتفاوض بشأن حدود أبيي وأشار إلى وجوب إعادة رسم الحدود وفق مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى، وأضاف إنه مستعد أيضاً لإمكانية إجراء استفتاء في أبيي إذا شاركت المسيرية فيه. يعرف الحزب بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان سترفض كلا المقترحين. وهذه الاستراتيجية تسمح لحزب المؤتمر الوطني في تصوير نفسه باعتباره على استعداد لعملية الاستفتاء، بينما في حقيقة الأمر يستبعد تحقق الاستفتاء من الناحية السياسية.

أظهرت المفاوضات التي عقدت في أديس أبابا في شهر أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٠ بأنه لن يجرى الاستفتاء كما هو مخطط له. وقد تصاعدت حدة التوتر قبل التصويت على انفصال الجنوب بأسابيع. فقد هاجمت ميليشيا المسيرية منطقة ماكير التي تبعد ١٥ كم شمال غرب مدينة أبيي وذلك بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١١، أي قبل إجراء الاستفتاء بيومين فقط. وخلال ثلاثة أشهر تعرض مجتمع الدينكا نقوك إلى سلسلة من هجمات الميليشيا التي أسفرت عن نزوح الناس باتجاه الجنوب تاركين قوات المسيرية تسيطر على شمال أبيي[١٢٧].

ويلقي حزب المؤتمر الوطني مسؤولية هذه الهجمات على ميليشيات المسيرية الرحل والتي – وفقاً له– ليس لديه سيطرة عليها (SUNA, 2011). على أي حال، قال شهود عيان بأنهم شاهدوا الزى النظامي للقوات المسلحة السودانية وعرباتها، وأكد موظفين في بعثة الأمم المتحدة في السودان– بصفتهم الخاصة– بأن طائرات مروحية تابعة للقوات المسلحة السودانية استعملت بإخلاء المصابين[١٢٨]. وتتطابق هذه الهجمات بتلك التي نفذت إبان الحرب الأهلية الثانية حيث تم استهداف المدنيين بالإضافة إلى المدارس وزرائب المواشي والمنازل. ولم تكن الهجمات موجهة على مراكز عسكرية بل كانت تهدف إلى استبعاد إمكانية عيش الدينكا نقوك في أبيي وكذلك لخلق سيطرة بحكم الواقع على شمال أبيي. فتحت هذه الهجمات الباب واسعاً لاحتمالية توطين المسيرية، تماماً مثلما حدث إبان الحرب الأهلية الثانية حين «حل المسيرية الحمر في أبيي محل الدينكا الذين نزحوا منها»(Johnson, 2010b, p. 36). وكما أوضحت الأحداث الأخيرة، عملت الهجمات على إزالة مراكز شرطة أبيي تمهيداً لغزو نهائي[١٢٩].

أما المبرر الذي احتاجته القوات المسلحة السودانية لشن الهجوم النهائي فقد توفر في ١٩ مايو ٢٠١١. فبعد سلسلة من المواجهات بين فصائل القوات المشتركة المدمجة، تعرض فصيل القوات المسلحة السودانية التابع للقوات المشتركة المدمجة والذى كان مرافقاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان لإطلاق نار بالقرب من دوكورا. وهناك روايات متضاربة عما حدث فعلاً لكن يبدو أن غزو القوات المسلحة السودانية الذي أعقب ذلك كان مخطط له مسبقاً، فأحداث ١٩ مايو كانت بمثابة المحرك وليس السبب (Craze, 2011, p. 41). في يوم الجمعة، ٢٠ مايو، قامت طائرات نقل من نوع أنتونوف بقصف تو داك وعليل وموباك، بينما تحركت القوات البرية والمدفعية الثقيلة والدبابات باتجاه الجنوب واجتاحت مراكز شرطة أبيي بسرعة. وبحلول الساعة العاشرة والنصف من مساء ٢١ مايو، أفادت بعثة الأمم المتحدة في السودان عن وجود ١٥ دبابة في أبيي تابعة للقوات المسلحة السودانية. وفي وقت مبكر من يوم ٢٢ مايو، دخلت ميليشيات المسيرية وميليشيا قوات الدفاع الشعبي المدعومة من حزب المؤتمر الوطني مدينة أبيي وبدأت في سلب ونهب وتدمير البيوت وقتل من بقي من السكان، بينما وقفت قوات القوات المسلحة السودانية في المدينة موقف المتفرج. وبحلول يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ مايو، تقدمت القوات المسلحة السودانية حتى نهر كير جنوب أبيي ولم يتبق داخل أبيي أي أثر لشرطة أبيي أو قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أكمل الاحتلال العسكري ما بدأته هجمات الميليشيا في شهر يناير، وأعطت حزب المؤتمر الوطني السيطرة على أبيي الأساس لمفاوضات مستقبلية.

بعد الغزو بشهر، أبرمت الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان اتفاقية أديس أبابا بتاريخ ٢٠ يونيو والتي تلزم كلا الطرفين بإنشاء إدارة جديدة في منطقة أبيي وسحب جميع القوات العسكرية من

أبيي. وبعد ذلك بفترة قصيرة، وتحديداً بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١١، أجاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٩٩٠ الذي يمنح سلطة إنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والتي يتوجب أن تكون الجهة الوحيدة المنوط بها توفير الأمن في منطقة أبيي بجانب قوة شُرَّطِية جديدة[١٣٠].

وعلى مدار السنة التالية، أعاقت حكومة السودان التصديق على اتفاقية ٢٠ يونيو متمسكة بإصرارها على أن القوات المسلحة السودانية توفر الأمن الضروري في المنطقة، وإنها ستنسحب بعد الانتشار الكامل لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الإثيوبية. وقد كان انتشار هذه القوة بطيئاً لأسباب إدارية من جهة، وبسبب الأوضاع الصعبة في أبيي من جهة أخرى. وقد تواصل الضغط الدولي على حكومة السودان طيلة السنة وأصدر مجلس الأمن بياناً بتاريخ ٤ نوفمبر أدان فيه عدم انسحاب كلا الطرفين لقواتهما من أبيي. وجاء في البيان، بموجب الاتفاقية الموقعة بتاريخ ٢٠ يونيو، «لم يكن هناك شروط مسبقة لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين بما في ذلك انسحاب القوات».

وعلى مدار السنة، برز الاحباط في صفوف الدينكا نقوك حيث تشرف قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على أرض فارغة يتواجد فيها فقط جنود القوات المسلحة السودانية. ولم يتم فعل شيء لإنشاء إدارية جديدة مما ترك أبيي تحت هيكلة قيادة عسكرية. وبحسب اتفاقية ٢٠ يونيو «يتوجب على الطرفين تشكيل لجنة لتسمية واعتماد إدارية منطقة أبيي بما فيه رئيس الإدارة ونائب رئيس الإدارة بحلول ٢٢ يونيو ٢٠١١.“ لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق حول تشكيلة إدارية جديدة لمنطقة أبيي إبان الاحتلال وذكر زعماء الدينكا نقوك بأن الحكومة السودانية لم ترشح أشخاص من أبيي، ولا حتى من المسيرية، بل قامت بترشيح أعضاء من حزب المؤتمر الوطني من الخرطوم.

أدارت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي هجرة المسيرية بنجاح. وفي خضم الاشتباكات الحادة التي وقعت قبل وقت وجيز من استفتاء جنوب السودان، كان موسم الرعي ٢٠١٠–٢٠١١ هو المرة الأولى في الذاكرة الحية التي لم يتمكن فيها المسيرية من الوصول إلى نهر كير. فقد وجد المسيرية خلال الأعوام ٢٠٠٥–٢٠١٠ أن مسارات رعيهم إلى جنوب السودان محفوفة بالمخاطر؛ فمعدلات الضريبة العالية التي يفرضها الجيش الشعبي لتحرير السودان والتوترات بخصوص امتلاك الأسلحة الصغيرة أدت لعدم قدرة العديد من الرعاة الصغار السفر إلى الجنوب (Pantuliano et al., 2009, p. 25). وعلى العكس من ذلك، فقد وصلت المسيرية في موسم الرعي ٢٠١١–٢٠١٢ إلى نهر كير دون مشاكل. وحقيقة بدأ الموسم مبكراً وذكرت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وجود رعاة من المسيرية في بلدة أبيي مع بداية شهر ديسمبر ٢٠١١ تقريباً. وقد نجحت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أثناء الهجرة للحد من التوتر بين ما بقي من الدينكا نقوك في أبيي ورعاة المسيرية.

مع استمرار الاحتلال، استمرت المفاوضات في أديس أبابا لكن دون أن تحقق الكثير. فقد أصر السودان على القول بأن أبيي جزء من السودان ورفض سلسلة من عروض جنوب السودان لتسوية المسألة. وحيث وصلت المفاوضات طريقاً مسدوداً، فقد تغير الوضع بسبب التطورات العسكرية التي شهدتها مناطق أخرى.

الديناميكيات السياسية الحالية

في نهاية شهر مارس ٢٠١٢، اندلع القتال حول هجليج، وهى الحقل المنتج للنفط المتنازع عليه والذى تعتبره حكومة السودان جزءاً من جنوب كردفان ويدعي جنوب السودان إنها جزء من ولاية الوحدة[١٣١]. وقد قال الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه كان يرد على الهجمات السودانية الجوية والبرية على ولاية الوحدة وأنه طارد القوات المسلحة السودانية حتى هجليج. بينما قالت القوات المسلحة السودانية بأن الهجوم لم يكن نتيجة استفزاز، بيد أنه من الصعب تأييد هذا الادعاء بسبب القصف الجوي السوداني المتواصل لمواقع في ولاية الوحدة خلال الأسابيع التي سبقت الهجوم. لكن لا يزال الدافع الفعلي وراء احتلال هجليج غير واضح. فمن المؤكد أن مقاتلي حركة العدل والمساواة قد شاركوا في الهجوم، على الرغم من عدم وضوح الكيفية التي كانوا ينسقون بها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقال العديد من مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان ومن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بأن مقاتلو حركة العدل والمساواة هم من قاد الهجوم وقد انضم الجيش الشعبي لتحرير السودان في ما بعد. وهو يتماشى مع الاستراتيجية الهجومية لحركة العدل والمساواة، والتي تشمل على غارات سريعة خاطفة بسيارات تويوتا لاند كروزر[١٣٢]. فقد استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة على هجليج بصورة مؤقتة وأرغموا القوات المسلحة السودانية على التراجع.

وقد واجه الهجوم إدانة دولية واسعة وناقش مجلس الأمن إمكانية فرض عقوبات. وكان موقف جنوب السودان الأولي بأن هجليج، مثل كافي كينجي وأبيي ومناطق أخرى متنازع عليها على طول الحدود، لا تتمتع بوضع قانوني مستقر وبالتالي فإن احتلالها ليس انتهاكاً لسيادة السودان القومية. وعلى ضوء انهيار المفاوضات في الشهور التي سبقت الهجوم، حاول أن يحقق الجيش الشعبي لتحرير السودان عسكرياً ما لم يستطع تحقيقه في المباحثات: إقامة ما يعتبره حدود عام ١٩٥٦.

استخدم السودان استراتيجية مشابهة أثناء احتلاله أبيي: احتلال مادي مع إمكانية الاعتراف القانوني بالحقائق على الأرض بتاريخ لاحق ويد قوية على طاولة المفاوضات.

في العشرين من شهر أبريل، عقب الاشتباكات التي وقعت على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، قال الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه ينفذ انسحاباً من هجليج. ولا يزال السبب الفعلي للانسحاب غير واضح ومن المحتمل أن يكون نتيجة مزيج من الضغط الدبلوماسي والخسائر العسكرية العالية التي نجمت عن حملة القصف الثقيل التي شنتها القوات المسلحة السودانية. وعلى الرغم من الإدانة الدولية، فإن الاحتلال لعب دوراً دبلوماسياً هاماً بالنسبة لجنوب السودان. فقد تركز الاهتمام الدولي على الطبيعة المتنازع عليها للمنطقة[١٣٣]، وأعاد احتلال القوات المسلحة السودانية لأبيي إلى دائرة الضوء. منذ فترة طويلة ظلت الحركة الشعبية لتحرير السودان مصابة بالإحباط مما تراه كسياسة تكافؤ أخلاقي من جانب المجتمع الدولي، حيث أدين كلٌ من السودان وجنوب السودان بشكل متساو بسبب المشاكل على الحدود. وقد شعر جنوب السودان- بكل تأكيد في حالة أبيي- أنه بينما قام بسحب قواته تماشياً مع الاتفاقية الموقعة بتاريخ ٢٠ يونيو، فإن القوات المسلحة السودانية استمرت في احتلال المنطقة. وعلى نحو ما، يمكن قراءة احتلال هجليج على أنه خطوة نحو تكافؤ أخلاقي حقيقي، حيث يحتل كل طرف من الطرفين إحدى المنطقة بصورة غير قانونية.

وقد دعا قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦، الذي أقر بتاريخ ٢ مايو كرد على الاشتباكات على الحدود، إلى وقف فوري للأعمال العدوانية وطالب كلا الجانبين بسحب قواتهما من أبيي واستئناف المحادثات خلال أسبوعين، تحت التهديد بفرض عقوبات. وقد استجاب جنوب السودان بسحب قواته الشرطية وقد أكدت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي انسحاب ٧٠٠ عنصر من عناصر الشرطة التابعة لجنوب السودان من أبيي بتاريخ ١٠ مايو. وكان الهدف من الانسحاب تركيز الاهتمام الدولي على الاحتلال المستمر لأبيي من قبل القوات المسلحة السودانية. وفي ١٧ مايو، أي بعد يوم واحد من الموعد النهائي لإعادة انتشار قوات البلدين خارج أبيي، أصدر مجلس الأمن بياناً شديد اللهجة يطالب فيه السودان بسحب قواته فوراً وبدون شروط. وأخيراً بتاريخ ٣٠ مايو، فقط بعد أكثر من سنة على احتلال القوات المسلحة السودانية لأبيي، كانت جميع قواتها قد انسحبت تقريباً.

أدى غزو أبيي في شهر مايو من عام ٢٠١١ إلى نزوح ١١٠,٠٠٠ شخص. فبينما فر البعض عميقاً إلى جنوب السودان، إلى ولاية واراب بشكل أساسي، إلا أن أغلبهم استقر في آجوك، جنوب كير التي أصبحت أيضاً قاعدة لإدارة منطقة أبيي المنفية حالياً، ومركزاً لجهود الإغاثة الإنسانية. ومع مرور الأيام، بدأ العديد من الدينكا نقوك في العودة إلى أبيي لمعاينة الدمار الذي لحق بممتلكاتهم. بحلول شهر أبريل من عام ٢٠١٢، قالت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عودة ٥,١٠٠ شخص إلى أبيي على الرغم من

عدم وضوح ما إذا كان قد عادوا بشكل دائم أم لا. وخلال هذه الفترة، قال الناس في آجوك بأنهم كانوا خائفين من العودة بسبب الألغام الأرضية ووجود القوات المسلحة السودانية وعدم وجود الطعام والبنية التحتية[١٣٤]. وقد شكك عاملون في منظمات غير حكومية في دقة تقارير قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي: عملياً، فسرت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مهمتها على إنها تشمل المساعدة في عودة النازحين من الدينكا نقوك. وقد وفرت مواصلات لعودتهم، لكن التفويض الفعلي بموجب قراري مجلس الأمن رقم ١٩٩٠ ورقم ٢٠٢٤ لا يكلفها بهذه المهمة بشكل رسمي.

تسارعت وتيرة العودة بعد انسحاب القوات المسلحة السودانية من منطقة أبيي. لكن بقي معظم النازحين في آجوك خلال شهري يونيو ويوليو. ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى حالة الشك المستمر حول مستقبل أبيي السياسي. لكن موسم الأمطار زاد من تردد الدينكا نقوك حيال العودة. فالحياة في أبيي في ظل الصعوبة الشديدة الناجمة من الانعدام شبه التام للمحاصيل بالأرض والخدمات صحية والبنية التحتية كانت ستكون صعبة جداً.

فرغت منظمة الهجرة الدولية من مسح شامل للعائدين في يوليو – سبتمبر ٢٠١٢. ففي شهر يوليو، سجل التقرير ١٠,٧٥٧ شخص موجودين في ٤٧ قرية. وفي نهاية شهر أغسطس وبداية شهر سبتمبر، عادت منظمة الهجرة الدولية إلى ٢٠ قرية من هذه القرى ووجدت أن ٨٤٪ من السكان المسجلين قد بقوا، مما يدل على أن الدينكا نقوك لم يعودوا لمعاينة ممتلكاتهم فحسب. ومع انتهاء موسم المطر في شهر نوفمبر، ارتفعت وتيرة العودة إلى منطقة أبيي.

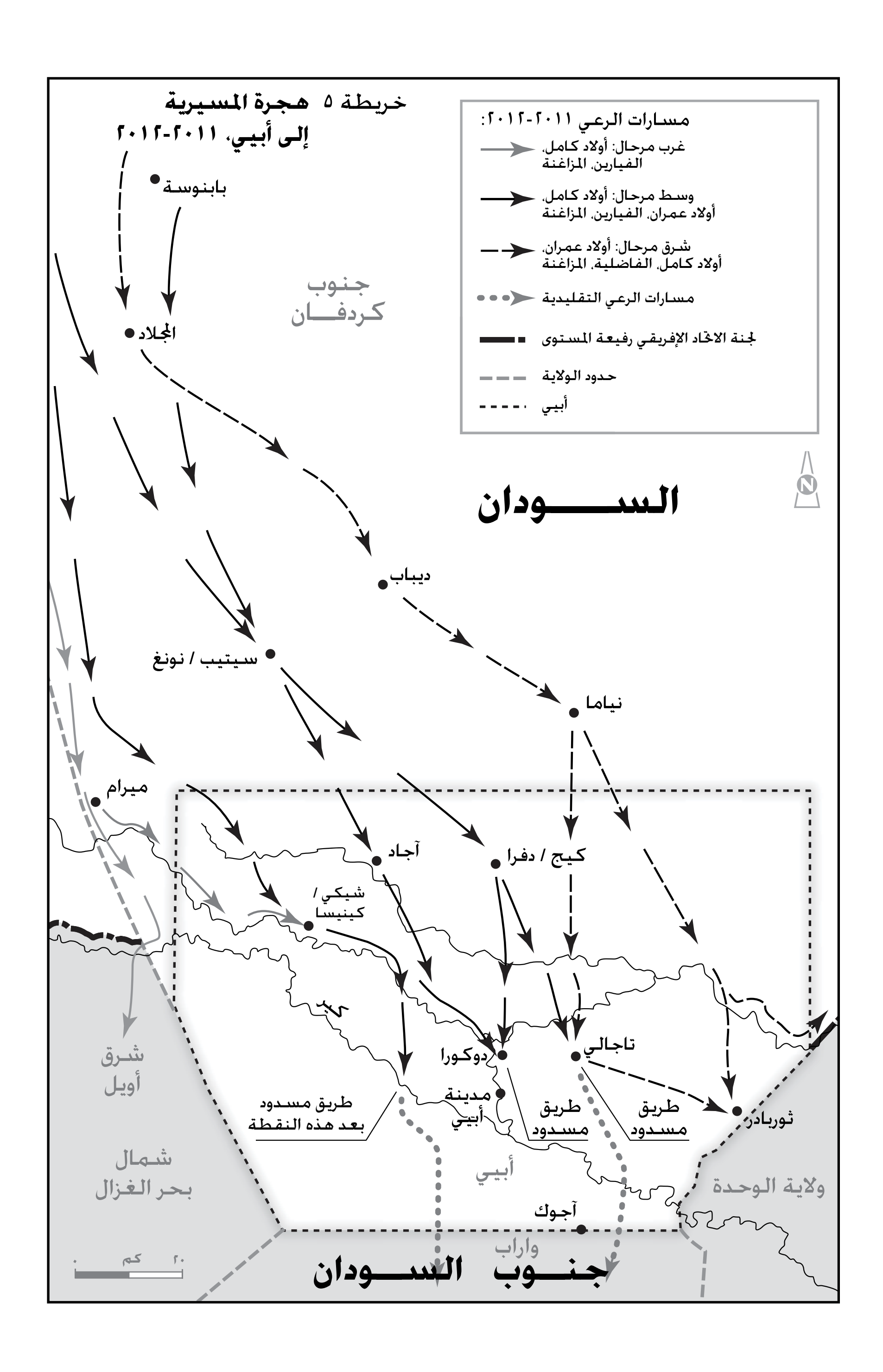
بتاريخ ٣ أكتوبر، اجتمعت منظمات غير حكومية دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة لمناقشة كيفية تزويد دينكا نقوك والمسيرية بالمساعدات الإنسانية أثناء موسم الجفاف. وقد قيل في الاجتماع أن حوالي ٧٥,٠٠٠ شخص من الدينكا نقوك سيعيشون في أبيي بحلول شهر يونيو ٢٠١٣ [١٣٥]. ومن أسباب تباطؤ المنظمات الدولية غير الحكومية في توسيع عملياتها في أبيي هو عدم رغبتهم في خلق «عامل جذب» قد يشجع الناس على الاستيطان ثانيةً في أبيي. يقول العاملون في المنظمات غير الحكومية أنه بينما لا يريدون أن يساعدوا في احتلال المسيرية لشمال أبيي، ألا أنهم أيضاً لا يودون الإسهام في إعادة احتلال الجنوب[١٣٦]. بينما يُسّلِم موظفو الإغاثة بأنه قد يكون من المهم سياسياً بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان القيام بإعادة أشخاص إلى أبيي بأسرع ما يمكن، إلا إنهم قالوا بأن توفر البنى التحتية الحالية في آجوك تجعل من المنطقي في الوقت الراهن بقاء الناس بها. كما يقول عاملوا

المنظمات غير الحكومية بأنه ما لم يتم إنشاء إدارة محلية فإنه سيكون من الصعب جداً تنسيق تقديم المساعدات الإنسانية في المنطقة.

كما ذكر عاملوا المنظمات غير الحكومية الذين شاركوا في أبيي في شهري يونيو ويوليو من عام ٢٠١٢ بأنهم مُنِعوا عدة مرات من مساعدة المسيرية. ففي إحدى المرات، أعادت الإدارة السابقة لمنطقة أبيي رحلة استكشافية كان تزمع لمقابلة المسيرية في شمال أبيي، ويبدو أن الإدارة السابقة كانت خائفة من أن تزويد المسيرية بمساعدات إنسانية قد يشجعهم على البقاء. كما مُنِع عاملو المنظمات غير الحكومية من إرسال بعثات استكشافية إلى الشمال من قبل الحكومة السودانية لأن من شأن تقديم المساعدات تقليل اعتماد المسيرية على حزب المؤتمر الوطني ولأن الشكوك تساور حزب المؤتمر الوطني من أن المنظمات الدولية غير الحكومية لها أهداف أخرى غير تسليم الإعانات، كجمع المعلومات مثلاً[١٣٧].

ممانعة المنظمات غير الحكومية من استغلالها «كعامل جذب» تتجاهل الرغبة الحقيقية للعديد من الدينكا نقوك للعودة إلى أبيي بأسرع ما يمكن. وسيعود الكثيرون من الدينكا نقوك إلى أبيي خلال السنوات القليلة القادمة، سواء بوجود مساعدات أو لا. وبالنسبة لأبيي فإن التحدي الكبير القادم يتمثل في التعامل مع العودة المتزامنة لمجموعتين من السكان: العائدين والمسيرية الباحثون عن مراعى موسم الجاف.

تعاملت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مع موسم الهجرة ٢٠١١-٢٠١٢ بنجاح نسبي (أنظر الخريطة ٥)، مع ورود أخبار عن سرقة ٦٠٠ رأس ماشية لدينكا نقوك و ١٢٧ رأس ماشية للمسيرية (استردت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ١٦٧ راس ماشية). وقعت معظم غارات المسيرية في شهر مايو من عام ٢٠١٢ حيث كانت غارات تقليدية على الماشية وليس جزءاً من نماذج غزو واسعة كما كان عليه الحال إبان الحرب الأهلية الثانية. كما نجحت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من التدخل مرتين في شهر فبراير ٢٠١٢ لمنع التوتر حول سوين حيث حاول رعاة المسيرية نقل ماشيتهم بدون تصريح من لجنة الأمن المشتركة المناطة بالإشراف على الهجرة. أظهرت التوترات الأخيرة الصعوبات التي ستواجه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في موسم الرعي ٢٠١٢-٢٠١٣. ففي ٢٤ أكتوبر، قال الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن رعاة المسيرية قد سرقوا ١٠٨ رأساً من الماشية من دينكا نقوك خارج دوكورا، على بعد ١٠ كم من مدينة أبيي (Sudan Tribune, 2012n).



خريطة ٥ هجرة المسيرية
إلى أبيي، ٢٠١١-٢٠١٢
مسارات الرعي ٢٠١١-٢٠١٢:
غرب مرحال: أولاد كامل، الفيارين، المزاغنة
وسط مرحال: أولاد كامل، أولاد عمران، الفيارين، المزاغنة
شرق مرحال: أولاد عمران، أولاد كامل، الفاضلية، المزاغنة
مسارات الرعي التقليدية
لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى
حدود الولاية
أبيي
بابنوسة
المجلاد
جنوب كردفان
السودان
دبباب
سيتيب / نونغ
نياما
ميرام
آجاد
كيج / دفرا
شيكي / كينيسا
دوكورا
تاجالي
مدينة أبيي
طريق مسدود بعد هذه النقطة
طريق مسدود
طريق مسدود
ثوربادر
شرق أويل
شمال بحر الغزال
أبيي
ولاية الوحدة
آجوك
واراب
جنوب السودان
٢٠ كم

في اجتماعات تخطيط أولية لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عقدت في شهر أكتوبر ٢٠١٢ (أنظر الخريطة ٦)، قالت القوة بأنها ستحاول إقامة منطقة عازلة بين عائدي الدينكا نقوك والمسيرية لمنع الصراع. وسيتطلب هذا إقامة ممرات هجرة غرب ولاية واراب وشرق ولاية الوحدة. أما المسيرية الذين اعتادوا الانتقال من خلال الممر الرئيسي فسيتم نقلهم عبر الممر الشرقي لتفادي معظم قرى العائدين ومدينة أبيي. وسيتوقف نجاح الاستراتيجية على قدرة المسيرية من التفاوض على شروط مرضية لدخول واراب والوحدة، وإلا لن يكونوا قادرين على إيجاد مراعى كافية، لا سيما في الممر الشرقي المزدحم بالسكان. واستمرار التوتر حول ما إذا كان بإمكان المسيرية إحضار أسلحة نارية صغيرة معهم عند هجرتهم وعدائية السكان المحليين سيجعلان من الصعوبة على المسيرية دخول ولاية الوحدة[١٣٨]. وقد تسببت هذه المسائل لعدم معالجتها في المزيد من التوتر خلال موسم الرعي ٢٠١٢-٢٠١٣ بينما شق المسيرية طريقهم إلى المنطقة العازلة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

لقد تمكنت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من تأسيسها على معالجة التحديات العسكرية في أبيي. ففي ٢٦ مايو، قبل انسحاب القوات المسلحة السودانية من أبيي، دخل أبيي ما بين ٧٠٠ – ٨٠٠ عنصر من جيش تحرير جنوب السودان قادمين من راس الجاموس في جنوب كردفان قبل احتلالهم مواقع حول منطقة كدمة شرق أبيي[١٣٩]. وقد نجحت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من التفاوض بنجاح مع حكومة السودان ومقاتلي جيش تحرير جنوب السودان المجهزين برشاشات ثقيلة ومدافع مضادة للطائرات وقاذفات صواريخ، وقد انسحبوا بعد ذلك من أبيي. بتاريخ ١٣ سبتمبر، وبينما كانت المفاوضات مستمرة في أديس أبابا، انتشرت القوات المسلحة السودانية في أبو عجيلة جنوب نياما على بعد ٣,٥ كم من حدود أبيي التي حددتها المحكمة الدائمة للتحكيم. وقد انسحبت القوات المسلحة السودانية بعد تدخل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

بينما تعرضت بعثة الأمم المتحدة في السودان – أبيي لانتقاد حاد لعدم تدخلها في العنف الذي شهدته مدينة أبيي في شهر مايو ٢٠٠٨ أو غزو مايو ٢٠١١ [١٤٠] – حيث وصف أحد الدبلوماسيين التابعين للأمم المتحدة أداء قوة حفظ السلام الزامبية بأنه «مثير للشفقة» (Guardian, 2011)– ألا أن أداء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى اليوم يدل أن بإمكانها الحفاظ على الأمن في أبيي في أوضاع أقل توتراً كتلك التي واجهتها في عام ٢٠١١ و ٢٠١٢. في البدء، كان مجتمع الدينكا نقوك لهم ثقة قليلة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي – لا سيما وأنه تم إعطاء الجنود موجزاً أولياً في كادقلي، وهو الأمر الذي اعتبره دينكا نقوك كدليل على نفوذ حكومة السودان على قوات حفظ السلام – لكن أداء القوة الأخير

وتفويضها القوي نسبياً بموجب الفصل السابع خلق درجةً من الثقة في قدرتها على تأمين المنطقة. ويعتبر من غير المؤكد ما إذا كانت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تمتلك العزيمة والقدرة على صد غزو كامل بشكل ناجح، إلا إنها مفوضة للقيام بذلك.
ومع عودة المزيد من العائدين إلى أبيي وانتقال المسيرية المهاجرين إلى المنطقة سيحس بشكل أكبر بغياب إدارة فعالة. وتنص (المادة ح-٤) من اتفاقية ٢٠ يونيو على إنشاء إدارية منطقة أبيي، تتكون من حاكم إداري ونائب حاكم إداري وخمس رؤساء أقسام، وذلك إلى جانب مجلس منطقة أبيي، الذى يتم اختيار رئيسه بواسطة أعضاء المجلس من (٣) أشخاص ترشحهم حكومة السودان (المادة ح-٨). وبحلول شهر يوليو من عام ٢٠١٣، أي بعد ٢٥ شهر من توقيع الاتفاقية، كان لا يزال هناك مأزق بشأن تشكيل الإدارة. وبحسب زعماء مجتمع الدينكا نقوك، وافقت حكومة السودان بصورة غير رسمية على ترشيح عضو من مجتمع دينكا نقوك لمنصب رئيس المجلس[١٤١].

على أي حال، وخلافاً لخريطة طريق ٢٠٠٨ التي تنص على اختيار المرشحين الإداريين من بين المقيمين في منطقة أبيي (المادة ٣,٤)، لا تنص اتفاقية ٢٠ يونيو على اختيار مجلس منطقة أبيي أو إدارة منطقة أبيي من بين المقيمين في أبيي. لكنها تنص على أن مجلس منطقة أبيي يجب أن يتكون من ٢٠ عضو وفقاً لبروتوكول أبيي (المادة ١,٨). في عام ٢٠٠٥، احتوى بروتوكول أبيي على تصور مبدئي لإجراء انتخابات للمجلس منطقة أبيي وإدارية منطقة أبيي قبل الاستفتاء المحدد في عام ٢٠١١ (المادة ٢,٢ والمادة ٤,٢). لكن لم تجرى هذه الانتخابات على الإطلاق بسبب الخلافات المستمرة حول كيفية تحديد من يعيش في أبيي. وقبل هذه الانتخابات، نص بروتوكول أبيي على أنه يتم تحديد المناصب الإدارية من قبل رئاسة حكومة الوحدة الوطنية. وحكومة السودان على صواب للإشارة إلى عدم وجود التزام قانوني لترشيح شخص من الدينكا نقوك أو من المسيرية لمنصب رئيس المجلس. كما إنها تنكر وجود اتفاق غير رسمي. وقد رفض جنوب السودان باستمرار قبول ترشيحات حزب المؤتمر الوطني لمنصب رئيس المجلس بذريعة أن المرشحين كانوا أعضاء في حزب المؤتمر الوطني ومقيمين في الخرطوم وليسوا من سكان المنطقة.

نظرت حكومة السودان للإدارة السابقة، تحت سلطة رئيس الإدارة دينغ أروب كوول، المؤيد بشدة للجنوب، وتبدو مصممة على عدم السماح لأي إدارية أخرى من ذاك الصنف أن تحكم أبيي. علاوةً على ذلك، ترشيح مرشحين تعلم بأنه سيتم رفضهم هي وسيلة لعرقلة المفاوضات بشكل أعم. وفي التحضيرات لانسحاب مايو ٢٠١٢، حاول حزب المؤتمر الوطني ربط انسحاب القوات المسلحة السودانية بإقامة الإدارية. بكتاب حكومة السودان في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٢ الموجه إلى لجنة الاتحاد الإفريقي

رفيعة المستوى التي ترفض فيه الاقتراح، ربطت الحكومة أي حل سياسي مستقبلي للأزمة في أبيي بإقامة الإدارية.

أخيراً، فإن الغياب المستمر للإدارة يعطي تبريراً لوجود القوات المسلحة السودانية حول دفرا. وكما في شهر يوليو ٢٠١٣، وعلى الرغم من الإدانة الدولية المتكررة، وانتهاكاً لاتفاقية ٢٠ يونيو وقراري مجلس الأمن رقم ١٩٩٠ ورقم ٢٠٤٦، لا يزال السودان يحتفظ بحوالي ١٥٠ جندي كشرطة نفط. في شهر مايو ٢٠١٢، وبعد الانسحاب الأولي للقوات المسلحة السودانية، قال الصوارمي خالد، الناطق باسم القوات المسلحة السودانية، ان قواتهم لن تنسحب نهائيا ما لم يتم إنشاء قوة شرطة لمنطقة أبيي. وتنص اتفاقية ٢٠ يونيو بأن على اللجنة المشتركة لمراقبة أبيي إنشاء خدمة شرطة أبيي[١٤٢]. على أي حال، أصر الخير الفهيم الرئيس السوداني للجنة المشتركة لمراقبة أبيي على وجوب إنشاء خدمة الشرطة وإدارية أبيي في ذات الوقت، مما يسد الطريق أمام إنشاء قوة شرطة ويضمن وجود مبرر لاستمرار بقاء القوات المسلحة السودانية في دفرا في مواقعها.

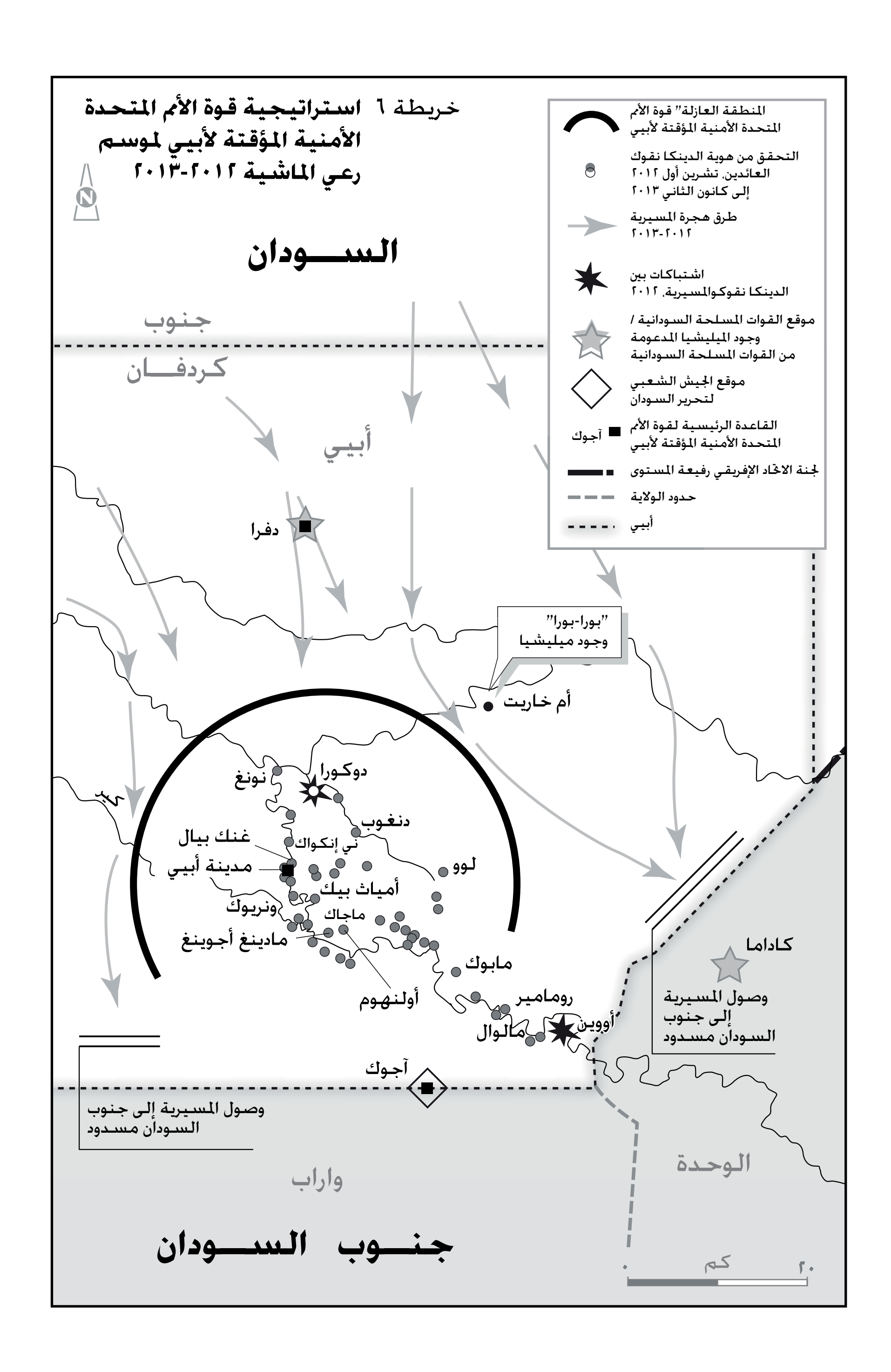
وبينما يؤدي عناد حزب المؤتمر الوطني وظائف متعددة، تجد الحركة الشعبية لتحرير السودان نفسها في وضع حرج. فالدينكا نقوك في حالة غضب دائم من الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث يشعر العديد منهم بأنه تم التخلي عنهم خلال المفاوضات على اتفاقيات أديس أبابا بتاريخ ٢٧ سبتمبر. أما بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان، فهذا قد عني أن الموافقة على مطالب حزب المؤتمر الوطني لوضع عربي من الخرطوم على رأس المجلس التشريعي هو أمر في غاية الصعوبة من الناحية السياسية.

عمل غياب الإدارة السياسية على تعقيد عودة الدينكا نقوك. ففي ٢٦ يونيو، أصدر لوكا بيونغ دينغ، الرئيس الجنوب سوداني المشارك للجنة المشتركة لمراقبة أبيي، تعليمات للموظفين المدنيين في إدارية منطقة أبيي بالعودة إلى بلدة أبيي لخلق هياكل إدارية ملائمة لعودة اللاجئين. وقد استغلت حكومة السودان هذا لاتهام جنوب السودان بإعادة إدارة منطقة أبيي السابقة إلى المنطقة. على أي حال، أوضحت المقابلات التي أجريت في شهر يونيو ويوليو من عام ٢٠١٢ مع أعضاء سابقين في إدارة منطقة أبيي كانوا وقتها مقيمين في جوبا أن الموظفين فقط وليس الإدارة السياسية- والتي تدعى المجلس التنفيذي في اتفاقية ٢٠ يونيو- هم الذين أعيدوا إلى أبيي[١٤٣]. وفي ١٦ أغسطس، بعثت حكومة السودان رسالة إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تعلمهم فيها بأنه ستعاد اللجنة التنفيذية لمنطقة أبيي إلى المنطقة. وقد شكلت حكومة السودان هذه اللجنة بعد الغزو الذي قامت به القوات المسلحة السودانية في شهر

مايو ٢٠١١، والتي لا يعتبرها الدينكا نقوك شرعية. من شأن عودة الإدارة هذه إشعال الموقف. ففي ٢٦ أغسطس، وبعد المناقشات التي تمت بين الرؤساء المشاركين للجنة المشتركة لمراقبة أبيي، تنازلت الحكومة السودانية عن المطلب وقررت عدم إرسال اللجنة إلى أبيي. ومن غير المؤكد ما إذا كان يهدف السودان إلى الوفاء بوعده أم لا. لكن من الواضح أن الشجار على الإدارتين المتنافستين قد أدى إلى إلغاء اجتماع اللجنة المشتركة لمراقبة أبيي الذي كان مقررا انعقاده بتاريخ ١٠ سبتمبر وألقى بظلال من عدم اليقين في أرض سياسية هشة بالأصل.

وقد تحقق أول تغيير حقيقي في الوضع بعد أن أصدر مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن بياناً في ٢٤ أكتوبر دعا فيه إلى إنشاء فوري لإدارية في أبيي والمصادقة على مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى في شهر سبتمبر (نقاش بالتفصيل أدناه). الجدير ملاحظته هنا هو أن الهدف من ردة فعل حزب المؤتمر الوطني على بيان مجلس الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن كان رفض الموعد النهائي البالغ ستة أسابيع للتوصل إلى اتفاق بشأن أبيي. وقد أصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان مقتنعة بعدم جدوى الحوار بين البلدين وبأن الوساطة الدولية هي السبيل الأفضل لإجراء استفتاء في أبيي. وقد تمثل جزء من استراتيجيتهم في إزالة ما يمكن إزالته من وسائل حزب المؤتمر الوطني لعرقلة العملية التفاوضية.

بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٢، وافق الرئيس سلفا كير على إنشاء إدارية منطقة أبيي المؤقتة ومجلس منطقة أبيي. ففي بيان صادر في ٩ نوفمبر، قال بيونغ دينغ أن هذا سيكون «شر لا بد منه» للدينكا نقوك الذين قد يتوجب عليهم قبول المسيرية كرئيس لمجلس منطقة أبيي، لكنه كان قراراً ضرورياً، حيث كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان بحاجة إلى سد الطريق أمام أساليب التعطيل التي تنتهجها حكومة الخرطوم. وكان من المفروض تأكيد قائمتي المرشحين في اجتماع اللجنة المشتركة لمراقبة أبيي السابع المقرر انعقاده في ٢٢ نوفمبر بالتوافق مع قوائم المرشحين التي قدمها الطرفان في يونيو ويوليو ٢٠١١. لكن ألغت حكومة السودان الاجتماع بدعوى إنها بحاجة إلى مزيد من الوقت لإعداد قائمة مرشحيها. وأخيراً، وبتاريخ ١٦ ديسمبر، قال جنوب السودان أنه قد تلقى- ووافق على- قائمة مرشحي حزب المؤتمر الوطني لمجموعة من المناصب في الإدارية المؤقتة المشتركة في أبيي. وعلى الإدارة، إذا باشرت مهامها، أن تتيح معالجة إدارية أفضل لحالات الهجرة والعودة.



خريطة ٦ استراتيجية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لموسم رعي الماشية ٢٠١٢-٢٠١٣
المنطقة العازلة" قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
التحقق من هوية الدينكا نقوك العائدين. تشرين أول ٢٠١٢ إلى كانون الثاني ٢٠١٣
طرق هجرة المسيرية ٢٠١٢-٢٠١٣
اشتباكات بين الدينكا نقوكوالمسيرية. ٢٠١٢
موقع القوات المسلحة السودانية / وجود الميليشيا المدعومة من القوات المسلحة السودانية
موقع الجيش الشعبي لتحرير السودان
القاعدة الرئيسية لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
آجوك
لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى
حدود الولاية
أبيي
السودان
جنوب
كردفان
أبيي
دفرا
"بورا-بورا" وجود ميليشيا
أم خاريت
دوكورا
نونغ
دنغوب
غنك بيال
ني إنكواك
مدينة أبيي
لوو
أمياث بيك
ونريوك
ماجاك
مادينغ أجوينغ
مابوك
أولنهوم
رومامير
مالوال
أووين
آجوك
كاداما
وصول المسيرية إلى جنوب السودان مسدود
وصول المسيرية إلى جنوب السودان مسدود
الوحدة
واراب
جنوب السودان
كم
٢٠

كان موسم الهجرة ٢٠١٢-٢٠١٣ آمناً بشكل كبير. فقد أقامت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي منطقة عازلة حول مناطق الدينكا نقوك الرئيسية في وسط أبيي (أنظر الخريطة ٦) وحاولت دفع المسيرية باتجاه الممرات الشرقية والغربية. على أي حال، حاول الكثيرون من المسيرية أخذ الممر الأوسط نتيجة نقص المياه وأراضي الرعي مما أدى إلى اندلاع سلسلة من الاشتباكات بين دينكا نقوك والمسيرية في كلٍ من تاجالي ونونغ ودوكورا ومواقع أخرى، وذلك خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى يونيو ٢٠١٣.

من أهم الأسباب التي أدت باستراتيجية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى اندلاع اشتباكات هو أن فعالية المنطقة العازلة تدل ضمناً على دخول المسيرية إلى جنوب السودان بينما لن يحصل المسيرية في الممر الشرقي على أرض رعي كافية. لكن أثناء موسم الرعي ٢٠١٢- ٢٠١٣، رفضت ولاية واراب وولاية الوحدة السماح للمسيرية بالمرور إلى جنوب السودان واشتكى المهاجرون من مضايقة الجيش الشعبي لتحرير السودان لهم.

يدل التوتر القائم بين الدينكا نقوك والمسيرية في عام ٢٠١٢ على مستوى عداوة المجتمعين لبعضهما البعض. ففي ١٢ نوفمبر ٢٠١٢، على سبيل المثال، دخلت مجموعة من زعماء المسيرية بلدة أبيي على أمل مقابلة أعضاء من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والتي لم تتلق إشعار مسبق بالزيارة. وقد اشتد غضب الدينكا نقوك تجاه المسيرية، الذين حملوهم مسؤولية منع إجراء استفتاء أبيي، وقام شباب من الدينكا نقوك بقذف الحجارة على مسجد كان يقيم فيه زعماء المسيرية. وبينما كانت تحاول قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي استعادة الهدوء، قُتِلَ بالصدفة أحد موظفيها الذي كان من ضمن الشباب الذين ألقوا بالحجارة على زعماء المسيرية. وبعد المفاوضات التي جرت بين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وزعماء المسيرية والدينكا نقوك، انسحب زعماء المسيرية من مدينة أبيي عبر طريق دفرا.

المجموعات المسلحة

بحلول شهر يوليو ٢٠١٣، انسحب كلٌ من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان من أبيي باستثناء قوة صغيرة من شرطة النفط المرابطة في دفرا. وقالت حكومة السودان إنها ستسحب هذه القوة حين يتم تأسيس إدارية منطقة أبيي بالكامل. ونظرياً، ونسبة لقبول ترشيحات حزب المؤتمر الوطني، يتوجب سحب هذه القوة.

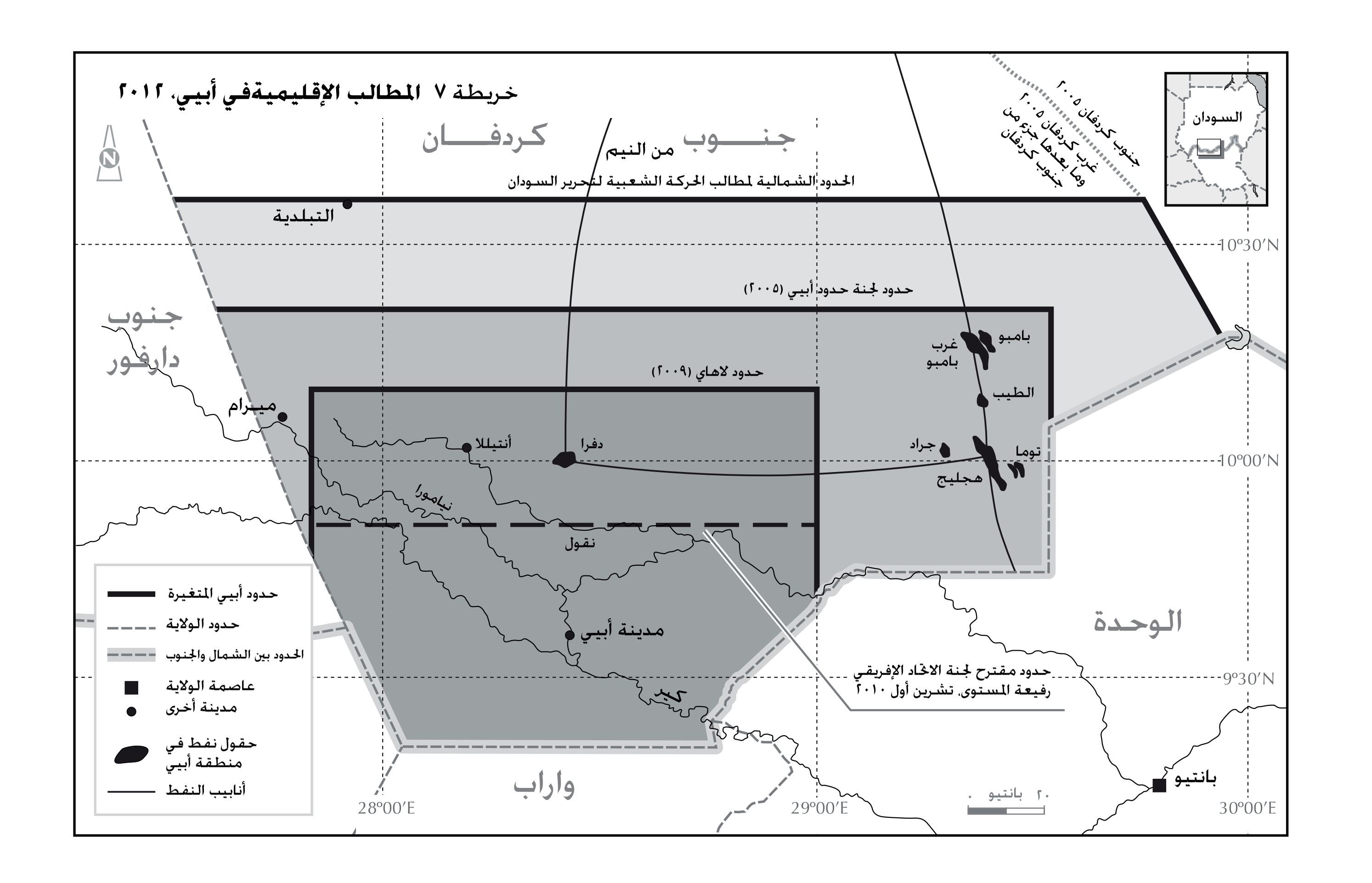
بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٢، كانت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي موجودة بكامل قوتها في أبيي بثلاث كتائب وصل عدد أفرادها ٣٩٧٤ جندي. حيث ترابط الكتيبة الثالثة في آجوك جنوب أبيي وترابط الكتيبة الرابعة في مدينة أبيي وترابط الكتيبة الخامسة في دفرا إذ تغطي الجزء الشمالي من أبيي. كما تحتفظ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بقوة استجابة سريعة. وتقوم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بحوالي ٨٥ دورية يومياً، وتعتزم الآن رفع هذا العدد، فقد بدأ موسم الجفاف ومعه وصل المسيرية إلى أبيي. وقد حاولت قوات حكومية وأخرى غير حكومية العبور إلى أبيي في عدة مناسبات. ولقد حاول الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية- إبان النزاع الحدودي على هجليج خلال الفترة من ١٣ — ٢٩ أبريل- دخول منطقة أبيي، بيد أنهم انسحبوا إثر مفاوضات جرت بين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والمجموعات السياسية المعنية المسؤولة عن تلك الوحدات العسكرية.

بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٢، دخلت أبيي قادمةً من جنوب كردفان قوة مؤلفة من ٧٠٠ - ٨٠٠ من جيش تحرير جنوب السودان متوجهةً من دمبلويا إلى كدمة، شرق أبيي. وتتألف القوة من أكثر من ٦٠ عربة ومسلحة بمدافع رشاشة ثقيلة ومدافع مضادة للطائرات وقاذفات صواريخ. وبعد تدخل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وحكومة السودان، انسحبت القوة إلى جنوب كردفان.

بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٢، انتشرت كتيبة تابعة للقوات المسلحة السودانية جنوب نياما على بعد ٣ كم من حدود أبيي وبقيت هناك إلى أن طلبت منها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الانسحاب.
لا يبدو أن الهدف من أي غارة من هذه الغارات احتلال أبيي، وإنما يهدف لوجود قوات عسكرية، توغلات جيش تحرير جنوب السودان والقوات المسلحة السودانية مستعدة للضغط على المفاوضات ولزرع حالة من عدم اليقين وسط السكان المدنيين.

وضع المفاوضات

في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٢، ومع تعثر المفاوضات بشأن إجراء الاستفتاء، حاولت لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى تقديم مقترح جديد. وقد تلقت حكومة السودان رسالة - بتاريخ ٢١ سبتمبر- تحتوي مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي بالإضافة إلى وثيقة نشرتها سابقاً بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠، وذلك في محاولةً لكسر الجمود حول استفتاء أبيي الذى كان من المقرر إجراءه في شهر يناير ٢٠١١.


خريطة ٧ المطالب الإقليميةفي أبيي، ٢٠١٢
جنـــوب كردفـــان
من النيم
الحدود الشمالية لمطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان
التبلدية
حدود لجنة حدود أبيي (٢٠٠٥)
حدود لاهاي (٢٠٠٩)
جنوب دارفور
ميرام
أنتيللا
دفرا
نيامورا
نقول
مدينة أبيي
كير
بامبو
غرب بامبو
الطيب
جراد
توما
هجليج
جنوب كردفان ٢٠٠٥
غرب كردفان ٢٠٠٥ وما بعدها جزء من جنوب كردفان
السودان
الوحدة
حدود مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى، تشرين أول ٢٠١٠
واراب
بانتيو
٢٠ بانتيو ٠
10°30′N
10°00′N
9°30′N
28°00′E
29°00′E
30°00′E
حدود أبيي المتغيرة
حدود الولاية
الحدود بين الشمال والجنوب
عاصمة الولاية
مدينة أخرى
حقول نفط في منطقة أبيي
أنابيب النفط

ويحاول المقترح الحالي للجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى إنعاش فكرة قيام الاستفتاء في أبيي، بحيث يتم إجراءه في شهر أكتوبر ٢٠١٣. وعلى عكس الاقتراحات السابقة، فإن المقترح الحالي للجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى يحدد من هو المؤهل للإدلاء بصوته. ووفقاً له يجب أن يكون المصوتين إما من مجتمع دينكا نقوك أو سودانيين آخرين مقيمين. وتعرف الفئة الثانية على إنها «الأشخاص المقيمين إقامة دائمة في منطقة أبيي». تحديد المؤهل هذا يميز مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى عن بروتوكول أبيي الذي ينص على السماح بالتصويت «للسودانيين الآخرين المقيمين» في أبيي، لكنه يوضح (المادة ٦,١ (ب) بأنه يجب التقرير بشأن معيار تقييم الإقامة بواسطة لجنة استفتاءات أبيي، وهي لجنة لم يتم تشكيلها أبداً بسبب الخلافات على من هو المؤهل للتصويت.

بتعريف معيار الإقامة، يهدف مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى إلى تجاوز هذا الخلاف. كما إنه يحدد تكوين لجنة استفتاء منطقة أبيي (النقاط ٢٩-٣٢)، إذ يجب أن تضم ممثلين اثنين من كل بلد ورئيس يعينه الاتحاد الأفريقي. كما يحدد المقترح لجنة ثانية تتوسط في أي توترات تنشأ في اللجنة الأولى. ويطلق على الهيئة الثانية اسم هيئة تسهيل استفتاء أبيي وتتألف من ثلاثة «أشخاص ذوى مكانة دولية» (مقترح لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى، النقطة ٣٣ (أ)). وحيث لا تزال الكلمة النهائية حول أهلية المصوتين تعود للجنة استفتاء منطقة أبيي، بينما سيكون لهيئة تسهيل استفتاء أبيي «وضع استشاري» فقط، فإن مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى يحاول إحالة البت في أمر من هو الذى يمتلك حق الإدلاء بصوته إلى الاتحاد الإفريقي، وذلك لوضح حد للمأزق بين السودان وجنوب السودان. كما تحاول الاتفاقية تبديد مخاوف المسيرية عما سيحدث في حال انضمت أبيي لدولة جنوب السودان، وذلك بجعل تلك الدولة تضمن بالقانون «الحقوق العرفية لجميع الرعاة في الهجرة واستغلال المراعي والمياه في جنوب السودان وفقاً لمسارات هجرتهم الموسمية التقليدية (النقطة ٨). كما يعهد المقترح إلى جنوب السودان مهمة ضمان أمن المهاجرين والسماح لهم بحمل أسلحتهم للدفاع عن النفس. وبالرغم من هذه الضمانات، فمن غير المحتمل تهدئة مخاوف المسيرية. بموجب المادة ١,١,٣ من بروتوكول أبيي، التزمت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بفكرة احتفاظ المسيرية بحقوقهم التقليدية في التنقل عبر أبيي. لكن ذكر المسيرية إنهم تعرضوا منذ ذلك الحين لمضايقات مستمرة في أبيي وفي جنوب السودان. أخيراً، اقترح المقترح اقتسام إيرادات أبيي النفطية المستقبلية بحيث تكون حصة أبيي ٣٠٪ ، والمناطق الحدودية في جنوب كردفان ٢٠٪ لفترة لا تقل عن خمس سنوات، و٥٠٪ للحكومة التي ستسيطر على المنطقة بعد إجراء الاستفتاء. وكان الغرض من الدعم المادي المقدم إلى

جنوب كردفان هو ترضية المسيرية الذين منعهم مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى من دخول الاستفتاء بصورة نهائية.

حظي المقترح بقبول جنوب السودان ودعم سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس، لكنه لقي رفضاً من حكومة السودان على الفور. وفي رده على الاتحاد الإفريقي، قال السودان بأن المقترح يتعارض مع قانون استفتاء أبيي. إذ تسمح المادة ١٤(١) من قانون استفتاء أبيي للمقيمين بالتصويت في الاستفتاء وتنص أن على لجنة استفتاء أبيي أن تقوم بتحديد معيار الإقامة.

اعترض السودان على معيار الإقامة المفروض من الخارج. ودائماً ما تقول حكومة السودان بأن طريقة صياغة مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى للإقامة تستثني رعاة المسيرية الذين يتعارض نمط حياتهم مع مفهوم الإقامة الدائمة.

الجدالات الدائرة حول مقترح لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى مطابقة للمناقشات التي شوهدت في الفترة التحضيرية للاستفتاء على الانفصال. ويصر السودان على أن المسيرية جزء من أبيي ولهم الحق في ان يكونوا جزءاً من عملية تقرير المصير ورفض أي مقترح يقوم باستبعادهم استنادا على كونهم شبه رحل. ويصر جنوب السودان على أن أبيي هي منطقة تخص دينكا نقوك بشكل أساسي ويعود الأمر لهم للتقرير بشأن إلى أين تنتمى.

وفي نهاية الرسالة التي بعثت بها إلى الاتحاد الإفريقي، اقترحت الحكومة السودانية إحياء مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى في شهر نوفمبر ٢٠١٠، والذي يقترح تقسيم أبيي إلى شطرين بموجب مرسوم رئاسي (أنظر الخريطة ٧). وسيشهد هذا انضمام النصف الشمالي، بما فيه دفرا، إلى السودان، وقد رفض جنوب السودان هذا المقترح، وهو ما ترك البلدين في نفس المواجهة التي كانا عليها قبل الاستفتاء على الانفصال.

لكن كان السياق مختلفاً هذه المرة. فعلى أقل تقدير جنوب السودان ساخط علانيةً. ففي ٢ أكتوبر، صرح باقان أموم كبير مفاوضي جنوب السودان لوسائل الإعلام بأن مسألة أبيي هي أمر منتهي. ولن يكون هناك مناقشات إضافية. فمن جانبنا كحكومة، قبلنا بالمقترح الذي تقدم به الوسطاء. وتصر استراتيجية جنوب السودان الحالية على وساطة دولية. فهي تريد أن يقوم مجلس الاتحاد الإفريقي للسلم

والأمن بإصدار حكم بخصوص الوضع وأن يقبل الطرفان بالحكم. من جانب آخر، يقول السودان بأنه يريد قراراً مباشراً يتوصل له كلا البلدين. وتنظر الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى البيان الصادر عن مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن بتاريخ ٢٤ أكتوبر بأنه مشجع، حيث تنص الفقرة ٩ منه بأن على كل طرف من الطرفين أن يتفاوض مع الآخر تحت رعاية مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن، وبناءً على مقترح مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن بشأن المرحلة النهائية لمنطقة أبيي بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٢، سعياً إلى التوصل إلى إجماع بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، وذلك خلال مدة ستة أسابيع من تاريخ اعتماد هذا البيان. كما يطالب المجلس من لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى إعلامه بنتائج هذه المشاركة فور انتهاء مدة الأسابيع الستة آنفة الذكر. وتحذر الفقرة ١٠ من بيان مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن أنه في حال عدم توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن مستقبل أبيي السياسي، فسيقوم مجلس الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن باعتماد مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى كمقترح نهائي وملزم وسيسعى للحصول على موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عليه. وقد أصيبت الحركة الشعبية لتحرير السودان بخيبة الأمل من التمديد لمدة ستة أسابيع بينما قال حزب المؤتمر الوطني في ٣١ أكتوبر بأن حكومة السودان ستعارض أي جهود لإحالة الوضع إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأصر على أنه لن يكون هناك أي حل يفرض من جانب واحد. وفي ١ نوفمبر، رفض عثمان طه، النائب الأول لرئيس السودان، السقوف الزمنية المحددة في بيان مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن.

أما السؤال الذي طرح نفسه بعد ذلك فهو ماذا سيحصل عند نهاية الأسابيع الستة التي تنتهي في ٥ أكتوبر. فقد انغمس السودان في دبلوماسية عالية مع روسيا، توجها المساعد الرئاسي نافع النافع بزيارة إلى موسكو. وعاد في ٨ ديسمبر حيث قال بأن روسيا تدعم فكرة قيام السودان وجنوب السودان بحل قضية أبيي سوياً. أي أن روسيا لن تدعم صدور قرار ملزم عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يفرض إجراء استفتاء على أبيي، مما يعني أنه سيتم إحباط أي قرار لمجلس الأمن داعم لمقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى.

وقد سنحت الفرصة الأولى لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ نوفمبر للتعليق على بيان مجلس الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن، وذلك حين جدد المجلس تفويض قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لستة أشهر أخرى حتى شهر مايو ٢٠١٣. وقد طلب قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٧٥ من البلدين القيام على الفور بإكمال إدارة منطقة أبيي لكنه بقي غير ملزم بالنسبة لمرسوم مجلس الاتحاد الإفريقي للسلم

والأمن الذي يطالب الطرفين بالمشاركة بشكل بناء في العملية التي تقوم بوساطتها لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى تجاه اتفاقية نهائية. ففي اجتماع عقد بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٢، بقي مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن غير ملزم على الرغم من بيانه الصادر في ٢٤ ديسمبر حيث ينص على أنه «سيحال تقرير مسألة الوضع النهائي لأبيي إلى اجتماعها على هامش الجلسة العادية الحادية والعشرون للجمعية العمومية للاتحاد في أديس أبابا في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٢. فبدون حافز من مجلس الأمن التبع للأمم المتحدة يدعم مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى، وحيث يملك مجلس الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن القليل من آليات التنفيذ، فمن الواضح أن المسافة بين الطرفين ستحول دون إحراز أي تقدم في المفاوضات بشأن أبيي في المستقبل المنظور.

مواقف أصحاب المصالح

الحركة الشعبية لتحرير السودان

لم تكن ردة الفعل في جنوب السودان تجاه اتفاقيات أديس أبابا الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر إيجابية بالإجماع. فبالإضافة إلى الإضرابات المستمرة في جونقلي، يتوجب على الحركة الشعبية لتحرير السودان التعامل الآن مع الغضب الشعبي من الانسحاب المقترح من منطقة الميل ١٤ التي تقع أعلى شمال بحر الغزال. ففي ٣ أكتوبر، مباشرةً بعد توقيع الاتفاقيات، بعث كوول دينغ كوول كبير زعماء الدينكا نقوك برسالة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتسليمها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يحتج فيها من عدم إنجاز تقدم في المحادثات حول أبيي [١٤٤]. وبعد يومين فقط، في ٥ أكتوبر، قالت مجموعات شبابية في أبيي أنهم يعتزمون تنظيم احتجاجات، وفي ٧ أكتوبر، شجب دينق مادينق رئيس منظمة مجتمع أبيي في جوبا الحكومة السودانية لرفضها تنفيذ مقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى، ومعظم غضب الدينكا نقوك منصب تجاه حزب المؤتمر الوطني. وعلى أي حال، يحتفظ دينكا نقوك بعدة مقاعد فعالة في الحكومة ولديهم قوة ضغط قوية في جوبا مما يجعل حدوث مساومة بشأن أبيي أمر مستحيل تقريباً.

تريد الحركة الشعبية لتحرير السودان الآن تدويل النزاع (Sudan Tribune, 2012p). ومهما كان الأمر، باعتراض روسياً وربما الصين على أي قرار يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فسوف تستمر المفاوضات بالمستقبل المنظور على مستوى الاتحاد الإفريقي.

حتى لو كان هناك تحكيم دولي في أزمة أبيي، فإن هناك عدم يقين في تأثيره على الأمور في أرض الواقع. فالتدخلات الدولية السابقة غير مشجعة، إذ أنه بعد ثلاث سنوات من حكم المحكمة الدائمة للتحكيم بشأن حدود أبيي لا تزال الحدود حتى اللحظة بدون ترسيم، وها هي حكومة السودان تقترح تقسيم المنطقة مرة ثانية. ولذلك من الصعب تصور حل دائم للأزمة في أبيي بدون موافقة السودان والمسيرية.

دينكا نقوك

ساد قلق ملحوظ بين الدينكا نقوك منذ استفتاء الجنوب على الانفصال. فالمخاوف من إهمال أبيي أدت إلى القيام بترتيبات لإعلان استقلال من جانب واحد من قبل إدارة منطقة أبيي، وهى ما لم تتوقف إلا بعد ضغط سياسي داخلي حاد من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد اشتد هذا القلق بعد غزو أبيي قبل استقلال جنوب السودان بوقت قصير واستمر خلال عام الاحتلال. وقد أطلق أعضاء المجتمع دعوات متكررة لتدخل من الخارج. كما أراد الدينكا نقوك أيضاً إيقاف الاتصال مع لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى[١٤٥]. وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي في آخر جولة من المفاوضات في أديس أبابا أتى بمثابة إضافة لهذا التهميش.

يلزم التعاطي مع وجهة نظر دينكا نقوك بشأن المفاوضات الحالية في السياق التاريخي. فهم يعتقدون بأنهم قد قدموا تنازلات في أرضهم قبل حكم لجنة حدود أبيي التي حددت منطقة دينكا نقوك جنوب ما يطالبون بهم. فقرار عدم العودة إلى بحر الغزال في عام ١٩٥٣، والاستفتاء الذي تم الوعد به في اتفاقية أديس أبابا والذي لم يتحقق أبداً، والاستيلاء والمصادرة لأرض النقوك إبان الحرب الأهلية الثانية، وفقدان أجزاء من المنطقة من خلال قرارات لجنة حدود أبيي والمحكمة الدائمة للتحكيم، وأخيراً عدم إجراء استفتاء مع نهاية اتفاقية السلام الشامل تلتقي جميعها في سرد تاريخي لحالات النزوح وسوء المعاملة. ويصر الكثير من زعماء الدينكا نقوك بأنه ما لم يتم التوصل إلى حل للأزمة السياسية في المنطقة فإنهم سيمنعون المسيرية، الذين يحملونهم مسؤولية المأزق جزئياً، من الهجرة إلى المنطقة (Radio Tamazuj, 2012i).

لا يرغب الدينكا نقوك بأي مساومات إضافية بشأن أبيي. على أي حال، المجتمع مدرك بأن الأمر يعتمد على الحركة الشعبية لتحرير السودان لإيجاد حل للأزمة، لذلك لا يوجد انتقاد للحركة الشعبية لتحرير السودان.

حزب المؤتمر الوطني

واجهت اتفاقيات أديس أبابا الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر بعض السخط في الخرطوم. فقد انتقدت الانتباهة- وهي صحيفة يديرها خال البشير الطيب مصطفى- الاتفاقية وأغلق جهاز الأمن والمخابرات الوطني مطبعتها.

لا بد أن حزب المؤتمر الوطني راضٍ من سخط المسيرية تجاه مقترح انضمام أبيي للجنوب. فبينما ظل حزب المؤتمر الوطني يستخدم هذا السخط ويغذيه لسنوات، ألا أنه يجد نفسه الآن في مأزق. ولكونه ظل يعد المسيرية بأبيي على مدى ٢٠ سنة، فلا يمكنه الآن التخلي عنهم دون أن يتسبب في موجة عارمة من الغضب. ولا تقتصر أهمية مصالح المسيرية في كونها قاعدة شعبية ذات قيمة كبيرة كسبها حزب المؤتمر الوطني لصفه بعد أن كانت تميل تجاه حزب الأمة. فقد استقطبت حركة العدل والمساواة الكثير من الدعم بين المسيرية، ويوجد وحدة عسكرية كبيرة مكونة من المسيرية في فرع جنوب كردفان التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وباستصحاب انصراف المسيرية عن حزب المؤتمر الوطني على إثر دمج ولاية غرب كردفان في ولايتي شمال وجنوب كردفان - وهى ما مثلت أحد أهم قواعد المسيرية السياسية- فإن حزب المؤتمر الوطني لا يحتمل إثارة غضب المسيرية أكثر في مسألة أبيي. ويلزم النظر إلى قرار حزب المؤتمر الوطني الأخير بإعادة إنشاء غرب كردفان، جزئياً، باعتباره محاولة أخرى لتهدئة وترضية المسيرية.

قدم حزب المؤتمر الوطني مؤخراً مقترحين بشأن مستقبل أبيي، المقترح الأول هو أن يشارك المسيرية في أي استفتاء مستقبلي حول مستقبل المنطقة، وهو إجراء يعرف حزب المؤتمر الوطني بأنه سيرفض مقدماً من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو أن تشكل «منطقة تكامل»، وهو أيضاً إجراء يعرف مؤتمر الحزب الوطني بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان سترفضه (Radio Tamazuj, 2012e). يشبه نهج حزب المؤتمر الوطني في المفاوضات منذ شهر سبتمبر ٢٠١٢ استراتيجيته في التحضير للاستفتاء على انفصال الجنوب: وهى عرقلة أي حل ممكن للأزمة بينما يتظاهر بأنه يقدم بدائل يعرف أنه سيتم رفضها مقدماً.

آفاق مستقبلية

تظهر الأزمة في أبيي كل الإخفاقات على طول بقية الحدود بين السودان وجنوب السودان. فالمفاوضات السياسية والتحكيم الدولي استثنيا بشكل ممنهج المجتمعين – دينكا نقوك والمسيرية – الذين تتعرض

حياتهم ومنطقتهم للخطر، مما أدى إلى حدوث توتر على الأرض حين أخفق المجتمعان في الاتفاق على ما تقرر لهما. ويعتبر غياب نهج تشاوري حقيقي لا يقتصر فقط على الأطراف السياسية بل يضم المجتمعات المحلية أيضاً، هو أحد أهم الأسباب الرئيسية التي مكنت حزب المؤتمر الوطني من احتكار المطالبات القانونية وسط المسيرية. فبالسماح للأصوات القومية فقط بالتحدث، صارت أصوات المسيرية والدينكا نقوك بشكل متزايد تكتسب الصفة القومية.

لهذا السبب، ما كان بالماضي نطاقات مشتركة الاستخدام، تتم الآن المطالبة بها باعتبارها نطاقات حقوق حصرية (Johnson, 2010a). فتقرير لجنة حدود أبيي والقرار النهائي للمحكمة الدائمة للتحكيم قوضا عن غير قصد مطالب حقوق ثانوية قائمة لصالح حدود راسخة. فمن الجوانب غير المعتادة في تقرير لجنة حدود أبيي- والذي انتقدته حكومة السودان بشدة أثناء مرافعات المحكمة الدائمة للتحكيم - هو قرارها بترسيم منطقة ذات حقوق مشتركة، وذلك بجعل الحدود الشمالية من أبيي ينصف منطقة الحقوق المشتركة. ولإضفاء الصبغة الرسمية على منطقة الحقوق المشتركة، طبق التقرير مبدأ العدل والإنصاف. هذا يمثل مشكلة لأن مناطق الحقوق المشتركة لم تكن بالسابق مناطق معرفة من حيث المكان، لكنها عملت على أساس علاقات شخصية ومجموعة متغيرة من العوامل السياسية التي تندرج في السياق القائم وقتذاك. وفي التقرير جعلت نطاقات الحقوق المشتركة في نطاقات محددة بخطوط طول ودوائر عرض، وهو نهج مغاير لخطوط الرعي المرنة، التي كانت تمليها صلات القرابة والمواشي، وهى ما كانت فيما مضى تنظم الرعي. وقد كثفت المحكمة الدائمة للتحكيم هذا التحول في الحقوق الثانوية إلى حقوق مطلقة حين قضت بأن الامتداد الشمالي لمنطقة الحقوق المشتركة على النحو الذى وردت به في تقرير لجنة حدود أبيي قد استند إلى مسوغات منطقية غير كافية، كما أنها قضت أيضاً بتقليص مساحة أبيي، تاركة بذلك الامتداد الشمالي لمنطقة الحقوق المشتركة داخل حدود السودان، وبذا تكون قد حولته بصورة فعالة إلى منطقة تخص المسيرية بشكل حصري (PCA, Final Decision, 2009, p. 235).

في أبيي، فإن حدود قومية أي كانت — سواء إن كان المرء يعرفها كحدود شمالية أو جنوبية — تعبر من خلال أراضي الرعي المشتركة، وينجم عنها تزاوج غير سعيد لإطاري عمل غير متوافقين هما: المطالبات المطلقة بالسيادة القومية حيث يطالب كيان بسلطات حصرية على المنطقة باعتبارها تعريف لوجودها، وحركات ارتحال متذبذبة في منطقة حقوق مشتركة. وقد لا يكون من الغريب في ظل هذه الظروف أن تصبح مناطق الحقوق المشتركة أساساً لمطالبات بحقوق حصرية.

القرار النهائي للمحكمة الدائمة للتحكيم مشدَّد ويشير إلى إنه «يجب عدم تفسير نقل السيادة في سياق ترسيم الحدود على أنه يبطل الحقوق التقليدية باستعمال الأرض (PCA, 2009, p. 90). لكن بالواقع، سيؤثر نقل السيادة على الحقوق التقليدية باستخدام الأراضي. والمأساة المتأصلة في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع أبيي هي إمكانية أن يؤدي فصل الحقوق التقليدية عن الحقوق السياسية الثابتة إلى إلغاء «الحقوق التقليدية»، وهى ما يسعى الفصل بينهما للمحافظة عليه (Craze, 2012).

٠٤ الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان

نتائج عامة

- الصراع على هجليج وخرسانة في جنوب كردفان، وما يصاحبه من مظاهر عسكرية على الحدود، أدى بشكل كبير لمنع هجرة رعاة الشمال إلى ولاية الوحدة خلال موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢. فاستمرار التوتر وسلسلة الاشتباكات خلال موسم الهجرة ٢٠١٢-٢٠١٣ ظلت تعيق هجرة المسيرية إلى ولاية الوحدة.
- خلال موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢، عكست العلاقات بين المجتمعين وبين مجموعات بدو الشمال بصورة كبيرة الروابط التاريخية القائمة إبان الحرب الأهلية الثانية. فلم تشهد باريانغ، التي يسيطر عليها الدينكا نقوك والتي كانت معقلاً منيعاً للجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب، هجرة من الشمال. ويعود السبب في ذلك جزئياً بسبب غضب الدينكا ريونغ لعقود من غارات الميليشيات التي تدعمها القوات المسلحة السودانية. فقد حصلت هجرة الشمال في محافظة ميوم التي لم تكن خاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب والتي كانت تربطها علاقات أقوى مع السودان جزئياً من خلال وجود الميليشيات.

مقدمة

باستثناء منطقة أبيي المتنازع عليها، يعتبر الشريط الحدودى بين ولايتى الوحدة وجنوب كردفان البالغ طوله ٢٧٠ كم، هو الجزء الأكثر عرضة للمشاكل على الحدود بين السودان وجنوب السودان. وتضم هذه المنطقة معظم الإحتياطات النفطية المتنازع عليها وقد عانت من الكثير من الصراعات منذ إعلان استقلال جنوب السودان بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١١. فالنزاعات على الموضع الفعلي للحدود في هذه المنطقة راسخة لدرجة أن حكومة السودان صارت تميز بين المناطق «المطالب بها» والمناطق «المتنازع عليها». فبعيد توقيع اتفاقيات أديس أبابا في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٢، قال حزب المؤتمر الوطني بأن هجليج لم تكن مدرجة على لقائمة المناطق المتنازع عليها، وأن مناطق أضافيه لن يتم إدراجها فى القائمة. إذ ترفض حكومة السودان أن تحتمل إمكانية طرح حكومة جمهورية جنوب السودان لهذه المناطق كمتنازع عليها، حيث ترى أن هذه المناطق، بما فيها هجليج، مجرد مناطق مطالب بها وليس مناطق متنازع عليها فعلياً.

في مارس وأبريل من عام ٢٠١٢، قامت طائرات أنتونوف تابعة للقوات المسلحة السودانية[١٤٦] وطائرات الهجوم الأرضي من نوع سوخوي بقصف مواقع داخل ولاية الوحدة بينما قامت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، بالإشتراك مع مقاتلي حركة العدل والمساواة بغزو هجليج، والتي تعتبرها حكومة السودان جزءاً من جنوب كردفان. بعد إنسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من هجليج في نهاية شهر أبريل، خفت حدة القتال على حدود ولاية الوحدة، بيد أن الاشتباكات داخل جنوب كردفان إستمرت وإستمرت القوات المسلحة السودانية فى قصف مناطق شمال بحر الغزال.

على أي حال، وعلى الرغم من أن حدة الصراع قد خفت في ولاية الوحدة، إلا أن تواجد الميليشيات قد إستمر حتى شهر أبريل ٢٠١٢. هذه الميليشيات تم تمويلها وتسليحها من قبل الحكومة السودانية إلا إنها حظيت بدعم من داخل الولاية أيضاً، بما في ذلك من قبيلة البول نوير التي يشعرون بالتهميش. وتستفيد الميليشيات من الانقسامات التي ترسخت إبان الحرب الأهلية الثانية عندما كانت ولاية الوحدة مزيجاً من مناطق نفوذ مختلفة حيث كانت بعض المناطق خاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان والبعض الآخر لسيطرة قادة عسكريين شبه مستقلين ذاتياً وأخرى لسيطرة القوات المسلحة السودانية. وقد اقتصر معظم نشاط الميليشيات في ولاية الوحدة منذ أبريل ٢٠١٢ على محافظة ميوم وهي منطقة كانت خارج نطاق سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان إبان الحرب الأهلية الثانية. من عدة، كما ستظهر دراسة الحالة هذه، تعكس الأحداث التي وقعت في أجزاء من ولاية الوحدة ما ظل يحدث إبان الحرب الأهلية الثانية عندما حاولت ميليشيات حكومة السودان إضعاف سيطرة جنوب السودان على حقول النفط، وذلك وقت أن كان هناك القليل من السيطرة الحكومية الفعالة على ما هى الآن منطقة حدودية.

طرأت بعض التغييرات على الوضع السابق لعام ٢٠٠٥ منذ أن أعلن جنوب السودان إستقلاله. فقد أدى القتال على طول الحدود والإحساس القومي المكثف في جنوب السودان إلى إحداث تحول فى موسم الهجرة، إذ صار العديد من مسارات الرعي التي كان يسلكها رعاة المسيرية للعبور إلى ولاية الوحدة مسارات غير سالكة. وعلى الرغم من سلسلة اتفاقيات الرعي التي أبرمت مؤخراً، يعتقد معظم رعاة الشمال بأن إقامة حدود قومية جديدة يعني بأنهم لن يكونوا قادرين على دخول الأراضي التي يقومون برعي ماشيتهم فيها خلال موسم الجفاف.

وبينما ظلت حكومة السودان تواصل دعمهما للمجموعات المتمردة في ولاية الوحدة، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان ظلت – منذ نيلها للإستقلال وحتى الآن- تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان. هذا الصراع ظل يهدد الهجرة وأي اتفاقيات مستقبلية بشأن الحدود. ولدعم كلا الطرفين لهذه المجموعات المتمردة جذور تعود للحرب الأهلية الثانية، ألا أن مواقفهما ليست متطابقة:

فحكومة جمهورية جنوب السودان مستمرة في دعمها للعصيان المسلح للحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال، وهو جسم مستقل بالكامل تقريباً ويحظى بتأييد محلى مكثف في جنوب كردفان، أما في محافظة ميوم فإن حكومة السودان تدعم لميليشيات لها تأييد ضئيل على المستوى المحلي، على الرغم عن ما لها من مظالم تاريخية عميقة ضد الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويعتبر الدعم المقدم من حكومة السودان ذو أهمية بالغة، ومن غير المرجح أن هذه الجماعات كانت ستتمكن من الإستمرار في الوجود بدون أسلحة ودعم القوات المسلحة السودانية.

كان للإغلاق الفعال للحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان خلال السنة الماضية أثره على حياة التجار الشماليين الذين واجهوا صعوبة متزايدة للعبور إلى جنوب السودان، وذلك بعد قرار حكومة السودان بفرض حصار تجاري وما تلاه من مضايقات من قبل القوات المسلحة السودانية. ومثل أعالي النيل المجاورة، كانت ولاية الوحدة قبل الإستقلال تعتمد على التجارة مع السودان لتأمين ما يصل حتى ٩٠٪ من سلعها. وبخلاف أعالي النيل، ليس لولاية الوحدة حدود مع دولة ثالثة، مثل إثيوبيا، بحيث يمكنها تزويد السلع في حال إنقطاع الطرق المؤدية إلى السودان. وبسبب إعتماد ولاية الوحدة على الشمال لتأمين السلع، فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً حاداً منذ استقلال جنوب السودان. وقد كان أثر الحصار أكثر حدةً في البلدات الحدودية التي كانت محطة التوقف الأولى للتجار القادمين من السودان. وهذه المدن هي الأبعد عن طرق التموين التي تربط عاصمة الولاية بانتيو مع جوبا وأسواق أوغندا وكينيا.

ما حصل في ولاية الوحدة على مدى السنة الماضية يمثل أسوأ سيناريو فى المنطقة الحدودية برمتها. إذ لا يوجد اتفاقية بشأن الحدود الفعلية، فضلاً عن الحصار التجاري والتعطل الكامل تقريباً لدخول مجموعات الرحل السودانيين المراعى.

تاريخ قصير عن الحدود

يطغى على سكان الأراضي الحدودية لولاية الوحدة قبائل البول وليك والجيكاني نوير[١٤٧]. وتستقر هذه القبائل إلى الشمال مباشرة من نهر بحر الغزال، والذى يشق طريقه عبر منتصف الولاية. وإلى الشمال توجد قبيلة الدينكا ريونق وهي مجتمع ينتمى للدينكا بادانق[١٤٨]. أما جماعة الدينكا بادانق فهي مجموعة توجد في المناطق النيلية على الحدود بين السودان وجنوب السودان وتضم دينكا نقوك في أبيي ودينكا الرنك في أقصى شمال ولاية أعالي النيل، أما الدينكا بادانغ فهم بالمقابل جزء من شعب الدينكا الأكبر في جنوب السودان. وغالبية المنطقة الحدودية تتكون من الجزء الأكثر توغلاً فى إتجاه الشمال من سهول الجنوب الطينية، والتي تمتد شمالاً من نهر كير وتصل حتى أسفل جبال النوبة. وبدرجة كبيرة يقع نطاق مراعي موسم الجفاف الذي تستخدمه مجموعات رحل الشمال داخل حدود هذه المنطقة.

تقطن المنطقة الحدودية مجموعتان من المسيرية الحمر هما: أولاد عمران ومركزهم المجلد في جنوب كردفان والذين يذهبون بماشيتهم إلى الجنوب سنوياً فى موسم الجفاف عبر أبيي وصولاً إلى أبيامنوم وميوم، وأولاد كامل الذين يهاجرون من بحيرة كيلك عبر خرسانة بإتجاه محافظة باريانق شمال ولاية الوحدة[١٤٩]. كما إعتادت أيضاً مجموعتي الفلاتة والفلايتة على الذهاب عبر هجليج وباريانق ليبلغوا محافظة ربكونا.

ولدينكا ريونق على وجه الخصوص تاريخ معقد. وهناك تقارير- تعود للعام ١٩٠٢ فى بداية الحكم الثنائي الإنجليزى المصرى- عن تواجد لدينكا ريونق فى مناطق تتوغل شمالاً لتبلغ بحيرة كيلك التي تقع حالياً فى جنوب كردفان فى الأقاصي الشمالية للمنطقة التى يدعى دينكا ريونغ ملكيتها (Johnson, 2012, p. 1; ICG, 2011b, p.11). ففي أول عقدين من القرن العشرين، ظل دينكا ريونق يبلغون الضباط البريطانيين بشكل منتظم بأن غارات المسيرية تجبرهم على التحرك جنوباً. وحتى عام ١٩٣١، كانت مجتمعات دينكا ريونق - إلى جانب مجتمعات النوير في المنطقة الحدودية- تتنقل بإستمرار بين مديريات بحر الغزال وكردفان وجبال النوبة وأعالي النيل(Johnson, 2010b, pp. 57-58). أما آخر إنتقال رئيسي سابق للاستقلال في عام ١٩٥٦ — وعليه يمثل أساساً للحدود المعاصرة بين السودان وجنوب السودان بحسب اتفاقية السلام الشامل- فقد وقع عام ١٩٣٠، وحينها تم تحويل دينكا ريونق من كردفان إلى أعالي النيل. ويفتقر السجل الرسمي للحدود بين المقاطعات في عام ١٩٣١ - والذى ترد تفاصيله في سجل رسمى لحكومة السودان- للوضوح بشأن الموقع الدقيق للحدود بين كردفان وأعالي النيل وبين كردفان وجبال النوبة[١٥٠]، ويعود ذلك بشكل جزئي لكونه يصف الحدود مستخدماً معالم تضاريسية لم تعد موجودة. ومن الإستحالة بمكان التوصل بشكل عملي إلى منطقة «اشجار هجليج» الذى تتم الإشارة إليها في مدونات السجل الرسمي[١٥١].

ما يعرف الآن بولاية الوحدة كان يعرف بغرب أعالي النيل إبان الحرب الأهلية الأولى، وكذلك إبان قيام حكومة الجنوب الإقليمية بموجب اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢. ولقد أحدث إكتشاف النفط في أواخر السبعينيات تغييرات جوهرية في ديناماكيات المنطقة الحدودية. فقد تم اقتراح ولاية الوحدة لأول مرة كإسم في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، وذلك عندما حاول الرئيس جعفر النميري إقامة محافظة جديدة تتكون من غرب أعالي النيل ومنطقة أبيي وأجزاء من جنوب كردفان. ظاهرياً، وكما يوحي إسمها، فقد صممت ولاية الوحدة لتعزيز الإنسجام بين الشمال والجنوب. لكن فى الحقيقة والواقع، كانت خطة النميري جزءاً من تاريخ طويل لجهود متعاقبة تبذلها الحكومة السودانية تسعى لرسم الحدود الداخلية على نحو يضمن بقاء الموارد تحت سيطرتها. وفي هذه الحالة، فإن خلق ولاية الوحدة يرمى لمنع

حكومة الجنوب الإقليمية من بلوغ حقول النفط المكتشفة حديثاً وقتذاك حول بانتيو. لكن إحتجت حكومة الجنوب الإقليمية على مقترح النميري بإقامة ولاية جديدة (ICG, 2011b, p.2). وقد تم إضفاء الصفة الرسمية على ولاية الوحدة في عام ١٩٨٣ عندما قامت الحكومة السودانية بتقسيم إقليم الجنوب إلى ثلاثة نطاقات وهي بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية. وتم بعدها تقسيم أعالي النيل إلى ثلاثة مناطق من ضمنها غرب أعالي النيل التي أعيدت تسميتها لتصبح الوحدة.

وبينما إستعملت الحكومة السودانية آليات سياسية في محاولة لضمان بقاء حقول نفط ولاية الوحدة تحت سيطرتها، فقد تم أيضاً توظيف حملة عسكرية منسقة إبان الحرب الأهلية لإخراج مجتمعات حدود جنوب السودان من حقول النفط. وقد كانت هجليج من أوائل حقول النفط التي تم تطويرها، على أن إنتاج النفط توقف بسرعة نتيجة إندلاع الحرب. ولقد كانت ولاية الوحدة من أوائل المناطق التي ترسخت فيها الحرب (Johnson, 2011, pp. 60-61).

بعد إندلاع الحرب قامت الحكومة السودانية بتسليح ميليشيات بالوكالة، وهى ما قامت بدورها – إلى جانب القوات المسلحة السودانية– بمهاجمة وقصف المدنيين المقيمين في المنطقة الحدودية. ولا يزال النزوح الجماعي الذى نجم عنها عالق بالأذهان بشكل عميق في ولاية الوحدة، وهو الأمر الذى يحفز مطالبات جنوب السودان الحدودية، والتي تهدف جزئياً إلى التغلب على الخسائر وحالات النزوح التي خلفتها الحرب[١٥٢]. وقد شاركت مليشيات المسيرية في الهجوم على ولاية الوحدة، وهو ما زاد من صعوبة اتفاقيات الرعي الحالية: فالرعاة الذين يطالبون الآن بالسماح لهم بدخول الجنوب يحسبون على أولئك الذين أخرجوا أهالي جنوب السودان من مناطق تقع إلى الشمال أكثر قبل ٢٠ عام فقط. وهذا التاريخ مثل مناسبة فارقة لدى مجموعة اللور من دينكا ريونق على وجه الخصوص؛ ففي أبيامنوم، طرد المرحلين المسلحين جميع المواطنين الدينكا تقريباً، وفر الكثير منهم إلى مخيمات اللاجئين الأثيوبية (Gagnon and Ryle, 2001, p.16). وقد أصبحت هذه المناطق التى نزحوا منها فى الماضى مثار نزاع في المفاوضات على الحدود. ففي كل سنة يخلد دينكا ريونق من أبيامنوم ذكرى مقتل ريونغ كوور كيوت، زعيم الدينكا ريونغ حينئذٍ، والذى حدث في ١٦ أبريل ١٩٨٣. ويوجه اللوم فيما يخص ذاك الموت إلى مجتمع المسيرية، ويقولون بأن هذا أحد أسباب رفضهم لهجرة السودانيين الجنوبيين في موسم رعي ٢٠١١–٢٠١٢ (CI, 2011).

التصدع الذى حدث إبان الحرب الأهلية الثانية مستمر أيضاً داخلياً في ولاية الوحدة. فخلال السنوات الأولى من الحرب، هزم الجيش الشعبي لتحرير السودان حركة أنيانيا ٢ التى شكل النوير غالبيتها. وبعد

هزيمتها وموت معظم قادتها، تلقى القسم الأعظم ممن تبقى من مقاتلي أنيانا ٢، تحت قيادة فاولينو ماتيب، دعماً من القوات المسلحة السودانية، وعمل قسم منهم كحراس للنفط ليمنعوا الجيش الشعبي لتحرير السودان من دخول مربعات ١و ٢ و ٤ في ولاية الوحدة[١٥٣]. فى البدء تحت قيادة الصادق المهدي (١٩٨٦–١٩٨٩)، ثم بعدها تحت قيادة البشير (١٩٨٩–)، إستخدمت الحكومات المتعاقبة في الخرطوم ميليشيات تتكون بشكل أساسى من النوير للسيطرة على مناطق إنتاج النفط في ولاية الوحدة، وفى ذات الوقت يقومون بتصوير الصراع على أنه «حرب النوير الأهلية»[١٥٤] ويتنصلون من مسؤولية الميليشيات[١٥٥]. وتقديم صف شامل لهذه الفترة المعقدة من تاريخ ولاية الوحدة يقع خارج نطاق ورقة العمل هذه[١٥٦].

الأمر الهام الذي يستحق التأكيد عليه هنا هو أن هذه الانقسامات في ولاية الوحدة لا تزال قائمة حتى اليوم. ففي عام ٢٠١١، إندمجت مجموعات من المتمردين لتشكل جيش تحرير جنوب السودان، ولقد كانت تلك بالأساس قوات خدمت تحت قيادة ماتيب أو كانت موالية لضباط خدموا تحت قيادة ماتيب. في شهر أبريل ومايو ٢٠١١، شن جيش تحرير جنوب السودان بقيادة بيتر قديت الذي لعب دوراً هاماً في حركة / جيش وحدة جنوب السودان سلسلة من الهجمات في محافظة ميوم[١٥٧]. جاديت وماتيب كلاهما من ميوم، وكلاهما من النوير بول. وقد رد الجيش الشعبي لتحرير السودان بإستخدام القوة واتهم أهالي ميوم جيش الجنوب بحرق القرى وسرقة المواشي وإطلاق الرصاص على المدنيين (Small Arms Survey, 2011b). وقد خرج قديت من جيش تحرير جنوب السودان لينضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر أغسطس ٢٠١١، وقواته الآن مدمجة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومقاتلو النوير بول –الذين خدموا تحت قيادة بولينو أو قديت– هم من قاد كل ما تبقى من ميليشيات في ولاية الوحدة حتى بداية اندماجهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبريل – مايو ٢٠١٣. يخالج الناس في ميوم الشعور بالإقصاء جراء معاملتهم على يد حكومة جنوب السودان، مما أدى إلى الدعم المستمر لمقاتلى التمرد. وبشكل عام يلقى الجيش الشعبي لتحرير السودان باستمرار مسؤولية أعمال التمرد على نوير ميوم، وهو افتراض يذكر بانقسامات الحرب الأهلية الثانية[١٥٨].

أثرَّت انقسامات الحرب الأهلية في ولاية الوحدة أيضاً على هجرة الشماليين خلال الفترة اللاحقة للانفصال. فقد خضع الباريانق خلال معظم فترة الحرب الأهلية الثانية لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، والنزوح الجماعي للدينكا ريونغ – سكان باريانغ الرئيسيين – بسبب هجمات ميليشيا المسيرية إضافة للتوتر الذي شهدته الحدود شمال باريانغ اجتمعا للحد من الهجرة الموسمية للشماليين.

وعلى النقيض من ذلك، فقد شهدت محافظة ميوم إبان الحرب الأهلية الثانية اتصالا متواصلاً مع مجموعات الرحل السودانيين حيث خضعت المحافظة في معظم فترة الحرب لسيطرة ميليشيات ماتيب

المرعية بواسطة القوات المسلحة السودانية. في عام ١٩٩١، على سبيل المثال، أبرم ريك ماشار اتفاقية مع عدد من فروع المسيرية أفضت إلى إنشاء سوق سلام في محافظة ميوم. وتم تدمير السوق في عام ١٩٩٧ بعد توقيع اتفاقية سلام الخرطوم مما أدى إلى نشوب قتال بين رياك وماتيب[١٥٩]. أنشيء سوق سلام آخر في مانكين وخضعت إدارته بالتضامن لممثلين عن النوير والمسيرية.

كان يوجد حتى عام ٢٠٠٦ اتفاقيات مستمرة لاقتسام المياه بين مجتمعات ميوم ومهاجري المسيرية. ومنذ الانفصال، استمر تجار الشمال والمهاجرين في المجيء إلى ميوم وإن كان ذلك بأعداد قليلة. وحتى في محافظة ميوم، بروابطها مع السودان منذ زمن الحرب، أثر الإحساس القومي المتعاظم بجنوب السودان على انتقال الناس عبر حدودها. وحقيقة، كانت العلاقة بين رعاة الشمال ومجتمعات الجنوب المضيفة أثناء الحرب أفضل مما صار عليه الحال بعد عام ٢٠٠٥.

أهالي محافظة ميوم ساخطون من كون المسيرية بعد الانفصال صاروا يدعون ملكية أراضي- تمتد حتى كير وبل تشمل كير نفسه – تعود ملكيتها لهم. ففي أول سنتين بعد اتفاقية السلام الشامل، لم تنفذ اتفاقيات الرعي الموقعة بين المسيرية وسلطات المحافظة في ميوم[١٦٠]. وكما هو في مناطق حدودية أخرى، تؤثر الأحداث على الديناميكيات في ميوم. ففي شهر فبراير من عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، أُجهِضّ اجتماع مقترح بين زعماء المسيرية والنوير بعد الهجمات التي شنتها المسيرية على أبيامنوم وأسفرت عن مقتل ٣٩ شخصياً[١٦١].

الحدود: ٢٠٠٥ – ٢٠١١

بالرغم من موجات النزوح المتعاقبة التي تعرض لها النوير، إلا أنه سمح للمسيرية بالانتقال إلى محافظة ميوم حتى عام ٢٠٠٦. وقد تدهورت العلاقة بين المجموعتين منذ ذلك الحين، على أنها ظلت أفضل من العلاقة بين دينكا ريونغ والمسيرية في محافظة باريانق.

ومنذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، حدث تغير هام في المزاج ويعود السبب في ذلك – بحسب قول النوير- إلى ادعاءات المسيرية بامتلاك الأرض حتى نهر كير. وقد أدى ذهاب المسيرية بمطالبهم إلى غايات قصوى إلى إقصائهم من الأرض التي يطالبون بها، بينما تصرف النوير على نحو يمكنهم من الحفاظ على حقوقهم في الأرض القائمة الآن. وبشكلٍ مواز، إن حدث وتحققت مطالب المسيرية، فإن النوير بول كان سيتم إقصائهم من نفس الأرض. كما أن هناك أنباء ظلت ترد تفيد بأن المسيرية يطالبون بالأرض من أجل البقاء في محافظة ميوم إلى ما بعد رعى موسم الجفاف. هذه الروايات مبالغ فيها بشكل شبه مؤكد، لكنها تظهر مدى قلق المسيرية بخصوص ما يتصورونه من مخاطر تتعلق بترتيبات رعيهم.

يعزى تدهور العلاقة بين النوير والمسيرية إلى ثلاثة أسباب أخرى. يتمثل السبب الأول في كون الميليشيات المدعومة من حزب المؤتمر الوطني سلكت نفس المسارات المؤدية إلى ميوم التي استخدمها المسيرية. ويعتقد الكثيرون من النوير بأن هذه المجموعات كانت تعمل بانسجام مع أفراد الميليشيا بحيث يبلغونها عن أماكن تواجد القطعان ثم يشتركون سوياً في الإغارة عليها [١٦٢]. وفي شهر أبريل ٢٠١١، اتهم مسؤولون من ولاية الوحدة المسيرية بالمشاركة في هجمات الميليشيا في محافظة ميوم. وعلى الرغم من تعذر تأكيد ذلك إلا أن هذه الاتهامات أدت إلى حالة من انعدام الثقة المتنامي تجاه المسيرية.

أما السبب الثاني فهو أن الهجمات التي وقعت خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ قد حطمت التفاهم الذي ساد بين المجموعتين خلال سنوات الحرب. وحتى شهر أبريل ٢٠٠٨، كان هناك سوق- للفحم والخشب بشكل رئيسي- قائم في خرسانة، التي تقع مباشرة شمال الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان، يدار بواسطة دينكا ريونق والمسيرية. وقد تم تدمير هذا السوق أثناء القتال الذي نشب بين سكان المدينة من دينكا ريونغ وقوات المسيرية. وقد أدى العنف إلى نزوح ٤٠٠٠ من المدنيين الذين فروا إلى ولاية الوحدة، وهو ما مكن القوات المسلحة السودانية من إحكام قبضتها على المنطقة. وقد أدت الهجمات إلى تدهور العلاقة بين النوير والمسيرية خلال الفترة التي تلت لاتفاقية السلام الشامل.

في عام ٢٠٠٩، لقي ثلاثة من النوير حتفهم في وانكاي في الطرف الشرقي لمحافظة ميوم. وأثناء الفترة التحضيرية لاجتماع فبراير ٢٠١٠ بين المسيرية وزعماء محافظة ميوم، حاولت مجموعات من أولاد كامل أن تسلك المسار الشرقي الذي يمر عبر أبيي إلى ولاية الوحدة. وقد تم إيقافهم من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان حول أبيامنوم لأنهم كانوا يحملون أسلحة. أدت المواجهة إلى عودة العنف وقتل ٣٩ شخص وشردت نحو ٨٠٠ عائلة. وخلال نفس الفترة، اشتبك أولاد عمران مع وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء ما كانوا يسلكون ذات مسار الرعي. وحاول اجتماع عقد في بانتيو في شهر مارس تسوية هذه التوترات، وتم الاتفاق على مجموعة من مناطق الرعي كما حددت أعداد الأسلحة الصغيرة المسموح للمسيرية بحملها معهم داخل الولاية أثناء ما يقومون بالرعي[١٦٣].

لكن لم تنفذ الاتفاقية. وأحد أسباب ذلك هو رفض الجيش الشعبي لتحرير السودان السماح للمسيرية بأن يدخلوا معهم ذاك العدد من الأسلحة الصغيرة المحصور في حدود دنيا الذي أتاحته الاتفاقية. وبسبب مخاوف المسيرية من سرقة المواشي والهجمات الانتقامية، لم يسافر المسيرية إلى جنوب السودان ولم تنفذ بقية الاتفاقية. يشرح هذا الأمر أن عدم الاتساق بين مجموعة الاتفاقيات - أسوة بمعظم الاتفاقيات الأخرى الموقعة على طول المنطقة الحدودية – يظل قائماً لأنها تفترض وجود لاعب فعال من

الولاية يحتكر القوة، وفى حقيقة الأمر هناك عدة أطراف مسلحه في منطقة مثل ولاية الوحدة، وأيضاً لعدم قدرة حكومة الولاية على إملاء شروط على اللاعبين المحليين بما فيهم الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ثالثاً، على الرغم من اتفاقيات الرعي الكثيرة الموقعة على مستوى الولاية، إلا أنه يتوجب على رعاة المسيرية التفاوض مع الجيش الشعبي لتحرير السودان على الأرض. وكما هو الحال في شمال بحر الغزال، لا يعتبر هذا الأمر تطوراً جديداً بعد ٢٠٠٥ بل استمرار لممارسة تعود لفترة الحرب حيث كانت مسارات الرعي والضرائب المفروضة على الرعاة تخضع لإدارة وتنظيم الجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي ولاية الوحدة، وكما في عام ٢٠١٣، لم تعقد تقريباً أي اجتماعات رعي دون الاعتماد على إضفاء شرعية خارجية سواء من حكومة الولاية أو الجيش. وهذا يعني بأن الرعي يتوقف الآن على الوضع العسكري. وفي أوقات الأزمات، كما هو الحال أثناء الاشتباكات الحدودية التي وقعت بين فبراير و أبريل من عام ٢٠١٢، يتوقف موسم الرعي بشكل فعال. ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، سحب المسيرية في أبيامنوم ماشيتهم إلى الشمال حينما وقعت هجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان / حركة العدل والمساواة على هجليج[١٦٤].

أدى إغلاق الجيش الشعبي لتحرير السودان للطريق أمام حركة المسيرية إلى حالات حصار في السودان بالمقابل. ففي الفترة التحضيرية للاستفتاء على الانفصال، منعت المسيرية عدداً من المركبات من المرور عبر جنوب كردفان، جزئياً على أقل تقدير كانتقام من إغلاق مسارات الرعي. وقد زاد هذا الوضع من انعدام الثقة بين سكان جنوب السودان والمسيرية.

وأحد أهم التمزقات في العلاقة نجم عن الهجوم الذي وقع على خرسانة في عام ٢٠٠٨ [١٦٥]. وخرسانة هي نقطة شمالية على حدود ولاية الوحدة وجنوب كردفان تطالب بها حكومة جمهورية جنوب السودان. وقد انتقلت السيطرة عليها من يد إلى يد عدة مرات أثناء الحرب وعملت أيضاً كسوق. وقد استمر الجيش الشعبي لتحرير السودان يسيطر على خرسانة عند انضمام قوات دفاع جنوب السودان إليه في عام ٢٠٠٦ (Small Arms Survey, 2006). ووقعت اشتباكات حول ميرم بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والمسيرية في شهر ديسمبر ٢٠٠٧ وفي شهري يناير ومارس من عام ٢٠٠٨. وقد اشتعل فتيل القتال نتيجة لمعاملة الجيش الشعبي لتحرير السودان لرعاة المسيرية. وفي أبريل ٢٠٠٨، اندلعت الاشتباكات ثانيةً بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمسيرية بسبب نزاع على قضية قيد النظر في محكمة، حيث حاول أخوين من المسيرية استرداد مبلغ من المال من رجل من الدينكا. في ٢٤ أبريل، اندلع القتال حول

قرية جاراسنا (تعرف أيضاً باسم الكيلو ٢٣، أو نقطة التفتيش ٢٣) وقد دُمرَت القرية. بعد ذلك، توصل أحمد هارون، والي جنوب كردفان، وتعبان دينق قاي، الذى كان في ذلك الوقت والي ولاية الوحدة، إلى اتفاقية أمر بموجبها تعبان الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن يعيد الانتشار إلى الجنوب أكثر [١٦٦]. وقد ثار غضب دينكا ريونق نتيجة لانسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة يعتبرونها إحدى نطاقات سكنهم التاريخية. وزاد من هذا الغضب تحول الكيلو ٢٣ إلى قاعدة للميليشيات[١٦٧].

كما اندلعت اشتباكات أخرى على طول الحدود بين ولاية الوحدة، جنوب كردفان في عام ٢٠١١، خاصةً في محافظة ميوم، بينما قاتل الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جانب جيش تحرير جنوب السودان[١٦٨]. وعلى الرغم من حالات التوتر هذه، حدثت هجرة ناجحة إلى ميوم خلال موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢ (AI,2012).

وتعتبر العلاقة بين الدينكا ريونق والمسيرية في محافظة باريانغ متوترة أكثر منها بين المسيرية والنوير في ميوم. ويتحدث دينكا محافظة باريانق عن وقوع غارات وهجمات على الماشية في نهاية موسم الرعي عندما يهم المسيرية بالعودة إلى الشمال. وهذه أشكال تقليدية للغارات التي تقع في نهاية موسم الرعي والتي ترمى لزيادة حجم القطيع. على أي حال، منذ استقلال جنوب السودان، ووسط تنامي الشعور القومي، يشعر الدينكا ريونق بأنه ليس عليهم تحمل هذه الغارات وبالتالي تساهم هذه الهجمات في تعكير الأجواء بين المجموعتين.

خرجت مؤتمرات الهجرة المقررة في لالوب في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ عن مسارها بسبب الأحداث التي وقعت في خرسانة[١٦٩]. كما توقف مؤتمر هجرة آخر عقد في بانتيو في عام ٢٠٠٨ بسبب الاشتباكات التي وقعت في باريانق في شهر نوفمبر والتي خلفت أربعة قتلى من الدينكا. شهد عام ٢٠٠٩ حالات أكثر من القتال في باريانق وتم تسجيل ١٠ إصابات. وقد أسهم العنف في تدهور كامل للعلاقات بين المسيرية ودينكا ريونق.

على الرغم من اتفاقيات الرعي العديدة التي وقعت منذ العام ٢٠٠٥، إلا أنه لم تحدث هجرة واحدة تقريباً، وتعكس هذه الحقيقة الضعف المتأصل في الاتفاقيات الرسمية والتي تعتبر هامة بالنسبة لسلطة الولاية والمجتمع الدولي. وإن كانت المجتمعات المضيفة غير مرحبة بالقادمين، وينتابها شعور بأن هناك أخطاء تاريخية ظلت ترتكب ضدها ولم تتم معالجتها، فإن الاتفاقيات الرسمية لن تساهم في حدوث هجرة حقيقية. وسيكون من المستحيل تقريباً حدوث هجرة ناجحة في محافظة باريانق خلال موسم

الرعي ٢٠١٢-٢٠١٣. هذا هو الوضع في ولاية الوحدة التي تفتقر بشكل خاص لنظام سيطرة فعالة من قبل سلطات الولاية مثل ذلك الموجود في شمال بحر الغزال.

ومنذ العام ٢٠٠٥، ظلت مساعي حكومة السودان الرامية لإغلاق الحدود تتسبب في مشاكل بالنسبة للمجتمعات الحدودية في ولايتي جنوب كردفان والوحدة. وقد أدى الحظر التجاري، الذى دخل حيز التنفيذ في مايو٢٠١١، في ارتفاع أسعار الوقود وسلع أخرى بشكل جنوني. وعلى كلٍ، حتى قبل ذلك الأمر تم تخفيض سريات السلع عبر الحدود، فضلاً عن تقلص الفرصة المتاحة أمام الجنوبيين الذين يعبرون الحدود بحثاً عن عمل. هذه الخطوة أدت إلى مفاقمة ما كان سائداً من اختلال في ميزان تكافؤ المنفعة، والذى قاد الى قدوم الرعاة الشماليين إلى الأراضي الجنوبية، ولكن بدون أن تقابلها حركة مقابلة من الرعاة الجنوبيين شمالاً. ووجد الجنوبيين الذين عادوا إلى الجنوب للإدلاء بأصواتهم صعوبة بالغة في العودة إلى الشمال للعمل، وكان أولئك الذين يعودون من السودان يروون قصصاً عن المضايقات والتجنيد الإلزامي. وأدى هذا إلى تكون تصور أكثر قتامة عن الرعاة الشماليين في ولاية الوحدة، والذين أتهموا في الماضي بكونهم وكلاء لحكومة السودان[١٧٠].

في بداية موسم الرعي، عانت المجتمعات المضيفة من أجل الحصول على الغذاء، وصاحب ذلك القتال في محافظة ميوم الذى أدى لنزوح الناس إلى محافظتي ربكونا وأبيومنوم. وعانت هذه الأخيرة بشكل خاص من نقص الغذاء، وذلك لكونها استمرت في استضافة أعداد متزايدة من أولئك الذين كانوا ينزحون إليها من أبيي. ولقد كان لاحتدام العداء بين المسيرية والمجتمعات المضيفة، بالإضافة لعدم وجود قدر كاف من الغذاء والماء بحيث يسمح باقتسامه مع الرعاة، وقعاً مشؤوماً على موسم الرعي.

فرض حدود دولية

اختلفت اتفاقيات الرعي في الوحدة لموسم ٢٠١١-٢٠١٢ عن تلك الموقعة خلال العامين السابقين. فبدلاً من أن يبدأ تنظيم العملية على مستوى الولاية، بدأت المفاوضات على مستوى المحافظة[١٧١]. ويبدو أن هذه العملية أفضت إلى عنف أقل مما كان عليه الحال في الهجرات التي حدثت إبان السنوات الأولى التي أعقبت العام ٢٠٠٥. بموجب اتفاقية بانتيو للهجرة ٢٩-٣١ مارس ٢٠١٢، يعين على ممثلي المسيرية أن يلتقوا مفوض المحافظة وزعيمها التقليدي قبل بدء الهجرة، ومع هؤلاء الممثلين يتوجب مناقشة قضية الهجرة. وستقوم إدارة الولاية بتنظيم حيازة الأسلحة النارية بينما تعمل الأجهزة الأمنية، مثل جهاز الشرطة في جنوب السودان، بشكل أساسي على متابعة أمن المسيرية[١٧٢].

منذ الانفصال، أصبح من الصعب أيضاً التفريق بين أفراد الميليشيات والرعاة. فبعد حرب أهلية طويلة، انخرطت فيها المسيرية بشكل مركزي في الميليشيات التي أخلت مستوطنات الريونق دينكا والنوير من سكانها، يشتبه الكثير من الناس في كون المسيرية جواسيس لحزب المؤتمر الوطني. هذا الاحتمال يغير مسارات الرعي، حيث يتدخل الجيش الشعبي لتحرير السودان لضمان عدم قيام المسيرية بالرعي بالقرب من المواقع العسكرية الحساسة، ويؤثر على ما يسمح للمسيرية بأن يجلبوه معهم. فقد ذكرت الهواتف والكاميرات في مفاوضات الرعي باعتبارها مواد مثيرة للريبة. وعدم اليقين يعني أيضا أن الأحداث يمكن أن تخرج بسهولة أكثر عن نطاق السيطرة، ويمكن أن ينظر لسلب الماشية باعتباره هجوم ميليشيا، بما في ذلك من عواقب دولية لا مبرر لها.

على جانبي الحدود، قامت ديناميكيات الدولة بتشكيل الرعي بطرق بعينها. وتتمثل واحدة من المشكلات الرئيسية التي توردها السلطات التقليدية في ولاية الوحدة في عدم حضور الكثير من شخصيات المسيرية القيادية لاجتماعات الرعي[١٧٣]. ويعزى ذلك جزئيا إلى منع حكومة السودان لسياسيي المسيرية من حضور هذه الاجتماعات وعدم اعترافها بالاتفاقيات الموقعة وتهديدها للمشاركين. وبالنسبة للشخصيات ذات المكانة المرموقة في التسلسل الهرمي للمسيرية فإن الأمر يهدد شبكات الدعم المقدم من الخرطوم. وعلى نحو ما قاله بشكل حذر أحد شباب المسيرية الذى كان حاضراً في أحد الاجتماعات، «شيوخنا يتأثرون بالأمور السياسية ولا يستطيعون الحضور» (CI, 2012b, p.5). ويعنى هذا الغياب أن الشخصيات الهامة من سكان جنوب السودان الذين يحضرون الاجتماعات تتشكك في التزام المسيرية بالاتفاقيات. وبالنسبة لأفراد هذه المجموعات- والذين يولون اعتبارا كبيراً لعامل السن والمكانة في التسلسل الهرمي السياسي- فإن اقتصار المبتعثين للاجتماعات السياسية على الشباب وأولئك الذين لا يمتلكون ألقاب يدل على عدم احترام، وبلا شك يشير إلى أن هؤلاء الحاضرين للاجتماع لا يستطيعون التحدث باسم الجماعة ككل. وهذا الافتقار للثقة في ممثلي المسيرية يعمل أيضاً على تقويض فعالية اتفاقيات الرعي بشكل عام.

في جانب جنوب السودان من الحدود، فإن الاعتبارات العسكرية تشكل المسارات التي يمكن المسيرية أن يسلكوها وما يستطيعون جلبه معهم عند الهجرة إلى جنوب السودان. ومع ذلك فسلطات الولاية غير قادرة على ضمان أمن الرعاة. وقد ظلت جماعات الفلاتة- والتي تعتبر تاريخياً أقل عدداً ونفوذاً سياسيا من المسيرية- تبلغ على نحو متكرر عن غارات مكثفة على الماشية، مع وجود أمل ضئيل في الحصول على تعويض. وفي عام ٢٠٠٩، سرق شبان من الدينكا ١٣٠٠ من أبقار الفلاتة ولم يسترد أي منها (كونكورديس، ٢٠١٠د، ص. ٥٩).

بشكل عام لم تتغير تركيبة الهجرة من ناحية نوعية منذ استقلال جنوب السودان. ولقد حدث آخر تحول معتبر مع الحرب الأهلية الثانية، عندما برز الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات المدعومة من الحكومة السودانية باعتبارهما الجهات السياسية والاقتصادية الفاعلة الأكثر أهمية في المنطقة الحدودية، وبدأت عملية إعادة توجيه اتفاقيات الرعي نحو الجيش. ومسارات رعي عام ٢٠١٣ وما يرتبط بها من مشكلات تعتبر إلى حد كبير موروثة من تلك الفترة[١٧٤]. في فترة ما بعد الاستقلال، تمت صياغة هذه التغييرات في قالب السياسة الرسمية للدولة.

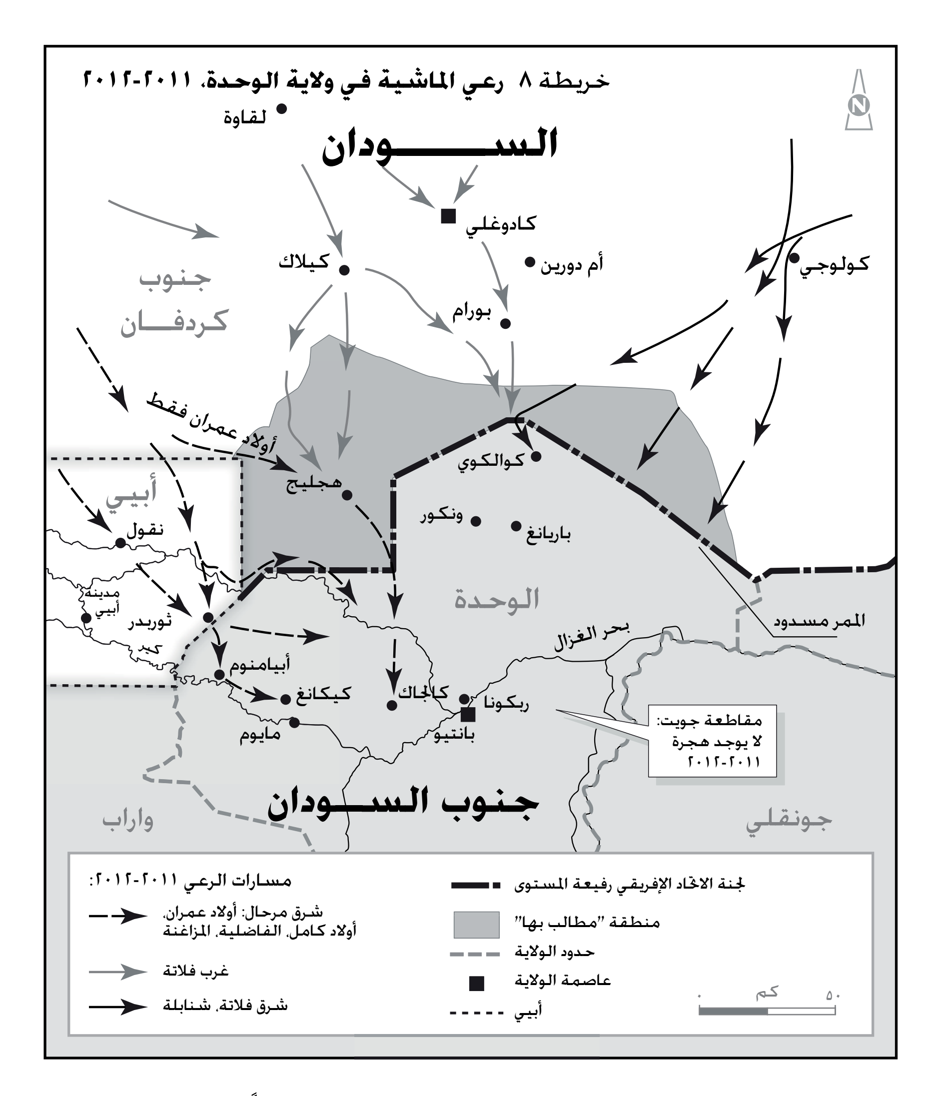
الديناميكيات السياسية الحالية

هبط الرعي في ولاية الوحدة خلال موسم ٢٠١١-١٢ (انظر الخريطة ٨) إلى حدوده الدنيا. وقدر مسؤولون رسميون في ولاية الوحدة أن نسبة المسيرية الذين دخلوا الولاية فعلياً في حدود ١٠٪ إلى ١٥٪ فقط من جملة المسيرية الذين يفدون عادة. بدأ موسم الرعي بعدد من الاجتماعات وتم التوقيع على سلسلة من اتفاقيات الرعي: كان هنالك اجتماعات محلية في ميوم وأبيامنوم وربكونا خلال شهر يناير ٢٠١٢ واجتماع على مستوى الدولة في بانتيو من ٢٩ فبراير حتى ٢ مارس ٢٠١٢.

واستمرت الهجرة المحدودة إلى محافظة ميوم، مع عبور المسيرية - أولاد عمران بشكل أساسي — من أبيي إلى شمال شرقي المنطقة، إلى حيث المراعي حول كايكانج. ويقول المسيرية بأنهم دفعوا الضريبة لمرات عديدة خلال هذه الفترة، وتعرضوا للمضايقات من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٢٤ أبريل ٢٠١٢ قالوا بأنه تمت سرقة ١٢٧ من ماشيتهم حيث تم إرجاع ٢٣ منها فقط من قبل محافظ المحافظة (CI, 2012e, p.61).

حصلت أيضا بعض الهجرة من المسيرية إلى أبيامنوم تتعلق أساسا بأولاد عمران. بشكل عام، تسبب الرعاة الشماليين في قدر يسير من الاضطراب بالرغم من وجود بعض الحوادث. قبل الاجتماع على مستوى الدولة في بانتيو بوقت قصير، في ٢٥ فبراير، قتل اثنان من المسيرية وسرقت الماشية على حدود إقليم ربكونا. وتواصل الاجتماع وفقاً لما كان مقرراً. في يونيو ٢٠١٢، سرق رعاة المسيرية ٢٠٠ بقرة من على طول حدود ميوم-أبيامنوم. واسترد الجيش الشعبي لتحرير السودان الأبقار[١٧٥]، ولكن قتل ثلاثة من المسيرية واثنان من الدينكا في العملية.

بالمقابل لم يهاجر أولاد كامل إلى إقليم باريانق. وعلى الرغم من الاتفاقية الموقعة في بانتيو، لم يصل المسيرية. ويعزى ذلك جزئيا إلى الاشتباكات في هجليج وقراسنة (إلى الجنوب من خرسانة مباشرة)



التي تقع في مسار هجرة أولاد كامل. كما أن دينكا روينق في باريانق يعتبرون أيضاً شبه مجمعين على معاداة وجودهم. وقد قال تجار السوق في باريانغ مرارا أن المجتمع لا يريد من المسيرية أن يأتوا ليرعوا في المنطقة ولكن الحكومة أصرت على ذلك[١٧٦] وحتى إن لم تكن الحدود متوترة بذات الطريقة قبيل موسم الجفاف القادم، فإنه يظل من المستبعد جدا أن يتمكن أولاد كامل من العبور إلى إقليم باريانغ دون مشكلات.

لم يحضر الفلاتة الاجتماع في بانتيو في يناير- مارس ٢٠١٢. فبعد زيارة سابقة لباريانغ في يناير ٢٠١٢ بغرض تحديد شروط موسم الرعي، قتل زعيم الفلاتة من قبل مجهولين في طريق عودته إلى السودان، وهو ما أدى إلى تعليق موسم الرعي.

بالرغم من عدم وقوع اشتباكات كبيرة، إلا أن الأحداث على طول الحدود ألقت بظلالها على موسم الرعي. وفي بداية شهر يونيو ٢٠١٢، توجب على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي منع الميليشيات من التحرك إلى أبيي، وفي يونيو ويوليو ٢٠١٢ كان هنالك نشاط متكرر للمتمردين في أبيامنوم وحولها. وتم الاشتباه في مساعدة المسيرية لهذه الجماعات[١٧٧]. وغيرت الهجرة إيقاعها أيضا ردا على الاشتباكات التي وقعت على الحدود مع انسحاب رعاة المسيرية من أبيامنوم خلال القتال في هجليج. وذكر اثنان من الزعماء في أبيامنوم أنهم لا يريدون مجيء المسيرية لأنهم جلبوا معهم انعدام الأمن، وأضافوا بأنهم لم يسمحوا بمرورهم سوى استجابة لضغط حكومة الولاية[١٧٨].

ربما كانت ولاية الوحدة هي الأكثر تضررا- من بين سائر ولايات جنوب السودان- من الحصار التجاري الذي فرضته حكومة السودان في مايو ٢٠١١. وقد أثر غياب التجارة أيضاً على مسارات رعي المسيرية. ويتمثل أحد عناصر تبادل المنفعة الخاص بموسم الرعي كون التجار الشماليين قد اعتادوا – على نحو تقليدي- على جلب الملح والسمسم والوقود والسكر والدقيق وشراء الماشية من الجنوب[١٧٩]. وقد أوجدت هذه التبادلات علاقة من الاعتماد المتبادل بين الطرفين. وأدى توقف التجارة والهجرة في محافظة باريانق إلى ارتفاع أسعار الوقود بنسبة ٤٠٠٪. وقد كانت الهجرة إلى محافظة ميوم في حدودها الدنيا، واستمر المهربون في العمل، وذلك مع بقاء تجار المسيرية في ميوم بعد مغادرة الرعاة في يونيو ٢٠١٢ [١٨٠]. بينما ظلت طريق خرسانة–هجليج مغلقة لمعظم موسم الجفاف بسبب الصراع، بيد أن المهربون قد تمكنوا من العبور إلى ولاية ميوم، ألا أن عدد التجار كان أقل من المعتاد بسبب تهديدات حكومة السودان [١٨١]. أدى هذا الانخفاض في التجارة إلى ارتفاع كبير في الأسعار في ولاية الوحدة، وصاحب ذلك ارتفاع الوقود في بانتيو بنسبة ٢٠٠٪ خلال سنة واحدة. بعد اتفاقيات أديس أبابا في السابع والعشرين من سبتمبر والتزام حكومة السودان بإعادة فتح الحدود، بدأت الأسعار في الانخفاض، وذكر تجار المسيرية في محافظة ميوم أن سعر الذرة انخفض من ٧٠٠ جنيه سوداني (١٦٠ دولار أمريكي) إلى ٥٠٠ جنيه سوداني (١١٠ دولار أمريكي). وأي كان الأمر، لم يتم إعادة فتح الطرق التجارية في الحدود مع محافظة باريانغ حتى بحلول يوليو ٢٠١٣ (Sudan Tribune, 2012). تعكس هذه الفروقات في الأسعار العلاقات المتناقضة مع التجار السودانيين في المحافظتين.

وبصورة أرحب، آخذين بالاعتبار ولاية الوحدة ككل، بمقدور التوتر المستمر في المنطقة الحدودية أن يقوض التبادل الاقتصادي بين الدولتين، ولا يعزى هذا ببساطة إلى الحصار الاقتصادي المتواصل للسودان. وقد أدى انعدام الثقة تجاه التجار الشماليين إلى الاعتقالات المتواصلة. على سبيل المثال، في ١-٢ ديسمبر ٢٠١٢، تم اعتقال ١٥ من التجار الشماليين في أبيامنوم وترحيلهم إلى أويل، شمالي بحر الغزال، وذلك نتيجة للاشتباه في كونهم جواسيس (راديو تمازوج، ٢٠١٢ر). ويمكن لانعدام الثقة هذا أن يقوض استمرار التجارة مع السودان.

هجليج

تعتبر هجليج إحدى المناطق الواقعة على الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان التي تستحق اهتماما خاصاً، حيث كانت مسرحاً لأشرس المعارك بين السودان وجنوب السودان في ٢٠١٢. لا يمكن النظر إلى هجوم جنوب السودان على هجليج باعتباره مجرد محاولة للحصول على المنطقة، ولكنه أيضاً كان مدفوعا بذاكرة تاريخية عميقة. فدينكا ريونق الذين يعود وجودهم حول هجليج لأكثر من ١٠٠عام ينظرون لتاريخ جماعتهم – وهم محقين جزئياً في ذلك- باعتباره سلسلة من التهجير القسري التي تمت على أيدي المسيرية، في تشابه شديد لحالة دينكا نقوك في أبيي.



خريطة ٩ اشتباكات على حدود الوحدة وجنوب كردفان، ٢٠١١-٢٠١٢

كانت عمليات النزوح كثيفة بشكل خاص إبان حقبة الحرب الأهلية الثانية. وقبل حلول تسعينات القرن الماضي- وقت أن كان إنتاج النفط متوقفاً- قامت القوات المسلحة السودانية وقوات الميليشيات بإخلاء مساحات من الأراضي في الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان من المدنيين، ولقد تأثرت المنطقة المحيطة بهجليج بشكل خاص. كان الوضع الإداري لهجليج خلال هذه الفترة غير واضح، وفي عام ٢٠٠٣، أشار جوزيف مونتويل- حاكم ولاية الوحدة المعين من حزب المؤتمر الوطني- لهجليج في تقريره السنوي باعتبارها جزءا من ولايته. وقد قام نافع علي نافع، الذي كان وقتها وزيراً لديوان الحكم الاتحادي، بتوبيخه في عام ٢٠٠٤ (جونسون، ٢٠١٢، ص ٤). صدر هذا التوبيخ بينما كانت مفاوضات اتفاقية السلام الشامل تقترب من النهاية، وكان ذلك على ما يبدو سعى لتحقيق أقصى قدر من الأراضي التي يمكن الادعاء بأنها جزء من السودان. ومن الضروري ملاحظة أنه يجب أن لا تؤثر أيا من هذه الخلافات على ما إذا كانت هجليج تعتبر تاريخيا جزءا من جنوب السودان أو السودان، ويتعين أن يكون تحديد ذلك- بحسب اتفاق السلام الشامل- وفق الشواهد التي تتعلق بحدود المديريات كما كانت عليه في ١ يناير ١٩٥٦.

يرتبط وضع هجليج ارتباطا وثيقا بوضع أبيي. فقد قام التقرير الذى صدر في فترة باكرة من قبل اللجنة - المفوضة من قبل اتفاق السلام الشامل بالبت في أمر حدود أبيي- بوضع هجليج داخل حدود أبيي. وقال دوجلاس هـ. جونسون، أحد أعضاء لجنة حدود أبيي، أن هذا القرار كان مدفوعا بفهم أراضي الريونق ونقوك باعتبارها متلاصقتين، «وأن حدود المديريات المرسومة على الخريطة في عام ١٩٣١ - بعد اكتمال الإحالة بشكل نهائي- قد مثلت الخط الفاصل بين أراضي دينكا ريونق ودينكا نقوك» (جونسون، ٢٠١٢، ص ٥). وبعد رفض التقرير من قبل حزب المؤتمر الوطني والمسيرية، وبعد تفاقم العنف في أبيي في عام ٢٠٠٨، طلب من المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي تحديد ما إذا كانت لجنة حدود أبيي قد تجاوزت التفويض الممنوح لها. وفيما ينظر إليه على نطاق واسع بأنه محاولة لاسترضاء حزب المؤتمر الوطني، قضت المحكمة الدائمة للتحكيم في عام ٢٠٠٩ بأن المناطق المنتجة للنفط في شمال شرقي الإقليم بما في ذلك هجليج كانت خارج أبيي. لم تبت المحكمة في كون هجليج تعتبر جزءا من جنوب كردفان أم من جزءاً الوحدة. وهذا الأمر يتجاوز تفويض المحكمة الدائمة للتحكيم، وهو ما كان بخصوص تحديد ما إذا كانت لجنة حدود أبيي قد تجاوزت تفويضها، وإذا كان الأمر كذلك بالفعل، فعليها إعادة رسم حدود أبيي بشكل مناسب.

بعد حكم المحكمة الدائمة للتحكيم، قالت حكومة جمهورية جنوب السودان بأن هجليج كانت جزءا من الوحدة (Sudan Tribune, 2009). وتواصل حكومة جمهورية جنوب السودان الحفاظ على هذا الوضع. وفي رسالة أرسلت إلى مجلس الأمن الدولي في ١٤ أبريل ٢٠١٢، أشارت دولة جنوب السودان إلى أن المحكمة الدائمة للتحكيم قامت بتعريف حدود منطقة أبيي ووضع هجليج خارج أبيي. وقد أسيء الفهم

بأن ذلك يعني وجود هجليج بشكل نهائي داخل جمهورية السودان. لم تقض المحكمة الدائمة للتحكيم مع ذلك في الحدود بين الشمال والجنوب — بل قضت فقط في حدود منطقة أبيي (دينغ، ٢٠١٢).

ستكون هجليج أحد المواضيع الأكثر إثارة للجدل في المفاوضات الحدودية المستقبلية. اعتبارا من يوليو ٢٠١٣، تواصل حكومة السودان رفض السماح باعتبارها من «المناطق المتنازع عليها» وبدلا من ذلك تشير إليها باعتبارها «منطقة مطالب بها». وترفض أيضا إضافتها إلى قائمة لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى للمناطق الحدودية التي ستتم مناقشة السيادة عليها. ويتعين النظر إلى الاشتباكات في هجليج في مارس وأبريل ٢٠١٢ باعتبارها استهلالا للمفاوضات حول المنطقة التي يشعر دينكا ريونق بأنها جزءا من أرض آبائهم وأجدادهم.

في أو حوالي ٢٦ مارس ٢٠١٢، بدأ القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية حول هجليج (انظر الخريطة ٩). ويقول الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه كان يرد على الهجمات السودانية الجوية والبرية على ولاية الوحدة وأنه طارد القوات المسلحة السودانية التي تراجعت الى هجليج. بينما تقول القوات المسلحة السودانية أن هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان غير مبرر — وهو الادعاء الذي يستند إلى أساس ضعيف في الواقع، بالنظر إلى القصف الجوي السوداني للوحدة على مدى الأسبوعين الماضيين. استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على المنطقة بدعم من حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وهما الجماعتين التي نفى الجيش الشعبي لتحرير السودان قيامه بدعمهما قبل شهر واحد.

من غير الواضح إن كان هناك تخطيط مسبق للهجوم على هجليج، لكن من المؤكد أن الهجوم قد فاجأ قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقال قادة حركة العدل والمساواة والمراقبون الدوليون أن حركة العدل والمساواة قد قادت الهجوم على هجليج[١٨٢]. وقد تم نفي هذه الادعاءات من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، على أن هذا الأمر يتناسب مع التواجد المتزايد لحركة العدل والمساواة في جنوب كردفان ومع ما تتسم به من تخطيط عسكري يحبذ الهجمات الخاطفة باستخدام المركبات.

أثار احتلال هجليج انتقادات دولية واسعة ومناقشة احتمال فرض عقوبات في مجلس الأمن الدولي. في ٢٠ أبريل، قالت دولة جنوب السودان أنها تنسحب من المنطقة. ومن المرجح أن التراجع كان مدفوعا بمزيج من الضغوط الدبلوماسية والخسائر العسكرية، وذلك عقب حملة قصف عنيفة من قبل القوات المسلحة السودانية على مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة في المدينة وما حولها. زاد احتلال هجليج الوعي الدولي بشأن مطالبة جنوب السودان بالمنطقة ووضع احتلال القوات المسلحة السودانية لأبيي تحت التركيز المتزايد (انظر القسم ٣).

بيدا

بينما تؤكد المعركة على هجليج على عمق تأثير الجذور التاريخية للصراع على الحدود بين السودان وجنوب السودان، إلا أنه يشير أيضا – من خلال مشاركة حركة العدل والمساواة – إلى أن الصراعات الداخلية الحالية في السودان لا يمكن فصلها عن الخلافات بشأن الحدود بين السودان وجنوب السودان إلا على نحو مصطنع. ويتجلى هذا الأمر في أوضح صوره في بيدا.

منذ انفصال جنوب السودان رسميا عن السودان في يوليو ٢٠١١، نظر للصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، قانونيا وسياسيا، باعتباره منفصلاً عن علاقة جنوب السودان بالسودان. إلا أن هذا الأمر يقوم بالتعتيم على عمق الشعور – والتنظيم- الذى يوحد بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والحركة الشعبية لتحرير السودان. في الحرب الأهلية الثانية، لم يخض الكثير من مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارك من أجل الاستقلال بل من أجل تشكيل حكومة جديدة في الخرطوم. ومع توقيع اتفاق السلام الشامل، وما تم تقديمه لجنوب كردفان والنيل الأزرق من «مشورة شعبية» يعترى الغموض تعريفها، شعر الكثير من الأعضاء الشماليين في الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه تم التخلي عنهم من قبل زملائهم الذين تحولوا تماما إلى القومية والانفصال. وقبل إعلان الاستقلال رسمياً بفترة قصيرة، اندلع القتال في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهو ما أشتعل فتيله انتخابات متنازع عليها في جنوب كردفان وحملة نزع سلاح موجهة ضد وحدات شرطة تابعة للجيش الشعبي الملحق بالقوات المشتركة المدمجة. وكانت الأسلحة قد تم وضعها سلفاً في جنوب كردفان من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، تحسبا للصراع، وعلى الرغم من الادعاءات المتكررة من جانب حكومة السودان بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان واصل تسليح الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، إلا أنه يبدو أن تلكم الأسلحة إضافة لما تم الاستيلاء عليه من وحدات القوات المسلحة السودانية (توبيانا، ٢٠١٢) تمثل مجمل الإمداد الحالي للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.

وأي كان الأمر، فعدم تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لا يعني أن جنوب السودان ليس له دور في الصراع. لا يقوم الجنوب السودان بتقديم دعم تنظيمي للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال فحسب، بل إن وجود جنوب السودان كدولة مستقلة يقدم للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال فرصا جديدة. في كثير من النواحي يماثل الصراع الحالي في جنوب كردفان تركيبة للحرب الأهلية الثانية. فالأسباب الأساسية متطابقة بالرغم من وجود بعض الاختلافات في طريقة سير القتال – فالحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تعتبر أفضل تسليحا وأكثر عددا من الجيش الشعبي لتحرير السودان في جبال النوبة قياساً بأي وقت مضى إبان الحرب الأهلية الثانية، كما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال تضم مكون كبير ومتزايد من المسيرية، وهذا ما لم يكن عليه الحال إبان الحرب الأهلية الثانية - والآن هناك نمطاً مألوفا لهجمات القوات المسلحة السودانية على مستوطنات المدنيين، والمتمردين مختبئين في جبال النوبة.

ومن نقاط التشابه الأخرى عدم امتلاك أي من الجانبين القوة الكافية لتحقيق نصر حاسم. ويمكن إيجاد «تكرارا إضافيا مع اختلاف» في آليات المعونة. فخلال الحرب الأهلية الثانية، في تسعينيات القرن الماضي، وصلت حملة حزب المؤتمر الوطني ضد جبال النوبة ذروتها حين هاجمت قوة قوامها أكثر من ٤٠٠٠٠ جندي ومقاتل ميليشيا قرى النوبة، مما تسبب في نزوح جماعي للسكان أشار إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتباره «تشريدا متعمداً» (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ١٩٩٣، ص.١٩٠). ووصفه آخرون باعتباره «تطهيرا عرقيا» (حقوق أفريقيا، ١٩٩٢). ولقد لعبت منظمات الإغاثة دورا حاسما في تلك الحملة. فأنشأت وكالات الإغاثة الإسلامية والمؤسسات شبه الحكومية، مثل مؤسسة التنمية الوطنية، معسكرات حول المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وأطلقوا عليها «قرى السلام». وإنشاء هذه المعسكرات خدم بمثابة عملية لمكافحة التمرد لأن الوعد بالمؤن جذب الناس بعيدا عن المناطق التي يسيطر عليها المتمردون مما حرم الجيش الشعبي لتحرير السودان من الدعم والمجندين. كما أصبحت أيضا قرى السلام مصدر من مصادر العمالة لمشاريع الزراعة الآلية في السودان، وخلقت سكان نازحين بالإمكان تجنيدهم للخدمة العسكرية.

عقب قيام حكومة السودان بوقف المنظمات غير الحكومية من العمل، فإن المساعدات مرة أخرى تقوم بشكل جزئي بفرض ديناميكيات الصراع الحالي في جنوب كردفان. وتشير التقارير الأخيرة أن الأمن الغذائي أصبح حرجا في بعض مناطق جنوب كردفان (مشروع كفى، ٢٠١٢)[١٨٣]. وقد وقعت حكومة السودان سلسلة من الاتفاقيات للسماح بدخول الإغاثة، بما في ذلك مذكرة تفاهم في ٥ آب ٢٠١٢، تتعهد بموجبها بالسماح بدخول المساعدات إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق. ومع ذلك، لا تزال تمنع عمليات المساعدات الإنسانية في المنطقتين، على أن بعض المنظمات غير الحكومية قد تمكنت من توريد بعض المساعدات بشكل غير مباشر من خلال جنوب السودان[١٨٤].

لم تستخدم الحركة الشعبية لتحرير السودان التجويع كسلاح في الحرب ولم تفرض قيوداً على تقديم المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، لعبت معسكرات اللاجئين دوراً في استراتيجيتها العسكرية. تعتبر ييدا أكبر مخيم للاجئين في جنوب السودان حاليا، مع وجود ٦٥٥٤١ شخص في المخيم في شهر فبراير ٢٠١٣. وقد تم اختيار موقع ييدا من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال[١٨٥] حيث تعتبر مفيدة استراتيجيا للمتمردين الشماليين لأنها تقع على الطريق إلى جاو وموقع العمليات الشمالي الأكبر للجيش الشعبي لتحرير السودان على الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان، وقاعدة لكل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. تقع ييدا على الطريق الإمداد المؤدي من جنوب السودان إلى جنوب كردفان وجبال النوبة.

كما أنها قريبة للخطوط الأمامية ويسهل بلوغها كنقطة عبور للإمدادات. إن المبرر الرئيسي لاختيار موقع ييدا يعتبر عسكري أكثر من كونه إنساني. ولا تزال عملية تنظيم الهياكل المؤسسية للمخيم تتم إلى حد كبير من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، بالرغم من كون ييدا تقع في جنوب السودان[١٨٦].

توجد العديد من نقاط التفتيش حول المخيم. في النصف الأول من عام ٢٠١١، كانت تتم إدارتها من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. وعلى كل، بعد شكاوى من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء المنفذين، تم وضع مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان داخل حواجز. وتنشط داخل المخيم وحدات الشرطة العسكرية التي يتمثل دورها الرئيسي في التعرف على جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وإعادتهم إلى وحداتهم داخل السودان. في يونيو ويوليو ٢٠١٢، وردت أنباء عن أن جنود يتبعون للجيش الشعبي لتحرير السودان وجنود يتبعون للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال يعبرون من خلال المعسكر، ووقع ذلك في مناسبة حدث في ٢٥ يوليو، حين كان هناك نحو ٥٠٠ جندي قادمون من جاو.

يشير هذا الحادث إلى بعض فوائد ييدا بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. فهي مكان يستطيع فيه أسر الجنود والبقاء خارج منطقة الحرب ورعايتهم فيه بواسطة المنظمات الدولية، وفي نفس الوقت - ونظراً لقربها من منطقة الحرب – تعتبر مكانا يستطيع الجنود الذهاب إليه لرؤية أسرهم وللراحة. وتعني حقيقة أنه على مقربة من جنوب كردفان أن الهروب من التجنيد يعتبر احتمالا أقل وروداً. وهناك تصريح مرور تمنحه الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال يحدد من يستطيع الذهاب إلى ييدا. كما أن الوجود المكثف للشرطة العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال يمنع الهروب من التجنيد. وتعمل ييدا أيضا كحلقة وصل آمنة نسبيا في سلسلة التوريد؛ حيث كان الجنود الذين وصلوا من جاو في ٢٥ يوليو يشكل أساسي في مهمة من مهام الإمداد. لا يوجد أي دليل على تغيير مسار الإمدادات من ييدا على يد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال[١٨٧]، بل تعتبر نقطة آمنة نسبيا تقع على سلسلة الامداد من بانتيو. على الرغم من تعرض المخيم للقصف في نوفمبر ٢٠١١، لكن يشكل الوجود الدولي الكبير رادعاً للقوات المسلحة السودانية.

إن المواصفات الكثيرة التي تجعل من ييدا موقعا جذابا للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال جعلت منها مصدراً للمشاكل بالنسبة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتمثل مصدر القلق الأساسي بالنسبة لوكالة اللاجئين في كون المخيم قريب جدا من نطاق الحرب مما يعرض المدنيين للخطر. كما أنها تشعر بالقلق حيال وجود مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. اقترحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نقل المخيم إلى قرية تسمى نايل تقع إلى الجنوب من باريانق مباشرة. وعلى كل، رفض اللاجئون الذهاب. فالنسبة للعائلات التي يتواجد أزواجهن أو إخوانهن

في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، تعتبر نايل ببساطة بعيدة جدا عن جنوب كردفان. وكانت هنالك أيضا شكاوى بأن الموقع كثير الوحل. وأيضاً رفضت إدارة المخيم الانتقال[١٨٨]. قررت المفوضية حجب المواد – بما في ذلك المواد التعليمية والبذور والمعدات الزراعية – استنادا على حجة أنه لا يجب تشجيع استقرار طويل الأمد في ييدا. (راديو تمازوج، ٢٠١٢).

اعتبارا من بداية يوليو ٢٠١٣، كان هنالك أكثر من ٧٠٠٠٠ لاجئ في ييدا. وافقت الآن السلطات على مستوى الولاية في الوحدة على نقل ييدا إلى أجونغ ثوك، حوالي ٧٠ كم إلى الشرق. ومع ذلك، يقول الكثير من اللاجئين أن الموقع الجديد قريب جدا مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان وهم لا يريدون المغادرة.

يبين الوضع في ييدا كيف تتقاطع مسارات الإمدادات الاقتصادية والصراعات السياسية والأزمات الإنسانية من جانب إلى آخر عبر حدود السودان وجنوب السودان: من المستحيل معالجة قضية واحدة دون معالجة الأخريات في نفس الوقت.

المجموعات المسلحة

في النصف الأول من عام ٢٠١١، كان الوضع الأمني في محافظة ميوم متفجراً حيث قاد عدد من قادة النوير بول تمرداً ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي أبريل ٢٠١١، توحد قادة النوير بول، في تحالف مركزه ولاية الوحدة، تحت مسمى حركة/ جيش تحرير جنوب السودان[١٨٩]، بقيادة قديت[١٩٠]، وهو من كان قائد سابق في قوات دفاع جنوب السودان عمل تحت إمرة فاولينو متيب. وبعد تأسيس حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بفترة قصيرة، أصدر قديت إعلان ميوم الذي اتهم فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان بالقبلية واحتج أيضاً على الفساد داخل الحكومة. وبعدها قامت قوات قديت بهجوم خطير على مانكين، الى الجنوب مباشرة من عاصمة الإقليم، بلدة ميوم. وتم شن هجوم آخر في مايو ٢٠١١. أثناء القتال حول مانكين وبلدة ميوم في أبريل ومايو ٢٠١١، اتهم محافظ محافظة ميوم، تشارلز ماشينغ كول، الجيش الشعبي لتحرير السودان بالإحراق المتعمد لأكثر من ٧٠٠٠ منزل. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تأكيد هذا الادعاء، ألا أن منظمة العفو الدولية نقلت عن العديد من الشهود المدنيين قولهم بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان أحرق المنازل عمداً (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٢، ص١٣). مثل هذه الأعمال، في حال ثبتت صحتها، ستوسع الفجوة بين النوير بول وسلطات الولاية والجيش.

بعد دمج قديت في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أغسطس ٢٠١١، قرر القادة الآخرين الاحتفاظ بمسمى حركة/ جيش تحرير جنوب السودان والبقاء في الغابات، وأتبع ذلك بتولي جيمس قاي يوش للقيادة. وشارك هؤلاء المقاتلين في اشتباكات في محافظة ميوم في ٢٩ أكتوبر ٢٠١١، وأماكن أخرى في ولاية الوحدة في أبريل ٢٠١٢، في حوالى ذات التوقيت الذى وقعت فيه الاشتباكات في هجليج.

أظهرت عملية توغل في أبيي، في ٢٦ مايو ٢٠١٢، أن جيش تحرير جنوب السودان قد كان مسلحا تسليحاً جيدا نسبيا: إذ شارك في الهجوم قوة من ٧٠٠–٨٠٠ رجل مع ٦٠ مركبة ومدافع رشاشة ثقيلة وقاذفات صواريخ ومدافع مضادة للطائرات. وكان اعتماد جيش تحرير جنوب السودان على القوات المسلحة السودانية واضحا: فقد تمكنت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من جعل قوات جيش تحرير جنوب السودان تنسحب عن طريق التفاوض مع حكومة السودان وليس مع جيش تحرير جنوب السودان مباشرة. وذكر قائد جيش تحرير جنوب السودان في ذلك الوقت، بابيني مونيتول، أنه في ديسمبر ٢٠١١ اشترى ١٠ صواريخ أرض جو إس أيه–٧. ولم يتم التحقق من هذا الادعاء.

يبدو أن جيش تحرير جنوب السودان قد تركز في قراسنا وحولها، والمعروفة باسم الكيلو ٢٣ وتقع بين خرسانة وهجليج. وكان هذا أمر غير مستحب للغاية بالنسبة للمسيرية، لأنه كان موقعا لسوق حتى وقت تدميره على أيدي ميليشيات المسيرية في أبريل ٢٠٠٨. ويزعم سياسيون محليون في بانتيو أن مجموعات من المسيرية بقيت مع جيش تحرير جنوب السودان في قراسنا وأنهم نسقوا الغارات على الماشية في السودان وجنوب السودان[١٩١]. وبغض النظر عن صحة هذه الاتهامات، فإنها كشفت عن الشك والعداء الذي يحس به تجاه المسيرية والميليشيات في جنوب السودان.

اتخذ بولجانق– أحد قادة جيش تحرير جنوب السودان والنوير بول الذي ترك الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ٢٠١٠– من كيلي قاعدة له في ذلك الوقت، بحسب ما ورد[١٩٢]. ولكن، بحلول يونيو ٢٠١٣، كان مع قواته بالقرب من إحدى مناطق الرعي الرئيسية للمسيرية في محافظة ميوم.

في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، كانت قوات الميليشيا في محافظة ميوم في اضمحلال وكافحت للحصول على الإمدادات من الشمال. وفي يوليو ٢٠١٢، كان هنالك على أقل تقدير سبعة انشقاقات من مجموعة بولجانق. وكان يبدو أن الجيش السوداني، رسميا على الأقل، يقطع العلاقات مع حركة/ جيش تحرير جنوب السودان مما ضاعف من عزلتهم. وفي ٣٠ سبتمبر، بعد التوقيع على اتفاقات ٢٧ سبتمبر مباشرة، هاجمت قوات الأمن السودانية منزل يوش. وألقت الشرطة القبض على ٧٥ شخصا، ولكن يوش هرب في ظروف غامضة مما أضفى مصداقية على النظرية القائلة بأن تلك محاولة ترمي لجعل الأمر يبدو كما لو كانت حكومة السودان توقف دعمها للميليشيات داخل جنوب السودان وفقا لالتزاماتها في اتفاقيات ٢٧ سبتمبر.

ومع ذلك، يبدو من غير الراجح أن الهجوم يدل على قطيعة تامة بين حكومة السودان وجيش تحرير جنوب السودان. وفي أغسطس ٢٠١٢، ظهرت الانقسامات الداخلية داخل جيش تحرير جنوب السودان ووقعت اشتباكات بين يوش ونيانق من جهة، ومونتيول وبولجانغ من جهة أخرى. وقتل نيانق. وبعد الغارة على منزل يوش، تولى مونتيول قيادة جيش تحرير جنوب السودان (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٢و).

في ٢٤ أبريل عام ٢٠١٣، عرض الرئيس سلفا كير عفوا عن مجموعة من قادة الميليشيات بما في ذلك بابيني مونتيول. وبعد ذلك بوقت قصير، في ٢٦ أبريل، أعلن جيش تحرير جنوب السودان- بما في ذلك مونتيول وبولجانغ- بأنهم يريدون العودة إلى جنوب السودان والتفاوض حول اندماجهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان ووصلوا بعد ذلك إلى ولاية الوحدة ومعهم حوالي ٣٠٠٠ رجل.

مواقف أصحاب المصالح

الحركة الشعبية لتحرير السودان

لم يتم بعد التوصل لاتفاق بعد بين السودان وجنوب السودان حول وضع المناطق «المطالب بها» بما في ذلك هجليج حتى مستهل عام ٢٠١٣. ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، إذ كان هنالك حافز ضعيف بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان لتقديم تنازلات. وبشكل عام تعتبر السيطرة على الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان هدفاً ذو أهمية قصوى.

ليس من قبيل الصدفة أن تشهد كل من كير آدم على الحدود بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور، وجاو على الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان، أشرس المعارك بين البلدين. فكلاهما قاعدة عسكرية حيوية تتمركز على طرق إمداد هامة. علاوة على ذلك، كلاهما يتمتع بموقع له أهمية بالغة بالنسبة للجبهة الثورية السودانية ويمكن من نقل الإمداد من جنوب السودان إلى السودان. ومن المرجح أن تشهد الفترة من مارس وحتى مايو ٢٠١٣ تجدد القتال على هذين الموقعين، وذلك حين تنحسر الفيضانات ويصل موسم الجفاف ذروته مما يوفر ظروفاً أفضل للقتال خلال السنة.

وحتى إن لم تكن جاو بهذه الأهمية كموقع عسكريًا، فإن هنالك أسباباً أخرى تقف وراء عدم رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان في تقديم تنازلات على الحدود. فالمشاعر التي ظل دينكا ريونق يضمرونها لفترة طويلة تجاه قراهم السابقة (الموضحة أدناه)، إضافة لازدياد النزعة القومية داخل ولاية الوحدة والثروة النفطية الكامنة التي تتمتع بها لهجليج تواطأت لجعل الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان واحدة من أكثر الأجزاء توتراً ومحلاً للنزاع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان.

ومع احتمال وقوع المزيد من القتال، من المرجح أن الرعاة الشماليين سيظلون يقاسون من أجل دخول ولاية الوحدة. وسوف ينظر إلى رعاة المسيرية – الذين غالباً ما يأتون مسلحين- بمثابة تهديد أمني من قبل جهاز الشرطة في جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. علاوة على ذلك، حتى لو أبرمت حكومة الولاية اتفاقا مع الرعاة الشماليين فمن غير المرجح أن يتنزل على أرض الواقع. حيث لم يتم احترام اتفاق أبرم في مارس ٢٠١٠ ، وآخر في كادوقلي في يناير ٢٠١١، وهما ما يكفلان للمسيرية حمل عدد متدنى من الأسلحة الصغيرة عند دخولهم. فقد رفضت وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان السماح للمسيرية

بالدخول. وضعف سيطرة الولاية على القوى العسكرية والسياسية على الحدود يعنى أن المفاوضات الرسمية لن تكون كافية لإحداث تغييرات جوهرية في العلاقات بين المجموعات على طول الحدود.

حزب المؤتمر الوطني

كما هو الحال في المواقع الأخرى على طول الحدود، ينظر حزب المؤتمر الوطني إلى الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان نظرة أمنية في المقام الأول. وبالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، فإنه من الأهمية بمكان أن يتمكن من قطع العلاقات بين جنوب السودان والجبهة الثورية السودانية، تلك الروابط التي تمتد من بانتيو عبر بيدا وصولاً إلى جاو. للقيام بذلك، يحاول حزب المؤتمر الوطني حمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تنفيذ اتفاقيات ٢٧ سبتمبر في أديس أبابا، كما أنه قام أيضا بتنفيذ حملات أرضية وجوية تتسم باستمرارية نسبية ضد جاو ابتداءً من ٢٠١١، وهو ما يعد مزيج من الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية. وإن وضعنا في الاعتبار النظرة أحادية الجانب لحزب المؤتمر الوطني والتي تضع الأمن نصب أعينها دائماً، فمن غير المرجح أن يكون مستعداً لتقديم تنازلات في مواقع كموقع هجليج. علاوة على ذلك، ولأن انفصال جنوب السودان أخذ البعض من ثروة السودان النفطية، أصبحت مواقع إنتاج النفط المتبقية له، مثل هجليج، ذات أهمية أكبر لاقتصاد البلاد.

وأخيرا، فإن الديناميكيات العرقية المتغيرة للصراع الداخلي في السودان تجعل تقديم حزب المؤتمر الوطني لتنازل بشأن الحدود أشبه بالمستحيلة. وبسبب الإحباط الناجم عن سنوات من الوعود الفارغة، فإن المسيرية يبتعدون بشكل متزايد عن حزب المؤتمر الوطني. فبعد فترة وجيزة من احتلال هجليج، حاول سياسيو المسيرية المنتمين لحزب المؤتمر الوطني حمل قوات الدفاع الشعبي من المسيرية على التحرك ضد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان/ حركة العدل والمساواة المحتلة. رفضت المسيرية قائلين بأن أولئك الذين قاتلوا وماتوا من أجل الحكومة لم يتم الاعتراف بهم كشهداء ولم تتلق أسرهم أية تعويضات (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٣). وقد فشلت حملة ثانية للتجنيد في جنوب كردفان لأن المسيرية قالوا بأن بعض منهم يقاتل الآن مع الجبهة الثورية السودانية وأنهم لا يريدون التورط في اشتباكات داخلية. وسيحتاج حزب المؤتمر الوطني بشكل متزايد إلى البحث عن سبل لإقناع المسيرية بالعودة إلى رعايته.

دينكا روينق

عداء دينكا روينق للمهاجرين الشماليين له جانبان مركزيان. الأول، أنهم تعرضوا إلى سلسلة طويلة من التهجير من مناطق تقع تجاه الشمال أكثر على أيدي المسيرية. والثاني يتمثل في كون منطقة الباريانق على وجه الخصوص ظلت معقلاً للجيش الشعبي لتحرير السودان طوال فترة الحرب الأهلية الثانية، ولم تخضع لسيطرة أي من الميليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية والفاعلة في أماكن أخرى من المنطقة الحدودية، وهو ما يعنى أنه في الوقت الذى تواصلت فيه تجارة محدودة حول جاو، كان هنالك

القليل من الاتصال خلال وقت الحرب بين النوير بول والمسيرية. وظلت أبيامنوم – التي لديها تاريخ أكثر اختلاطا بشكل ملحوظ خلال الحرب الأهلية الثانية- أكثر انفتاحاً تجاه الرعاة والتجار الشماليين.

منذ عام ٢٠٠٥، ظلت تجربة دينكا ريونق مع المسيرية ترتبط إلى حد كبير بالإغارة وسلب المحاصيل. وهم يعارضون رعي المسيرية داخل الأراضي التي تخصهم في جنوب السودان، ويقول الدينكا روينغ في كل من أبيامنوم وباريانق أنهم سيسمحون للرعاة الشماليين بالتواجد على أراضيهم فقط لإرضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان.

يريد الدينكا روينق حدودا شديدة التنظيم. وكما لاحظ رولاندسن، هذا شعب حدودي يعد بمثابة «دولة أكثر من الدولة نفسها[١٩٣] ويطالبون بتنظيم دقيق للحدود ووضع حد للغارات الشمالية (رولاندسن، ٢٠١٣). على نحو أكثر جرأة وحسما، تقول ادعاءات الروينق الحالية أن أراضيهم تمتد حتى بحيرة كيلك، ويجادلون بأن هجليج وخرسانة من مناطق مستوطنات دينكا روينق التاريخية (CI, 2010a). ويمكن ملاحظة هذه الحساسية تجاه المستوطنة التاريخية من خلال لازمة دينكا روينق المتكررة بأنه عندما جاء المسيرية إلى جنوب السودان قاموا بإعادة تسمية كل شيء. وبعد ٥٠ عاما من التشرد والتمييز على أيدي المسيرية، يمكن أن يبدو هذا الادعاء مبنياً على أسس سليمة. ومع ذلك، فإن معظم الروينق الذين تحدث إليهم المؤلف إعترفوا بأن المستوطنات الشمالية للروينق دينكا كانت عبارة عن مستوطنات موسم أمطار في مناطق حقوق مشتركة. وهو ما يعني، كما لاحظ جونسون، أن هذه المطالبات عبارة عن صورة طبق الأصل من مطالبات المسيرية بحقوق هيمنة على مناطق دينكا روينق: فكلتا المجموعتان من المطالبات تشهدان تحولاً- تحت ضغط الصراع والقومية- من كونها حقوق ثانوية إلى ادعاءات مطلقة بملكية المنطقة (جونسون، ٢٠١٠ب، ص٦٢).

النوير بول

بشكل عام، إبان الحرب الأهلية الثانية كانت علاقة النوير بول بالمسيرية وغيرها من الجماعات الرعوية الشمالية أوثق قياساً بعلاقة هؤلاء الآخرين مع دينكا روينق ودينكا ألور- وهما المجموعتين الرئيسيتين الأخرتين في إقليم ميوم. وقد استمرت هذه العلاقة إلى ما بعد عام ٢٠٠٥. وبينما عانت جميع المجتمعات الحدودية بسبب الحصار التجاري المفروض من حكومة السودان، ألا أن الاستمرار في التهريب إلى محافظة مايوم، ودرجة السلامة التي تشعر بها المسيرية هناك – خلافا للوضع في باريانق – عنت أن الأسعار في إقليم ميوم عادة ما تكون أقل من تلك التي في بانتيو، وذلك بالنسبة للعديد من المنتجات الهامة.

ومع ذلك، مثل الأماكن الأخرى على طول الحدود، تدهورت العلاقة بين النوير بول والمسيرية بعد عام ٢٠٠٥. وقد شارك المسيرية في هجمات على سكان جنوب السودان في الوحدة – بما في ذلك في قراسنا

في عام ٢٠٠٨ – واستمروا في سلب الماشية من النوير بول. كما تم إغضاب النوير بول من خلال ادعاءات المسيرية التي تصل درجات قصوى بامتلاك الأراضي الجنوبية، وهى الادعاءات التي ظهرت فقط بسبب مخاوف المسيرية بأن المراعي الهامة سيتم إغلاقها إذا لم تصبح جزءا من السودان. ولهذا كانت النوير بول أقل رغبة في التفاوض مع المسيرية. وأخيراً، صار النوير بول يتناولون موضوع الهجرة بشكل متزايد من زاوية تحليل التكاليف والمنافع المترتبة على الوضع. وأحد الأسباب التي تقف وراء كون المسيرية كان بمقدورهم الهجرة إلى محافظة ميوم تعود إلى كونهم كانوا يجلبون معهم التجار، وبذا يتوفر للنوير بول شيء لينتفعوا منه، ونظراً للحصار التجاري لم يعد الأمر كذلك. يعتبر هذا الاستخدام للغة الربح والخسارة مختلف جداً عن التفاهمات المشتركة المبينة في اتفاقيات الرعي السابقة، ولكنه يبدو جزءا من البنية الجديدة المحيطة باتفاقيات الرعي، وذلك بوجود جنوب السودان كدولة مستقلة، والسلطات السياسية والعسكرية المسؤولة عن تنظيم مسارات الرعي على مستوى الولاية.

المسيرية

كما هو الحال في أماكن أخرى على طول الحدود، يشكل وصول المسيرية إلى أراضي الرعي في ولاية الوحدة خطرا. ويعد هذا جزئيا أمراً موروثاً من نشاط الميليشيات خلال الحرب الأهلية الثانية، عندما دمجت الحكومة المسيرية في قوات الدفاع الشعبي ودعمت ميليشيات المراحيل. وكلا الجماعتين قامتا بمهاجمة مستوطنات جنوب السودان، وهو الأمر الذي أثار الغضب والاستياء في المناطق التي تود المسيرية أن تقوم بالرعي فيها الآن. ومع تعزيز مشاعر القومية الجنوب سودانية وانخراط المسيرية في نشاط الميليشيات في أبيي، ومنذ عام ٢٠٠٥ أصبح الوضع بالنسبة للمسيرية أسوأ مما كان عليه الحال خلال الحرب الأهلية الثانية.

ومع ذلك، منذ عام ٢٠٠٥، تغير أيضا تحليل الوضع على حدود الوحدة - جنوب كردفان بين المسيرية، الذين أصيبوا بخيبة الأمل بشكل متزايد من حزب المؤتمر الوطني. وكان لهذا السخط مجموعة من الأسباب: الغضب الناجم عن إبعاد الرعاة بشكل متزايد عن المراعي بسبب المشاريع الزراعية المكثفة وحقول النفط التي لا توفر للمسيرية أية إيرادات[١٩٤]؛ والسخط من الافتقار للسلطة السياسية خصوصا منذ أن قام حزب المؤتمر الوطني بحل ولاية غرب كردفان، المعقل التقليدي لنفوذ المسيرية؛ وعدم وجود مبادرات تنموية في جنوب كردفان؛ وحقيقة كون حكومة السودان لم تضمن للمسيرية حتى الآن الرعي في جنوب السودان، وهو ما خلق تصوراً بأن بلوغ المراعي أمر مهدد بالخطر.

في ظل هذه الظروف، تحولت المسيرية بشكل متزايد نحو الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والجبهة الثورية السودانية. والجدير بالذكر أن المجموعة الفرعية التي كانت الأكثر نجاحا في العبور إلى ولاية الوحدة، أولاد عمران، ينحدرون أساسا من دباب. وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل، انضم بعض المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الشعبي، ومعظمهم من دباب، إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان –

وعرفت باسم «قوات دباب» وتضم ٢٥٠٠ مجنداً، على أن هناك أنباء قد وردت عن تطوع المزيد (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٣، ص٩).

وجد خير إسماعيل خير، زعيم المسيرية الذين خاض أكثر المفاوضات نجاحاً مع ولاية الوحدة، نفسه في حيرة بين اثنين من التيارات الحاسمة التي تملي نجاح الهجرة. ويتميز بتاريخ سياسي طويل في ولاية الوحدة حيث خاض تفاوضاً في تسعينات القرن الماضي حول بعض الاتفاقيات مع رياك مشار، ولذا فهو يمتلك صلات مع النوير بول، ولقد مكنه هذا من بالبقاء في إقليم ميوم بعد انتهاء موسم الرعي (CI, 2012e, p. 66). وقد استطاع أيضاً تأمين عدم استخدام الجماعات المتمردة لمسارات الرعي في شن هجمات داخل جنوب السودان، ويحظى بمكانة جيدة لدى مقاتلي المسيرية داخل الجبهة الثورية السودانية. وقد أدى خليط من الروابط القائمة على تاريخ يعود لزمن الحرب ووضع سياسي حالي مقربا للجبهة الثورية السودانية إلى هجرة ناجحة نسبيا[١٩٥]. ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى تأسيس النمط الذي ستقوم عليه الهجرات المستقبلية، وذلك عن طريق تعاطى المسيرية مع مجموعة متضاربة من الأولويات السياسية من أجل بلوغ المراعي في جنوب السودان.

آفاق مستقبلية

تبقى الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان أكثر المناطق ترشحاً لحدوث المزيد من الاشتباكات بين السودان وجنوب السودان. وتعتبر جنوب كردفان أكثر الجبهات نشاطاً في حملة الجبهة الثورية السودانية ضد حكومة السودان، وتمثل القاعدة الموجودة في جاو واحدة من أهداف قصف القوات المسلحة السودانية الأكثر وضوحاً. ومع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود وتباعد المواقف السياسية للجانبين أكثر من أي وقت مضى، من المرجح أن يتكرر إيقاع الصراع في عام ٢٠١١ و٢٠١٢.

في ١٤ فبراير ٢٠١٣، تحدث الجيش الشعبي لتحرير السودان عن حدوث عمليات قصف جديدة في جاو (Sudan Triune, 2013C). ولم تعلق حكومة السودان على هذه الهجمات ولكنها قالت إنها صادرت ٥٠ شاحنة في جنوب كردفان محملة بالبضائع في طريقها الى جنوب السودان. يشير هذا إلى أنه من المرجح أن تكثف حكومة السودان حصارها التجاري على جنوب السودان مع مواصلة حملتها العسكرية ضد مواقع على حدود ولاية الوحدة.

كما كان الحال في ٢٠١١ و٢٠١٢، سيكون لهذا الأمر تأثير سلبي على موسم الهجرة الجاري الآن. وفي ٧ فبراير ٢٠١٢، وردت أنباء عن أن المسيرية هاجموا رعاة ماشية في إقليم ميوم مما أسفر عن مقتل شخصين وسرقة ٣٦٥ بقرة. بعد ذلك، طالب الناس في إقليم ميوم بقطع جميع العلاقات مع المسيرية، في حين زعمت الحكومة أن المسيرية مسنودين من حكومة السودان (Sudan Triune, 2013). ولم يتم تأكيد أي من هذه المزاعم، لكنها تدل على علاقة ذات طابع تأثيري متبادل بين مشكلات الرعي والتوترات السياسية على الحدود بشكل أوسع، ويبدو اقتراح التعايش السلمي احتمالا ضعيفا.

٥. الحدود بين أعالي النيل وجنوب كردفان

النتائج الشاملة

- دعمت القوات المسلحة السودانية قوات ميليشيا الجنرال جونسون اولونج في أعالي النيل والتي تتكون بشكل أساسي من الشلك.
- يتواصل تهميش الشلك سياسيا على مستوى المحافظة والولاية، ويتعرضون للمضايقات من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يتهمهم بالوقوف وراء نشاط الميليشيا وتأييد حزب المؤتمر الوطني. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الغضب في أوساط مجتمع الشلك على الضفة الغربية للنيل.
- يقع السليم- وهم إحدى المجموعات الرئيسية التي تهاجر من النيل الأبيض إلى أعالي النيل- في مصيدة، فمن ناحية هناك حكومة السودان التي تحاول منعهم من السفر إلى الجنوب، ومن الأخرى هناك الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يضايقهم في جنوب السودان. ومع ذلك، كان موسم الهجرة ٢٠١١-٢٠١٢ على الضفة الغربية لنهر النيل في ولاية أعالي النيل ناجحاً إلى حد كبير.
- جزئيا كاستجابة للوضع المبهم فيما يتعلق بحقوق السليم في الأراضي في جنوب السودان، اختار البعض من سليم البقاء في الجنوب.

مقدمة

تتألف الحدود بين أعالي النيل وجنوب كردفان من محافظات مانيو وفشودة وبانيكانق في جانب جنوب السودان، ومن محليتي تلودي وأبو جبيهة في جانب جنوب كردفان. وستركز دراسة الحالة هذه على الضفة الغربية لنهر النيل، والتي تمتد حتى أعالي النيل وتمثل الحد الشرقي لإقليم مانيو. الضفة الغربية لنهر النيل، بما في ذلك إقليم مانيو، مأهولة بشكل أساسي بالشلك، وهم شعب نيلي له علاقة غير جيدة مع الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان في أعالي النيل. وتهاجر مجموعة من المجموعات الرعوية الشمالية سنويا إلى المنطقة خلال موسم الجفاف. وتعمل العديد من هذه المجموعات، بما في ذلك السليم والنازي، بشكل مكثف في الزراعة فضلاً عن الرعي. وتذهب هجرة موسم الجفاف النمطية ببعض هذه الجماعات عبر مانيو إلى فشودة ومن ثم وصولاً الى إقليم بانيكانق – وهو المسار الذى يسلكه غالبية السليم. ويأخذ الآخرون ممرا شرقياً على الجانب الآخر من النيل (انظر قسم ٦).

هنالك منطقتان حدوديتان متنازع عليهما في هذه المنطقة: حول جبل المقينيص الذي يحدد الأقاصي الشمالية الغربية لمحافظة مانيو؛ وكاكا وهي ميناء على نهر النيل. إلى حد ما، تتنافس الدولتان على كلا الموقعين بسبب ما لهما من روابط مواصلات قيمة. كما يضم كلاهما أراض زراعية غنية ويعتبران موقعان ذوى أهمية بالغة بالنسبة لهجرة السليم. وقد استقرت السليم أيضا بالقرب من جبل المقينيص، وتعتمد على المناطق حول كاكا في الحصول على الصمغ العربي والفحم. ومصالح السليم المرتبطة بهذه المناطق تعقد الصراع بين الولايتين وتثير التساؤلات حول كيف ستتمكن سليم من الإبقاء على ادعاء ملكية الأراضي والموارد جنوب الحدود بينما صار الآن جنوب السودان دولة مستقلة.

يتمثل المزيد من النزاعات المعقدة على الضفة الغربية لنهر النيل في حقيقة أنه، في الكثير من أوقات الحرب الأهلية الثانية، كان للجيش الشعبي تواجد قليل في إقليم مانيو. وخلال تلك الفترة كانت أغلب مناطق الشلك تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية. ولذا ليس هنالك مجموعة صلات قائمة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والرعاة الشماليين شبيهة بتلك التي يجدها المرء في شمال بحر الغزال. وقد أدى هذا الغياب إلى تعقيد العلاقات بين الطرفين.

بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢٠٠٥، كان هنالك نشاط كبير للميليشيا في المنطقة الواقعة بين جنوب كردفان وأعالي النيل. وخلافا لنشاط الميليشيات في أي مكان آخر على الحدود، ميليشيات الشلك التي تغلب في أعالي النيل تعتبر بشكل جزئي نتاجا للتهميش الكبير لمجتمع الشلك منذ عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، لا تحظى هذه الميليشيات بتأييد غالبية الشلك ، على الرغم من تدخلات قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على الضفة الغربية لنهر النيل التي تحدث من وقت لآخر، والتي تعامل مجتمع الشلك كما لو كانوا جميعاً ميليشيات، وهو ما يزيد من ابتعاد الشلك عن الحركة الشعبية لتحرير السودان. ومنذ ٢٠١١، ظلت الميليشيات نسبياً غير فعالة في أعالي النيل.

ومع الإخضاع الجزئي للمليشيا، فإن هجرة الرعاة الشماليين إلى الضفة الغربية من أعالي النيل كانت ناجحة للغاية بالمقارنة مع بقية الحدود بين السودان وجنوب السودان. وفى حين تحدث السليم عن تحرشات من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان وعدم تشجيع القوات المسلحة السودانية للهجرة إلى جنوب السودان، فإن أعالي النيل لم تشهد سوى انخفاضا طفيفاً في عدد المهاجرين في موسم الهجرة ٢٠١١–٢٠١٢، قياساً إلى التدفقات في الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٠.

بشكل عام، سمح مزيج من الانخفاض النسبي في التوتر السياسي بين الولايتين على طول هذه الحدود واتباع نهج مرن جدا من حكومة الولاية بأن تكون الهجرة هنا أكثر نجاحا من أي مكان آخر على طول الحدود.

تاريخ قصير عن الحدود

ظل الشلك منذ أمد بعيد مستقرين في الركن الشمالي الغربي من إقليم مانيو، حول جبل المقينيص. وفي الآونة الأخيرة، بدأ رعاة السليم في الاستقرار وممارسة الزراعة في المنطقة. وفى حين أدى ذلك إلى بعض التوتر، إلا أن هذا الاستقرار كان ودياً بصورة عامة. منذ ٢٠١١ واستقلال جنوب السودان، ظل السليم يشعرون بالقلق حيال فقدان أراضيهم الزراعية في الجنوب، وحقوق رعيهم الثانوية في جنوب السودان. ودخلوا الآن في منافسة على موقع الحدود بين الشمال والجنوب.

كان السليم في الأصل في مديرية أعالي النيل، وفى العام ١٩١٤ دمجوا في النيل الأبيض. وتدون خرائط مسح السودان -التي لم تتغير بشكل كبير بعد ١٩٣٥- أنه كان للسليم مراعى موسم جفاف تمتد من جبل المقينيص حتى شمال كاكا (جونسون، ٢٠١٠ب، ص. ٦٧-٦٨). والمنطقة المتنازع عليها ليست واسعة. تتألف موضوعة النزاع التاريخي من شقين: وفقا لقراءات نظام تحديد الموقع الجغرافي (جي بي إس) الحالية فإن جبل المقينيص لا يقع في ذات الموقع المحدد بواسطة خرائط مسح السودان التي تعود للقرن العشرين؛ وبدلاً عن علامة واحدة فإن هنالك علامتين تسجيليتين مثبتتين على سطح الجبل، وهو مما يؤدي إلى الالتباس بالنسبة للموضع الذي يتعين الاحتكام إليه عند أخذ قراءة موقع الجبل (جونسون، ٢٠١٠ب، ص.٦٩).

والمنطقة الثانية المتنازع عليها على الحدود بين أعالي النيل وجنوب كردفان هي ميناء كاكا على نهر النيل. وهو ما صار هاماً بالنسبة للمجتمعات المحلية في جنوب كردفان عقب تطبيق قانون المناطق المغلقة في عام ١٩٢٠، والذى أدى إلى خلق صعوبات في استجلاب السلع والخدمات إلى الولاية. وقد أتاح ميناء كاكا إيصال الغذاء والسلع إلى جبال النوبة. وكانت كاكا أيضاً محاطة بمراعي هامة لماشية السليم. وتشير المدونات الرسمية للصحيفة الحكومية إلى أن كاكا قد تم دمجها في ما يعرف الآن بجنوب كردفان في عام ١٩٢٣. وإبان مناقشات مفوضية الحدود التقنية، جادل الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن هذا التغيير لا يمت بصلة لتحديد حدود ١٩٥٦ للمديريات الجنوبية، لأن بلدة كاكا نقلت مرة أخرى إلى أعالي النيل في عام ١٩٢٨، وذلك حين صارت جبال النوبة جزءا من كردفان.

خلال الحرب الأهلية الثانية، شهد ما يعرف الآن بولاية أعالي النيل التابعة لدولة جنوب السودان بعض من أسوأ أنواع القتال بين فصائل الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتراجع الكثير من الشلك الذين لم يشاركوا في القتال إلى الضفة الغربية لنهر النيل، إلى ما يعرف حاليا بمحافظتي فشودة ومانيو. وأي كان الأمر، عندما انقسم الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٩٩١، وقام ريك مشار ولام

أكول بتشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان – الموحد، دعم الكثير من الشلك لام أكول (وهو نفسه من الشلك)[١٩٦]. استمر هذا الدعم بعد انقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان – الموحد، حيث واصل لام أكول في قيادة فصيل يسمى الجيش الشعبي لتحرير السودان – الموحد[١٩٧]. وفي عام ١٩٩٧، وقع اتفاق فشودة الذي وفر لقواته دعم من الخرطوم، ومكنه من الانضمام إلى حكومة السودان كوزير للنقل[١٩٨]. تواصل العداء بين الدينكا والشلك بشكل متقطع طوال فترة الحرب الأهلية الثانية، واتخذ شكل اشتباكات عسكرية - حتى بعد أن عاد لام أكول وانضم إلى الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان في أكتوبر ٢٠٠٣ - ومنازعات على الأراضي على طول نهر النيل.

تكمن أحداث الحرب الأهلية الثانية وراء النزاعات المعاصرة بين الشلك والدينكا في أعالي النيل. فحين تراجع الشلك أثناء الحرب إلى الجانب الغربي من النهر، قام مستوطنون- معظمهم من الدينكا- باحتلال الأراضي على ضفة النيل. ويعتقد الشلك أن هذه الأرض قد انتزعت منهم ظلماً من قبل المستوطنين الدينكا الذين انتفعوا مما يزعم الشلك بأنها حكومة يهيمن عليها الدينكا.

الحدود ٢٠٠٥-٢٠١١

بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥، ازدادت العلاقة بين الشلك والدينكا في أعالي النيل تدهوراً بسبب سلسلة من النزاعات على مناطق. ويقول الكثير من الدينكا أن الحدود بين الجماعتين هي نهر النيل نفسه، في حين يقول الشلك أن لديهم تاريخ من الإقامة على طول الضفة الشرقية لنهر النيل، وهي منطقة تضم بلدات كدوك وناغدير وملكال. منذ عام ٢٠٠٥، عاد الكثير من الشلك من السودان - حيث فروا إبان الحرب - ليجدوا مستوطناتهم السابق محتلة. ويشعر الشلك أيضا بأنهم مهمشون داخل حكومة أعالي النيل، حيث يقولون أنها تعين الدينكا على الاستيلاء على الأراضي في حين تتجاهل أصوات الشلك[١٩٩]. وقد تم تكثيف هذا السخط عبر ما يرون أنه إهمال لقضايا المجتمع من قبل كبار سياسيي الشلك في جوبا. على سبيل المثال، هناك تصور عام في إقليم مانيو بأنه كان يتعين على اوياي دينق اجاك، الذي أصبح رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان وهو من الشلك، أن يفعل المزيد في سبتمبر ٢٠٠٩ عندما أحرقت ناغدير وأبونهيم، وأن باقان أموم، السياسي الأبرز من الشلك في جنوب السودان، يعتبر قريبا من السياسيين الدينكا داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان أكثر مما ينبغي.

تكررت الانقسامات التي ظهرت خلال الحرب الأهلية الثانية بقوة بعد توقيع اتفاق السلام الشامل. وذكر السكان الشلك أنه عندما دخل الجيش الشعبي لتحرير السودان إقليم مانيو للمرة الأولى، فإن جنود الدينكا والنوير – قادمين من خارج أعالي النيل – قاموا بطردهم وتعاملوا معهم باعتبارهم أعداء.

أثيرت شكوك الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان حول الشلك ودورهم خلال الحرب الأهلية الثانية في يونيو ٢٠٠٩ عندما انفصل لام أكول مرة أخرى عن الحركة الشعبية لتحرير السودان وأسس الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي وادعى بأنه سيكشف الفساد وعدم الكفاءة في الحركة الشعبية لتحرير السودان[٢٠٠]. تقول الحركة الشعبية لتحرير السودان أن لام مدعوم من حكومة السودان، ويدعم مجموعات الميليشيا في أعالي النيل[٢٠١]. يمكن جزئيا شرح العداء تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان للحركة الشعبية لتحرير السودان — التغيير الديمقراطي من خلال حقيقة أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تزال ناشئة كقوة سياسية وتجد صعوبة في الاعتراف بوجود قوى سياسية أخرى ممكنة في الساحة القومية (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١١ب). ومع ذلك، يوحي هذا العداء بمستوى التوتر بين الدينكا والشلك في أعالي النيل.

تحول هذا التوتر الى عنف في عام ٢٠٠٩. في ٩ يناير، فسدت احتفالات الذكرى السنوية لتوقيع اتفاق السلام الشامل بسبب نزاع بين الدينكا والشلك حول ملكية بلدة ملكال حيث قتل شخصان. وتفاقم الوضع بعد تأسيس لام للحركة الشعبية لتحرير السودان — التغيير الديمقراطي في يونيو. وفي ٤ سبتمبر، هاجم مقاتلون مجهولون مستوطنة للدينكا في بوني ثيانغ حيث تم حرق المنازل وقتل الزعيم الأعلى وعشرين قروياً. وألقت حكومة أعالي النيل باللوم على أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان — التغيير الديمقراطي. وعلى الفور حدثت عدد من الهجمات الانتقامية وتم إحراق عدة مستوطنات للشلك بما في ذلك قريتي ناغدير وأبونهيم. وفر الكثير من السكان الشلك إلى الضفة الغربية من النهر – تماما كما كانوا يفعلون خلال الحرب الأهلية الثانية.

ازدادت هذه التوترات في ولاية أعالي النيل في الفترة التي سبقت الانتخابات القومية في ٢٠١٠. تم انتخاب أربعة مرشحين من الحركة الشعبية لتحرير السودان — التغيير الديمقراطي في المجلس التشريعي لجنوب السودان كممثلين لمناطق الشلك في أعالي النيل، لكن الجيش الشعبي لتحرير السودان رفض قبول النتائج وألقى القبض على المرشحين الأربعة[٢٠٢]. اعتبر بعض الشلك هذا الأمر تأكيدا لتهميشهم في ظل الحركة الشعبية لتحرير السودان وسعوا للانتقام[٢٠٣]. وفي ٢٥ يونيو، تعرضت بارجة قرب كودو عاصمة إقليم فشودة للهجوم. كانت البارجة تقل ضباطا في جهاز الشرطة في جنوب السودان وأموالاً تابعة لصندوق تنمية الدوائر الانتخابية. من الناحية النظرية، يعتبر الصندوق أحد موارد التنمية المحلية، ويدفع له من عائدات النفط، ولكن الشلك يصفونه عادة بأنه وسيلة غير شرعية لتوزيع الموارد. وقد قتل ثلاثة ضباط خلال الهجوم.

ألقى الجيش الشعبي لتحرير السودان باللائمة على لام أكول والحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي، وتحديدا على روبرت قوانق، وهو ضابط سجون سابق في أعالي النيل أعلن معارضته للجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى قبل إجراء انتخابات ٢٠١٠. أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان نشر فرقة المشاة السابعة الخاصة به في إقليم فشودة من أجل «تطهير منطقة ميليشيا لام أكول» (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٠). ويقول مراقبو حقوق إنسان أن حملة الجيش الشعبي لتحرير السودان الرامية لاجتثاث ميليشا قوانق لم تميز بين أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي والشلك بشكل عام، وأنه خلال الحملة قام جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بالاغتصاب والنهب والإعدام (المصدر نفسه). وبحلول أغسطس ٢٠١٠، وقع قوانق اتفاقية سلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبذلك حصل على ترقية إلى رتبة لواء.

بالرغم من المكسب الشخصي الذى حققه قوانق من خلال العنف بعد الانتخابات، يتعين تمييز نشاط الميليشيا الذي حصل في ٢٠١١ و٢٠١٢ في أعالي والتي لا تعبر بشكل كبير عن استياء المجتمع، عن نشاط الميليشيا خلال نفس الفترة في ولاية الوحدة [٢٠٤]. تنبع الانتفاضات في مناطق الشلك في أعالي النيل من المظالم العميقة المتعلقة بالأراضي والغضب بسبب التهميش السياسي. يغذي هذان الجانبان من الاستياء بعضها البعض: إذ يعتقد أن الإدارة في فترة ما بعد الحرب والتي يهيمن عليها الدينكا تعمل على ترسيخ استيلاء الدينكا على الأراضي الذى تم في زمن الحرب.

قبل الانتخابات مباشرة، بدأت ثلاث انتفاضات في مناطق الشلك في أعالي النيل. وبالإضافة إلى كفاح قوانق الذي لم يدم طويلا، دشن ايوك اوقاد واولونى حملات ضد الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي بدلا من أن تتلاشى، تكثفت في عام ٢٠١١.

في الفترة ٦–٧ مارس ٢٠١١، شن اولونج الضابط السابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً على مقر الكتيبة السابعة في اواشي في إقليم بانيكانق؛ حيث قتل ٥٠ شخصا في القتال. وبعد أن تم صدها من قاعدة الجيش، تجمعت قوات اولونى مرة أخرى وهاجمت ملكال في ١٢ مارس (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١١أ). استغرق الأمر من الجيش الشعبي لتحرير السودان ست ساعات لتطهير المدينة. وذكرت هيومن رايتس ووتش أنه أثناء القيام بذلك قام الجيش الشعبي لتحرير السودان باحتجاز ومضايقة العديد من المدنيين الشلك في ملكال [٢٠٥]. أسفرت هذه الاشتباكات عن ٣٠ حالة وفاة من العسكر. ولا تتوفر إحصاءات عن الضحايا من المدنيين.

في الفترة ١٩-٢٠ أغسطس ٢٠١١، اندلع القتال مرة أخرى في أعالي النيل، وهذه المرة في كاكا، إحدى المنطقتين المتنازع عليهما. ويبدو أن عدة جماعات متمردة قد عملت معا، بما في ذلك التابعين لجورج أتور[٢٠٦] وغوردون كونغ[٢٠٧] واولينى واوقاد. واحتفظت قوة المتمردين المكونة من حوالي ٥٠٠٠ فرد بالمدينة لفترة وجيزة ولكنها طردت من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي قال انه قتل ٦٠ متمردا (Sudan Triune, 2010).

أدى عداء الجيش الشعبي لتحرير السودان لمجتمعات الشلك على الضفة الغربية لنهر النيل في كثير من الأحيان إلى الافتراض بأن كل الشلك أعضاء ميليشيات. وعلى ذات النحو، في ظل وضع تمثل فيه التحالفات عبر الحدود أداة حاسمة للتنظيم العسكري والسياسي، فإن العلاقات بين مجتمعات الرعاة الشماليين والشلك أثارت شكوك الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى سبيل المثال، تم التعاطي مع حقيقة أن إقليم مانيو ظل بالغالب يتمتع بأسعار أدنى للسلع الأساسية قياساً بملكال (٢٠١٠-٢٠١٢) كدليل على تعاون الشلك مع الميليشيات الشمالية، بدلاً من كونه نتيجة طبيعية لوجود التجار الشماليين.

منذ عام ٢٠٠٥، ظل الشلك في محافظة مانيو يواجهون أيضاً الضغوط الخارجية على الموارد. ففي مارس ٢٠٠٦، بدأت شركة النفط بترودار لعمليات البترول في إنشاء خطوط سيزمية، وفى أثناء تلك العملية كانت تقوم بتدمير المنازل وأشجار الأكاسيا التى تعتبر مصدراً للصمغ العربي (مورو، ٢٠٠٩). وبالرغم من التوترات بين الدينكا والشلك، والضغط على الموارد الناجم عن التوسع في نشاط شركة النفط على الضفة الغربية لنهر النيل، كانت العلاقات بين الشلك والسليم ودية بشكل معقول في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١. ويعزى هذا جزئيا إلى قلة سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان في هذه المناطق، وغياب السياسات الضريبية والمضايقات الثقيلتان التي عادة ما تظهر مع ظهور الجيش الشعبي لتحرير السودان.

خلال هذه الفترة، كان السليم يتجمعون بشكل نمطى حول أويت الى الجنوب مباشرة من كويك، ثم يدخلون إقليم مانيو، حيث هاجروا جنوبا حتى لاغوا وحمزة[٢٠٨]. وفي هذه المواقع الأكثر عمقا في الجنوب، يستأجر السليم أراضي زراعية من الشلك. ويتم تقاسم الدخل من بيع المحاصيل بين المزارعين من السليم وأصحاب الأرض من الشلك. وعلى الرغم من أن هذا النظام عمل بشكل جيد حتى استقلال جنوب السودان، إلا أنه أصبح من الصعب على نحو متزايد المحافظة عليه نظراً لوضع التهميش الذي يعاني منه السليم في جنوب السودان وإدراك الشلك المتزايد لقيمة الأرض واستبعادهم المستمر عن الأراضي الصالحة للزراعة على طول نهر النيل.

وهنالك أيضا مخاوف متزايدة لدى الشلك تجاه استقرار السليم في كاكا والمقرنص حيث تفاقمت هذه المخاوف في السنوات الأخيرة من خلال محاولات السليم لتحويل حقوقهم الثانوية إلى مزاعم بالملكية الحصرية. وتوجد أيضا مشكلات في كاكا بخصوص حصاد الصمغ العربي[٢٠٩]. بدأت التوترات بين السليم والشلك على الصمغ العربي خلال الحرب الأهلية الثانية وتصاعدت بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. ويعتبر النزاع حول السيطرة على هذه السلعة الثمينة شرسا جدا، حيث غير الشلك المسمى العربي من الصمغ العربي إلى صمغ أراضي الجنوب، أو «الصمغ من أراضي الجنوب» (مورو، ٢٠٠٨، ص.٣٠٩-٣١٠). إذا واصل الشلك فقدان الأراضي لصالح مجموعات الدينكا على طول النهر وازداد تهميش السليم في جنوب السودان، كما يبدو مرجحا، فمن المحتمل أن يزداد التوتر بين سليم والشلك.

فرض حدود دولية

تشكل الحدود بين أعالي النيل وجنوب كردفان تحديا كبيراً له تأثيره في أعلى وأسفل الحدود بدرجات متفاوتة وسيؤثر بشكل ملحوظ على مناطق الشلك في أعالي النيل. خلال موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢، كما هو موضح أدناه، مكث السليم لفترة أطول من السابق، وأعلن البعض عن نيتهم في قضاء السنة في وادكونا في محافظة مانيو. ووفقا لاتفاقية ٢٧ سبتمبر المتعلقة بالمواطنة، «يتمتع مواطنو أي من الدولتين في الدولة الأخرى بالحريات التالية: (أ) حرية الإقامة؛ (ب) حرية التنقل؛ (ج) حرية ممارسة النشاط الاقتصادي؛ (د) حرية التملك والتصرف في الممتلكات».

لم يتم اختبار هذه الحقوق بعد، ومجمل بنود اتفاقيات ٢٧ سبتمبر في أديس أبابا لم يتم تنفيذها تقريباً. والاتفاق على مغادرة جنوب السودان بحلول سقف زمنى معين، يعد تقريباً جزءاً من كل اتفاقيات الرعي على امتداد الحدود بين السودان وجنوب السودان خلال موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢. في كل الولايات الحدودية التي تمت زيارتها من قبل المؤلف، كان هنالك توترا ناجماً عن بقاء الرعاة الشماليين لفترة أطول مما كان متفق عليه. وهذه التوترات مدفوعة بالضغط على الموارد، والمخاوف القائمة منذ فترة طويلة نتيجة لتغول السودانيين على حقوق وأراضي مجتمعات جنوب السودان الحدودية خلال الحربين الأهليتين. تسلط الضمانات الواردة في اتفاق ٢٧ سبتمبر المتعلق بالمواطنة الضوء على التوترات: تأتى واحدة من المعضلات المركزية في هذا المجال من التوتر بين الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوقا غير محدود في الإقامة والملكية من ناحية، ومن ناحية أخرى المفاوضات الحساسة حول حقوق الرعي المحدودة التي ظل الرعاة الشماليين يجرونها على نحو تقليدي قبل دخولهم لجنوب السودان.

بالرغم من اتفاقية ٢٧ سبتمبر المتعلقة بالمواطنة، إلا أنه من غير المرجح أن ترحب المجتمعات المضيفة في جنوب السودان بجماعات مثل السليم إذا حاولوا الإقامة بصورة دائمة، وذلك نسبة للكثافة السكانية

المتزايدة التي من شأنها أن تغير بشكل غير مستقر الأنماط المتوازنة لاستخدام الموارد، والتي تتعرض سلفاً لتهديد ناجم من استكشاف النفط والمشاريع الزراعية.

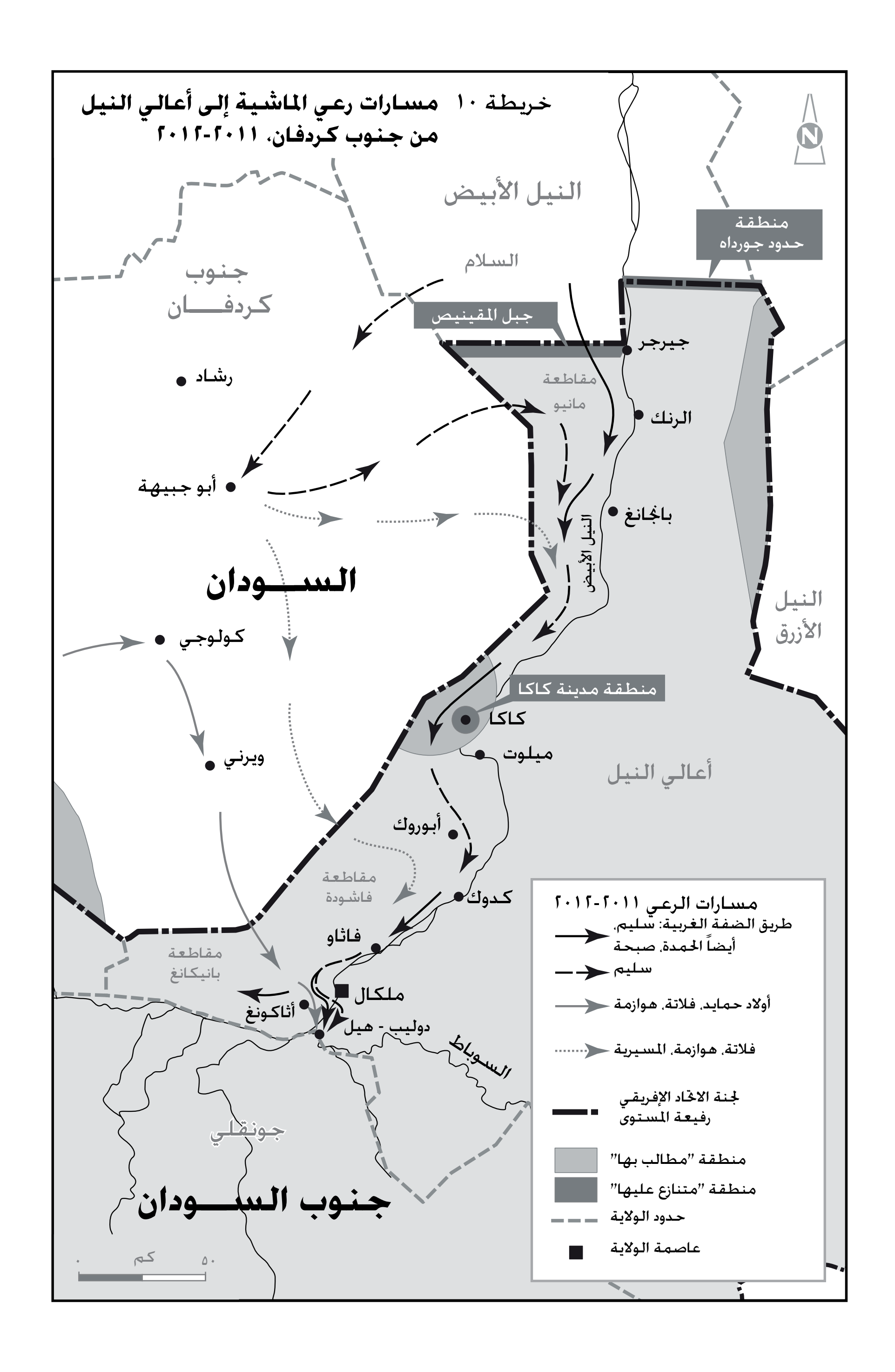
بتعميم أكثر، تواصلت الهجرة الشمالية إلى أعالي النيل بشكل ناجح نسبيا منذ عام ٢٠٠٥. ويعود ذلك جزئيا بسبب الاستمرارية في فترة الحرب الأهلية الثانية. وعلى خلاف باريانق، أحد معاقل الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي حدت من اتصالها مع الجماعات الرعوية الشمالية خلال الحرب إلى أقصى درجة، لم يكن هنالك وجود تقريبا للجيش الشعبي لتحرير السودان على الضفة الغربية لنهر النيل في ولاية أعالي النيل، وتمت السيطرة عليها بشكل فعال من قبل القوات المسلحة السودانية. وكان للشلك في هذه المنطقة علاقات متواصلة مع الرعاة مثل السليم. وقد سمح هذا الأمر باستمرارية ممارسة وعلاقات مستحيلة الحدوث في أي مكان آخر على الحدود.

خلافاً لما حدث في شمال بحر الغزال وولاية الوحدة، حيث كانت هنالك أحيانا علاقات إيجابية عبر الحدود من خلال وساطة الجيش الشعبي لتحرير السودان، لم يكن الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل المفاوض الرئيسي في اتفاقيات الرعي[٢١٠]. وظل الحال على هذا المنوال بعد العام ٢٠٠٥. ولهذا السبب- من ضمن أسباب أخرى- ليس هناك سوى القليل من التوتر بين الدولتين على طول هذا الجزء من الحدود قياساً بالأوضاع حول كير آدم أو جاو، فلم يقم الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية بتكثيف قواتهما كما فعلوا في أماكن أخرى. ويعود الوجود المتدني للجيش الشعبي لتحرير السودان لانعدام توافقه مع الشلك الذين يعتبرون جيشاً يهيمن عليه الدينكا.

بطريقة مبسطة، كان لفرض حدود دولية على الضفة الغربية لنهر النيل في ولاية أعالي النيل قدر متدنى من العواقب على هجرة الرعاة الشماليين وعلى العلاقات بين السليم والشلك، وذلك لأن الحدود الدولية لم تقم بعد. ومن غير المرجح أن تستمر أنماط الهجرة الحالية واستيطان السليم في جنوب السودان مستقبلاً في حال كان هناك تواجد قوي للجيش الشعبي لتحرير السودان في محافظة مانيو وفشودة، وذلك نظراً للعداء الذي ظل الجيش الشعبي لتحرير السودان يظهره تجاه السليم (انظر أدناه) والشلك.

الأنشطة السياسية الحالية

خلال موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢، اشتكى رعاة السليم من مضايقات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان، وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبلهم في دولة جنوب السودان المستقلة. ومع ذلك، كان موسم الرعي ناجحا نسبيا بالنسبة للسليم (انظر خريطة ١٠). ولا ينطبق هذا الأمر بالنسبة لعلاقاتهم مع حكومة السودان. ومخاوف الجانب السوداني الناجمة من وجود اتصال مع



خريطة ١٠ مسارات رعي الماشية إلى أعالي النيل من جنوب كردفان، ٢٠١١-٢٠١٢
النيل الأبيض
منطقة حدود جورداه
السلام
جنوب كردفان
جبل المقينيص
جيرجر
رشاد
مقاطعة مانيو
الرنك
أبو جبيهة
باجانغ
النيل الأبيض
السودان
النيل الأزرق
كولوجي
منطقة مدينة كاكا
كاكا
ميلوت
ويرني
أعالي النيل
أبوروك
مقاطعة فاشودة
كدوك
فاثاو
مقاطعة بانيكانغ
ملكال
أثاكونغ
دوليب - هيل
السوباط
جونقلي
جنوب السودان
٠ كم ٥٠
مسارات الرعي ٢٠١١-٢٠١٢
طريق الضفة الغربية: سليم، أيضاً الحمدة، صبحة
سليم
أولاد حمايد، فلاتة، هوازمة
فلاتة، هوازمة، المسيرية
لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى
منطقة "مطالب بها"
منطقة "متنازع عليها"
حدود الولاية
عاصمة الولاية

جماعات في جنوب السودان- على الرغم من حقيقة أن السليم يحظون بمناصب هامة في حكومة ولاية النيل الأبيض – أدت إلى تخلف الكثير من السليم عن السفر إلى جنوب السودان. والكثير من أولئك الذين أقدموا على السفر لم يتجاوزا كويك عند عودتهم شمالاً. ويعزى ذلك جزئيا إلى المخاوف من انتقام القوات المسلحة السودانية وحزب المؤتمر الوطني، وجزئيا لأن سليم قلقة بشأن وضع أراضيهم الزراعية في جنوب السودان. إذ يشعر الذين حاولوا من السليم البقاء في جنوب السودان بالقلق لأنه إذا تغير الوضع على الحدود، فإنهم سينفصلون عن أراضيهم الزراعية في جنوب السودان. بعد موسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢، بقي الكثير من سليم في محافظة مانيو لحماية مطالباتهم بالأرض التي يزرعونها على الضفة الغربية لنهر النيل. وبقيت أيضا قطعان سليم في الجنوب. بينما ظل الوجود المستمر للسليم هادئا نسبيا حتى الآن، إلا أنه من المحتمل أن يتسبب بمشكلات على المدى الطويل. وإذا تم تهجير الشلك من المزيد من الأراضي على ضفاف نهر النيل فسوف يكون هنالك ضغط متزايد على موارد الأراضي إلى الغرب منالسليم علىراً للحماية الضعيفة للغاية المقدمة إلى السليم بموجب القانون الحالي في جنوب السودان، فإن ذلك من شأنه أن يترك سيطرة السليم على مواردها محفوفة بالمخاطر.

يتمثل أحد أسباب النجاح الكبير لموسم الرعي ٢٠١١-٢٠١٢ في أعالي النيل، مقارنة بولاية الوحدة، في اعتماد سلطات الولاية نهج عدم التدخل. وكان هنالك اجتماع أولي بين العديد من الجماعات الرعوية الشمالية وسلطات الولاية في ملكال في سبتمبر ٢٠١١، على الرغم من عدم وجود إعلان مطروح للعامة عن سياسة الرعي على المستوى الولائى حتى وقت انعقاد مؤتمر هجرة الولاية في فبراير ٢٠١٢، وهو ما اقتصر على إعلان مجموعة من المبادئ العامة. وتم تنظيم موسم الهجرة على مستوى المحافظة والمحلية. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا الترتيب كان ناجحاً على الضفة الغربية لنهر النيل بسبب العلاقات الجيدة نسبياً بين الجماعات؛ بينما في مناطق أخرى من المنطقة الحدودية، حيث تدهورت العلاقات بين المجتمعات المضيفة والجماعات الرعوية الشمالية في أعقاب الحرب الأهلية الثانية، سيكون مثل هذا الترتيب كارثياً.

تعني المرونة المحلية لاتفاق أعالي النيل أن الرعاة الشماليين رتبوا المعدلات الضريبية مع سلطات الإقليم وبايام، ومع الزعماء المحليين. وبذا يكون هنا في أعالي النيل- خلافا لولاية الوحدة حيث هنالك من الناحية النظرية على الأقل معدلات ضريبية لها معيار موحد - تباين كبير من محافظة إلى أخرى حول المقدار الذي يتم فرضه على الرعاة وحول تحديد الهيئات التي يتعين عليها جمع هذه الضرائب. خلال الحرب الأهلية الثانية، أخضع جمع الضرائب لمعيار موحد إلى حد بعيد من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان في المناطق الخاضعة لسيطرته، والذى كان يقوم بتحديد المعدلات وجمع الضرائب. خلال موسم

الرعي ٢٠١١-٢٠١٢ في أعالي النيل، التباينات في معدلات الضرائب والتحصيل نجمت عن استمرار لممارسات تعود إلى زمن الحرب. وبعض مناطق أعالي النيل ذات التباينات الأكبر في معدلات الضرائب كانت تقع خارج سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان إبان فترة الحرب، وكانت حقوق الرعي بالمقابل أقل رسمية. على سبيل المثال، في مقاطعة لونقتشك، تم السماح لكل فرد من المحلية بجمع «رسوم دخول»، بينما توجد في محافظة المابان رسمياً على الأقل ضريبة رسمية تدفع للمحافظة (CI, 2012c, 2012d). في لونقتشك، يعزى هذا التباين إلى حد كبير إلى غياب القدرات الإدارية على مستوى المحافظة التي تمكن من فرض الضرائب، مما أدى إلى الاعتماد على وسائل تتسم بصبغة أقل رسمية. ويؤدي الالتباس حول الجهة التي يتعين عليها أن تقوم بتحصيل الضرائب ومقدار ما يتعين أن يقوموا بفرضه إلى مزاعم متكررة تطلقها الجماعات الرعوية الشمالية عن تعرضها لمطالبات مفرطة وعن وجود تباين كبير في السياسات والمعدلات. تعمل أيضا هذه التباينات على طمس الخطوط الفاصلة بين الأرقام الإدارية المختلفة على المستوى المحلي.

كما هو الحال في أماكن أخرى على طول الحدود، تتمثل الصعوبة الأكبر بالنسبة للرعاة الشماليين في التفاوض حول ٣٠ سنة من الشك والارتياب. إذ تعتبر حالة الشيخ آل بير مثالا ناصعاً[٢١١]. ففي أبريل ٢٠١٢، كان هناك ثلاثة من تجار السليم ينقلون وقوداً في شاحنة في محافظة مانيو. وبعد مشادة كلامية في موستكبال مع رجل محلي ينتمى شقيقه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، تم اعتقال التجار للاشتباه في قيامهم بالتجسس ونقل الوقود بشكل غير قانوني. بالرغم أن الإخوة كانوا ينقلون الوقود بشكل غير قانوني إلا أنه يتعين الإشارة إلى أن جميع أنواع التجارة كانت من الناحية التقنية غير شرعية نظراً للحصار الذي تفرضه حكومة السودان. ويعني هذا الحظر أن التجار الذين يعبرون الحدود يعيشون في حالة دائمة من عدم الاستقرار، ويكونون عرضة للاعتقال على أي من جانبي الحدود كلما كان ذلك مفيدا كذريعة للجهة التي تقوم بالاعتقال. وتم نقل الإخوة إلى سجن وادكونا في إقليم مانيو. ذهب الشيخ آل بير، الذي كان متواجدا في الجنوب للتفاوض حول حقوق الرعي، للتحقق. واكتشف أنهم نقلوا إلى محافظة بانيكانق. وعندما ذهب إلى هناك في ١٣ أبريل ٢٠١٢، تم اعتقال الشيخ نفسه. وبحلول أكتوبر ٢٠١٣، كان الشيخ لا يزال قابعاً في السجن إلى جانب التجار، بينما تستخدم شاحنتهم من قبل الجيش على طريق ملكال – تونقا. وقد أدت مثل هذه الحوادث إلى التقليل من ثقة السليم في قدرة حكومة جمهورية جنوب السودان على حماية حقوقهم في دولة جنوب السودان الجديدة.

أثرت الاشتباكات في محافظة مانيو (انظر أدناه) على الإنتاج الزراعي على الضفة الغربية لنهر النيل، وصاحب ذلك أخذ العديد من المزارعين لمعداتهم من الحقول بسبب انعدام الأمن، بما في ذلك سرقة بعض المعدات[٢١٢]. وذكر المزارعون في محافظة مانج، في سبتمبر ٢٠١٢، أنه يصعب عليهم إيجاد عمال

للعمل في مزارعهم. ونجم عن هذه الندرة أيضا مشكلات في النيل الأبيض وجنوب كردفان؛ وبخصوص هذان الأخيران، تحدث كمال عثمان بلة، وزير الزراعة السوداني، مؤخرا عن ارتفاع الأجور التي نتجت عن شح الأيدي العاملة (راديو تمازوج، ٢٠١٢و).

ومع ذلك، استطاعت محافظة مانيو إلى حد كبير تجنب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية نتيجة لاستمرار وجود تجار السليم. خلافاً لما حدث في إقليم فشودة، فالغالبية العظمى من الناس في مانيو من المسلمين، وهنالك أيضا المزيد من التزاوج مع الرعاة والتجار الشماليين، وهو ما يضمن علاقات أكثر ديمومة. بينما يتمثل الجانب السلبي في أن الشلك يقولون بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان يشك في كونهم متحالفون مع القوات المسلحة السودانية. ومع ذلك، فقد سمحت هذه الصلات الوثيقة التي تتمتع بها محافظة مانيو بتجنب المعاناة الشديدة عند وقوع الهجوم على بلدة كاكا، الواردة بالتفصيل أدناه.

المجموعات المسلحة

منذ عودة جوانق إلى الجيش الشعبي، ظلت الجماعتين المتمردتين الرئيسيتين على الضفة الغربية للنيل تعملان تحت إمرة أوقوت وأولوني. وفى العام ٢٠١٣، كانت جماعة أوقوت أكثر هدوء بكثير من الجماعة الأخرى. ومن الواضح أنها تتألف من قوات الوحدات المشتركة المدمجة التي كانت متمركزة فيما مضى في أعالي النيل، على أن عدد أفرادها غير معروف. في ١٠ يونيو ٢٠١٢، استسلم أربعة من أعضاء المجموعة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان — اثنين من النوير وواحد من الشلك وواحد من الدينكا. وهو ما يدل على أن جماعة أوقت ليست قوة أحادية العرق تتألف من الشلك بشكل حصري.

وكانت جماعة أولوني أكثر نشاطا بكثير في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وبعد انشقاق بيتر كول شول أوان في فبراير ٢٠١٢، والذي تم تعيينه قائدا حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي بعد وفاة أتور، استلم أولوني قيادة ما تبقى من قوات جيش جنوب السودان الديمقراطي[٢١٣]. ووردت أنباء غير مؤكدة عن هجمات لجيش جنوب السودان الديمقراطي بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٢ حول كونقار وتنقور اللتان كانتا معقلين سابقين للميليشيات المدعومة من القوات المسلحة السودانية خلال الحرب الأهلية الثانية.

هاجم أولوني محلية أوقوت في ٢٥ أبريل ٢٠١٢ مما أدى إلى فرار الناس مؤقتا إلى بلدة ملكال وإلى ليلو. وشن هجوما آخر في ١٩ يونيو، وهذه المرة على مدينة كاكا. وقال محافظ محافظة مانيو أن هذا الهجوم كان نتيجة لتعاون القوات المسلحة السودانية مع مجموعة أولوني، وهو ادعاء نفته القوات المسلحة السودانية[٢١٤]. وأشارت تقارير شهود العيان أنه لم يكن هنالك وجودا للقوات المسلحة السودانية. وبدلا من ذلك، قال شهود عيان ان قوات أولوني تخفت على هيئة تجار وقادوا ١٤ مركبة إلى السوق. ويبين هذا مرة أخرى الوضع الصعب للتجار الشماليين؛ حيث من المرجح أن يغذي هذا الحدث انعدام الثقة فيهم في

المستقبل. وصد الجيش الشعبي لتحرير السودان الهجوم مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الميليشيات وقبضوا على ستة، إضافة إلى عربة محملة. وقتل أيضا تسعة مدنيين.

وعلى الرغم من أن القوات المسلحة السودانية لم تشارك في الهجوم على بلدة كاكا، إلا أنها قدمت الدعم لجماعة أولوني. كانت قواعد قواته تتواجد في غرب كاكا، بالقرب من مبروكة، وكذلك في الحمرا وفي كويك: تمسكوا بالمنطقة الحدودية بين جنوب كردفان وأعالي النيل، وتحديدا المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. ووفقا لمهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فقد وفرت القوات المسلحة السودانية غطاء المدفعية في الهجوم على كويك في مارس ٢٠١٢. وقال الكثير من أعضاء الميليشيات الذين تم القبض عليهم، أو الذين استسلموا خلال الهجوم على كاكا، أنه تم تجنيدهم قسراً في الخرطوم – وهى استراتيجية تم استخدامها من قبل حزب المؤتمر الوطني خلال الحرب الأهلية الثانية. ومن غير المعروف مدى نشاط القوات المسلحة السودانية في إعادة إمداد قوات أولوني. ويبدو من المرجح أن هذه القوات أحتفظ بها احتياطيا، وسيتم دعمها ونشرها كأداة، إما لأداء وظيفة في الحرب الدائرة في جنوب كردفان، أو لإحداث فوضى داخل جنوب السودان كجزء من محاولة انتزاع المزيد من التنازلات على طاولة المفاوضات.

بعد عرض الرئيس سلفا كير للعفو في ٢٤ أبريل ٢٠١٣، بدأ أولوني التفاوض على شروط إعادة الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان وبلغت ذروتها عند وصوله إلى إقليم فشودة في ٩ يونيو مع قوة زعم أنها تألفت من ٣١١٩ جندي. وقال أنه بدأ في الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان وزعم أن ميليشياته تلقت الدعم من القوات المسلحة السودانية.

وكانت القوات التي صدت ميليشيا أولوني جزءا من الكتيبة السابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، التي تعمل في إقليم مانيو. وتتألف بشكل أساسي من قوات قديت وهو قائد سابق لقوات دفاع جنوب السودان من النوير بول. وهم ليسوا من الشلك في المقام الأول، وهنالك قدر كبير من التوتر بين هذه القوة والسكان المحليين، ولقد ذكر هؤلاء الأخيرين أنهم تعرضوا للمضايقات. ومن المرجح أن يجعل تواصل نشاط الميليشيات هذه المضايقات أكثر حدة.

مواقف أصحاب المصلحة

الحركة الشعبية لتحرير السودان

أكبر مشكلة تواجه الحركة الشعبية لتحرير السودان في أعالي النيل هي مشكلة داخلية. إذ تكافح لدمج الشلك في الجسد السياسي لجنوب السودان، ولكن النزاعات الجارية بخصوص الأراضي على طول نهر النيل فاقمت الأمور. وقد تعاظمت غربة مجتمع الشلك من خلال التمييز المتكرر من جانب الجيش

الشعبي لتحرير السودان الذي لا ينتمي أغلب أعضائه إلى فشودة ومانيو، وينزعون لاعتبار جميع الشلك أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي أو رجال ميليشيا شماليين.

وكثيرا ما اتهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان لام أكول بامتلاك ميليشيات الخاصة بالرغم من عدم تقديم أدلة تدعم هذه المزاعم (Sudan Triune, 2012K). ومع ذلك، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان في أعالي النيل لا تواجه مجرد توترا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي: إذ يلزمها أيضاً أن تتعامل مع التوترات الداخلية. على سبيل المثال، في سبتمبر ٢٠١٢، حاول حاكم ولاية أعالي النيل، سايمون كون فوج، تأسيس مجلس بلدية للمدينة واستحداث منصب عمدة لمدينة ملكال. ونظر الشلك إلى هذا الأمر باعتباره محاولة أخرى لتعزيز السيطرة الخارجية للدولة على مدينة يزعمون أنها ملكهم. وقد قام باقان أموم- وهو أعلى المنتمين للشلك مرتبة في الحركة الشعبية لتحرير السودان - بانتقاد مساعي الوالي علناً.

يتطلب حل هذه القضايا أيضا معالجة الادعاءات المتفجرة حول الأرض والفصل قانونيا وسياسيا في التاريخ المعقد للاستيطان على طول نهر النيل إبان الحرب الأهلية الثانية وفى الفترة ما بعد عام ٢٠٠٥. ويتضمن جزء من هذه العملية اتخاذ قرار بشأن وضع المجموعات الشمالية التي استقرت في جنوب السودان وفي مناطق حول مدينة كاكا.

السليم

يتعرض السليم للتهديد بشكل متزايد على كلا جانبي الحدود. ففي النيل الأبيض، تقوم حكومة السودان بالضغط عليهم حتى لا يعقدوا أي اتفاقيات أخرى مع جنوب السودان. ودفع هذا الأمر بعض السليم لاختيار البقاء في النيل الأبيض وزيادة الضغط على أراضي الرعي التي أصبحت بالفعل شحيحة بسبب المشاريع الزراعية. وقرر البعض من سليم، بالتناوب، البقاء في جنوب السودان لحماية أراضيهم. ويخشون من أن فرض حدود دولية سيمنع الزراعة والرعي في جنوب السودان. منذ الانفصال ظل أفراد سليم يجدون أنفسهم مقسمين بشكل فاعل من خلال الحدود.

يعتبر الوضع في جنوب السودان بالكاد أفضل. فبينما يتم دفع الشلك إلى الجانب الشرقي من نهر النيل، سيكون هنالك ضغط متزايد على الأراضي المتبقية في مانيو وفشودة مما يولد المزيد من الضغط على مواقع سليم الحالية. يؤدي هذا، بالإضافة إلى عدم اليقين بشأن الوضع القانوني لأراضي سليم، إلى مستقبل غامض. ولأن مقاتلي الميليشيات يستخدمون نفس المسارات المؤدية إلى جنوب السودان، وحيث

يقومون أحيانا بتمويه أنفسهم على هيئة تجار شماليين، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تثق في السليم، وقد ظلت هذه الشكوك تدعم خلال ٢٠ عاما من الحرب الأهلية.

الشلك

في أعقاب العنف ما بعد الانتخابات والنشاط المتواصل للميلشيات في أعالي النيل، تعززت شكوك الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاء الشلك. بالرغم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يعتقد أن الشلك يدعمون لام أكول، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الحال كذلك، حيث يعتقد الكثيرون بأنه بعيد عن شؤونهم تماما مثل باقان أموم.

لكن باقان أموم ليس مبعدا عن السياسة في أعالي النيل كما يدعي منتقديه. فهو ينحدر من عائلة ذات تاريخ طويل من النفوذ السياسي ويقوم بشكل منتظم باستشارة الريث: ملك الشلك الذي لا يزال يحظى بدور هام في مجتمع الشلك. وتدخل مؤخرا في نزاع حول تأسيس مجلس مدينة ملكال الذي ينظر له باعتباره محاولة للتقليل من نفوذ الشلك. في الوقت ذاته، يحصل لام أكول على بعض الدعم من الشلك كما يظهر في انتصارات الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي في انتخابات أبريل ٢٠١٠.

التحديات الأكثر أهمية التي تواجه الشلك نعتبر هيكلية، وتشتمل على التهميش السياسي والإبعاد عن الأرض التي يشعرون بملكيتها على الضفة الشرقية لنهر النيل. وكما يتضح من الاشتباكات التي حدثت خلال السنة الماضية، وبدون علاقات أفضل بين الشلك والكتيبة السابعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان وإدارة سياسية أكثر شمولا على مستوى الولاية، فإن العنف في أعالي النيل يمكن أن يتفجر مرة أخرى.

آفاق مستقبلية

تشتمل الحدود بين السودان وجنوب السودان سلسلة من التحديات المختلفة. تم في بعض المواقع دمج الحدود على نحو فعال في دولة الحزب الواحد من خلال نشاط الجيش الشعبي لتحرير السودان إبان الحرب الأهلية الثانية، ولكن في مواقع أخرى، كما هو الحال على طول الحدود بين أعالي النيل وجنوب كردفان، ظلت الأنشطة الحياتية للمجتمعات الحدودية تتجه بصورة إلى الخرطوم. والآن وبعد استقلال جنوب السودان، فإن التحدي لهذه المجتمعات يتمثل في الوصول إلى سبل ضمان التواصل مع الماضي، في مواجهة ما يعرف كثيرا بأنه إدارة جنوب سودانية عدائية. بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان،

يتمثل التحدي في دمج الضفة الغربية لنهر النيل بنجاح في الولاية. وللقيام بذلك، يتعين عليها معالجة النزاعات الحادة بشكل متزايد على الأراضي بين الدينكا والشلك.

لا يعتبر جبل المقينيص ومدينة كاكا مركزيتان للنزاعات الحدودية بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان مثل المواقع في بحر الغزال الشمالي والوحدة. ومع ذلك، تبقى ان منطقتان متنازع عليهما، يتعلق مصير الشلك والسليم بهما. وإذا بقيت المفاوضات متعثرة وعادت الدولتان إلى الحرب، فإن الميليشيات في جنوب كردفان، والتي تتشكل جزئيا من مجتمعات الشلك في أعالي النيل، بمظاليمهم المشروعة ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان، سيكون لهم تأثير فعال مرة أخرى بكل تأكيد.

٦. حدود ولاية أعالي النيل والنيل الأبيض

النتائج الشاملة

- بشكل تقليدي تمتعت المجتمعات في مقاطعة الرنك في أعالي النيل، التي تقع ولاية النيل الأبيض إلى الشمال منها مباشرة، بعلاقات جيدة مع السليم والتجار الشماليين الذين يأتون لرعي قطعانهم أو لممارسة الأعمال التجارية. ويعزى هذا جزئيا إلى الروابط القوية تاريخيا بين المجتمعين. في الرنك، وعلى خلاف أي مكان آخر على طول الحدود، استخدمت الحكومتان التحرش العسكري وإغلاق الحدود لمنع تطور علاقات منسجمة بين الجانبين.
- أثرت العسكرة المتزايدة على الإنتاج الزراعي في إحدى المناطق الحدودية الأكثر خصوبة. وترك المزارعون حقولهم واحتلت القوات المسلحة السودانية المزارع وأدى النزاع على المشاريع الزراعية واسعة النطاق إلى انعدام الأمن وتعطيل الزراعة.
- بسبب ضغوط حكومة السودان، لم يحضر - أي من المهاجرين الشماليين الموسميين الذين يأتون تقليديا إلى الرنك -اجتماعات الهجرة خلال موسم الهجرة ٢٠١١-٢٠١٢.

مقدمة

تحتوي المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان على بعض أخصب الأراضي في الدولتين. في سبعينيات القرن الماضي، وكجزء من استراتيجية النميري للتنمية القومية التي أطلق عليها «سلة الغذاء»، شهدت هذه المنطقة تنمية مكثفة على شكل مشاريع زراعية آلية مروية مطرياً. قلصت هذه المشاريع أراضي الرعي المتاحة للرعاة الشماليين، خاصة في جنوب كردفان. وعملت سلسلة من التشريعات المتعلقة بالأراضي، منذ سبعينيات القرن الماضي، على تقويض الحقوق المجتمعية في الأراضي (كيبرياب، ٢٠٠٢، ص ٢٧٦-٢٨٠)، وذلك عبر تأميم الأراضي وإبعاد صغار المزارعين عن أرضهم (جونسون، ٢٠١٠ب، ص ٦٣-٦٥).

على الرغم من أن ما تعرف الآن بمحافظة الرنك أقل تأثراً بهذه التطورات قياساً بجنوب كردفان أو النيل الأزرق، إلا أن وضعها يساعد على تسليط الضوء على مستقبل هذه المشاريع، حيث يتوجب الآن تقسيم المنطقة الحدودية بين دولتين مستقلتين. تشترك مقاطعة الرنك في الحدود مع مقاطعة الجبلين في النيل الأبيض. ولا تزيد مساحة الأراضي المتنازع عليها بينهما عن القليل من الكيلومترات المربعة، ولكن القرارات بشأن هذه الحدود يمكن أن تؤثر على العديد من المشاريع الزراعية.

كانت الرنك واحدة من المناطق القليلة على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان التي تم استثناؤها من قانون المناطق المغلقة — وهو قانون صدر في عام ١٩٢٠، ويقضي بوجوب إتباع جنوب السودان لسياسات منفصلة في التطور التعليمي والسياسي وأن السفر من السودان إلى الجنوب يتطلب تصاريح. وخلال القرن العشرين، احتفظت الرنك بروابط قوية مع السودان — وفى حال لم يكن هنالك إغلاق للحدود فإن السفر إلى الخرطوم أسهل بكثير من السفر إلى جوبا. لا تتوائم الرنك في بعض الجوانب مع النمط الملحوظ في المحافظات الأخرى على الجانب الجنوبي السوداني من الحدود حيث لا تثق المجتمعات بالشمال بعد عقود من التهميش والغارات.

ومع ذلك، لا يزال هنالك مشكلات جدية تتطلب الحل. يشعر دينكا أبيلانق- وهم السكان التقليدين لمقاطعة الرنك الذين يدعون ملكية الأراضي الواقعة شمال خط ١٩٥٦- بأنهم مغيبون عن المحادثات السياسية بشأن الحدود. ويتخوفون أيضا من قيام جنوب السودان بتأميم المشاريع الزراعية، مما سيؤدي إلى إفقار المجتمعات المحلية. وأخيرا يعتمد السليم التي يعيشون في النيل الأبيض على المراعي في مقاطعة الرنك. ويمكن للإحساس القومي في جنوب السودان أن يشكل خطراً على التعايش بين الدينكا أبيلانج والسليم.

تاريخ قصير عن الحدود

يعتبر الدينكا أبيلانج السكان التقليديين لمقاطعة الرنك. باعتبارهم مجموعة مرتحلة، فإنهم ينتمون إلى مجموعة الدينكا بادانج التي تنتشر على طول المنطقة الحدودية وتشمل الدينكا نقوك في أبيي والدينكا روينغ في الوحدة. وفي الآونة الأخيرة أصبحت مدينة الرنك ذات أغلبية من الشلك وتضم أيضا نسبة كبيرة من التجار السودانيين الشماليين[٢١٥]. وتتنقل أيضا مجموعتين من الرعاة الشماليين، السليم وراوات المقينيص، عبر مقاطعة الرنك.

هنالك حدودين مسجلتين بين النيل الأبيض وأعالي النيل. أحداهما مسجل منذ عام ١٩٢٠ وأخرى تقع إلى الشمال منها نشرت في جريدة رسمية في عام ١٩٥٦، ولكن دون أنه تم تحديدها في عام ١٩٥٥ (جونسون، ٢٠١٠ب، ص ٦٩). وتم الطعن في هذا الحدود الأخيرة لاحقاً في محاولة لترسيم الحدود في عام ١٩٨٣، عندما اختلفت أعالي النيل وهيئة المساحة السودانية حول الحدود التي يتعين استخدامها. ويعترف حاليا بحدود تقارب تلك المسجلة في الجريدة عام ١٩٥٦ من قبل الإدارة في أعالي النيل. يمكن أن يؤثر تغيير طفيف في هذا الخط على ملكية المشاريع الزراعية. ومن غير السهل تحديد الحدود الفعلية المرسومة في السجلات البريطانية: في الركن الشمالي الشرقي، فقد سقطت في النيل علامة حدودية كانت تستخدم في تحديد الحدود إبان تلك الفترة (جونسون، ٢٠١٠ب، ص ٧٢).

في سبعينيات القرن الماضي، بدأت الرنك في الازدهار كمركز لمشاريع الري والتجارة المولتان برأس مال سوداني. استقر الكثير من التجار السودانيين في مدينة الرنك وحافظوا على وجودهم هناك مما أدى إلى فترة طويلة من التعايش مع الدينكا أبيلانج الذين يعدون مسلمين بشكل رئيسي ويتكلمون العربية بشكل أساسي. وبينما اتجه التجار الشماليين جنوبا، اتجه الكثير من سكان جنوب السودان شمالا للعمل في المشاريع الزراعية الواسعة في النيل الأبيض وجنوب كردفان، مما دمج مقاطعة الرنك أكثر في الاقتصاد السوداني.

في سبعينيات القرن الماضي، تم سن العديد من قوانين الأراضي التي تنص على أن الرض غير المسجلة تعتبر من أراضي الدولة[٢١٦]. فتم تحويل آلاف الأفدنة[٢١٧] إلى شركات شبه حكومية كبيرة، ولا تزال هذه الخسارة للأراضي الزراعية نقطة عالقة مع الدينكا أبيلانج (CI, 2010d, p. 93). سمح قانون الأراضي غير المسجلة لعام ١٩٧٠ لحكومة السودان بتملك الأراضي من أجل المشاريع الزراعية، وغالبا على حساب الرعاة وصغار المزارعين (واكسويل وآخرون، ٢٠١٢، ص ١٠).

بعد اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، اندلع الصراع بين الدينكا أبيلانج والسليم حول الحق في حصاد الصمغ العربي[٢١٨] بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١، ووقعت اشتباكات داخل وحول المناطق الحدودية الحالية في جودة والجبلين. وفشلت مفاوضات السلام في عام ١٩٧٣. وتدخلت حكومة السودان في بدايات ثمانينيات القرن العشرين حيث منحت الرعاة الشماليين حرية الحركة في أعالي النيل، ولكن ذلك لم يحل التوتر على الموارد على المدى الطويل. ورغماً عن هذه الاشتباكات، تجنبت مقاطعة الرنك الدمار الذي كان سمة غالبة للحرب الأهلية الثانية في المناطق الحدودية الأخرى.

الحدود: ٢٠٠٥ — ٢٠١١

منذ عام ٢٠٠٥، بصورة عامة ظلت اتفاقيات الرعي بين الدينكا أبيلانج والسليم تحظى باحترام. أسست اتفاقية أبرمت في عام ٢٠٠٩ بين حاكمي أعالي النيل والنيل الأبيض لعلاقات عمل بين الولايتين ومهدت الأرضية لسلسلة من الاجتماعات اللاحقة. خلال موسم الرعي ٢٠١٠–٢٠١١، انتقلت سليم عبر الرنك للرعي في مابان. وفى الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ كان هناك احتكاكا محدودا بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية بالرغم من التواجد المكثف للقوات العسكرية. ومع ذلك، بدأت المشكلات الهيكلية في الظهور، وهددت التعايش الناجح للمجتمعات المضيفة الجنوبية والرعاة الشماليين.

يشكل وجود الدولتين، وتحديدا جيشيهما، التهديد الرئيسي على الهجرات الحدودية. في عام ٢٠١٠، كان هنالك نزاعان: حصل الأول عندما دخلت الشرطة السودانية منطقة منزوعة السلاح بين الجيشين وحصل الثاني عندما نقلت القوات المسلحة السودانية فرقة عسكرية لتقترب أكثر من الحدود ووضعت قوة بحجم سرية خلفها. وفي كلتا الحالتين، تم حل الحدث دون خسائر في الأرواح.[٢١٩] لكن الحدود في جودا تقسم المدينة إلى قسمين وهنالك حشود عسكرية كبيرة في المنطقة. وهذا جعل وصول التجار الشماليين إلى الجنوب صعبا وأثر أيضا على أسعار السلع في الرنك.

اتهم السليم الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتسبب في اضطراب حركة الهجرات عبر الحدود وتفاقم هذا الوضع بسبب تآكل هياكل التفاوض التقليدية. كما تعاقب حكومة السودان المجموعات التي تعبر إلى جنوب السودان الذين، ويجدون أنفسهم أيضاً مستبعدين من المفاوضات على الرعي في الشمال[٢٢٠]. يريد السليم من الجيش الشعبي لتحرير السودان الانسحاب من منطقة الحدود ويخشون على استثماراتهم في الجنوب – في الزراعة وفي عدد من الآبار (CI, 2010b, p. 61).

فرض حدود دولية

إحدى أكثر المشكلات حساسية في الرنك تتمثل في الأراضي الزراعية. ويضم شرق محافظة الرنك قدراً كبيرا من الأراضي المستغلة من قبل المزارعين السودانيين. ويقول الدينكا أبيلانج أن هذه الأرض بيعت إلى مستثمرين سودانيين بسعر أقل من قيمتها السوقية. وعلاوة على ذلك، تم إجراء عمليات البيع هذه من خلال وزارة الزراعة التابعة لحكومة السودان في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين عندما كان السودانيون الجنوبيون يعتقدون بأنه لم يكن لديهم فرص متساوية للاستثمار.

يحدد قانون أراضي جنوب السودان في يناير ٢٠٠٩ شعب جنوب السودان باعتباره مالكا للأرض داخل الدولة، ويعترف بالحقوق العرفية في الأراضي. في مناطق مثل مقاطعة الرنك، يعتبر وضع الأراضي المملوكة من قبل المستثمرين السودانيين والتي تم شراؤها قبل استقلال جنوب السودان غير واضحة وتتطلب قرارا سياسيا وقانونيا.

حتى لو نُزِعَت هذه الأراضي من المستثمرين السودانيين فمن غير المؤكد أنها ستؤول إلى الدينكا أبيلانج أو حتى إلى السكان الشلك الذين يشكلون حاليا الأغلبية بين سكان مدينة الرنك. خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، تملكت الشركات والحكومات والأفراد الأجانب حوالي ٢,٦٤ مليون هكتار من الأراضي في جنوب السودان بشكل أساسي بغرض الاستثمار في الإنتاج الزراعي (دينغ، ٢٠١١). تشير المقابلات مع

هيئة الأراضي في ولاية أعالي النيل إلى لأنه بالرغم من عدم تسوية قضية ما سيحدث للأراضي المملوكة لسودانيين في مقاطعة الرنك، إلا أنه من الراجح أن تسعى الولاية إلى استقطاب مستثمرين كبار بدلاً من إعادة الأراضي إلى المجتمع المحلي[٢٢١]. وتخاطر تدابير من هذا النوع بإبعاد السكان المحليين.

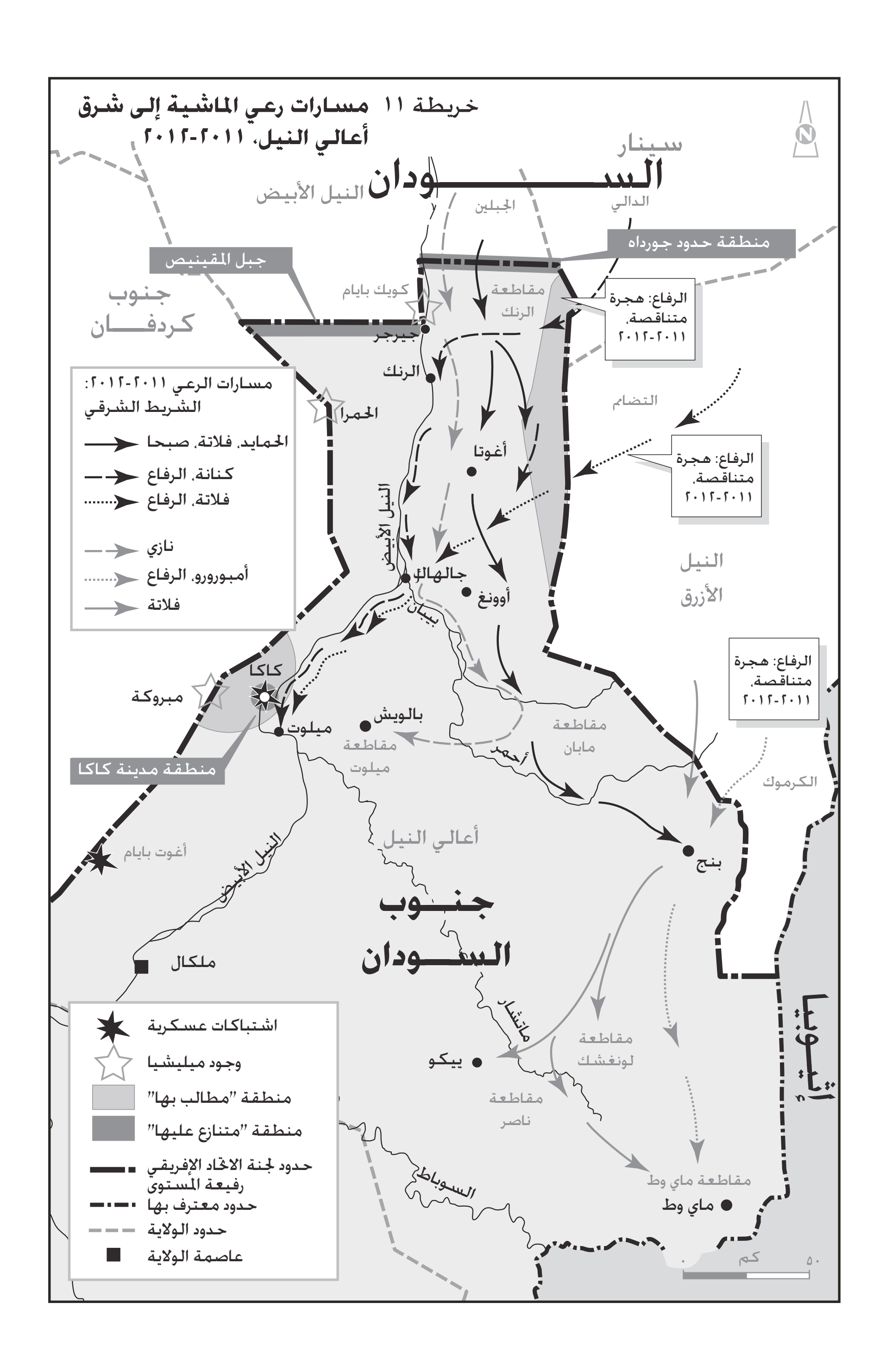
علاوة على ذلك، فإنه من غير الواضح إذا كانت حكومة السودان ستقبل بمثل هذا الاستيلاء على الأراضي. تنص اتفاقية المواطنة في ٢٧ سبتمبر في البند ٤(د) بأن المواطنين السودانيين الذين امتلكوا بالفعل ممتلكات في جنوب السودان لن تسحب منهم هذه الممتلكات. ومع ذلك فهنالك مخاوف واسعة الانتشار بين السودانيين في جنوب السودان حول إذا ما كانت هذه الاتفاقية ستحترم.

الأنشطة السياسية الحالية

بعد مفاوضات غير رسمية بين العديد من مجموعات الرعاة الشمالية وسلطات الولاية، أدى اجتماع عقد في ٢٤–٢٥ فبراير ٢٠١٢ في ملكال أصدرت حكومة الولاية بيان مبادئ عامة. وكما هو ملاحظ في دراسة الحالة السابقة، تركت مسألة التنظيم الأساسي لموسم الرعي إلى المستويات الإدارية للمحافظة و المحلية. وفي حالة محافظة الرنك، مع ذلك، لم يحضر المؤتمر الرعاة الشماليون ولا الزعماء التقليديين ، بالرغم من حضور محافظ المقاطعة. وقد خضع الرعاة الشماليين لضغوط من حكومة السودان لعدم الحضور (CI, 2010c). ومع ذلك استمر موسم الرعي (انظر الخريطة ١١)، على أن أعداد رفاعة — إحدى المجموعات التي تمر من خلال الرنك في طريقها إلى مقاطعة مابان — كانت أقل من المعتاد، وذلك بسبب الشكوك حول سياسة أعالي النيل المتعلقة بالهجرة والمعدلات الضريبية المرتفعة والضغط في السودان بعدم التوجه إلى الجنوب.

تم تعقيد الهجرة جراء الإغلاق الرسمي للحدود. وعلى خلاف الوضع في ولاية الوحدة حيث لا تتوفر الحماية على امتدادات شاسعة من الحدود، فإن الحدود في أعالي النيل تخضع لسيطرة محكمة. وكما هو الحال في أي مكان آخر على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، قام السودان بإغلاق الطرق بصورة رسمية بين الدولتين في مايو ٢٠١١. ومع ذلك بقيت الحدود مفتوحة بشكل غير رسمي لمدة ثلاثة شهور، ظل خلالها حرس الحدود في جودة يسمح للمهربين بالمرور. وبعد الإعلان الرسمي لاستقلال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١، أصبح من الصعب جدا مرور التجار من خلال الجانب السوداني للحدود. وبحلول يونيو ٢٠١٢، توقفت التجارة الحدودية بالكامل تقريبا.

خلق ذلك الأمر وضعا صعبا جدا فالرنك لها روابط اتصال مع السودان أقوى بكثير مما لها مع جنوب السودان. وأدى شح الإمدادات في الرنك إلى زيادة التوتر مع ملكال. ففي بدايات ٢٠١٢، رفضت حكومة



خريطة ١١ مسارات رعي الماشية إلى شرق أعالي النيل، ٢٠١١-٢٠١٢
السودان
سينار
النيل الأبيض
الجبلين
الدالي
منطقة حدود جورداه
جبل المقينيص
جنوب كردفان
كويك بايام
مقاطعة الرنك
الرفاع: هجرة متناقصة، ٢٠١١-٢٠١٢
جيرجر
الرنك
الحمرا
التضامن
أغوتا
النيل الأبيض
جالهاك
أوونغ
النيل الأزرق
بيان
كاكا
مبروكة
بالويش
ميلوت
مقاطعة ميلوت
منطقة مدينة كاكا
أحمر
مقاطعة مابان
الكرموك
أغوت بايام
أعالي النيل
بنج
جنوب السودان
ملكال
مانشال
بيكو
مقاطعة لونغشك
مقاطعة ناصر
السوباط
مقاطعة ماي وط
ماي وط
إثيوبيا
كم
٠
٥٠
مسارات الرعي ٢٠١١-٢٠١٢: الشريط الشرقي
الحمايد، فلاتة، صبحا
كنانة، الرفاع
فلاتة، الرفاع
نازي
أمبورورو، الرفاع
فلاتة
اشتباكات عسكرية
وجود ميليشيا
منطقة "مطالب بها"
منطقة "متنازع عليها"
حدود لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى
حدود معترف بها
حدود الولاية
عاصمة الولاية

أعالي النيل السماح بنقل البضائع شمالاً من ملكال، في إجراء تم اتخاذه للرد على إغلاق السودان للحدود. وأتخذ هذا الإجراء أيضا لضمان بقاء الإمدادات الكافية داخل عاصمة الولاية حيث تضاعفت أسعار الكثير من السلع خلال السنة بسبب الحظر التجاري[٢٢٢]. أثر القرار على الأمن الغذائي في مقاطعة الرنك التي كانت تعاني سلفاً من الحظر التجاري. وفي ٤–٥ يونيو ٢٠١٢، منعت ١١٢ شاحنة عبرت الحدود من الشمال في جودة من الذهاب جنوبا من قبل السلطات في الرنك، جزئياً بسبب المخاوف بشأن كمية الغذاء اللازمة في المقاطعة ولكن أيضا انتقاما من القرار الذي اتخذته إدارة الولاية في ملكال في فترة سابقة.

ساء الوضع في السنة الماضية بسبب نقص الوقود الناجم عن إغلاق الحدود. وواجه المزارعون صعوبة في الحصول على الوقود من أجل موسم الزراعة الذي بدأ في مايو ٢٠١٢ وتعطلوا أيضا بسبب نقص التمويل من حكومة جنوب السودان. ونتيجة لذلك، لم يتم استغلال الكثير من أراضي الرنك الزراعية. وفي ٢ نوفمبر، ذكرت وزارة الزراعة في ولاية أعالي النيل أن مقاطعة الرنك لم تقم برش مشاريعها الزراعية للسنة الثالثة على التوالي بسبب قلة الموارد (راديو تمازوج، ٢٠١٢م).

بعد اتفاقيات ٢٧ سبتمبر في أديس أبابا، ومع توقع إعادة فتح الحدود، انخفضت الأسعار بشكل كبير في الرنك، حيث انخفضت تكلفة كيس السكر من ٧٠٠ جنيه جنوب سوداني إلى ٤٠٠ جنيه جنوب سوداني[٢٢٣]. ومع ذلك، لم يكن هذا الانخفاض مستداماً ولم تتم إعادة فتح الحدود بالكامل. وفي منتصف ديسمبر ٢٠١٢، ارتفعت الأسعار مرة أخرى في ظل أنباء عن مصادرة مركبات في النيل الأبيض أثناء السفر إلى أعالي النيل (راديو تمازج، ٢٠١٢ت).

تعتبر المواجهة على الحدود تذكيرا قويا بمدى صعوبة تعزيز اقتصاد جنوب السودان، إذ تتمتع مقاطعة الرنك بروابط اقتصادية وروابط نقل أفضل مع الخرطوم قياساً بحالها مع جوبا وتشابك المصالح التجارية السودانية في الرنك بشكل وثيق مع الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى اضطرابات كبيرة عند إغلاق الحدود.

تجسد جودة – البلدة الحدودية بين الدولتين – الصعوبات التي تواجهها مقاطعة الرنك. يواجه حرس الحدود من السودان وجنوب السودان بعضهم البعض على الخط الذي يقسم المدينة. وفي عام ٢٠١٢، كان تجار السليم يعبرون إلى متاجرهم خلال النهار قبل العودة إلى بيوتهم في الليل. وعلى أي حال، كان يتعين عليهم- رسمياً على الأقل- جلب البضائع التي يبيعونها من جوبا، ولم يتمكن تجار جنوب السودان

من العبور إلى السودان. وبدلا من ذلك، كان الشبان يعبرون بحرية حاملين معهم البضائع المسموح بها ذهابا وإيابا عبر الحدود[٢٢٤].

زادت هذه الترتيبات من المخاوف بأن السياسة القومية سوف تتدخل في ما كان يعتبر ترتيباً عملياً جداً بين المجتمعات السودانية والجنوبية السودانية. خلال مشاورات قامت بها كونكورديس انترناشيونال في الرنك في الفترة ٢٠ – ٢٢ مايو ٢٠١٠، أثبت السليم ودينكا أبيلانج قدرة فائقة على التنبؤ بعواقب انفصال جنوب السودان. فقد قالوا إذا انفصل الجنوب فإن الحكومة الشمالية ستغلق الحدود وستقوم حكومة جمهورية جنوب السودان بتقييد إنتاج النفط للتأثير على المحادثات وسيكون هنالك قيود على التجارة والرعي وتحصيل الإيرادات من التجارة (كونكورديس انترناشيونال، ٢٠١٠ج، ص ١٢). ولسوء الحظ كانت توقعاتهم دقيقة واعتبرت بمثابة مؤشرات قاتمة للمجتمعات على طول الحدود بين أعالي النيل والنيل الأبيض.

المجموعات المسلحة

تعتبر مقاطعة الرنك معقلاً للكتيبة الأولى من الجيش الشعبي لتحرير السودان. في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، كان هنالك حشود عسكرية كبيرة في المنطقة[٢٢٥]. وكانت القوات المسلحة السودانية تقوم بنقل القوات إلى المنطقة؛ وفي مناسبتين، أرسلت قوات على نحو خطر بالقرب من الحدود. وكان على الأرجح القصد من هذه التحركات المقلقة الاستفزاز، إذ أنها حدثت خلال مراحل حاسمة من مفاوضات أديس أبابا.

أصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ الاستقلال أكثر إصرارا على فرض سيطرته على انتشار الناس والسلع في مقاطعة الرنك. فقد أوقف القوارب من كوستي والمرور على طول الطرق من الشمال. ويقول المدنيون الذين يعيشون في النيل الأبيض بأن هذه القيود رافقتها المضايقات والسرقة.

بينما تعتبر الكتيبة الأولى واحدة من القوات القتالية الأكثر فاعلية في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلا أنها تضم أيضا عددا من الفصائل. بعد إعلان جوبا في عام ٢٠٠٦، تم استيعاب عدد من قادة الميليشيات في الكتيبة الأولى بما في ذلك مقاتلي غوردون كونق[٢٢٦] وقوات موالية للعديد من القادة السابقين لقوات فاولينو ماتيب، بما في ذلك صمويل بوث وشول لويث، تحت قيادة تاهيب جاتلواك (راندز، ٢٠١٠، ص ١٥–١٦). وأي كان الأمر، فإن المزاعم التي أطلقها في ٩ سبتمبر ٢٠١٢ بابيني مونيتول – والذى كان وقتها ينتمى لجيش تحرير جنوب السودان– بأن المقدم دينق تيتو لوال أجاك قد تمرد مع القوة التي كانت تحت إمرته كانت باطلة.[٢٢٧]

وكان هنالك هجمات متعددة للقوات المسلحة السودانية في أغسطس ٢٠١٢ في أعالي النيل حيث تركزت على الأراضي الزراعية في الشرق. وفي بداية أغسطس، احتلت القوات المسلحة السودانية مزارع مملوكة لمستثمرين من شمال السودان في مقاطعة الرنك، تبعد حوالي ٢٠ كم جنوب الحدود (غيرتونغ، ٢٠١٢ب). وكان هنالك أيضا هجوما قبل ذلك من القوات المسلحة السودانية في ديسمبر ٢٠١١ ، وبدا بأن هذه الهجمات تهدف إلى مفاقمة شح الغذاء والخسائر الاقتصادية في أعالي النيل. وصرح جون ايبو مونتو، نائب الحاكم، عند زيارة المزارع بعد الهجمات بأن الكثير من الآليات قد دمرت (راديو تمازوج، ٢٠١٢ز). وأشارت هذه الهجمات إلى أن محاولة جنوب السودان الاستيلاء على الأراضي الزراعية السودانية في الرنك يمكنها أن تشعل عنفا داخليا في الولاية.

وفي ٤ فبراير ٢٠١٣، شنت القوات المسلحة السودانية هجمات برية على مواقع داخل مقاطعة الرنك في بابانيس وآدام. وقد صرح دينق أكوي، محافظ محافظة الرنك، بأن القوات المسلحة السودانية تنقل القوات باتجاه الحدود[٢٢٨]. أدت هذه التحركات العسكرية إلى إغلاق الحدود لمزيد من الوقت، وصاحب ذلك ارتفاع سعر جوال الدقيق في مدينة الرنك من ٢٥٠ جنيه جنوب سوداني إلى ٣٥٠ جنيه جنوب سوداني.

مواقف أصحاب المصالح

دينكا أبيلانج

تماماً كما هو حال البعض من مجتمعات دينكا بادانق الأخرى في المنطقة الحدودية، لا سيما الدينكا نقوك في أبيي والدينكا ريونق في ولاية الوحدة، يعتقد الدينكا أبيلانق بأن تاريخهم الحديث يتألف من سلب متواصل لأراضيهم الواقعة شمال الحدود القائمة بين السودان وجنوب السودان. ويشعرون أيضا بالغضب بشأن التهميش الحالي أثناء النقاشات السياسية حول الحدود المستقبلية التي يشعرون حقا أنها فشلت في أخذ وجهات نظر المجتمعات المحلية في الاعتبار.

يقول دينكا أبيلانج أن حدود عام ١٩٥٦ كانت في خور آيول، القريب من كوستي، عاصمة النيل الأبيض. ويقولون أن الحدود نقلت جنوبا إلى الجبلين في عام ١٩٦٩ – خارج الفترة المناط بها التقرير بشأن الحدود بين الدولتين – ونقلت إلى مدينة جودة في عام ١٩٨٩ (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٠، ص ٦–٧). في حين أن هذه المزاعم لا تتوافق مع الشواهد التاريخية إلا أنها تبين مدى غضب دينكا أبيلانج بسبب تهميشهم أثناء المحادثات، وتشير مرة أخرى إلى درجة تحويل المزاعم التاريخية حول حقوق ثانوية إلى مزاعم مطلقة بالأراضي في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل.

وهنالك أيضا شكوك كبيرة في الرنك حول ما ينوي الرعاة القادمين من الشمال عمله. مع ذلك، وكما هو ملاحظ أعلاه، فإن العلاقات بين الرعاة الشماليين والمجتمعات الجنوبية المضيفة تعتبر أفضل في مقاطعة الرنك منها في أي مكان آخر على طول الحدود.

يخشى كلا المجتمعين بأن الاحتكاك بين حكومة السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان يمكن أن يعطل تماما العلاقات بين المجتمعين. وهو ما يحدث الآن بالفعل، إذ تعمق المظاهر العسكرية المتزايدة من عدم الثقة التي يشعر بها الجنوبيون السودانيون تجاه جيرانهم.

السليم

يخشى السليم من أن انفصال الجنوب سيمنعهم عن المراعي التقليدية الخاصة بهم. وفي المفوضات بشأن الحدود والمشاورات مع كونكورديس انترناشيونال، كان مطلبهم الملح باستمرار يتمثل في التنقل بحرية عبر الحدود بأقل قدر من المضايقات من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وما يكمن وراء مخاوفهم هو الحاجة إلى حماية مناطقهم من التدخل – المراعي في جنوب السودان. فهم يخشون من إمكانية الاستيلاء عليها من قبل السكان المحليين أو بيعها كجزء من مقطوعات الأراضي الزراعية من قبل حكومة جمهورية جنوب السودان. تماما كحال المزارعين السودانيين الآخرين، فإن السليم أيضاً يشعرون بالقلق حيال مستقبل أراضيهم الزراعية في الجنوب.

آفاق مستقبلية

كما تم مناقشته أدناه، أحد الأسباب التي تقف وراء الحشود العسكرية حول الرنك هو قربها من النيل الأزرق، والنزاع الدائر هناك مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، فإن مقاطعة الرنك تمتلك عددا من الموارد الاستراتيجية الهامة: زراعتها وتجارتها ومراعيها تجعل منها نقطة هامة للنزاع خلال المفاوضات. وهناك صعوبة نسبية في الوصول إلى الرنك من ملكال كما أن وسائل المواصلات قليلة مما يجعل منها هدفاً عسكرياً جذاباً.

على المدى البعيد، هنالك ثلاث سيناريوهات محتملة يمكن أن تملي مستقبل الرنك. في أحد هذه السناريوهات نجد أن التأميم والعسكرة المتزايدة يمكن أن يؤديان إلى إغلاق فاعل للحدود. في حين أن هذا سيؤكد ملكية جنوب السودان للموارد الزراعية الهامة، إلا أنه يعني أن الرنك ستكافح للحصول على الإمدادات والآليات والموارد الهامة للعمل بشكل فعال في الحقول. وسيترك الإغلاق الكامل للحدود

مجموعات مثل السليم وقد تقطعت بهم السبل بشكل كبير ومنعوا عن مواردهم الحيوية – وأملاكهم الخاصة – في الجنوب، وبدون مراعي كافية في السودان لتعويض النقص.

سيناريو ثاني، يتماشى مع اتفاقيات ٢٧ سبتمبر في أديس أبابا، نرى فيه حركات واستثمارات سودانية في جنوب السودان محمية باعتبارها حقوق مواطنين. ومن المرجح أن يزيد هذا من العداء تجاه مجموعات مثل السليم ولكنه سيسمح للموارد بالتدفق إلى الرنك وتأمين معيشة الرعاة الشماليين.

وفي السيناريو الأخير، سيتم نزع السلاح من المنطقة الحدودية وسيتم التعاطي مع المفاوضات حول الأراضي الرعوية والزراعية من قبل المجتمعات الحدودية. ونظراً للحشود العسكرية والمشاعر القومية المتزايدة في جنوب السودان، يبدو بأن هذا يمثل السيناريو الأقل ترجيحا للحدوث. وفي الواقع، يبشر المستقبل بمزيج فوضوي من جميع السيناريوهات؛ فمن غير المرجح أن يتم حل الحقوق المتداخلة – وأحيانا المتنازعة - للرعاة والمواطنين في المستقبل القريب.

٧. الحدود بين أعالي النيل والنيل الأزرق[٢٢٩]

تماما كما هو الحال في ولاية الوحدة، فقد تم جر المنطقة الحدودية بين أعالي النيل والنيل الأزرق إلى الحرب الأهلية السودانية الجارية. وسيركز هذا الملخص القصير، الذى يتناول الوضع على طول الحدود، على محافظة مابان، وهى الموطن لأغلب معسكرات اللاجئين التي تأسست في أعالي النيل. يقطن محافظة مابان بشكل رئيسي المابان الذين يعملون بشكل أساسي في الزراعة ويتحدثون لغة وثيقة الصلة بلغة بالشلك. في كل عام تهاجر عدد من الجماعات من السودان بما في ذلك الفلاتة. تشابه العديد من المشكلات الموجودة هنا تلك التي تعانى منها الامتدادات الأخرى للحدود بين السودان وجنوب السودان. بعد استقلال جنوب السودان، تخوف الرعاة من عدم القدرة على بلوغ المراعي التقليدية وأوردوا أنباء عن مضايقات الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن الجهة الأخرى، فإن المجتمعات السودانية المضيفة قلقة بشأن التغول على أراضيها الزراعية. ومع ذلك، تفاقمت هذه الأمور في مقاطعة مابان بسبب وجود معسكرات لاجئين كبيرة، وهى ما تعتبر أيضا موردا للضرائب. وكما هو الحال في أي مكان آخر في أعالي النيل، يمكث الرعاة القادمون من السودان لفترة أطول في محافظة مابان، وحين يضاف للأمر جلب اللاجئين القادمين من السودان لمواشيهم، فإن التوترات في المحافظة تتزايد بوتيرة مرتفعة.

تعتبر مناطق جنوب النيل الأزرق المتنوعة، التي تقع على حدود أعالي النيل، موطنا للادوك والكوما والأنقسنا، وتشكل المجموعة الأخيرة أغلبية اللاجئين في أعالي النيل (جيمس، ١٩٨٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٩). وقد انتقلت هذه المجموعات بين أعالي النيل والنيل الأزرق لعدة مرات خلال القرن العشرين. في عام ١٩٣٨، تم دمج أراضي الادوك والكوما والمابان في مديرية أعالي النيل، وذلك في محاولة لفصل سكان الشمال الناطقين باللغة العربية عن الأقلية الجنوبية من السكان (جونسون، ٢٠١٠ب، ص ٧٦). في عام ١٩٥٣، تم إعادة تتبيع المنطقة المحيطة بشالي الفيل – وهى منطقة كانت محل تنازع بين السودان وجنوب السودان وسكانها من الأودوك– إلى النيل الأزرق مرة أخرى، ومعها سكانها من اليابوس والكوما. وهكذا، عند استقلال السودان بقيت بعض أراضي جنوب النيل الأزرق في مديرية أعالي النيل، بينما شكل بعضها جزءا من مديرية النيل الأزرق. وابتداءً من عام ١٩٥٦، صار النيل الأزرق منطقة استراتيجية بالنسبة لحكومة السودان بسبب السد الكهرمائي في الرصيرص والموارد المعدنية مثل الذهب والكروم والمنجنيز.

في حين بقيت المنطقة الحدودية بين أعالي النيل والنيل الأزرق نسبياً غير متأثرة بالحرب الأهلية الأولى، إلا أنها شهدت عدد من أشرس المعارك خلال الثانية، وخصوصا المنطقة الجنوبية حول كرموك. فقد كان لهذه المنطقة أهمية استراتيجية للجيش الشعبي لتحرير السودان، لأنها ضمنت طرق إمداد إلى اثيوبيا،

حيث كانت تتدرب أيضا قوات المتمردين. ومع توسع الحرب، واجه السكان –كما كان حال الأدوك –خيارا صعباً: إما الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية، أو الفرار إلى إثيوبيا أو الخرطوم بحثا عن العمل والمأوى. وقسمت النيل الأزرق بشكل حاد خلال الحرب إلى قسمين، الشمال تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية والجنوب الذي يسيطر عليه الجيش الشعبي لتحرير السودان. واستمر هذا التقسيم بشكل فعال بعد ٢٠٠٥، حيث تولت الحركة الشعبية لتحرير السودان إدارة الكرموك وقيسان.

وكما كان الحال في جنوب كردفان، تأثر سكان النيل الأزرق بتوسع الزراعة الآلية حتى قبل الحرب الأهلية الثانية. وقد سمحت القوانين التي تم تمريرها في سبعينيات القرن العشرين من قبل حكومة السودان بتقويض حقوق الرعاة في الأراض بصورة مستمرة.

ووجدت مجموعات مثل الفلاتة طرق الرعي الخاصة بهم مغلقة على نحو متزايد بالمشاريع الزراعية الضخمة. عمقت الحرب الأهلية الثانية التوترات بين السكان المستقرين ومجموعات الرعاة، وبين الدولة والرعاة. وكما هو الحال في أي مكان آخر على طول الحدود، دعمت حكومة السودان الميليشيات – وفي هذه الحالة تكونت من رعاة الفلاتة – الذين نفذوا الغارات على أعالي النيل. وانعدام الثقة الذى يعود لتلك الفترة استمر تأثيره على المشاعر تجاه المهاجرين الشماليين في الوقت الراهن.

في نهاية الحرب في عام ٢٠٠٥، وعدت النيل الأزرق بمشورة شعبية تماما كما هو الحال مع جنوب كردفان. بالرغم من سنوات الاستقرار النسبي التي أعقبت توقيع اتفاقية السلام الشامل إلا أن الكثير من اللاجئين كانوا بطيئين في العودة. فقد وجد الأدوك الذين تم تشريدهم بالكامل تقريبا خلال الحرب الأهلية الثانية صعوبة كبيرة جدا في العودة لأن الإغاثة الإنسانية كانت متقطعة ولأن آخرين استقروا في أراضيهم. والأدوك الذين فروا من النيل الأزرق بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ كانوا قد عادوا إلى ديارهم ليمكثوا فيها لخمس سنوات فقط (المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام، ٢٠١٢).

بالرغم من بقاء المنطقة في سلام بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، إلا أنه كانت هنالك مخاوف كبيرة من تدخل القوات المسلحة السودانية في محافظة مابان. حاول المابان القلقون - من الاستغلال من قبل شركات النفط ومن تهديدات القوات المسلحة السودانية الملحقة بالوحدات المشتركة المدمجة- أن يحدوا من استعمال الأراضي. أسس الاجتماع بين حاكمي ولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض في عام ٢٠٠٩ لبعض الآليات التي من شأنها أن تعمل على تنظيم هجرة مجموعات الرعاة الشماليين. وقد كانت الهجرة خلال هذه السنوات هادئة إلى حد بعيد.

ومع ذلك، خلال موسم الرعي ٢٠١١ – ٢٠١٢ خضعت الهجرة لتوتر كبير. وفي سبتمبر ٢٠١١، اندلع القتال حول الدمازين وبحلول نوفمبر ٢٠١١ كان هنالك أكثر من ٣٠٠٠٠ لاجئ في محافظة مابان. وإعتبارا من بداية فبراير ٢٠١٣، كان هنالك ١١٣٧٢٥ لاجئ في المعسكرات الرئيسية في أعالي النيل (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٣).

تأثرت المجموعات المختلفة بانتقالها إلى أعالي النيل بطرق مختلفة. فقد تمت تشريد الأدوك إلى مقاطعة مابان بموارد شحيحة جدا، وذلك بعد عودتهم إلى النيل الأزرق التي لم يمض عليها زمن طويل. بينما كان الأنقسنا –الذين يشكلون أغلبية اللاجئين– مجهزين بشكل أفضل؛ حيث كانوا في المعسكرات منظمين بشكل جيد ويعتمدون على هياكل وضعت سلفاً في النيل الأزرق تحت قيادة بادي أفندي، وهو الناظر الذى استمر في تزعمهم لمدة ١٠ سنوات.

وحتى بالنسبة للأنقسنا، كانت الظروف صعبة في المعسكرات. ولأن المعسكرات كبيرة جدا فقد كان هنالك تنافس شديد على الغذاء والمياه بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وفى سبتمبر ٢٠١٢ قتل أكثر من ٢٠ شخص في اشتباكات بين السكانين. وتشمل الأسباب الرئيسية للصراع الرعي والضغط على الثروة الحيوانية. وقد وضع تقييم يعود لشهر أغسطس ٢٠١٢، أعدته المجموعة الإيطالية (CESVI)، معدل نفوق الحيوانات بنسبة ١٨٪ (وارد في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). وأشار تقييم لاحق حول معيشة المواشي من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن هذا العدد مبالغ فيه، ولكنه اتفق مع أن معدلات نفوق الحيوانات كانت مرتفعة جداً في مقاطعة مابان حيث أضافت أن اللاجئين كانوا الأكثر تضررا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢). فإذا نفقت حيوانات اللاجئين فإنهم سيفقدون شبكة أمان أساسية لأن المواشي تمكنهم من كسب المال في أوقات الحاجة.

وتعدى اللاجئين على الأراضي الزراعية الخاصة بالمابان تسبب أيضاً في احتكاكات. وقدرت نفس الدراسة المعدة من قبل سيسفي (CESVI) بأن مواشي اللاجئين كانت بحاجة إلى ٢٣٠٠ كم٢ للرعي. بينما يقول المابان أن حيوانات اللاجئين تدمر أراضيهم الزراعية وتتلف محصول الذرة. أي كان الأمر، ليس هنالك سوى القليل من إستراتيجيات الدخل البديلة المتاحة لتمكين اللاجئين من التكيف في ظل غياب قطعانهم.

ويوجد في المعسكرات أيضاً مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال الذين تسببوا –بحسب تقارير – في بعض النزاعات[٢٣٠]. كما أن قرب المعسكرات من النيل الأزرق أثار المخاوف حول تواجد

موظفي الأمن السودانيين في المعسكرات (راديو تمازوج، ٢٠١٣أ). وتم اعتقال جاسوسين على الأقل في بداية عام ٢٠١٣ ، ويشتبه على نحو متزايد في كون الرعاة الشماليين يوصلون المعلومات إلى القوات المسلحة السودانية.

ومع التدفق الكبير للاجئين، توجب على المابان التكيف مع الهجرة المنتظمة من السودان. وخلال موسم الرعي ٢٠١١ – ٢٠١٢، انتقلت أربعة أقسام من الفلاتة إلى مقاطعة مابان. وخلال السنوات القليلة الماضية، ظل الفلاتة على نحو متزايد يقضون وقتا أطول في جنوب السودان بسبب انعدام الأمن في الشمال، حيث كانوا ينتقلون جيئة وذهاباً من كوستوم إلى مابان[٢٣١]. وحتى لو كانت الهجرة خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة فإن الإطار الزمني لحركة المهاجرين إلى النيل الأزرق تغذي التوترات لدى المابان الذين يشعرون بالضغط جراء مخيمات اللاجئين.

خاتمة

تعتبر الحدود التي تمتد لمسافة ٢٠١٠ كم بين السودان وجنوب السودان موطناً لعدد محير من المجموعات المختلفة. ومنذ استقلال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١، فإن الحركة عبر الحدود قد تغيرت جراء الفرض الوشيك لحدود قومية. وفي بعض الأماكن مثل الحدود بين أعالي النيل والنيل الأزرق، ستقسم الحدود الوطنية المفترضة المجتمعات إلى قسمين؛ وفي مناطق أخرى تهدد الحدود بمنع وصول الرعاة الشماليين- الذين يقبعون تحت ضغط الزراعة واستغلال النفط المكثفين في ولاياتهم السودانية الأم- من بلوغ الأراضي التي يحتاجونها.

مسحت ورقة العمل هذه الحدود بين السودان وجنوب السودان في الوقت الذى تحتفل فيه الدولة الأصغر سناً بعيد ميلادها الثاني. في بعض النواحي، لم يكن تأسيس دولة جديدة مضطرباً كما كان المرء يتوقع. على طول الحدود، كما كان الحال خلال الحرب الأهلية الثانية، تعتبر المخاوف الأمنية — على جانبي الدولتين — موضوعة مركزية لتحديد ما إذا كان الرعاة يستطيعون العبور، وفى أي توقيت، وما إذا كان مسموحاً للتجار بدخول جنوب السودان. وحقيقة كون الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية هما صانعي القرار الأساسيين تفضى إلى استمرار الممارسات التي تعود لفترة الحرب الأهلية الثانية. ومن زاوية نظر هامة، فإن فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل - من منظور الرعاة الشماليين — لم تزيد كن كونها وضعت أساساً شبه رسمي لما قد ظل يمارس لوقت طويل: إذ أن الجيش الشعبي لتحرير السودان لديه القول الفصل في طرق الرعي، وعادة ما يكون هو القوة المركزية التي تفرض الضرائب.

ولكن حتى لو لم تتغير طريقة تنظيم الحدود كثيرا إلا أن اللغة المستخدمة للحديث حولها تغيرت كثيرا. فعلى طول الحدود يتكلم الجنوبيون السودانيون بإحساس متجدد من السلطة والقوة: لقد حققوا أخيرا دولتهم ولا يتعين عليهم المعاناة بعد الآن من الظلم على أيدي السودانيين.

وقد تبلورت هذه النتيجة بمجموعة من الطرق. ففي شمال بحر الغزال، يقارن الدينكا مالوال الرعاة الشماليين بالعمال الكينيين والأوغنديين المهاجرين. في حين تم استخدام هذه المقارنة لإقناع الرزيقات بأن وجودهم في الجنوب ممكن، إلا أنها أيضاً إشارة إلى التغيير في الطريقة التي ينظر بها للرعاة الشماليين، وقد ترددت من قبل المجتمعات المضيفة الجنوبية على طول الحدود. بشكل عام، لم يعد المهاجرون الشماليون يلقون نفس القبول باعتبارهم ينتمون إلى مجموعة من العلاقات المتشابكة القائمة منذ أمد طويل بين الجماعات؛ وبدلاً من ذلك، تم قبولهم في بعض الأماكن بشكل مشروط تبعا لما جلبوا

معهم. وفي مقاطعة باريانق في ولاية الوحدة، قال الناس أنهم يريدون التخلص من الرعاة الشماليين بحجة أن تنظيم دخول الأجانب إلى البلاد مهمة الحكومة وأن المجتمعات المحلية يجب أن لا يكون لها دورا. ولأن صبرهم قد نفذ جراء غارات الرعاة الشماليين، احتج الناس في باريانق الولاية. يكشف موقفهم اتساع الفجوة بين الأطر التي تنظم الهجرة القائمة على أساس الولاية من جهة، ومن الأخرى ما يتم تهميشه بشكل متواصل من عمليات مفاوضات بين المجتمعات.

تتطابق هذه التغيرات مع التغيرات المؤسسية على الصعيد القومي والولائي. في اتفاقيات ٢٧ سبتمبر في أديس أبابا، حظي الأمن القومي- ربما لأسباب يمكن إستيعابها- بأهمية قصوى. وستطغى الاعتبارات المتعلقة بأمن الدولة على أية اتفاقيات يتم إبرامها على المستوى المحلي. وأمن الرعاة الشماليين هو الآخر في يد الجيش الشعبي لتحرير السودان. وخلال موسم الرعي ٢٠١١ – ٢٠١٢، أسفر ذلك عن القليل من الفوائد – كان الجيش الشعبي لتحرير السودان مسؤولا عن معظم المخالفات ضد الرعاة الشماليين – ولكن دور الجيش الشعبي لتحرير السودان يلقى الضوء على الإلغاء التدريجي لمسؤولية المجتمعات المضيفة الجنوبية عن الرعاة الشماليين، وعلى التقويض المطرد لسلاسل الالتزامات المتبادلة التي جعلت اتفاقيات الرعي قابلة للتطبيق في السابق.

مع هيمنة إطار عمل الدولة على طول الحدود، يتم حاليا تضخيم الحوادث التي تشمل رعاة شماليين. فما كان يعتبر في الماضي غارات محلية على الماشية يمكن أن يصبح حاليا أحداثا دولية، حيث يعتبر كل راع يحمل السلاح الآن عضو محتملاً في ميليشيا. فكلما زادت المخاطر على طول الحدود، وكذلك الشكوك؛ كلما تم النظر إلى الرعاة الشماليين باعتبارهم ممثلين للحكومة السودانية، ويتم التعامل وفقا لذلك من قبل المجتمعات الجنوبية المضيفة التي شردت وهوجمت خلال الحرب الأهلية.

في بعض الأماكن على طول الحدود – كما هو الحال في الرنك في أعالي النيل – منعت العسكرة وهيمنة مصالح الدولة العلاقات عبر الحدود. وفي حالات أخرى – كما هو الحال في وراوة شمال بحر الغزال – تعتبر رغبة سلطات الولاية في الحفاظ على استمرار الهجرة الشيء الوحيد الذي يكبح عداء المجتمعات المضيفة.

ولكن سواء شجعت العلاقات الحدودية على المدى القصير أو قامت بتعطيلها، فإن المفاوضات القائمة على أساس الدولة ظلت على الدوام تستبعد المجتمعات الحدودية. وتعني الطبيعة الفعلية لحدود ١٩٥٦، التي يفترض أن ترسم الحدود بين الدولتين، إن المكان الذى يعيش فيه الناس بالوقت الراهن، أو حتى الذى عاشوا فيه في الفترة من ١٩٥٧ حتى ٢٠١٣، يعتبر أمر غير ذي صلة. تشكو المجموعات أعلى وأسفل الحدود من استبعادها من المحادثات حول الحدود المستقبلية لكونهم مستثنون منها. حيث تهيمن مرة أخرى مصالح الدولة.

من الناحية النظرية، لا ينبغي أن تعار أية أهمية لأي من هذا. حيث تضمن اتفاقية السلام الشامل، وجميع الاتفاقات اللاحقة المتعلقة بالحدود، حرية التنقل للرعاة. وعلى أرض الواقع، منعت مصالح الدولة وعطلت رعي الشماليين على طول الحدود. ويحاول حزب المؤتمر الوطني منع الناس والبضائع من الانتقال جنوبا، ويقوم بالتضييق على الرعاة الذين يعبرون الحدود. وعندما يتمكن الرعاة من العبور، يواجهون مضايقات من الجيش الشعبي لتحرير السودان وارتفاع معدلات الضرائب ومسارات هجرة مغلقة.

وفي ظل وضع كهذا، من غير المستغرب أن تقوم المجموعات على جانبي الحدود بتضخيم ادعاءاتها بملكية الأراضي. حيث أصبحت مناطق الحقوق الثانوية، التي مارست فيها المجموعات الرعي موسمياً ذات مرة، عرضة لادعاءات بملكية المطلقة. ويعتبر منطق المجموعات الرعوية الشمالية بسيطا ويمكن استيعابه. فنظرا لعدم إمكانية تأكيد وصولهم إلى الرعي الموسمي في جنوب السودان فقد قاموا بتضخيم ادعاءاتهم إلى أقصى حد، على أمل إبقاء أكبر قدر ممكن من المراعي المؤقتة الخاصة بهم ضمن السودان. وبما أن المفاوضات على مستوى الدولة لا تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات المحادثات المحلية، أخذ الرعاة الشماليين يتعاملون على نحو شبيه بالدول، بحيث ادعوا ملكية مطلقة على الأراضي.

في نهاية المطاف، ستكون هذه المزاعم محبطة لذاتها. وبالفعل كان أثرها سيئاً على الرعاة الشماليين، إذ كان رد فعل المجتمعات الجنوبية المضيفة غاضبا بسبب هذه المطالبات التي قوضت العلاقات بين المجتمعات. وعلى الرغم من أنهم يحاولون الحفاظ على أراضي الرعي الحالية في جنوب السودان، قد تؤدي هذه المطالبات إلى تدمير الشيء الذي يسعون لحمايته: وهو وصول الشماليين إلى مناطق الرعي الموسمية.

كما أن السودان قد قام أيضاً باستخدام المجتمعات الحدودية كوسيلة لتحقيق أغراضه. واستمرارا لتكتيك استخدمته في الحرب الأهلية الثانية، دعم السودان ميليشيات تتكون من الرعاة الشماليين والفصائل الجنوبية المنشقة. وتحاول هذه الميليشيات الاستيلاء على الأراضي والموارد لصالح السودان وتغذي والتوترات داخل جنوب السودان. بعد استقلال جنوب السودان، يهدف دعم السودان للميليشيات إلى استغلال التوترات القائمة داخل الدولة الوليدة بهدف تقسيمها.

تواصل الحرب إلقاء ظلالها على جنوب الحدود كذلك. بعد عقود من التهجير القسري، تطالب المجتمعات الحدودية الجنوبية أيضا بأراضي داخل ما يعرف حاليا بالسودان. وتتم تغذية هذه المزاعم من خلال الشعور بأن الجنوبيون يستطيعون الآن البدء بإعادة البناء بعد عقود من الحرب، واستعادة الأراضي والموارد التي يعتبرون أن لهم حق فيها.

مزاعم الأراضي هذه، التي تكون غالبا في مناطق حقوق ثانوية، تقوم أيضا بتقويض العلاقات المجتمعية عبر الحدود وتعتبر تذكيراً بأن الحرب الأهلية الثانية لم تنته فعليا حتى الآن. كما تتأثر المنطقة الحدودية بأكملها بسبب الحرب الأهلية الحالية في السودان. ولهذا أيضا جذوره في الحرب الأهلية الثانية وفى أوجه القصور التي صاحبت اتفاقية السلام الشامل. بالنسبة للمقاتلين الذين يعبرون الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان وبين أعالي النيل والنيل الأزرق، يعتبر هذا الصراع استمرارا للحرب الأخيرة؛ باعتبارها حرب تقرير مصير ضد مركز استغلالي في الخرطوم. وبالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، يستأثر هذا الصراع بالأولوية على أي شيء آخر؛ إذ تتمثل أولويته خلال مفاوضات الحدود في قطع دعم جنوب السودان للجبهة الثورية السودانية. ويحرك هذا الهدف كل من تحركات القوات على طول الحدود والحصار التجاري وتقديم الدعم للميليشيات الجنوبية السودانية وميليشيات الرعاة الشماليين . من المستحيل أن نتصور وجود اتفاق سواء على ترسيم الحدود أو مجموعة من المؤسسات الحدودية تحكم التجارة والهجرة ما لم تنتهي الحرب الأهلية في السودان.

تتضمن المنطقة الحدودية على نحو أكثر عموما سلسلة من التوترات. الاتفاقات بين الدولتين تدعم وتقوض وتتعارض مع الاتفاقيات المبرمة خارج إطار الدولة من قبل المجموعات في أعلى وأسفل الحدود. وهنالك توترات حول إذا كان سينظر للرعاة الشماليين كمجرد أجانب في إطار الدولة أو كشركاء في المفاوضات المجتمعية. تتباعد مصالح الدولتين - المسببة للخلاف بحد ذاتها - عن تلك الخاصة بالمجتمعات الحدودية.

ومن غير المرجح بشكل كبير القيام بتحركات نهائية لحل أي من هذه التوترات في المنطقة الحدودية. في كثير من الحالات، أثبتت العلاقات بين المجتمعات، والقائمة منذ قرن من الممارسة، أنها أكثر ديمومةً من القوات التي ترتكز على الدولة التي تبعد المجتمعات عن بعضها البعض. كما يمكن النظر إلى أنماط الرحلات عبر الحدود — مثل انتقال السليم إلى أعالي النيل في جنوب السودان — باعتبارها تكرارا لممارسات قديمة، إذ أن للسودان له تاريخاً طويلاً من الجماعات التي تهاجر هربا من سلطة الدولة.

على المدى البعيد، ليس من المرجح أن يتحقق الانتصار سواء للسلطة القائمة على الدولة أو الرعي القائم بين المجتمعات. وبدلا من ذلك سنشهد ظهور أشكال جديدة من العلاقات المتبادلة، بينما تتنازع المجتمعات أعلى وأسفل الحدود من أجل البقاء في القرن الحادي والعشرين.

الملاحظات الهامشية

١ يشير تعيين الحدود إلى التعيين الرسمي لحدود منطقة ما، بينما ترسيم الحدود عبارة عن عملية التأشير الفعلي للحدود على الأرض.

٢ الاتفاقيات التي تم توقيعها هي: اتفاقية التعاون بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. أديس أبابا، إثيوبيا، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ (من الآن فصاعداً: اتفاقية التعاون الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر). الاتفاقية الموقعة بين حكومة جمهورية جنوب السودان وحكومة جمهورية السودان بشأن النفط والمسائل الاقتصادية المتصلة. أديس أبابا، إثيوبيا، الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ (من الآن فصاعداً: اتفاقية النفط). الاتفاقية الإطارية بشأن وضع مواطني الدولة الأخرى والمسائل المتصلة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. أديس أبابا، إثيوبيا، الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. (من الآن فصاعداً: اتفاقية المواطنين الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر). الاتفاقية الخاصة بالتجارة والمسائل المتصلة بالتجارة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. أديس أبابا، إثيوبيا، الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. (من الآن فصاعداً: اتفاقية التجارة). الاتفاقية الخاصة بإطار العمل للتعاون حول المسائل البنكية المركزية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. أديس أبابا، إثيوبيا، الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. (من الآن فصاعداً: الاتفاقية البنكية الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر). الاتفاقية الموقعة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بشأن المسائل الحدودية. أديس أبابا، إثيوبيا، الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. (من الآن فصاعداً: اتفاقية الحدود الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر). الاتفاقية الموقعة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بشأن مسائل اقتصادية معينة. أديس أبابا، إثيوبيا، الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. الاتفاقية الإطارية لتسهيل دفع فوائد الخدمة البريدية الموقعة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. أديس أبابا، إثيوبيا، الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. الاتفاقية الموقعة بخصوص الترتيبات الأمنية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بشأن المسائل الحدودية. أديس أبابا، إثيوبيا، الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. (من الآن فصاعداً: الاتفاقية الأمنية الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر). مجتمعةً، يشار إلى هذه الاتفاقيات مجتمعةً بكلمة «اتفاقيات أديس أبابا بتاريخ ٢٧ سبتمبر».

٣ تظهر هجليج / بانثو المشكلة الأوسع لتسمية المناطق المتنازع عليها على طول الحدود. فسنوات من غارات واحتلال ميليشيات الشمال جعلت مجموعات جنوب السودان في المناطق الحدودية في غاية الحساسية لسياسات التسمية؛ فكل اسم عربي مستخدم لمنطقة يحس جنوب السودان إنها ملك له، على سبيل المثال، ينظر إليه كجزء من محاولة سودانية لكسب سيطرة إقليمية.

٤ في شهر نوفمبر ويناير ٢٠١٢، قصفت القوات المسلحة السودانية بشكل متكرر مواقع للجيش الشعبي لتحرير السودان حول كير آدم وفي المنطقة الحدودية بين ولايتي شمال بحر الغزال وشرق دارفور وشنت سلسلة من الهجمات الأرضية. أنظر Sudan Tribune (2012w).

٥ لمعرفة أمثلة على تسليح الحكومة السودانية للميليشيات في جنوب السودان، أنظر حالة الميليشيات النشطة في ولاية الوحدة والموضحة بالتفصيل في الفصل الخاص بولاية الوحدة – جنوب كردفان من هذه الورقة، ومسح الأسلحة الصغيرة (2012d).

٦ بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١١، وبعد مفاوضات مكثفة، أعلنت أربع مجموعات متمردة من دارفور هي حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – عبدالوحيد والحركة الشعبية لتحرير

السودان – شمال عن تشكيل الجبهة الثورية السودانية التي تدعو إلى تغيير النظام في السودان بأي وسيلة ممكنة. الائتلاف مؤقت وموحد بسبب عدوه المشترك وليس بسبب تماسكه الداخلي. وكما في وقت مبكر من عام ٢٠١٣، كانت الجبهة الثورية السودانية لا تزال تتفاوض مع المعارضة السياسية في الخرطوم في محاولة لدمج جبهة موحدة ضد حزب المؤتمر الوطني داخل السودان. راجع مسح الأسلحة الصغيرة (2012e). ولمعرفة الدليل على الدعم اللوجستي الجنوبي للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، أنظر غراميزي و توبيانا (٢٠١٣).

٧ بالنسبة للعديد من أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، اتفاقية السلام الشامل ووعودها المبهمة باستشارات شعبية لجنوب كردفان والنيل الأزرق، فقط أظهرت توقفاً في الحرب الأهلية وليس نهايتها. مقابلات، مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، حُجِبَت الأسماء، ولاية الوحدة، يوليو ٢٠١٢.

٨ بينما أنكرت الحكومة السودانية إغلاق الحدود، أفادت عدة تقارير تجار بإنها مغلقة. مقابلات، تجار، ماراوا، أبريل ٢٠١١؛ غوك ماتشار، يونيو ٢٠١٢؛ ملكال، يوليو ٢٠١٢. أنظر أيضاً أخبار بي بي سي (٢٠١١).

٩ مقابلات هاتفية، حُجِبَت الأسماء، رينك، سبتمبر ٢٠١٢. مقابلات مع تجار رزيقات، غوك ماتشار، يونيو ٢٠١٢، أنظر أيضاً نيويورك تايمز (٢٠١٢).

١٠ مقابلات مع تجار في ولايات شمال بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل، يونيو – يوليو ٢٠١٢.

١١ مقابلات مع مسؤولين حكوميين محليين، بانتيو، يوليو ٢٠١٢.

١٢ مقابلات مع تجار رزيقات، غوك ماتشر، شمال بحر الغزال، يونيو ٢٠١٢.

١٣ مقابلات مع تجار رزيقات، ولاية شمال بحر الغزال، يونيو – يوليو ٢٠١٢.

١٤ في شهر يناير من عام ٢٠١٢، انبثقت ولاية شرق دارفور من الركن الجنوبي الشرقي من دارفور الكبرى وعاصمتها الضعين ومركزها دار رزيقات (المنطقة الرئيسية للرزيقات).

١٥ لمعرفة المزيد عن الدور المركزي للجيش وحكومات الولاية في تنفيذ اتفاقيات الرعي، أنظر CI (2012b; 2012a)؛ ولمعرفة المزيد عن مضايقات الجيش الشعبي لتحرير السودان، أنظر كل دراسة من دراسات الحالة منفردة.

١٦ حركة / جيش تحرير جنوب السودان كان بالأصل ميليشيا عاملة في مقاطعة مايوم، وولاية الوحدة وجنوب كردفان. سيتم تحليلها بالتفصيل في الجزء الرابع.

١٧ لمعرفة نموذج من أنواع التأكيدات الدبلوماسية المتداولة حالياً، أنظر اتفاقية الحدود الموقعة بتاريخ ٢٧ سبتمبر (الفقرة ١٤ (١)).

١٨ يرى الدينكا ريونغ والدينكا نقوك، مع بعض التبرير أنهما قد أرغما على ترك الأراضي الواقعة شمال الحدود الحالية بين السودان وجنوب السودان. وللدينكا نقوك عدة مناصب هامة في الإدارة الحالية لحكومة جمهورية جنوب السودان وهم مكون حيوي من مكونات الحركة الشعبية لتحرير السودان. أما الدينكا ريونغ فهم مكون أقل أهمية بكثير لكن تقوم مطالبات المجموعتين بدفرا وهجليج، على التوالي، على رواية إخراج تاريخي من مناطق تحتلها القوات المسلحة السودانية الآن. بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان، من الصعب سياسياً الوقوف إلى جانب مطالبات أي مجموعة.

١٩ لمعرفة نص «سياسة الجنوب»، أنظر Wai (1973, appendix I).

٢٠ لمعالجة مختصرة لتاريخ المنطقة الحدودية إبان الحرب الأهلية الأولى، أنظر جونسون (٢٠٠٣، الصفحات ٤٤–٤٥).

٢١ يشير يوضح يقول كريستوفر فاوجان بأن حكام المستعرات كانوا مدركين لعدم التزام الرزيقات والدينكا مالوال للاتفاقيات المختلفة التي وقعوها بشأن الحدود التي هي الآن شمال بحر الغزال. أنظر فاوجان (٢٠١٣).

٢٢ في شمال بحر الغزال وفي أبيي، على سبيل المثال، أحد أسباب عدم دفع تعويضات وفيات خلال غارات الميليشيا في الحرب الأهلية الثانية هو عدم الترحيب برعاة الشمال. مقابلات مع رعاة، غوك ماتشار، يونيو ٢٠١٢، مدينة أبيي، مارس ٢٠١١.

٢٣ مقابلات مع زعماء المجتمع، أبيي وشمال بحر الغزال، مارس و أبريل ٢٠١١.

٢٤ يدعى هذا النهر باسم بحر العرب، أو جرف، باللغة العربية، وباسم كير بلغة الدينكا. ولسهولة الإشارة، تشير ورقة العمل هذه إلى هذا النهر باسم كير.

٢٥ يدين المؤلف بهذه النبذة الشاملة إلى مقالة كتبها رونالدسن (Rolandsen) عن ولاية الوحدة (2013, forthcoming).

٢٦ على سبيل المثال، أهمية الدينكا نقوك للحركة الشعبية لتحرير السودان والمسيرية للحزب الوطني الحاكم ساعدت على منع توقيع اتفاقية بشأن أبيي (أنظر القسم ٣).

٢٧ وقعت عملية مشابهة أثناء تعداد السكان في السودان في عام ٢٠٠٩. ومن المفترض أن تكون مسألة بيروقراطية نظرياً لكن تم تسييسه بلين. أنظر كريز (٢٠١٠).

٢٨ في اتفاقية السلام الشامل، يترأس التنفيذية الوطنية «الرئاسة»، رئيس ونائب رئيس كل من السودان وجنوب السودان. في ذلك الوقت، كان عمر البشير الرئيس، وكان سلفا كير نائب الرئيس ورئيس حكومة جمهورية جنوب السودان، وكان علي عثمان طه النائب الثاني للرئيس.

٢٩ وثيقة داخلية للجنة الحدود التقنية تستند إلى مرسوم رئاسي ٢٩: اللوائح الداخلية للجنة التقنية الخاصة بترسيم الحدود لحدود ١٩٥٦/١/١ بين شمال وجنوب السودان لعام ٢٠٠٦. أنظر ICG (٢٠١٠، الصفحة ٣).

٣٠ أنظر سودان تريبيون (٢٠١٠). نشر هذا الادعاء قبيل انفصال جنوب السودان رسمياً في يوليو ٢٠١١، مع إصرار حزب المؤتمر الوطني ثانيةً على عدم إمكانية استقلال جنوب السودان دون ترسيم حدود منطقته.

٣١ لم يكن قرار حدود أبيي جزءاً من مهمة لجنة الحدود التقنية؛ وتناول القسم ٣ المسائل الخاصة بحدود أبيي. أما المنطقة الأخرى المتنازع عليها، هجليج، فقد تم تناولها في القسم الرابع.

٣٢ لمعرفة لمحة عامة شاملة عن هذه المناطق الخمسة المتنازع عليها، أنظر جونسون (2010b).

٣٣ كلمة Jebel تعني جبل باللغة العربية.

٣٤ أناط حزب المؤتمر الوطني بالوحدات المشتركة المدمجة، المكونة من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠١١، والعمل كرمز للوحدة الوطنية. ولم يتم خلال هذه الفترة دمج أو ضم هذه الوحدات وأفسد الانقسام أداءها. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨).

٣٥ لمعرفة العدد التقريبي للدينكا نقوك الذي تشردوا جراء غزو القوات المسلحة السودانية في شهر مايو ٢٠١١، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (2011c).

٣٦ سيطرت القوات المسلحة السودانية في وقت مبكر على مدينة جاو ومدينة تروجي، المدينتان العسكريتان على حدود جنوب السودان على طول الحدود بين ولاية الوحدة – جنوب كردفان.

٣٧ مقابلات مع أعضاء من منظمات دولية غير حكومية، حُجِبَت الأسماء، جوبا. ١٧ يوليو ٢٠١٢.

٣٨ الفرق بين «متنازع عليه» ومطالب به» موضح أدناه.

٣٩ أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (2012c). بتاريخ ١٧ مايو، أي بعد يوم واحد من الموعد النهائي لإعادة انتشار كلتا القوتين خارج أبيي، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قيام السودان بسحب قواته فوراً ودون شرط. من غير الواضح أثر هذا على قرار القوات المسلحة السودانية، لكن بعد انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من هجليج وانسحاب جهاز الشرطة في جنوب السودان من أبيي، كان المجتمع الدولي غير مؤيد لوجود القوات المسلحة السودانية. بتاريخ ٢٨ مايو، أي يوم واحد فقط قبل استئناف المفاوضات، صرح المناطق الرسمي للقوات المسلحة السودانية خالد الصوارمي بإعادة انتشار الجيش السوداني. بتاريخ ٣٠ مايو، أكدت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي سحب القوات المسلحة السودانية لقواتها من المنطقة.

٤٠ على سبيل المثال، الميزة الرئيسية التي يأمل أن يحققها حزب المؤتمر الوطني من المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح التي تم الاتفاق عليها في اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر هو قطع خطوط دعم الجبهة الثورية السودانية من جنوب السودان.

٤١ أنظر فيرجي (Verjee) (2012) لمعرفة أصل هذه النظرة الفاحصة.

٤٢ أنظر الحاشية السفلية ٢ لمعرفة الأبواب الكاملة لجميع اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر.

٤٣ يتناول القسم ٣ صلة اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر حول أبيي ومقترح لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى.

٤٤ هذه المناطق الخمسة هي: كافي كينجي ومنطقة الميل ١٤ ومدينة كاكا وجبل الميقينيص وجودا في مقاطعة الرنك.

٤٥ المناطق المطالب بها هي هجليج (يطالب بها جنوب السودان) على الحدود بين أعالي النيل وجنوب كردفان؛ والشريط ٨٠ كم حول مدينة كاكا (يطالب به السودان) والمنطقة الواقعة فوق نهر كير على الحدود بين شمال بحر الغزال – شرق دارفور حتى ميرام (يطالب بها جنوب السودان) والمنطقة الواقعة شرق مقاطعة الرنك والتي تدعى بابانيس حتى الحدود بين النيل الأزرق – سنار (يطالب بها السودان). أنظر RoSS (2012).

٤٦ يوجد شرح مفصل عن هذا النص في القسم ٢.

٤٧ المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح عبارة عن منطقة مؤقتة مصممة لنزع السلاح على الحدود بين السودان – جنوب السودان. يجب تقرير تعيين الحدود بين السودان وجنوب السودان فقط بالإشارة إلى السجل التاريخي للخط بين محافظات السودان الشمالية والجنوبية كما كانت عليه في ١ يناير ١٩٥٦.

٤٨ مقابلات هاتفية مع مسؤولين إداريين، حُجِبَت الأسماء، مدينة أويل، ١ نوفمبر ٢٠١٢. راجع راديو تمازوج (2012n).

٤٩ قبل توقيع اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر بأيام قليلة، شاهدت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان القوات المسلحة السودانية ترمي طروداً إلى ديفيد ياو ياو، وهو مقاتل في ولاية جونقلي. مقابلة هاتفية مع أفراد مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حُجِبَت الأسماء، جوبا، سبتمبر ٢٠١٢.

٥٠ مقابلات هاتفية مع أعضاء من منظمات دولية غير حكومية، حُجِبَت الأسماء، أكتوبر ٢٠١٢. أنظر راديو تمازوج (2012j). مقابلات مع أعضاء من منظمات دولية غير حكومية، حُجِبَت الأسماء، مقاطعة الرنك، نوفمبر ٢٠١٢. أنظر أيضاً راديو تمازوج (2012t).

٥١ من المهم التركيز على أن الموقف بعدم إمكانية محادثات إضافية أخرى بين البلدين هو في حد ذاته موقف تفاوضي مصمم للاحتكام إلى المجتمع الدولي على أساس الاتفاقيات الموقعة. مما يعني إمكانية قيام حكومة جمهورية جنوب السودان بالتفاوض مع الحكومة السودانية، لكن انطلاقاً الآن من دعم المجتمع الدولي لموقفها.

٥٢ لمعرفة المزيد من المعلومات عن جذور الإسلاميين في حزب المؤتمر الوطني، أنظر ICG (2011a).

٥٣ كجزء من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، قسمت الحكومة السودانية دارفور إلى خمس ولايات في شهر يناير ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، أصبح شمال بحر الغزال يحد ولاية شرق دارفور. ولسهولة الرجوع والإشارة، تشير هذه الورقة إلى كامل الحدود بين شمال بحر الغزال – شرق دارفور. أما المصطلح «جنوب دارفور» فيشير إلى المنطقة الأوسع المكونة الآن من ولايتي جنوب وشرق دارفور.

٥٤ بتاريخ ٢٣ أكتوبر، بعد توقيع اتفاقيات أديس أبابا ٢٧ سبتمبر بحوالي شهر تقريباً، كرر باول مالونغ أوان، حاكم ولاية شمال بحر الغزال، رفضه لتنفيذ اتفاقية الأمن التي تنص على انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان مسافة ١٤ ميل من نهر كير. وكما في منتصف شهر ديسمبر ٢٠١٢، بقي الجيش الشعبي لتحرير السودان مرابطاً في نهر كير في كير آدم.

٥٥ عقدت اجتماعات بين الرزيقات والدينكا ملوال في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠١١ و ٢٠١٢. أنظر CI (2010d, pp. 38-50).

٥٦ مقابلات مع مسؤولين حكوميين في أويل، غوك ماتشار، ماراوا، وشمال بحر الغزال، يونيو – يوليو ٢٠١٢.

٥٧ مقابلات مع تجار الرزيقات، غوك ماتشار، ٢٩–٣٠ يونيو ٢٠١٢.

٥٨ مقابلات هاتفية مع مسؤولين إداريين، مدينة أويل، أكتوبر ٢٠١٢.

٥٩ مقابلات مع تجار المسيرية، ماراوا، ١ يوليو ٢٠١٢. مجموعتي المسيرية اللتان تعبران إلى شمال بحر الغزال هما أولاد كامل و الفيارين. لمعرفة تفاصيل أكثر عن تنظيم المسيرية، راجع القسم ٣.

٦٠ كان عدم رضا الدينكا ملوال أحد الأسباب الرئيسية لتمرد أرياندهيت عام ١٩٢١.

٦١ لتحليل رائع للحوارات حول حدود الرزيقات – الدينكا ملوال في هذه الفترة، أنظر فاوجان (٢٠١٣).

٦٢ مقابلات مع البدو الرزيقات، غوك ماتشار، يوليو ٢٠١٢.

٦٣ تقرير مساعد مفوض منطقة البقارة، ٢–٦ مارس ١٩٤٨. أنظر فاوجان (٢٠١٣، صفحة ٢٣٦).

٦٤ تشكلت ميليشيات المراحلين إبان الحرب الأهلية الأولى لحماية الماشية من الهجوم.

٦٥ يشير «جنوب دارفور» كما هو مستخدم في هذا التقرير إلى المنطقة ال جغرافية المقابلة للولايات الإدارية لجنوب دارفور، وشرق دارفور منذ يناير ٢٠١٢.

٦٦ مقابلة مع مسؤول مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقب الأسلحة الصغيرة، مدينة أويل، ٢٨ يونيو ٢٠١٢.

٦٧ مقابلة مع دينغ لوول أكوي، زعيم ماراوا، ١ يوليو ٢٠١٢.

٦٨ من الغريب دعوة الاتفاقية كلا الطرفين الاعتراف بالتزاماتهما السابقة بالاتفاقيات وإدراجها على قائمة الاتفاقيات السابقة اتفاقية سفاهة ١٩٣٥ التي تقيد بشكل رسمي من نفوذ الدينكا ملوال داخل منطقة الميل ١٤ وتسمح لهم بالمناطق المرسمة فقط حيث بمقدورهم رعي ماشيتهم.

٦٩ لمشاركة المسيرية والرزيقات في الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال جذورها في الحرب الأهلية الثانية وبدأت بالنمو منذ العام ٢٠١١ حيث أصبحت المجموعتان غير راضيتين عن حزب المؤتمر الحاكم (Gramizzi and Tubiana, 2012, pp.56-81).

٧٠ مؤتمر الهجرة، غوك ماتشار، ٢٩–٣٠ يونيو ٢٠١٢. لا بد من ملاحظة أن غوك ماتشار تقع جنوب منطقة الميل ١٤، وبالتالي جنوب خط منرو – ويتلي.

٧١ مقابلات مع رعاة رزيقات، مؤتمر الهجرة في غوك ماتشار، ٢٩–٣٠ يونيو ٢٠١٢.

٧٢ تكلم باللغة الإنجليزية والعربية والدينكا. وكان هذا أداءً لغوياً، وتكلم العديد من الرزيقات بلغة الدينكا وتكلم تقريباً جميع الدينكا باللغة العربية.

٧٣ كما لا ينبغي المبالغة في التأكيد على هذا التحول الخطابي. فهو توزيع جوهري لتعبير لإقناع الرزيقات بمدى ضعف وهشاشة موقفهم في جنوب السودان.

٧٤ مقابلة مع غابريال جير (Gabriel Giir)، المدير التنفيذي بالوكالة لغوك ماتشار، ٢٩ يونيو ٢٠١٢.

٧٥ مقابلات مع تجار الرزيقات، غوك ماتشار، ٣٠ يونيو ٢٠١٢. كانت الرسوم المحددة: ٥٠ جنية جنوب سوداني على كل ٢٥٠ راس بقر، و ١٠ جنيهات جنوب سوداني على كل كيس كبير من السلع الجافة و ٥ جنيهات جنوب سوداني على كيس صغير.

٧٦ مقابلات مع زعماء سياسيين، غوك مارتشر، ماراوا، مدينة أويل، يونيو – يوليو ٢٠١٢.

٧٧ مقابلة مع أمياث عكول عكول، مراقب الأسلحة الصغيرة، مدينة أويل، ٢٧ يونيو ٢٠١٢.

٧٨ قال البدو الرزيقات إنهم يفضلوا تهريب الأسلحة عبر كير أو دفنها بجانبها. مقابلات مع بدو رزيقات، غوك ماتشر و ماراوا، ٢٨–٣٠ يونيو ٢٠١٢.

٧٩ كما سيتم تناوله بالتفصيل في القسم التالي، قال معظم الرزيقات الذين حضروا اجتماع مراجعة الهجرة في شهر

يونيو في غوك ماتشر بأنهم كانوا أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان / شمال، وشهد المؤلف مقاتلي حركة العدل والمساواة من الرزيقات يخرجون مع جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج مدينة أويل، بما يبهج جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين كان يسافر معهم المؤلف.

٨٠ مقابلات مع العديد من بدو الرزيقات ومع مالوني تونغ نغور، لجنة سلام أويل، مدينة أويل، ٢٨ يونيو ٢٠١٢. يقدر عدد رؤوس الماشية التي أحضرها الرزيقات إلى ولاية شمال بحر الغزال في موسم الرعي ٢٠١١–٢٠١٢ بحوالي ٢,٧٥٠,٠٠٠ رأس. أنظر (CI (2012e, p.23

٨١ أدناه مستوى الدولة والإدارة السياسية في جنوب السودان مقسمة إلى مقاطعات وبايامات وبومات.

٨٢ مقابلات مع مراقب الأسلحة الصغيرة، لجنة السلام، وأعضاء برلمان محليين، مدينة أويل، يونيو – يوليو ٢٠١٢.

٨٣ للمسيرية تاريخياً ثلاثة نظراء. فعندما تولى حزب المؤتمر الوطني زمام الحكم، قاموا بتقسيم القيادة إلى ١٦ شيخ قبيلة (ICG, 2010, 0.13). وكان حزب الأمة أحد أحزاب الرئيسية المعارضة في شمال السودان. وقد تأسس في عام ١٩٤٥ على يد الصادق المهدي، سليل المهدي معظم السنوات الخمسين الماضية، على الرغم من الانشقاقات التي حصلت فيه مؤخراً.

٨٤ مقابلات مع بدو الرزيقات، غوك ماتشار، ٢٩–٣٠ يونيو ٢٠١٢.

٨٥ مجموعتي المسيرية اللتان ذهبتا إلى شمال بحر الغزال متحدتان نسبياً. فالفيارين، وهم فرع من عجيرة، هاجرت إلى شرق أويل، وهم مجموعة صغيرة نسبياً. وعلى الرغم من تنظيمهم، يذكر تجار المسيرية في ماراوا بأن شباب من الفيارين قد انضموا مؤخراً إلى قوات الدفاع الشعبي. أما أولاد كامل، على النقيض، فهم من أكبر فروع عجيرة ويتبع أفرادها مختار بابو نمر. على أي حال، أولاد كامل، الذين يعبرون تقليدياً من خلال الطريق المركزي في أبيي فقط بعدد قليل يدخل شمال بحر الغزال ارتبطوا أيضاً بقوات الدفاع الشعبي التي هاجمت أبيي على مدى السنوات الشعرين الماضية. وهذا يفسر جزئياً سبب عدائية الدينكا ملوال تجاههم.

٨٦ دفع الجيش الشعبي لتحرير السودان للرزيقات تعويضات وفيات في وقت مبكر من العام.

٨٧ للنظر في هذه النقطة في ولاية الوحدة، أنظر (Rolandsen (2013, forthcoming.

٨٨ مقابلات مع تجار المسيرية وأعضاء من لجنة السلام، واراوا، ١ يوليو ٢٠١٢.

٨٩ مقابلات مع تجار من دارفور، غوك ماتشار، ١ يوليو ٢٠١٢.

٩٠ مقابلات مع تجار من دارفور و ماراوا و غوك ماتشر، يوليو ٢٠١٢. مقابلات هاتفية، نوفمبر – ديسمبر ٢٠١٢.

٩١ مقابلات مع مسؤولي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حُجِبَت الأسماء، مدينة أويل، ٢٨ يونيو ٢٠١٢. مقابلات هاتفية، ديسمبر ٢٠١٢ – يناير ٢٠١٣.

٩٢ مقابلة مع الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان جورج قرنق، مدينة أويل، ٢٧ يونيو ٢٠١٢.

٩٣ مقابلة مع الجنرال جورج قرنق، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان في شمال بحر الغزال، مدينة أويل، ٢٨ يونيو ٢٠١٢.

٩٤ مقابلة مع دينغ لوول أكوي، مسؤول أول، واراوا، ١ يوليو ٢٠١٢.

٩٥ مقابلات مع رعاة وتجار الرزيقات، حُجِبَت الأسماء، غوك ماتشر، يونيو ٢٠١٢.

٩٦ عندما قتل اثنين من تجار الرزيقات على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان في كير آدم، قامت الحكومة بدفع تعويضات.

٩٧ في غوك ماتشار، تكلم تجار الرزيقات بافتخار عن مشاركتهم في لواء أبو المطارق التابع للفرقة الثالثة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، ومشاركتهم في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. مقابلات مع تجار رزيقات ورئيس اتحاد الرزيقات، حُجِبَت الأسماء، غوك ماتشار، يونيو٢٠١٢.

٩٨ كان هذا الانقسام واضحاً أثناء الهجمات التي شنت على مارغيت في شهار ديسمبر ٢٠١٢ حيث قال أحد أعضاء مجلس شورى الرزيقات بأنه قد هوجمت الرزيقات من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان. قال الناظر محمود موسى ماديبو: «حكومة الخرطوم هي المسؤولة عن الهجوم. لكن يريد الرزيقات استعادة العلاقة مع الدينكا ملوال وحكومة جمهورية جنوب السودان. ونحن الرزيقات نؤكد بأنه ليس لدينا أي صلة بهذا الهجوم. ولم نشارك أبداً بأيٍ من هذه الأفعال. (Radio Dabanga (2012b.

٩٩ للمسيرية علاقة زمن الحرب مع الدينكا ملوال. فقد بدأ المسيرية الرعي في شمال بحر الغزال في وقت متأخر نسبياً مقارنةً بنماذج رعيهم في أبيي وولاية الوحدة. مقابلات مع رعاة مسيرية، واراوا، يونيو – يوليو ٢٠١٢. لم يبدأ المسيرية بزيارة شمال بحر الغزال إلا بعد حكم الرئيس جعفر النميري. على أي حال، طوال حقبة التسعينيات، شارك المسيرية في أسواق السلام (SUPARID وآخرون، 2004) في مدن حامية الجيش الشعبي لتحرير السودان ودفعوا ضريبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان.

١٠٠ أنظر القسم ٣ (أبيي).

١٠١ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢، قال علي عثمان طه النائب الأول للرئيس السوداني بأنه سيعاد تشكيل غرب كردفان ليشمل أبيي؛ ولا شك في ذلك، جزئياً، رشوة للمسيرية. أنظر سودان تريبيون (2012v).

١٠٢ لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الانقسامات في صفوف قيادة المسيرية، أنظر القسم ٣.

١٠٣ محمد عمر الأنصاري، زعيم جبهة تحرير أبيي التي ظهرت في عام ٢٠٠٨ بعد انتخاب إدوارد لينو رئيساً للحركة الشعبية لتحرير السودان لإدارة منطقة أبيي، هو من مجموعة صغيرة (دار أم شيبة) التابعة لأولاد كامل. بالرغم من افتقاره إلى انتخابات طبيعية، وحصوله على دعم قليل بين صفوف القيادة التقليدية، إلا إنه كان مقبولاً لدى الجماهير ونال دعم حكومة السودان واستطاع حشد بعض أفراد المسيرية من خلال تأييد مطالبتهم بالتحرر من سحر ووهم الشخصيات السياسية الموجودة. كانت جبهة تحرير أبيي وحركة شهامة اللتان ظهرتا في عام ٢٠٠٤ أبرز منظمتين عسكريتين ظهرتا بعد نهاية الحرب الأهلية الثانية، إلا أن كلاهما ميت الآن. على أي حال، حققت حركة العدل والمساواة بعض النجاحات في تجنيد أعضاء سابقين من حركة شهامة قريبين من حزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه حسن الترابي (Gramizzi and Tubiana, 2012, p. 73). أنيط بالأنصاري دوراً بارزاً من قبل حزب المؤتمر الوطني للإدلاء بتصريحات ضد مفاوضات أبيي.

١٠٤ مقابلة مع عضو من المسيرية في لجنة سلام واراوا، واراوا، ١ يوليو ٢٠١٢.

١٠٥ يوجد للجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال مجموعة مسيرية في المنطقة يقودها المقدم بوكورا محمد فضيل، خال فضيل محمد رحومة. أنظر (Gramizzi and Tubiana (2012, p. 15.

١٠٦ لمقالة وافية عن تاريخ كافيا كينجي، وتركيبتها الإثنية الغنية، أنظر توماس (٢٠١٠).

١٠٧ مقابلات مع أعضاء في منظمات غير حكومية دولية، حُجِبَت الأسماء، جوبا، يوليو ٢٠١٢.

١٠٨ اشتبكت الرزيقات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠٠٩ ومرة أخرى في شهر أبريل ٢٠١٠. وكانت استراتيجية الجيش الشعبي لتحرير السودان تتلخص في محاولة إغلاق المنطقة أمام المراقبين الدوليين وبدو الشمال.

١٠٩ تعرف دفرا باسم كيج في دينكا

١١٠ أثار الاقتراح غضب مجتمع الدينكا نجوك الذين اعتقدوا بأن أي تقسيم آخر لأبيي سيؤدي إلى ترسيخ انتزاع الأرض الذي وقع إبان الحرب الأهلية الثانية عندما قامت الميليشيات بتشريد الدينكا نجوك عنوةً في شمال أبيي. وسينهي هذا المرسوم الملكي بحكم القانون ما تم تحقيقه بحكم الواقع بالقوة. مقابلة مع راو مانييل، منظم مجتمع مدني، مدينة أبيي، ١ مارس ٢٠١١.

١١١ لمعرفة تاريخ أبيي بشكل مفصل، أنظر كريز Graze (٢٠١١، الصفحات ٩–١٢).

١١٢ المسيرية منظمين في مجموعتين فرعيتين رئيسيتين هما الحمر والزرق. الحمر مهتمون بأبيي والهجرة السنوية من خلال المنطقة. سنقسم الحمر إلى مجموعتين رئيسيتين تدعى العجايرة والفلايتة. ثم انقسم العجايرة والفلايتة إلى وحدات يشير إليها الحمر باسم جبلي، ويطلق عليهم أيضاً اسم عمودية، وهو مصطلح إداري يشير إلى مجموعة خاضعة لحكم «عمدة» واحد. أما العجايرة فيتألفون من الفيارين وأولاد كامل والمزاغنة والفضلية ومناما و «عدال»، بينما يتألف الفلايتة من المتانين والزيود وأولاد سرور والجبارات والسلامات. لمزيد من المعلومات عن تنظيم المسيرية، أنظر Cunnisson (١٩٦٦، الصفحات ٨–١٣).

١١٣ تشير المهدية (١٨٨١–١٨٨٥) إلى حركة محمد أحمد المهدي الاسلامية التي أطلقت حملة ناجحة ضد الحكومة التركية – المصرية. وانقسمت المسيرية خلال هذه الفترة باستثناء البعض الذين ساندوا المهدية. وقام أولئك الذين ساندوا المهدية بشن غارات على الدينكا نجوك لسبي الرقيق بعد إقامة السيادة الإنجليزية – المصرية. أنظر Holt (١٩٥٨).

١١٤ مقابلات مع أعضاء من مجتمع الدينكا نقوك، جوبا، يوليو ٢٠١٢.

١١٥ رفعت هذه المطالبة خلال مشاورات تقرير لجنة حدود أبيي عندما قال بعض المسيرية بأن أراضيهم تمتد حتى بحر العرب، وتكررت المطالبة الأخيرة في المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي التي أصدرت حكماً بشأن تقرير لجنة حدود أبيي (٢٠٠٥، الجزء ٢، الملاحق، الصفحات ١٨٧–٩٠).

١١٦ كانت هذه الميليشيات بالأصل مجموعات من حراس الماشية، تشكلت إبان الحرب الأهلية الأولى.

١١٧ صممت الغارات لتدمير الوسائل المادية لتكاثر حياة الدينكا نقوك. ولمعرفة استغاثة فعالة للتفرة، راجع رايل (١٩٨٩) Ryle.

١١٨ أثناء المفاوضات التي دارت في أديس أبابا في شهر أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٠، وعندما أصبح من الواضح أنه لن يتم إجراء استفتاء أبيي، تقدمت لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى بعدد من مقترحات التسوية، حيث دعت في أحدها إلى تقسيم أبيي بحيث يكون النصف الشمالي من نصيب السودان والنصف الجنوبي من نصيب جنوب السودان. وقد نظر مجتمع الدينكا نقوك لهذا على إنه إضفاء الشرعية على التشريد العنيف لسكان الدينكا من شمال أبيي إبان الحرب الأهلية الثانية. ولا يزال التشرد عالقاً في ذاكرة الدينكا نقوك حتى اليوم.

١١٩ تشكلت لجنة حدود أبيي من خمس أعضاء من حزب المؤتمر الوطني وخمس أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان وخمس خبراء دوليين، وقد أصبح الخبراء الدوليين هم المجموعة المقررة بسبب المسافة التي تفصل الطرفين.

١٢٠ من النقاط المتنازع عليها في القضية في المحكمة الدائمة للتحكيم هو أن لجنة حدود أبيي قد قسمت القوز، وهي الكثبان الرملية الراسخة الواقعة بين المسيرية والدينكا نقوك، والتي مفادها أن للطرفين مطالبات متساوية بالمناطق المشتركة ومن المعقول والعدل تقسيم القوز بينهما (ABC, 2005, Part I, Proposition 19, p. 22). وقد قال نقاد بأن هذا القرار، المعروف بقرار مبادئ العدل والانصاف، لم يكن ضمن اختصاص لجنة حدود أبيي. لكن لم تؤيد المحكمة الدائمة للتحكيم ادعاء النقاد حيث وجدت أن لجنة حدود أبيي تتمتع بالكفاءة لتحديد مدى تفويضها ومهمتها.

١٢١ لمعرفة الوصف المفصل للصراع، أنظر HRW (2008).

١٢٢ تمت مناقشة هجليج / بانثو بتفصيل أكثر في قسم ولاية الوحدة.

١٢٣ جمع المؤتمر بعض زعماء المسيرية وليس جميعهم؛ علاوةً على ذلك، ليس من الضروري أن يكون رفضه لحكم لجنة التحكيم الدائمة انعكاساً لجميع المكونات التي يمثلها الزعماء. بل هو مؤشر على الإحباط الذي ينتاب المسيرية جراء قرار لجنة التحكيم الدائمة.

١٢٤ بينما كان من المقرر الانتهاء من ترسيم الحدود بحلول ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، توقف فريق الترسيم عن عمله خلال فترة التحضير لاستفتاء يناير ٢٠١١ وذلك بعد تهديدات متكررة من ميليشيات المسيرية.

١٢٥ مقابلة مع ديفيد كير المتكلم الرسمي للحركة الشعبية لتحرير السودان، مدينة أبيي، ٣ مارس ٢٠١١.

١٢٦ من غير الواضح قانوناً سبب تأهيل هذا الادعاء للمسيرية كمقيمين في المنطقة. وكما أوضح جونسون بشكل صحيح، هذا الإصرار على حق المسيرية بالتصويت في الاستفتاء على مستقبل أبيي لا ينسجم وقانون الاستفتاء الجنوبي السابق الذي لم يعط المهاجرين الموسميين إلى الجنوب حق التصويت في استفتاء الجنوب (Johnson, 2010b, p.7).

١٢٧ لمعرفة الوصف الكامل ليناير – مارس ٢٠١١، أنظر Craze (٢٠١١، الصفحات ٢٨–٣٥).

١٢٨ مقابلات مع مسؤولي مهمة الأمم المتحدة في السودان – أبيي، ٦ مارس ٢٠١١. مقابلات مع مقيمين في منطقة ماكر ومسؤولين إداريين في أبيي، مدينة أبيي، ٩ مارس ٢٠١١.

١٢٩ رسمياً، لم يكن بوجد قوات للجيش الشعبي لتحرير السودان في أبيي، بل كان يوجد وحدات شرطة أبيي المسلحة بأسلحة صغيرة ومدافع هاون ورشاشات عيار ١٢,٧ ملم تركب على عربات الجيب.

١٣٠ تم تمديد مهمة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بتاريخ ١٤ يتاير ٢٠١١، وأنيطت بها أيضاً مهمة المساعدة في إيجاد منطقة منزوعة السلاح بين البلدين. وتم تمديد هذه المهمة ثانيةً بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٢ بموجب القرار ٢٠٤٧ وأخيراً بموجب القرار ٢١٠٤ (٢١٠٣) الذي زاد من قوة قواته.

١٣١ لمعرفة نقاش مطول عن الاشتباكات في هجليج، راجع مسح الأسلحة الصغيرة (2012b) والقسم ٤.

١٣٢ مقابلات مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، ولاية الوحدة، يوليو ٢٠١٢. أنظر أيضاً غراميزي و توبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٧٤–٧٥).

١٣٣ راجع جونسون (٢٠١٢).

١٣٤ مقابلات هاتفية مع آجوك، أبريل ٢٠١٢.

١٣٥ اعتباراً من بداية شهر يونيو ٢٠١٣، تقول فرق التتبع والمتابعة التابعة لمنظمة الهجرة الدولية بأن ٢٥,٠٠٠ شخص من الدينكا نقوك قد عادوا على شمال نهر كير.

١٣٦ مقابلات مع عاملين في منظمات دولية غير حكومية، حُجِبَت الأسماء، جوبا، ١٨ يوليو ٢٠١٢.

١٣٧ مقابلات مع موظفي منظمات غير حكومية، حُجِبَت الأسماء، جوبا، يونيو – يوليو ٢٠١٢. مقابلات هاتفية مع آجوك، يوليو – آب ٢٠١٢.

١٣٨ أنظر القسم ٤.

١٣٩ لمعرفة المزيد عن جيش تحرير جنوب السودان، أنظر القسم ٤.

١٤٠ لمعرفة الوصف الكامل للعيوب التي شابت أداء مهمة الأمم المتحدة في السودان في عام ٢٠١١، أنظر كريز (٢٠١١، الصفحات ٥٥–٥٧).

١٤١ في الإدارة السابقة، التي أقصاها البشير بصورة غير شرعية في شهر مايو من عام ٢٠١١، كان حزب المؤتمر الوطني ممثلاً بعدة أعضاء من الدينكا نقوك، بما فيهم أيوم ماتيت الذي كان أمين سر الخدمات الاجتماعية والذي فر إلى الخرطوم بعد غزو القوات المسلحة السودانية. أما نائب الحاكم الإداري في الإدارة السابقة، رحمة عبدالرحمن النور فكان من المسيرية. كان إقصاء البشير للإدارة غير قانوني حيث تنص خريطة طريق أبيي بوجوب اتخاذ مثل هذه القرارات بالتشاور مع سلفا كير.

١٤٢ تتكون اللجنة المشتركة لمراقبة أبيي بموجب شروط اتفاقية ٢٠ يونيو من عضوين من الحركة الشعبية لتحرير السودان وعضوين من حزب المؤتمر الوطني بالإضافة إلى قائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ورئيس بعثة الاتحاد الإفريقي كأعضاء بدون حقوق تصويت. وهي مصممة لتشرف على المجلس التنفيذي سياسياً وإدارياً. اللجنة المشتركة لمراقبة أبيي – المكونة من لوكا بيونغ دينغ كرئيس مشارك للحركة الشعبية لتحرير السودان والخير الفهيم – المؤسسة السياسية الأكثر نشاطاً في أبيي. ومن المهم، تنص اتفاقية ٢٠ يونيو على نقل صلاحية الأمن من إدارة

منطقة أبيي إلى اللجنة المشتركة لمراقبة أبيي (المادة (ح-٦). ويعد هذا تغييراً جوهرياً من بروتوكول أبيي الذي يدرك إدارة منطقة أبيي تشرف على وتعزز الأمن والاستقرار في المنطقة (بروتوكول أبيي، الفقرة ٢,٥، البند ٢,٥,٢). ويعتبر هذا التحول، المصمم لضمان عدم سيطرة أي طرف على إدارة منطقة أبيي وبالتالي على الترتيبات الأمنية لأبيي، أحد تركات الاتفاقيات بدءاً بخريطة طريق أبيي في عام ٢٠٠٨ التي نقلت السلطة من المؤسسات المدنية إلى ممثلين عن الطرفين السياسيين المشاركين في أبيي وهما حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان.

١٤٣ مقابلات مع أعضاء سابقين في إدارة منطقة أبيي، جوبا، يونيو — يوليو ٢٠١٢.

١٤٤ قام عضو من ميليشيا المسيرية بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٣ باغتيال كوول دينغ كوول بعد مواجهة بين قوة من المسيرية وقافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على الطريق المؤدي إلى دفرا، مما أعاد العلاقات بين كلا المجموعتين إلى مستوى منخفض جديد.

١٤٥ على سبيل المثال، في ٣٠ نوفمبر من عام ٢٠١١، وجه كواج ياي كوول، رئيس لجنة تنسيق إغاثة أبيي حينئذٍ دعوةً إلى حكومة جنوب السودان يطالبها بالتوقف عن السماح إلى لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى بالتوسط في مفاوضات أديس أبابا.

١٤٦ طائرات أنتونوف هي طائرات نقل روسية أو أكرانية الصنع تم تحويلها لتصبح قادرة على القصف.

١٤٧ يقطن مقاطعة ميوم قبيلة البل نوير، بينما تقطن مقاطعة روبكانا قبيلة الليك، أما مقاطعة جويت فتقطنها قبيلة جيكاني نوير.

١٤٨ تعرف قبيلة الدينكا بادانغ المقيمة في ولاية الوحدة باسم الدينكا ريونغ، وتقطن بشكل أساسي في مقاطعة أبيامنوم وباريانغ. وهي مقسمة إلى ثلاث مجموعات فرعية هي اللور وكويل وعويط.

١٤٩ مقابلة مع مفوض المقاطعة، مقاطعة باريانغ، ولاية الوحدة، يونيو ٢٠١٢.

١٥٠ أصبحت جبال النوبة إقليماً منفصلاً في عام ١٩١٣. وقد تم ضمها إلى كردفان في عام ١٩٧٢.

١٥١ هذه الكلمة هي الاسم العربي للشجرة Balanites aegyptiaca والتي معناها هجليج مصري، وهي شائعة في الساحل. وتستعمل ثمارها للطبخ من قبل الدينكا الذين تأتي اسمهم لهجليج، بانثو، من اسم الدينكا لنفس الشجرة. ويعود السبب في وجود تفاصيل قليلة في خرائط مسح السودان، كما يشير جونسون (٢٠١٢، صفحة ٣) إلى وقوع المنطقة خارج طرق السفر الرئيسية للمسؤولين البريطانيين، فالخرائط لا تسجل استيطان محلي وإنما «حدود معرفة إدارية».

١٥٢ مقابلات متعددة في بانتيو و باريانغ، حُجِبَ الأسماء، يونيو ٢٠١٢.

١٥٣ كجزء من حركة أنيانا ٢، قاد بولينو ماتيب الهجوم الذي وقع في شهر فبراير ١٩٨٤ على آبار نفط شيفرون مما أدى إلى قيام الشركة بتعليق عملياتها مؤقتاً، ثم تحول هذا التعليق إلى تعليق دائم حيث لم تعد شيفرون إلى المنطقة. أنظر تحالف العدالة الدولية (٢٠٠٦). لمعرفة المزيد عن دور حراس النفط، أنظر هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٣، صفحة ١٥٢).

١٥٤ أنظر جونسون (٢٠٠٣، الصفحات ١١١-٢٦).

١٥٥ توضح وظيفة بولينو ماتيب الأخيرة المزيج المعقد من الولاء والحوافز في ولاية الوحدة خلال هذه الفترة. كان ماتيب قائد في حركة أنيانيا ٢ ضد حكومة الخرطوم. وبعد هزيمة الحركة على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان، تلقت قوات ماتيب المتبقية دعماً من الخرطوم. وقد انضمت قواته بماتشار ريك في عام ١٩٩١ واندمجت في قوات دفاع جنوب السودان في عام ١٩٩٧. وانضم رسمياً إلى القوات المسلحة السودانية في عام ١٩٩٨ برتبة لواء ثم أصبح رئيس هيئة الأركان في قوات دفاع جنوب السودان في عام ٢٠٠٢. أخيراً انضم ماتيب إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠٠٦ وأصبح نائب رئيس الأركان، وهي رتبة توضح مدى نفوذه. على أي حال، تم تهميشه في الجيش الشعبي لتحرير السودان وأصبح دوره رسمي. توفي في عام ٢٠١٢.

١٥٦ لمعرفة الوصف الكامل، أنظر غاغنون و رايل (Gagnon and Ryle) (٢٠٠١)؛ تحالف العدالة الدولية (٢٠٠٦)؛ جوك و هتشينسون (Jok and Hutchinson) (١٩٩٩، الصفحات ١٢٥ – ٤٥)؛ هتشينسون (Hutchinson) (١٩٩٦).

١٥٧ كانت حركة / جيش وحدة جنوب السودان عبارة عن ميليشيا بقيادة ماتيب واندمجت مع قوات دفاع جنوب السودان بعد اتفاقية الخرطوم للسلام الموقعة في عام ١٩٩٧.

١٥٨ مقابلات مع سياسيين في بانتيو، ومقابلات هاتفية مع تجار من النوير في مقاطعة مايوم، حُجِبَت الأسماء، يونيو ٢٠١٢.

١٥٩ نظمت اتفاقية الخرطوم للسلام اتفاقية وقعت في عام ١٩٩٦ بين حكومة السودان وحركة ريك ماتشار لاستقلال جنوب السودان بين مجموعات تمرد أخرى في جنوب السودان.

١٦٠ مقابلة مع حاكم مقاطعة مايوم، بانتيو، يونيو ٢٠١٢. أنظر (CI (2010d, pp.67-79.

١٦١ لمعرفة المزيد من المعلومات عن الأحداث التي وقعت في أبيامنوم في عام ٢٠١٠، أنظر القسم الخاص بالأنشطة السياسية الحالية.

١٦٢ مقابلة مع بيتر داك، عضو البرلمان في مقاطعة مايوم، بانتيو، ٤ يوليو ٢٠١٢

١٦٣ تم الاتفاق على أن بإمكان المسيرية إحضار خمس أسلحة صغيرة إلى حظيرة ماشية تضم أكثر من ١٠٠٠ راس ماشية وثلاثة أسلحة صغيرة لحظيرة أصغر. كما تم الاتفاق إنشاء محكمة مشتركة لفض النزاعات وتم الالتزام بدفع تعويضات عن الوفيات والخسائر التي تقع بين المواشي بالإضافة إلى رسوم إدارية للرعي بواقع ٥ جنيه سوداني عن كل راس ماشية.

١٦٤ مقابلة مع عضو في كونكورديس إنترناشيونال، بانتيو، ٣ يوليو ٢٠١٢.

١٦٥ مقابلة مع حاكم محافظة ربكونا، بانتيو، ٣ يوليو ٢٠١٢. تحمل خرسانة اسم ونكوي على الخرائط التي نشرتها حكومة جمهورية جنوب السودان على مطالبها بالحدود لكن ستتم الإشارة لها باسم خرسانة في ورقة العمل هذه.

١٦٦ مقابلة مع عضو برلمان في باريانغ، بانتيو، ٣ يوليو ٢٠١٢. أنظر أيضاً مهمة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٨).

١٦٧ في شهر مايو ٢٠١٢، صرح فيليب أوغر الناطق الرسمي للجيش الشعبي لتحرير السودان للصحافة بأن قافلة ميليشيا قد غادرت الكيلو ٢٣ لمهاجمة مقاطعة مايوم. (Sudan Tribune (2012f. وقد تأكد للمؤلف نشاط الميليشيا في الكيلو ٢٣ في عدة مقابلات في بانتيو، يوليو ٢٠١٢.

١٦٨ أنظر أيضاً قسم المجموعات المسلحة من دراسة الحالة هذه.

١٦٩ مقابلة مع مابيك لانغ، حاكم باريانغ، باريانغ، ٥ يوليو ٢٠١٢.

١٧٠ لمعرفة الحقائق الكاملة عن أوضاع وظروف الجنوب سودانيين في الخرطوم قبل استقلال جنوب السودان، راجع مجموعة السياسة البشرية (٢٠١١).

١٧١ مقابلات مع العاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية، الأسماء محجوبة، بانيتو، ٣ يوليو ٢٠١٢.

١٧٢ لا تحدد الاتفاقية إذا كان بإمكان المسيرية حمل السلح معهم أم لا، وبالكاد تذكر أنه يجب التحقق من الأسلحة من أجل حفظ الأمن قبل دخول المسيرية إلى البلدة (الجزء ٢، المادة ٢). تنص الاتفاقية على إنشاء لجنتين: تقوم الأولى – التي تتألف من المجتمع المضيف والمسيرية ووكالات إنفاذ القانون – بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية، بينما توفر الثانية – التي تتألف من جهاز الشرطة في جنوب السودان وخدمات الأمن والمنظمات الدولية غير الحكومية – الأمن للمسيرية.

١٧٣ مقابلات، بانيتو، ٣ يوليو ٢٠١٢. انظر أيضا (CI (2010b, p.5.

١٧٤ مقابلات مع نواب من ربكونا وباريانق، بانتيو، ٣ يوليو ٢٠١٢.

١٧٥ مقابلات متعددة، بانتيو، ٣ يوليو ٢٠١٢.

١٧٦ مقابلات مع تجار السوق، باريانغ، يوليو ٢٠١٢.

١٧٧ انعكس هذا بشكل سيئ، تحديدا على أولاد عمران، التي كانت قادرة على ضمان ممر آمن نسبيا إلى الوحدة ويعزى ذلك جزئيا إلى أنه أثناء المفاوضات مع الحكومة على مستوى الدولة أكد رئيس الوفد خير اسماعيل خير لمسؤولي دولة الوحدة أن الجماعات المتمردة لن تستخدم مسارات الرعي الخاصة بها. انظر (CI(2012e, p.65

١٧٨ مقابلة هاتفية، زعماء أبيمنوم، الاسماء محجوبة، أبيميوم، ٦ يوليو ٢٠١٢.

١٧٩ مقابلات متعددة، بما في ذلك نائب عن باريانغ، بانتيو، ٣ يوليو ٢٠١٢.

١٨٠ مقابلات هاتفية مع التجار، إقليم مايوم، ١٥ يوليو ٢٠١٢.

١٨١ كان للحصار التجاري الفعال مرحلتين: مرحلة ما بعد مايو ٢٠١١، حيث منعت حكومة السودان التجارة لكن المهربين دفعوا الرشاوى لعبور الحدود (مقابلات مع التجار، واراوا، قوك مشار، باريانغ، يونيو-يوليو ٢٠١٢). مرحلة ما بعد الهجوم على هجليج، اتخذت حكومة السودان خطوات فعالة لاعتقال التجار، ولم يعد بالإمكان دفع الرشاوى مما أدى إلى نقص أكبر في السلع الأساسية في ولاية الوحدة. انظر سودان تريبيون (٢٠١٢ج).

١٨٢ مقابلات مع أعضاء منظمة دولية غير حكومية، مدينة أويل، جوبا، والموقع محجوب، الأسماء محجوبة، يونيو-يوليو ٢٠١٢. انظر أيضا غراميتزي وتوبيانا (٢٠١٢، ص. ٧٥).

١٨٣ كتبت إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة في جنوب كردفان هذا التقرير، تحت شرط إخفاء الاسم. أظهرت أن الأمن الغذائي قد تدهور خلال السنة الماضية حيث تعيش ٨١,٥٪ من الأسر على وجبة واحدة فقط يوميا مقارنة مع ٩,٥٪ قبل عام واحد، وبدون أي أسرة قبل عامين اثنين.

١٨٤ تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية بإمداد جنوب كردفان بشكل غير مباشر من جنوب السودان منذ بداية النزاع.

١٨٥ مقابلات مع مسؤولين في منظمة غير حكومية دولية، الأسماء محجوبة، جوبا، ١٨ يوليو ٢٠١٢.

١٨٦ مقابلات مع مسؤولين في منظمة غير حكومية دولية، الأسماء محجوبة، جوبا، ١٨ يوليو ٢٠١٢. مقابلات مع كوادر الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، الأسماء محجوبة، باريانغ، ٥ يوليو ٢٠١٢.

١٨٧ عند السفر إلى باريانغ في يوليو ٢٠١٢، شاهد المؤلف الكتيبة الثالثة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في مهمة إمداد إلى جاو وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تقوم بإمداد المواقع شمالا وكانت كلا مجموعتي القوات في طريقهم لعبور ييدا. كان ينتاب القوات إحساس بحرب مستمرة: لم تشكل اتفاقية السلام الشاملة نهاية النضال بالنسبة لهم بل مجرد استراحة.

١٨٨ بعد هذا الرفض، رفضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بعدد من الاستثمارات داخل ييدا. فرفضت توفير التعليم، قائلة انها «لا تستطيع إجراء تدخلات تثبت اللاجئين في مواقع خطيرة، من خلال، على سبيل المثال، إنشاء مدارس رسمية» (راديو تمازوج، ٢٠١٢أ). تم إنشاء خدمات التعليم في نهاية المطاف في باريانغ من قبل منظمة انقذوا الأطفال التي تم التعاقد معها من قبل المفوضية. ومع ذلك، انتقل بعض التلاميذ حيث يفضل اللاجئون البقاء في ييدا. مقابلات مع موظفين في منظمة غير حكومية دولية، الأسماء محجوبة، باريانغ، يوليو ٢٠١٢. كما استعانت المفوضية بمصادر خارجية لبعض المهام الحيوية. وهذا تسبب في ظهور مشكلات في شهري يونيو ويوليو ٢٠١٢. عانى الشريك المتعاقد المكلف بحفر الآبار من تأخيرات كبيرة في الوصول الى الموقع. ومع بدء موسم الأمطار كان هنالك نقصا حادا في المياه النظيفة وارتفعت معدلات الوفيات فوق مستويات الحدود الطارئة. مقابلات مع عاملين في منظمات دولية غير حكومية، الأسماء محجوبة، باريانغ، يوليو ٢٠١٢.

١٨٩ شمل ذلك جيمس قاي يوش وكول تشارا نيانغ وبابيني مونتيول وماثيو بولجانغ.

١٩٠ انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١ب).

١٩١ مقابلة مع بيتر داك، نائب عن مايوم، بانتيو، ٤ يوليو ٢٠١٢.

١٩٢ مقابلة مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الاسم محجوب، بانتيو، ٣ يوليو ٢٠١٢.

١٩٣ انظر فييسا (٢٠١٠، ص. ٢٧–٤٤).

١٩٤ لمثال حديث على هذا السلب، انظر راديو تمازوج (2012p)

١٩٥ ولكن حتى هنا اشتكت المسيرية من المضايقات والمستويات المتعددة وغير الواضحة من الضرائب، والغارات على المواشي من قبل المجتمعات المضيفة الجنوبية.

١٩٦ كان لام أكول في قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق الشلك في أعالي النيل في الفترة ١٩٨٧–١٩٨٨. لأسباب تتعلق بالحيز، يتوفر هنا ملخص قصير. للمزيد، انظر جونسون (٢٠١١).

١٩٧ تأسس عام ١٩٩٤ في فشودة، إلى الجنوب الغربي من إقليم مانيو، المنطقة الحيوية للشلك.

١٩٨ لم يدعم الشلك جميعا لام أكول الذي كان يعادي زعيم الشلك خلال فترة قيادته للجيش الشعبي لتحرير السودان. عندما انفصل لام أكول عن جون غارانغ، وقع قتال عنيف بين مؤيديه وأولئك الذين أرادوا البقاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

١٩٩ ساهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان في هذا الفهم، حيث صرح وزير الإعلام بيتر لام بوث لبلومبرغ في أبريل ٢٠١١، «بالطبع، انتقل بعض الدينكا إلى أرض الشلك. هذه حكومة فيدرالية، يستطيع أي مواطن العيش في أي ولاية». انظر ريتشموند (٢٠١١). يتعين الملاحظة أيضا بأنه، بموجب قانون الأراضي لعام ٢٠٠٩، ينظر للأرض باعتبارها ممتلكات المجتمع ذو الصلة وليس باعتبارها شيئا يمكن نقله دون موافقة المجتمع المسبقة.

٢٠٠ بعد توقيع اتفاقية السلام الشاملة، تم تعيين لام أكول وزيرا للخارجية في حكومة الوحدة الوطنية، قبل استبداله بدينغ آلور في ٢٠٠٧ بسبب انعزاله المتزايد عن نخبة الحركة الشعبية لتحرير السودان. أسس لام أكول الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي بعد عامين.

٢٠١ بينما كان يتم وضع اللمسات الأخيرة على هذه الورقة، تكرر هذا الادعاء فيما يتعلق بهجوم الميليشيا في ٧ فبراير في منطقة عبود في ولاية أعالي النيل. انظر سودان تريبيون (٢٠١٣ب).

٢٠٢ تم اعتقال المرشحين الأربعة في مايو ٢٠١٠. وفي ٣١ آب، صوت المجلس التشريعي لجنوب السودان على استعادة حصانتهم كمسؤولين منتخبين؛ ومنذ ذلك الوقت، انفجر مع ذلك العنف. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٠).

٢٠٣ يتعين التأكيد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي لا تتمتع بدعم كل الشلك، حيث أعلن زعيم الشلك تأييده للحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الانتخابات، وهنالك انقسامات في مجتمع الشلك سواء بين أولئك الذين يؤيدون الحركة الشعبية لتحرير السودان وأولئك الذين لا يؤيدونها، وفي المعسكر الأخير، بين أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي وأولئك الذين لا يثقون بلام أكول.

٢٠٤ وهذا ليس للقول بأنه ليس هنالك استياء مجتمعي في ولاية الوحدة ولكن نشاط المليشيا كما يرد بالتفصيل في دراسة الحالة في ورقة العمل هذه يشكل إلى حد بعيد عاملا لدعم القوات المسلحة السودانية بدلا من الشكاوى المحلية.

٢٠٥ هنالك نزاع على ملكال، التي يشار إليها باسم ملك عند الشلك، من قبل الشلك.

٢٠٦ كان جورج أتور، وهو من الدينكا بادانج، قائدا مواليا للجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب الأهلية الثانية. بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، أصبح أتور نائب رئيس هيئة الاركان وقائد الكتيبة الثامنة جونقلي، ولايته الأم. وقد نافس على منصب حاكم جونقلي، مع دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان لشاغل المنصب، كول مانيانغ. بعد خسارته في الانتخابات، انطلق أتور إلى الأدغال مصطحبا المنشقين من الكتيبة الثامنة في جونقلي والفرقة الثالثة في شمال بحر الغزال. وقال أن حركة/ جيش تحرير جنوب السودان كان يقاتل من أجل الإصلاح السياسي والعسكري. وبعد تنفيذ سلسلة من الهجمات في جونقلي وفشل محادثات السلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، قتل أتور في ظروف اختلفت بشأنها الآراء في ١٩ ديسمبر ٢٠١١. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١أ، ٢٠١٢أ، ص.٥).

٢٠٧ كان غوردون كونغ قائدا في قوات دفاع جنوب السودان في أعالي النيل الشرقية. وعلى خلاف العديد من القادة المحليين في قوات دفاع جنوب السودان، رفض الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان عند توقيع إعلان جوبا، واحتفظ بقوات ناشطة بالقرب من أدار في أعالي النيل الشمالية. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦، ص.٥٠). ولا يزال ناشطا، ولكن أعداد قواته انخفض كثيرا منذ التحاق اللواء جون دوث يتش والعميد جيمس دوث لام، وهما من قادة قوات كونج، إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان كجزء من العفو الذي عرضته حكومة جمهورية جنوب السودان على الجماعات المتمردين بعد الانفصال. انظر سودان تريبيون (٢٠١٢د).

٢٠٨ ستركز دراسة الحالة هذه على وضع سليم في أعالي النيل ولاعتبارات الحيز، يثير وضعهم الكثير من القضايا التي تواجهها المجموعات الأخرى التي تهاجر إلى أعالي النيل وتأتي إلى الضفة الغربية لنهر النيل.

٢٠٩ يعتبر الصمغ العربي – وهو مكون أساسي في المشروبات الصغيرة وكذلك في دهانات الألوان المائية وتقنيات طباعة معينة – محصول حيوي للتصدير في الكثير من منطقة الحدود بين السودان وجنوب السودان. وتعد السودان المنتج الأكبر للصمغ العربي في العالم.

٢١٠ ويعزى هذا جزئيا إلى مؤسسات الشلك المركزية بقوة. انظر ايفانو-بريتكارد (١٩٤٨)

٢١١ الشيخ آل بير هو أمير سليم. ولديه علاقة قوية بمفوض إقليم وادكونا، وشقيقه رئيس موقع سليم في النيل الأبيض. ويعمل كوسيط بين سليم والإدارة المحلية في جنوب السودان.

٢١٢ انظر راديو تمازوج (٢٠١٢ج)، «السطو على آليات مزارعي المقينص في النيل الأبيض». ٢ آب ٢٠١٢.

٢١٣ في أبريل ٢٠١٣، أعلن ديفيد ياو ياو، المتمركز في جونقلي، رئيسا جديدا وقائدا مسؤولا حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية.

٢١٤ سودان راديو سيرفس (٢٠١٢). قال مفوض إقليم مانيو، الطيب أنيانغ، أن مجموعات القوات المسلحة السودانية التي تمركزت حول هجليج كانت وراء الهجوم. انظر راديو تمازوج (٢٠١٢ب).

٢١٥ سميت مدينة الرنك نسبة إلى زعيم للدينكا في القرن التاسع عشر أبيلانق، أرينج دي كوم، الذي توفي قبل وقت قصير من وصول القوات الأنجلو-مصرية إلى المنطقة (جونسون، ٢٠١٠ب، ص ٦٩).

٢١٦ وتضمنت تلك القوانين قانون الأراضي غير المسجلة لعام ١٩٧٠ وقانون المعاملات المدنية لعام ١٩٨٤. انظر بانتوليانو (٢٠٠٧).

٢١٧ الفدان عبارة عن وحدة قياس للأراضي وتساوي تقريبا ٠,٤٢ هكتار.

٢١٨ دخلت سليم أيضا في نزاع مع الشلك حول الصمغ العربي في ما يطلق عليه الآن مقاطعة كاكا (انظر القسم ٥).

٢١٩ مقابلة، موظف في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ملكال، ١١ يوليو ٢٠١٢.

٢٢٠ مقابلة مع عضو في منظمة غير حكومية دولية، الاسم محجوب، جوبا، ١٨ يوليو ٢٠١٢.

٢٢١ مقابلات مع موظفي هيئة الأراضي، الأسماء محجوبة، ملكال، ١٢ يوليو ٢٠١٢.

٢٢٢ في يوليو ٢٠١٢، قررت الجمعية التشريعية للولاية ايقاف تثبيت أسعار السلع الأساسية مما أدي إلى ارتفاعات حادة. وتسبب أيضا إغلاق الحدود وموسم الأمطار والطرق الوعرة من جوبا إلى المزيد من الارتفاع في الأسعار. في يوليو ٢٠١٢، كانت قيمة كيس الدقيق ٣٤٠ جنيه جنوب سوداني وكيس السكر ٤٥٠ جنيه جنوب سوداني.

٢٢٣ مقابلة عن طريق سكايب مع موظفين في منظمة غير حكومية دولية، الأسماء محجوبة، مقاطعة الرنك، أكتوبر ٢٠١٢.

٢٢٤ مقابلة بواسطة الهاتف، موظفين في منظمة غير حكومية دولية، الأسماء محجوبة، مقاطعة الرنك، سبتمبر ٢٠١٢.

٢٢٥ مقابلة مع مسؤولين في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الاسماء محجوبة، ملكال، ١١ يوليو ٢٠١٢.

٢٢٦ انشق غوردون كونغ مع لام ورياك عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٩٩١ وأسسوا الجيش الشعبي لتحرير السودان – الموحد الذي يهيمن عليه النوير. وتابع ليصبح أحد نواب فاولينو، مع وجود قاعدته في منطقة الناصر،

أعالي النيل الشرقية. عندما اندمج مقاتلوه في الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد إعلان جوبا، كان غوردون في الخرطوم واختار عدم العودة. ويقول قادة سابقون في قوات دفاع جنوب السودان بأن كونغ لن يترك القوات المسلحة السودانية بسبب ممتلكاته العقارية الكثيرة في الخرطوم وكيتبيك والتي يخشى أن تصبح مهددة إذا انضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (يونغ، ٢٠٠٦، ص ٣٣). وعانت قواته المتبقية من سلسلة من الانشقاقات خلال السنة الماضية، حيث انضم جيمس دوت ياك، الرجل الثاني في القيادة بعد غوردون إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو ٢٠١٢ مع قوة من ٢١٥ رجل مجهزة بأحد عشرة شاحنة بك أب تويوتا ومجموعة من الأسلحة الصغيرة. ولا يعتبر المراقبون الدوليون غوردون تهديدا عسكريا فعليا على جنوب السودان. انظر سودان تريبيون (٢٠١٢د).

٢٢٧ مقابلة بواسطة الهاتف مع موظف في منظمة غير حكومية دولية، الاسم محجوب، الرنك، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢. انظر أيضا سودان تريبيون (٢٠١٢ح).

٢٢٨ قال على وجه التحديد أن القوات المسلحة السودانية جلبت ٦٥٠ ضابطا من الشرطة المركزية مع ٣٦ مركبة إلى غولي بينما استولت قوة مكونة من ٣٣٨ جندي مزودين بالمدفعية على أرض تعود إلى شركة المحبوب الزراعية. ولم يتسن التأكد من هذه المزاعم في وقت ذهابها إلى الصحافة. انظر راديو تمازوج (٢٠١٣ج).

٢٢٩ لم يسافر المؤلف إلى الحدود بين أعالي النيل والنيل الأزرق. ويقصد من هذا القسم الموجز تقديم لمحة عن التحديات التي تتم مواجهتها هناك.

٢٣٠ راديو تمازوج (٢٠١٣ب) ومقابلات مع موظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ملكال، يوليو ٢٠١٢.

٢٣١ مقابلات مع موظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ملكال، يوليو ٢٠١٢.

قائمة المراجع

ABC (Abyei Boundaries Commission). 2005. ***Abyei Boundaries Commission Report***.

Abyei Protocol. 2005. 'Resolution of the Abyei Conflict.' Chapter IV of the Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army.' Nairobi, 9 January.

Addis Ababa Agreement (Addis Ababa Agreement on the Problem of South Sudan). 1972. Addis Ababa, 27 February.

Africa Confidential. 2012a. 'One year on—unrealistic expectations remain unfulfilled.' 19 July.

––. 2012b. 'Juba Jitters.' 2 November.

African Rights. 1992. *Sudan's Invisible Citizens: The Policy of Abuse against Displaced People in the North*. September.

AUPSC (African Union Peace and Security Council). 2012a. Communiqué. PSC/MIN/COMM/1 (CCCXXXIX). 24 October.

—. 2012b. Communique. 349th Meeting, Addis Ababa, Ethiopia. PSC/PR/COMM(CCCXLIX). 14 December.

AI (Amnesty International). 2012. 'South Sudan: Overshadowed Conflict: Arms Supplies Fuel Violations in Mayom County, Unity State.' London: AI. June.

BBC News. 2011. 'South Sudan border row "causing shortages"'. 18 May.

Coalition for International Justice. 2006. *Soil and Oil: Dirty Business in Sudan*. Washington: Coalition for International Justice.

CPA (The Comprehensive Peace Agreement between The Government of the Republic of The Sudan and The Sudan People's Liberation Movement/Sudan's People's Liberation Army). 2005. Nairobi. 9 January.

CI (Concordis International). 2010a. 'Cross-Border Relations beyond the Referendum: Challenges and Opportunities.' State Workshop Report: Unity State, Sudan. March.

—. 2010b. *State Workshop Report: Kosti, White Nile State, Sudan. 25–27 May.* <http://concordis-international.org/wp-content/uploads/pdf/sudCBP14.pdf>

—. 2010c. *State Workshop Report: Upper Nile State, Sudan*. 20–22 May. <http://concordis-international.org/wp-content/uploads/pdf/sudCBP11.pdf>

—. 2010d. *More than a Line: Sudan's North-South Border.* United States Institute of Peace. September. <http://www.usip.org/files/Grants-Fellows/GrantsDownloadsNotApps/More%20than%20a%20line,%20Sudan's%20N-S%20border,%20092010.pdf>

—.2011. *Abiemnom Migration Conference Report. November.*

—. 2012a. *Report on the Upper Nile State Migration Conference.* 24–25 February. <http://concordis-international.org/wp-content/uploads/pdf/sudPMC11.pdf>

—.2012b. *Report on the Unity State Migration Conference.* 29 February–2 March. <http://concordis-international.org/wp-content/uploads/pdf/sudPMC9.pdf>

—. 2012c. *Report on the Longechuk County Migration Conference*. 25–26 April. <http://concordis-international.org/wp-content/uploads/2013/01/Longechuk-Migration-Conference-Outcomes-April-2012.pdf>

—. 2012d. *Report on the Maban County Migration Conference*. 12–14 June. <http://concordis-international.org/wp-content/uploads/pdf/sudPMC2.pdf>

—. 2012e. Crossing the Line: Transhumance in Transition along the Sudan–South Sudan border. October.

Craze, Joshua. 2010. 'Counting a Divided Nation — On the Sudanese Census.' *Anthropology News*. May.

—. 2011. *Creating Facts on the Ground: Conflict Dynamics in Abyei*. HSBA Working Paper No. 26. Geneva: Small Arms Survey. June.

—. 2012. 'No lines, no peace? On the borders of Abyei.' *Anthropology News*, No. 21. February.

—. 2013 (forthcoming). 'Unclear lines: state and non-state actors in Abyei.' In *The Borderlands of South Sudan: Governance and Power in contemporary and historical perspective*. New York: Palgrave MacMillan.

Cunnison, Ian. 1966. *Baggara Arabs: Power and Lineage in a Sudanese Nomad Tribe*. Oxford: Clarendon Press.

Danish Demining Group. 2012. *Displacement, Disharmony and Disillusion*. Danish Demining Group.

Deng, David. 2011. *The New Frontier: A Baseline Survey of Large-scale Land-based Investment in Southern Sudan*. Oslo: Norwegian People's Aid.

Deng, Francis. 1995. *War of Visions: Conflict of Identities in Sudan*. New York: Brookings Institutions.

Deng, Luka Biong. 2012. 'Abyei and Panthou (Heglig): Clarifying the Deliberate Confusion.' Gurtong. 1 May.

de Waal, Alex. 1993. 'Some Comments on Militias in the Contemporary Sudan.' In Martin Daly and Ahmed Alawad Sikainga, eds. Civil War in the Sudan. London: British Academic Press, pp. 144–51.

Enough Project. 2012. 'Rapid Food Security and Nutrition Assessment.' 18 October. <http://www.enoughproject.org/reports/rapid-food-security-and-nutrition-assessmentsouth-kordofan>

Evans-Pritchard, Edward. 1948. *The Divine Kingship of the Shilluk of the Nilotic Sudan*. Cambridge: Cambridge University Press.

FAO (UN Food and Agriculture Organization). 2012. 'Maban Assessment Report: Livestock Livelihood based assessment.' September. <http://foodsecuritycluster.net/sites/default/files/FAO%20rapid%20livestock%20assessment%20report%20in%20Maban.pdf>

Feyissa, Dereje. 2010. 'More State Than the State? The Anywaa's Call for the Rigidification of the Ethio-Sudanese Border.' In Dereje *Feyissa and Markus Virgil Hoehne (eds). Borders and Borderlands as Resources in the Horn of Africa*. Woodbridge, Suffolk: James Currey, pp. 27–44.

Gagnon, Georgette and John Ryle. 2001. *Investigation into Oil Development, Conflict, and Displacement in Western Upper Nile. Sudan. Sudan* Inter-Agency Reference Group. June.

GoS and GoRoSS (Government of Sudan and the Government of the Republic of South Sudan). 2011a. Agreement for the Border Monitoring Support Mission. 30 July.

—. 2011b. Agreement on the Border Monitoring Support Mission. 8 August.

—. 2011c. Khartoum Consolidation Document. 19 September.

GoS and SPLM (Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement). 2004. Protocol between the Government of the Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement/ Army

(SPLM/A) on the resolution of Abyei Conflict (‘Abyei Protocol’). Naivasha, Kenya. 26 May.
—. 2010. Joint Position Paper on Security Arrangements of Post-Referendum Period. 7 December.
—. 2011a. Memorandum of Understanding on Non-Aggression agreed at an extraordinary meeting of the Joint Political and Support Mechanism. 10 February.
—. 2011b. Joint Position Paper on Border Security. 30 May.
—. 2011c. Agreement on Temporary Arrangements for the Administration and Security of the Abyei Area. Addis Ababa, Ethiopia. 20 June.
—. 2011d. Agreement on Border Security and the Joint Political and Security Mechanism. 29 June.
Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana. 2012. Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey. July. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP-28-Forgotten-Darfur.pdf>
—. 2013. *New War, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan*. HSBA Working Paper 29. Geneva: Small Arms Survey. April. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP29-S.Kordofan.pdf>
Guardian (London and Manchester). 2011. ‘UN Admits Peacekeepers failed in Sudan Clashes.’ 6 June.
Gurtong. 2012a. ‘Government Rallies Residents to Tackle Food Insecurity.’ 21 June.
—. 2012b. ‘South Sudan Condemns Invasion of Renk Farm.’ 29 August.
Holt, Peter Malcolm. 1958. *The Mahdist State in Sudan*. Oxford: Clarendon Press.
Homewood, Katherine. 2009. *Ecology of African Pastoral Societies*. Oxford: James Currey.
Humanitarian Policy Group. 2011. *City Limits: urbanisation and vulnerability in Sudan*. Khartoum case study. London: ODI.
HRW (Human Rights Watch). 2003. *Sudan, Oil and Human Rights*. New York: Human Rights Watch.November. <http://www.hrw.org/reports/2003/11/24/sudan-oil-and-human-rights>
—. 2008. *Abandoning Abyei: Destruction and Displacement, May 2008.* New York: Human Rights Watch.June. <http://www.hrw.org/reports/2008/07/21/abandoning-abyei-0>
—.2011a. ‘Southern Sudan: Abuses on Both Sides in Upper Nile Clashes.’ 19 April. <http://www.hrw.org/news/2011/04/19/southern-sudan-abuses-both-sides-upper-nile-clashes>
—. 2011b. ‘South Sudan: A Human Rights Agenda.’ 30 June. <http://www.hrw.org/news/2011/06/30/south-sudan-human-rights-agenda>
Hutchinson, Sharon. 1996. *Nuer Dilemmas: Coping with Money, War, and the State*. Berkeley: University of California Press.
ICG (International Crisis Group). 2003. *Sudan’s Oilfields Burn Again: Brinkmanship Endangers the Peace Process.* Nairobi/Brussels: ICG. 10 February.
—. 2010. *Sudan: Defining the North-South Border.* Juba/Khartoum/Nairobi/Brussels: ICG. 2 September.
—. 2011a. *Divisions in Sudan’s Ruling Party and the Threat to the Country’s Stability*. Khartoum/Nairobi/Brussels: ICG. 4 May.
—. 2011b. *South Sudan: Compounding Instability in Unity State*. Juba/Khartoum/Nairobi/Brussels: ICG. 17 October.
—. 2012. *Sudan: Major Reform or More War.* Nairobi/Brussels: ICG. 29 November.
—. 2013. *Sudan’s Spreading Conflict (I): War in Southern Kordofan*. Nairobi/Brussels: ICG. 14 February.
IFPRI (International Food Policy Research Institute). 2006. *Empowering the Rural Poor under Volatile Policy Environments in the Near East and North Africa Research Project: Sudan Case Study.* Washington, DC: IFPRI.

James, Wendy. 1980. *Kwanim Pa: The Making of the Uduk People: An Ethnographic Study of Survival in the Sudan-Ethiopian Borderlands*. Oxford: Oxford University Press.

—. 2000. *The Listening Ebony: Moral Knowledge, Religion, and Power Among the Uduk of Sudan*. Oxford: Oxford University Press.

—. 2009. *War and Survival in Sudan's Frontierlands: Voices from the Blue Nile*. Oxford: Oxford University Press.

Johnson, Douglas. 2003. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. New York: Bloomington.

—. 2008. 'Why Abyei Matters: The Breaking Point of Sudan's Comprehensive Peace Agreement?' *African Affairs,* Vol. 107, No. 426, pp. 1–19.

—. 2009. 'Decolonizing the border in Sudan: ethnic territories and national development.' In Mark Duffield and Vernon Hewitt (eds). *Empire, Development, and Colonialism: The Past in the Present*. Woodbridge and Rochester, New York: James Currey, pp. 176–87.

—. 2010a. 'Border battle line'. *International Journal of African Renaissance Studies*, Vol. 5, No. 1, pp. 36–47.

—. 2010b. *When Boundaries Become Borders: The Impact of Boundary-making in Southern Sudan's Frontier Zones.* London: Rift Valley Institute.

—. 2011. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars: Peace or Truce.* London/Oxford: James Currey.

—. 2012. 'A Note on Panthou/Heglig.' *Sudan Tribune*. 5 May.

Jok, Jok Madut and Sharon E. Hutchinson. 1999. 'Sudan's Prolonged Second Civil War and the Militiarization of Nuer and Dinka Ethnic Identities.' *African Studies Review*, Vol. 42, No. 2, pp. 125–45.

Keen, David. 1994. *The Benefits of Famine: A Political Economy of Famine and Relief in Southwestern Sudan, 1983–1989.* Princeton: Princeton University Press.

Kibreab, Gaim. 2002. *State Intervention and the Environment in Sudan, 1899–1989.* Lewiston, New York, and Lampeter: Edwin Mellen.

Leff, Jonah. 2012. *My Neighbour, My Enemy: Inter-tribal violence in Jonglei*. HSBA Issue Brief No. 21.Geneva: Small Arms Survey. October.

Martin, Harriet. 2012. 'Analysis: Sudan peace talks in a 'Catch-22'. Al-Jazeera Online. 16 December.

Maxwell, Daniel, Kirsten Gelsdorf, and Martina Santschi. 2012. *Livelihoods, basic services and social protection in South Sudan.* Working Paper No. 1: Feinstein International Centre. July.

Moro, Leben. 2008. 'Oil, conflict and displacement in Sudan.' Ph.D. Thesis: University of Oxford.

—. 2009. 'Oil development induced displacement in the Sudan.' Working Paper, University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies.

Middle East Online. 2011. 'Sudan's Bashir: no Abyei vote without Missiriya.' 31 March.

New York Times. 2012. 'Sudan Declares State of Emergency as Clashes Continue.' 29 April.

Nhial Deng Nhial. 2012. Statement by H.E. Nhial Deng Nhial, Minister of Foreign Affairs and International Cooperation, Republic of South Sudan, at the meeting of the African Union Peace and Security Council. 24 October.

Pantuliano, Sara. 2007. *The Land Question: Sudan's Peace Nemesis.* Humanitarian Policy Group Working Paper. London: Overseas Development Institute. December.

— and Omer Egemi, Babo Falalla, and Mohammed Farah. 2009. *Put out to Pasture: War, Oil, and theDecline of Missiriya Humr Pastoralism in Sudan.* Humanitarian Policy Group. London: Overseas Development Institute.

PCA (Permanent Court of Arbitration). 2009. Final Award In the Matter of An Arbitration Before a Tribunal Constituted in Accordance with Article 5 of the Arbitration Agreement between the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army on Delimiting Abyei Area. The Hague, the Netherlands. 22 July.

Radio Dabanga. 2012a. 'Sudan and South Sudan in Fresh Border Clashes.' 27 December.

—. 2012b. 'Rizeigat blame Khartoum for border conflict with South Sudan.' 29 December.

Radio Tamazuj. 2012a. 'UN "Withholds" aid from camp on Sudan border says refugees, ex-UN Official.' 16 March.

—. 2012b. 'South Sudan accuses Sudan for [sic] attacking targets in Upper Nile.' 21 June.

—. 2012c. 'Mengenis farmers machines robbed in White Nile.' 2 August.

—. 2012d. 'Thousands in Timsa face hunger says health worker.' 23 August.

—. 2012e. 'Abyei leader embraces "tamazuj" concept.' 4 September.

—. 2012f. 'Labour Shortage Hits Farms on White Nile Border.' 11 September.

—. 2012g. 'Deputy Governor inspects security in Renk.' 17 September.

—. 2012h. 'In border row, Darfur tribe appeals to 1924 agreement.' 27 September.

—. 2012i. 'Abyei leaders may try to block Misseriya migration.' 11 October.

—. 2012j. 'Price fall dramatically in Renk.' 22 October.

—. 2012k. 'Meiram-Aweil road to remain closed despite border deal.' 23 October.

—. 2012l. 'UNHCR met by protest at Sudan refugee camp.' 31 October.

—. 2012m. 'Upper Nile admits crop failure in Renk.' 2 November.

—. 2012n. '"Mile 14" Hardliners back down.' 3 November.

—. 2012o. 'Rain delaying troop withdrawal.' 5 November.

—. 2012p. 'Interview: Herders fenced out of oil jobs.' 9 November.

—. 2012q. 'Border traffic picks up on Darfur-WBG route.' 5 December.

—. 2012r. '15 northern traders arrested in South Sudan.' 5 December.

—. 2012s. 'Warning of new Misseriya-Rizeigat clashes.' 8 December.

—. 2012t. 'Blockade from White Nile lifts food prices in Renk.' 16 December.

—. 2013a. 'Spies enter Upper Nile camp: refugees.' 4 January.

—. 2013b. 'Calls for SPLM-N "elements" to leave Upper Nile refugee camps.' 29 January.

—. 2013c. 'Troops moving to Blue Nile-Renk border.' 7 February.

Rands, Richard. 2010. *In need of Review: SPLA transformation in 2006–10 and Beyond*. Geneva: Small Arms Survey.

Richmond, Matt. 2011. 'Southern Sudanese Civilians Bear Brunt of Army's Campaign Against Rebels.' Bloomberg. 13 April.

Rolandsen, Oystein. 2013. 'Too much water under the bridge: Internationalisation of the Sudan–South Sudan border and local demands for its regulation.' In *The Borderlands of South Sudan: Governance and Power in contemporary and historical perspective.* New York: Palgrave MacMillan.

RoS/RoSS (The Republic of the Sudan, and the Republic of South Sudan). 2012. Cooperation Agreement between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan; Agreement between The Government of the Republic of South Sudan and The Government of the Republic of Sudan on Oil and Related Economic Matters; Framework Agreement on the Status of Nationals of the Other State and Related Matters between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan; Agreement on Trade and Trade Related Issues Between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan; Agreement on a Framework for Cooperation on Central Banking Issues between the Republic of the Sudan and The Republic of South Sudan; Agreement on Security Arrangements

between The Republic of Sudan and The Republic of South Sudan; Agreement between The Republic of the Sudan and The Republic of South Sudan on Border Issues; Agreement between The Republic of the Sudan and The Republic of South Sudan on Certain Economic Matters; Framework Agreement to Facilitate Payment of Post Service Benefits between The Republic of the Sudan and The Republic of South Sudan. Addis Ababa, Ethiopia. 27 September.

RoSS. 2012. 'The Agreement on Friendly Relations & Cooperation (AFRC) between The Republic of South Sudan and The Republic of Sudan.' July.

RoSS Negotiating Team. 2012. 'Border: Disputed and Claimed Areas.' Negotiating Team Brief #3. Addis Ababa. September.

Ryle, John. 1989. 'The Road to Abyei.' *Granta*. Vol. 26, pp. 44–104.

Salmon, Jago. 2007. *A Paramilitary Revolution: the Popular Defence Forces.* Geneva: Small Arms Survey.

Siddig, E. A., K. El-Harizi, and B. Prato. 2007. *Managing Conflict over Natural Resources in Greater Kordofan, Sudan: Some Recurrent Patterns and Governance Implications.* Washington, DC: International Food Policy Research Institute (IFPRI).

Small Arms Survey. 2006. *Armed Groups in Sudan: The South Sudan Defence Forces in the aftermath of the Juba declaration*. HSBA Issue Brief No. 2. Geneva: Small Arms Survey. October. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-02-SSDF.pdf>

—. 2008. *Neither 'joint' nor 'integrated'. The Joint Integrated Units and the future of the CPA.* HSBA Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. March. <http://www.smallarmssurveysudan.org/ fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-10-JIUs.pdf>

—. 2010. *SPLM/A—Shilluk Conflict in Upper Nile.* March.

—. 2011a. *George Athor's Rebellion, Jonglei State*. HSBA Facts and Figures Report. April. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/armed-groups/southern-dissident-militias/HSBA-Armed-Groups-Athor.pdf>

—.2011b. *Peter Gadet's Rebellion*. HSBA Facts and Figures Report. 3 June. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/armed-groups/southern-dissident-militias/HSBA-Armed-Groups-Gadet.pdf>

—. 2011c. *The Crisis in Abyei update.* HSBA Facts and Figures Report. 10 October.

—. 2012a. *Reaching for the Gun: Arms flows and holdings in South Sudan.* HSBA Issue Brief 19. Geneva: Small Arms Survey. April. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issuebriefs/HSBA-IB-19-Arms-flows-and-holdings-South-Sudan.pdf>

—. 2012b. *The Conflict Over Hejlij.* HSBA Facts and Figures Report. 26 April. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/abyei/HSBA-Conflict-over-Hejlij.pdf>

—. 2012c. *The Crisis in Abyei update*. HSBA Facts and Figures Report. 2 June.

—. 2012d. *My neighbour, my enemy. Inter-tribal violence in Jonglei.* HSBA Issue Brief No. 21. Geneva: Small Arms Survey. October.

—. 2012e. *Sudanese Revolutionary Front (SRF).* HSBA Facts and Figures Report. 8 October. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/sudan/darfur/armed-groups/opposition/HSBA-Armed-Groups-SRF.pdf>

—. 2012f. *Southern Dissident Militias.* HSBA Facts and Figures Report. 8 November.

<http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/armed-groups/southern-dissident-militias.html>

—. 2012g. *David Yau Yau's Rebellion*. HSBA Facts and Figures Report. 17 December. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/armed-groups/southern-dissident-militias/HSBA-Armed-Groups-Yau-Yau.pdf>

—. 2013. *Weapons and ammunition of returning SSLA forces, Mayom, Unity state, May 2013*. HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk Report. July. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/arms-ammunitiontracing-desk/HSBA-Tracing-Desk-SSLA-July-2013.pdf>

Sudan Radio Service. 2012. 'SPLA Repels SAF Attacks On Kaka Area: SAF Refutes.' 20 June.

Sudan Tribune. *2009*. 'Sudan's SPLM says Abyei oil fields still up for grabs.' 22 July. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article31902>

—. 2010. 'Sudan's NCP hints at delaying the 2011 referendum over border demarcation.' 29 July.

—. 2011. 'South Sudan says army made advances in Upper Nile.' 23 August.

—. 2012a. 'Kiir excludes Northern Bahr el Ghazal from disarmament.' 15 March.

—. 2012b. 'UN Chief chides South Sudan over "illegal" occupation of Heglig.' 19 April.

—. 2012c. 'Khartoum Seizes Trucks Smuggling Food to South Sudan.' 26 April.

—. 2012d. 'South Sudan rebel faction abandons war against Juba.' 7 May.

—. 2012e. 'Sudan: Inclusion of Heglig in South Sudan's New Map Unsupported by evidence, Khartoum says.' 14 May.

—. 2012f. 'Sudanese military aircraft flew over Juba: SPLA.' 22 May.

—. 2012g. 'South Sudan to seek international arbitration over disputed borders – Salva Kiir.' 11 June.

—. 2012h. 'South Sudan denies new rebellions in Upper Nile and Ramciel.' 15 September.

—. 2012i. 'NBG State Governor Appreciates citizens for unanimously condemning the marking of the 14-mile Territory as "disputed area"'. 5 October.

—. 2012j. 'Many South Sudanese misunderstand security deal with Sudan – Minister.' 10 October.

—. 2012k. 'S. Sudan threatens opposition SPLM-DC with ban over rebel link allegations.' 12 October.

—. 2012l. 'South Sudan: Kiir Holds Meeting with North Bahr el Ghazal Leaders After Protest Over 14-Mile Zone.' 18 October.

—. 2012m. 'Defiant governor pledges to fight anyone trying to take 14 Mile from his state.' 23 October.

—. 2012n. 'Abyei community alleges Missiriya raided 108 head of cattle.' 26 October.

—. 2012o. 'Commodity Prices fall in Unity State after cooperation agreement.' 27 October.

—. 2012p. 'South Sudan Seeks International Intervention Over Abyei to "Reverts Temptations"'. 3 November.

—. 2012q. 'Two opposition members held in connection with coup attempt: official.' 26 November.

—. 2012r. 'Sudan Planting Evidence: False Graves Discovered in Kiir Adem, NBGS.' 3 December.

—. 2012s. 'S. Sudan engages with Russia to support African Union Abyei proposal.' 7 December.

—. 2012t.'Bashir & Salva Kiir to meet in January to boost talks on rebels' issue.' 19 December.

—. 2012u. 'Sudan thwarts fresh coup attempt – reports.' 20 December.

—. 2012v. 'Sudan to repartition South Kordofan into two states.' 21 December.

—. 2012w. 'Sudan: SPLA – Sudanese Warplanes Bomb Northern Bahr el Ghazal, Five Dead.' 26 December.

—. 2012x. 'S. Sudan to focus on defence after attack on N. Bahr el Ghazal.' 29 December.

—. 2013a. 'Militia raid preparation for cross border attack, Unity State.' 11 February.

—. 2013b. 'S. Sudan opposition group denies links with Upper Nile militias.' 11 February.

—. 2013c. 'UPDATE–S. Sudan accuses Khartoum of fresh bombardments in Unity State'. 16 February.

SUNA (Sudanese News Agency). 2011. 'Illegal Existence of SPLM Police Was Cause of Incidents in Abyei Area.' 3 March.

SUPRAID, BYDA, and Concern Worldwide. 2004. *Trading for Peace: An overview of markets and trading practices, with particular reference to Peace Markets in northern Bahr el Ghazal, South Sudan*. USAID.

Thomas, Edward. 2010. *The Kafia Kingi Enclave: People, politics and history in the north-south boundary zone of Western Sudan*. London: Rift Valley Institute.

Tubiana, Jérôme. 2012. *Who is arming Sudan?* London Review of Books Blog. 2 October.

UNHCR (United Nations High Commission for Refugees). 2013. *Refugee Statistics for Upper Nile*. February. <http://data.unhcr.org/SouthSudan/region.php?id=25&country=251>

UNMIS (UN Mission in Sudan)-Civil Affairs. 2008. *Conflict Summary: Missiriya-SPLA*. Internal Document. July.

UNSG (UN Secretary-General). 1993. *Situation of Human Rights in Sudan: Note by the Secretary General*. Report prepared by Gaspar Bio, Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, United Nations General Assembly. A/48/601.

USAID (US Agency for International Development). 2011. *South Sudan Food Security Outlook Update*. September. <http://www.fews.net/docs/Publications/South_Sudan_FSOU_2011_09_final.pdf>

Vaughan, Christopher. 2013. 'Pastoralist boundaries: state bias and the limits of legibility.' In *The Borderlands of South Sudan: Governance and Power in contemporary and historical perspective*. New York: Palgrave MacMillan.

Verhoeven, Harry. 2012. 'The President and his Islamists: Friends no more in Sudan.' Al Jazeera Online. 27 October.

Verjee, Aly. 2012. 'Sudan: Reviewing The Addis Ababa Peace Agreements 2012. Making Sense of Sudan.' *Africa Arguments*. 5 October. <http://africanarguments.org/2012/10/05/sudanreviewing-the-addis-ababa-peace-agreements-2012-–-by-aly-verjee/>

Wai, Douglas (ed.). 1973. *The Southern Sudan: The Problem of National Integration*. London: Routledge.

Young, John. 2006. *The South Sudan Defence Force in the wake of the Juba Declaration*. Geneva: Small Arms Survey.

نبذة عن المؤلف

جوشوا كريز دكتور مرشح في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، أنهى أطروحة عن المنطقة والسياسات في جنوب السودان. نشر مقالات في كلٍ من Washington Monthly، Fourth Genre، Institute of War and Peace Reporting، UK Guardian وغيرها الكثير. شارك في تحرير كتاب المملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين (مطبعة جامعة كولومبيا / هيرست) وهو مجلد ساهم فيه. يعكف حالياً على كتابة كتاب لهيرست بعنوان Line Language: On the borders of the Middle East، وهو موجود على الرابط http://www.joshuacraze.com

شكر وتقدير

أود أن أعبر في مسح الأسلحة الصغيرة عن شكري إلى كلٍ من كلير ماكفوي للبدء في هذه الورقة وجونا ليف على مراجعته للورقة من بدايتها وحتى أخذت شكلًها الحالي وإلى إيميل لابورن لإشرافه على التحرير. كما أتوجه بالشكر إلى جيليان لوف على ما قدمته من خرائط رائعة وعلى ما أبدته من صبر على مراجعاتي اللامتناهية. كما أتوجه بالشكر إلى المراجعين الغير واردة أسماءهم على ما قدموه من تعليقات مفيدة جداً على المسودات الأولى من هذه الورقة. وفي جنوب السودان، فقد قدمت كونكورديس إنترناشيونال ولجنة السلم في شمال بحر الغزال مساعدة مفيدة خلال رحلتي. والأكثر أهمية، أدين بالشكر والفضل لأصدقاء في أبيي وشمال بحر الغزال وولاية الوحدة وأعالي النيل الذين شاركوني حياتهم وأفكارهم والذين لا يمكن ذكر أسماءهم في هذه الورقة.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف في سويسرا. يحظى المشروع، الذي تأسس العام ١٩٩٩، بدعم الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية وبمساهمات من حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعبر المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا. كما يود المشروع الإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من عدة مؤسسات ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع الأسلحة الصغيرة في أن يكون المصدر الدولي الرئيسي للمعلومات الحيادية والعامة عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ وأن يكون مصدراً مرجعياً للحكومات وصنّاع السياسات والباحثين والناشطين فيما يخص المعلومات والبحوث ذات الصلة بقضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلّح؛ وأن يكون راصداً مستقلا لمبادرات السياسات الوطنية والدولية وغير الحكومية ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ وأن يكون منفذاً للبحوث ذات الصلة بالسياسات بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلّح؛ وأن يكون منتدى لتبادل المعلومات؛ وأن يعمم أفضل الممارسات والمبادرات التي تتعاطى مع قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلّح. ويرعى المشروع إجراء البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات وخصوصا في البلدان والمناطق المتضررة.

ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ بلداً.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

تلفون: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +
فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١ +
البريد الإلكتروني sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

انطلق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان في عام ٢٠٠٥، ويديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة الذي يعتبر مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية. وقد تم تطوير المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة كبيرة من الشركاء الدوليين والسودانيين والسودانيين الجنوبيين. ومن خلال إصدار ونشر البحوث الميدانية المنتظمة، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية إلى جانب إصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على السلاح في أنحاء السودان وجنوب السودان. كما يقدم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة انعدام الأمن.

صممت أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات متعمقة حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وجنوب السودان وعلى طول الشريط الحدودي بينهما. كما يُصدر المشروع تقارير مختصرة تلقي الضوء على معلومات أساسية بشكل دوري وسلس. وتتوفر كلا السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurvey.org/sudan إضافة إلى ذلك، ينشر المشروع تقارير «حقائق وأرقام» شهرية حول قضايا الأمن الرئيسية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدانماركية ووزارة الخارجية النرويجية إلى جانب المعهد الأمريكي للسلام. وقد حصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا ووزارة الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة. كما سبق أن تلقي المشروع الدعم من المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بجونا ليف، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

البريد الالكتروني jonah.leff@smallarmssurvey.org

الموقع الالكتروني www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

العدد ١، سبتمبر ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، فبراير ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، أبريل ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة) (ومستقبل اتفاقية السلام الشامل)

العدد ١١، مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات
بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جمهورية جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل٢٠١٠
أعراض وأسباب: انعدام الأمن وشيوع صعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفّق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان
أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ٢٠، سبتمبر ٢٠١٢
الأعمال كالعادة، تدف٥ق الأسلحة إلى دارفور ٢٠٠٩–٢٠١٢

العدد ٢١، أكتوبر ٢٠١٢
جاري هو عدوي: العنف القبلي في جونقلي

أوراق العمل
العدد ١، نوفمبر ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، مايو ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون
سنودن مهمّة قيد الإنجاز ٥٢

العدد ١١، ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و (دارفور) تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميكيات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجاويد»: فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣ ، نوفمبر ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة:
مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤ ، فبراير٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان:
إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥ ، مارس ٢٠١١
نبذ المتمرّدين:
الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو ٢٠١١
خلق الوقائع على الأرض: ديناميكيات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، يونيو ٢٠١٢
مهمّة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى فبراير ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، يوليو ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم: كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، أبريل٢٠١٣
الحرب الجديدة، الأعداء القدامى: ديناميكيات الصراع في جنوب كردفان
بقلم: كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia,* by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency*, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia,* by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons,* by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation*, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13 *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe,* by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1

14 *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0

15 *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16 *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe,* by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2

17 *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges,* by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9

18 *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand,* by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5

19 *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004,* by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7

20 *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective,* by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3

21 *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6

22 *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9

23 *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions,* by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7

24 *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications,* by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)

25 *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08,* by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2

26 *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica,* by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0

27 *Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes,* edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0

28 *Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10*, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7

29 *Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms,* by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2

30 *The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress*, by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978-2-9700816-2-3

31 *Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups,* by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5

تقارير خاصة

1 *Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons,* by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001

2 *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo*, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organization for Migration and the United Nations Development Programme, April 2002

3 *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo,* by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003

4 *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia,* by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3

5 *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands,* by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6 *La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits,* by Eric G. Berman, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3

7 *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil)*, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453

8 *Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo,* par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X

9 *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims,* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0

10 *Firearms-related Violence in Mozambique,* a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4

11 *Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings,* by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jĺio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, Septemer 2010, ISBN 978-2-940415-40-3

12 *Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report,* edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4

13 *Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe*, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2- 9700771-2-1

14 *Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale,* by Savannah de Tessières, a joint publication of the United Nations Development Programme, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d'Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978- 2-9700771-6-9

15 *Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe’s Demilitarization Infrastructure,* by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State’s Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6

16 *Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment*, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2- 9700771-8-3

17 *Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions,* by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-9700816-3-0

18 *Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in Southeast Europe,* by Jasna Lazarevi□, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State›s Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, November 2012, ISBN 978-2-9700816-7-8

19 *Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region,* by James Beven and Benjamin King, a joint publication of Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of Africa and Bordering States, and the Small Arms Survey; with support from the US Department Of State›s Office of Weapons Removal and Abatement, April 2013, ISBN 978-2-9700856-1-4

20 *In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal,* by Mihaela Racovita, Ryan Murray, and Sudhindra Sharma, an joint publication of the Interdisciplinary Analysts, and the Small Arms Survey›s Nepal Armed Violence Assessment project, supported by Ausralian Aid, AusAID, May 2013, ISBN 978-2-9700856-3-8

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la region de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, copublished with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008,
ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

'L 'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

' Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr., and Paz Verdades M. Santos, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010,
ISBN 978-2-940415-29-8